المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو والصرف

نقد ابن عصفور آراء الصرفيين في كتابه الممتع

عرض ودراسة

بحث تكميلي لنيل درجة الدكتوراة
تخصص نحو وصرف

إعداد الطالب
عبدالله بن سرحان بن محمد القرني
الرقم الجامعي (٤٢٢٧٠٠٨٧)
إشراف الأستاذ الدكتور
رياض بن حسن الخوام

١٤٢٥هـ

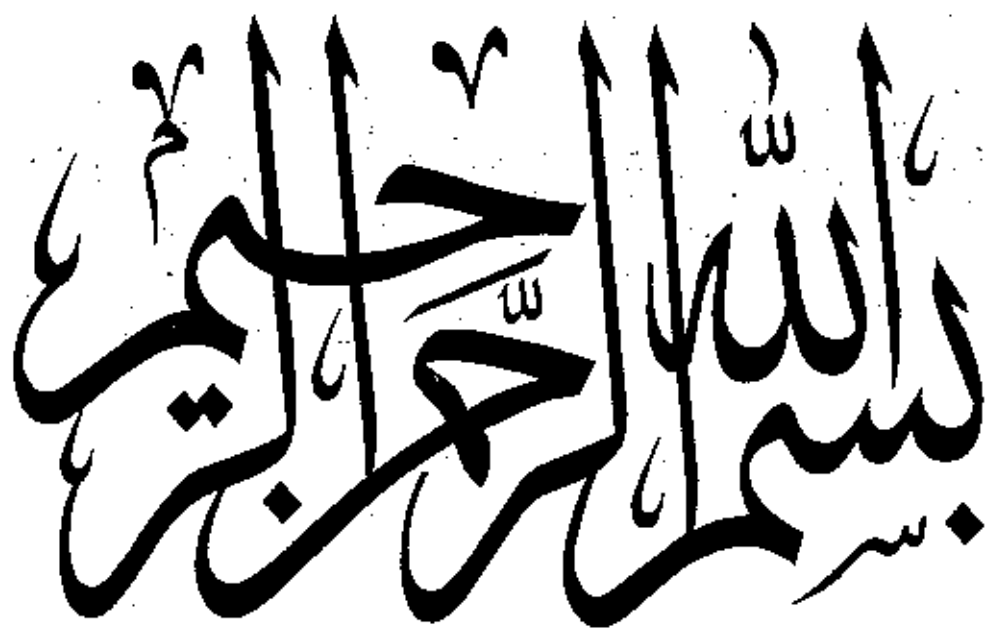
بسم الله الرحمن الرحيم

(ملخص البحث)

"نقد ابن عصفور آراء الصرفيين في كتابه الممتع: عرض ودراسة"

يتناول البحث جملة من المسائل التي انتقد فيها ابن عصفور آراء من سبقه، يحددها ويعالجها، يناقشها عند علماء الصرف السابق منهم واللاحق، وقد تناول البحث النقد بجانبيه : الضمني والصريح . وجاء في خمس عشرة ومائة مسألة.

وترجع أهمية هذا البحث إلى القيمة العلمية لكتاب الممتع ومؤلفه، كما يستمد أهميته أيضاً من كثرة المسائل التي انتقد فيها ابن عصفور علماء الصرف .

ويهدف البحث إلى إبراز تلك المسائل ، وبيان موقف ابن عصفور منها ومن أصحابها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في ستة أبواب ، تسبقها مقدمة وتمهيد، وتتلوها خاتمة، تتبعها فهارس فنية.

وقد خلص البحث إلى نتائج متعددة ، كان من أهمها: إبراز القيمة العلمية لنقد ابن عصفور ، وبيان موقفه من الصرفيين عموماً ، ثم الوقوف على بعض التردد الذي ظهر عند ابن عصفور . وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

الباحث:
عبدالله بن سرحان القرني

المشرف:
أ.د. رياض بن حسن الخوام

شكر وإهداء

إلى والديّ.....الكريمين

إلى زوجتي.....الوفية

إلى أبنائي.....النجباء

إلى إخواني.....الأوفياء

أهدي هذا العمل المتواضع، مرصعاً بأطيب عبارات الشكر والتقدير

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

(المقدمة)

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى، وعلى آله ومن اقتدى.

وبعد:

فهذا موضوع رأيته صالحاً للبحث والدراسة، يتعلق بعلم من أعلام اللغة العربية، هو أبو الحسن علي بن مؤمن – على المشهور من اسمه – المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩) هـ، في كتابه المشهور الموسوم بـ(المُمْتِع في التَّصريف) ففي دراستي هذا الكتاب في السنة المنهجية لمرحلة الدكتوراة، استرعى انتباهي عبارات ابن عصفور المثيرة والكثيرة في حكمه على آراء علماء كبار بالفساد والبطلان ونحو ذلك . فنظرت في هذه المسائل وغيرها في الممتع مما يمكن عدّه نقداً، فإذا هي جملة صالحة للبحث، فانبثقت فكرة هذا البحث :

(نقد ابن عصفور آراء الصرفيين في كتابه الممتع)

عرض ودراسة

و مما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع إضافة إلى ماسبق الأسباب الآتية :

١–أن لهذا الكتاب قيمة علمية متميزة؛ يدل على ذلك قول أبي حيان عنه :" أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيباً، وألخصه تهذيباً، وأجمعه تقسيماً، وأقربه تفهيماً "[١] ، وقول ابن عبدالملك :" ومصنفه في الصرف –أي الممتع–جليل نافع[٢] " .

٢–إشارة أبي حيان في كتابه (المُبْدِع)إلى هذه الاعتراضات؛ إذ قال : " و لم أتَعَرَّض للتَّنْبيه على ما فيه من اعتراض "[٣]، مما يعني أن هذه الاعتراضات واضحة وجلية.

٣–ألفيت ابن عصفور يقسو في الرد كثيراً على علماء كبار أمثال الكسائي والأخفش والفراء الفارسي وابن جني وغيرهم، ويحكم على الكثير من آرائهم بالفساد والبطلان، وغير ذلك من العبارت التي كان يطلقها على آراء علماء الصرف، مما جعل

---

(١)– المبدع٤٧

(٢)– الذيل والتكملة٥/٤١٤

(٣)– المبدع ٤٧

بعض معاصريه يقفون من كثير من آرائه موقف المعارض الناقد، كابن الضائع، وابن هشام الخضراوي، وأبي حيان، فأردت أن أتحقق من نقد ابن عصفور ورده، وهل هو مُتَّبِعٌ أو مُبْتَدِعٌ، أو أن هذا دليل على جرأة من ابن عصفور تجعله يفسر آراء السابقين بما يفتح عليه باب المعارضة والنقد من الآخرين .

٤-مما دعاني إلى اختيار هذا الموضوع الصرفي ـ والصرف من فنون العربية الصعبة- اشتغالي بالصرف في مرحلة الماجستير في البحث الذي قدمته بعنوان (حاشية الغزي على شرح الجاربردي للشافية من أول المقصور والممدود إلى نهاية الكتاب) تحقيق ودراسة؛ مما يؤمل أن يكون له الأثر الجيد في إبراز هذا الموضوع بالصورة المرضية، إن شاء الله تعالى.

٥-على أني - وبعد زمن كافٍ في استظهار جوانب هذا الموضوع- لم أنفرد بالحكم على صلاح هذا الطرح، بل استشرت كثيراً من أهل العلم، ممن لهم علاقة راسخة بالصرف عموماً، وبابن عصفور خصوصاً، فألفيت أكثرهم مشجعاً، مما دفعني إلى تقديمه إلى مجلس قسم الدراسات العليا العربية. ليحظى بالقبول. والحمد لله رب العالمين .

وبعد عقد العزم مستعيناً بالله تعالى جعلت البحث في: **مقدمة، وتمهيد، وستة أبواب، ثم الخاتمة، فالفهاوس الفنية .**

فالمقدمة :

تَضَمَّنَت أهَمية الموضوع، وأسباب اختياره .

والتمهيد :

فيه مبحثان :

المبحث الأول: ترجمة مختصرة لابن عصفور .

والمبحث الثاني: تعريف بالممتع، والدراسات المتصلة به .

والأبواب ستة أبواب، ينقسم كل باب إلى قسمين :

أولاً : التمهيد ، يتضمن أمرين:

أحدهما : تسليط الضوء على عمل ابن عصفور في كل باب على حِدة، وتجلية موقفه منه عموماً .

والآخر : عناوين المسائل التي سوف يناقشها البحث في كل باب .

ثانيا :المسائل، بعد أن حصرت مسائل كل باب في التمهيد له، فصَّلتُ النقاش عنها هنا .

والأبواب هي :

- باب الأبنية .

-باب الزيادة .

-باب الإبدال .

-باب القلب والحذف والنقل .

-باب الإدغام .

-باب مسائل التمارين .

ثم الخاتمة :

واشتملت على أهم النتائج .

ثم الفهارس الفنية، وهي:

-فهرس الآيات . — فهرس الأحاديث. -فهرس الأثر.

-فهرس الأبيات.

-فهرس المصادر والمراجع.

-فهرس الموضوعات.

و لقد انتهيت بعد قراءات مُتَأنِّية إلى حقيقة، مفادها: أن كتاب ابن عصفور قد اشتمل على النقد بجانبيه : الضمني[1]، والصريح[2]، فكان ابن عصفور يُعرِّض تارة، ويُصَرِّح أخرى، وبرز الأول كثيراً في الباب الأول (باب الأبنية)، و كان الصريح في الأبواب الأخرى أكثر وضوحاً، فأصبحت متردداً بين أمرين، إما أن أكتفي بالنقد الصريح وفيه مادة وافية وكافية، ويترتب على هذا إهمال جانب مهم من نقد ابن عصفور

---

(١)- هو ما ضُمِّن في نقد القول أو المذهب دون التصريح بأنه قول أحد ، وإنما عرف ذلك بالتتبع .

(٢)- هو ما صرح فيه باسم صاحب القول ، وانتقده بصورة مباشرة ، كقوله : فاسد باطل ... أو غير مباشرة ، كاختيار أحد الآراء والتعليل له دون بقية الآراء ونحو ذلك .

وهو النقد الضمني، و أكثره جاء في الأبنية، وإما أن آخذه كله دقّه وجلّه، الضمني منه والصريح، وذلك أمر شاق، فآثرت أن آخذ من الضمني بطرف يجمع لي بقية الأطراف، وآتي على الصريح قدر الإمكان. فناقشت أكثر من خمسين بناء معظمها في الجانب الأول، كانت كافية في الإبانة عن موقف ابن عصفور من هذه الأبنية، كما كانت مُدلِّلة على موقفه من الأبنية الأخرى، وسوف ترى ذلك في بابه. كما تناولت بعض المسائل — مما يمكن تصنيفه ضمن النوع الأول– في بعض الأبواب الأخرى.

وقد التزمت في ترتيب المسائل بترتيب ابن عصفور تماماً. كما سار منهج بحث المسألة على النحو الآتي :

١–عرضتُ المسألة كما ذكرها ابن عصفور .

٢– ناقشتُ المسألة عند الصرفيين، السابق منهم واللاحق .

٣–أصلتُ آراء المعترض عليهم من كتبهم، إن أمكن، وإلا فمن الكتب التي نقلت عنهم.

٤–حاولتُ تأييد أو ترجيح ما يبدو لي بناء على النصوص والمناقشات التي أثارها الصَّرفيون.

وما خالف هذا العرض استدعته طبيعة المسألة .

وهناك جوانب في المنهج عمومًا من المهم أن أُبصّر القارئ بها وهي كالآتي :

١–خَرَّجتُ الآيات عند أوَّل ورودها.

٢–خَرَّجْتُ من الأبيات ما أورده ابن عصفور في نصه، أو ما استشهدتُ به معزولاً عن نص. أما ما ورد ضمن نصوص أخرى فقد اعتبرته ضمن نصه، و لم أعزله عنه.

٣–آثرت ألا أثقل هذه الرسالة بترجمة الأعلام؛ إذ تَكَفَّلَتْ بذلك كتب التراجم.

كما واجهتني بعض المصاعب من أهمها :

١–طول بعض النصوص عند ابن عصفور. وقد رأيت بادئ الأمر أن أتدخل فيها بحذف أو اختصار، إلا أني آثرت فيما بعد أن أُبقي كلام ابن عصفور بحروفه وإن طال؛ لأسباب :

أولها : أن كلام ابن عصفور فيها إما حكم أو توجيه حكم، وحذف أحدهما أو اختصاره مفسد للآخر غالباً.

ثانيها : أن من حق القارئ أن يقف على كلام ابن عصفور بحروفه، فقد يُعَنِّيه الاختصار عَنَت المراجعة .

ثالثها : أن التدخل في النَّص، وهو عين الدراسة، قد يخل بالنص، وقد يُحيل المراد عن وجهه .

لهذه الأسباب أثبتُّ كلام ابن عصفور بحروفه إلا في القليل النادر، مما ترجحت المصلحة من -وجهة نظري- حذف بعض أجزائه.

٢-أن بعض المسائل يمكن مناقشتها في غير الباب الذي أوردها فيه لعلاقتها بذلك الباب من وجه، إلا أني التزمت بترتيب ابن عصفور في مناقشة كل مسألة في مكانها الذي أوردها فيه بغض النظر عن علاقتها بالباب الآخر .

و بعد: فما كان لهذا البحث أن يكون لولا توفيق الله تعالى، ثم تلك الأيادي البيضاء التي كانت عوناً لي -بعد الله تعالى- في الوصول بهذا العمل إلى هذا المستوى، وأول تلك الأيادي وصُولاً، وأكثرها تواصُلاً، يد أستاذي وشيخي الأستاذ الدكتور.رياض بن حسن الخوَّام، الذي أشرف على هذا البحث، ولم يبخل عليَّ بوقته الثمين، وقراءته المستوعبة، وتوجيهاته المتميزة، وقد أحَلْني قبل ذلك وبعده منزلة الابن من أبيه ، والأخ من أخيه .**فجزاه الله عني خيراً.**

ثم من أحق بالشكر والعرفان، ممن سيُولي هذا البحث مزيداً من التصحيح والتنقيح، أعني: الأستاذين المناقشين، والعالمين الفاضلين، ممن قدر الله في كتابه المكنون، أن يزفَّ هذا البحث إليهما، وينطرح بين يديهما، يقتله الخجل، لما فيه من نقص وتقصير، فَبَاعُ راعيه قصير، وقلب ناقده بصير .

وأصحاب المِنَنِ عليَّ كثير، وأمر حصرهم عسير، يعجز البيان، ويتعب البَنَان، في حصرهم عداً، وذكرهم فرداً فرداً. فجزاهم الله عني خير الجزاء، وأجزل لهم المثوبة والعطاء .

وأرى لزاماً عليَّ أن أسجل بالأسماء الشكر والعرفان، لمؤسسات وأعيان، على رأس المؤسسات : وزارة التربية والتَّعليم، وتعليم العاصمة المقدسة، وكلية المعلمين بمكة المكرمة، وجامعة أم القرى، وكلية اللغة العربية فيها، قسم الدراسات العليا العربية. فكلها كانت جسراً عبرتُ عليه للمقصودِ، والهدفِ المنشود. فبارك الله فيها والقائمين عليها، ونفع بها الإسلام والمسلمين .

وعلى رأس الأعيان: الأستاذ الدكتور . عبدالله بن ناصر القرني، عميد كلية اللغة العربية، الذي أجده أقرب إلى نفسي من أخي لأبي وأمي.

والأستاذ الدكتور. سليمان بن إبراهيم العائد، رئيس قسم الدراسات العليا العربية السابق، الذي بذرت بذرة هذا البحث في عهده .

والأستاذ الدكتور . صالح الزهراني، رئيس قسم الدراسات العليا العربية الحالي، والمؤمل أن أجني الثمرة في عهده .

والدكتور . محمد الدَّغْريري. رئيس قسم اللغة العربية. فقد أفادني بما احتجت إليه من مكتبته. ولم يبخل عليَّ بمشورته.

كما أشكر كل من مدَّ لي يد العون من خارج الجامعة، يأتي على رأسهم معالي الشيخ الدكتور. صالح بن عبد الله بن حميد، رئيس مجلس الشورى ، وإمام وخطيب المسجد الحرام. فله السبق كان، ولولاه -بعد الله- ما جاء الإيفاد ولا كان . فأكرم بأبي محمد وأنْعِم، وجَزَاه عني المتفضِّل المُنْعِم .

ثم الشكر موصل لذات السبب لسعادة الأستاذ. عليوي القرشي، مدير تعليم العاصمة المقدسة. وإلى كل أولئك الذين ذكرت، والذين لم أذكر، خالص دعائي، وعظيم امتناني .

(انتهت المقدمة، ويليها التمهيد)

(التمهيد)

(المبحث الأول)

ترجمة ابن عصفور

اسمه ولقبه وكنيته ونسبه :

هو علي بن مُؤْمِن بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور، أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي[1] .

ورواه ابن عبد الملك :" علي بن أبي الحسين بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور بن عصفور الحضرمي "[2]"

وتردد الدكتور صَاحب أبو جَنَاح في تحقيقه شرح الجمل لابن عصفور في هذه الزيادة في نسبة ابن عصفور، كما ترجَّح عنده أن أبا الحسين الوارد ذكره في رواية ابن عبد الملك ما هو إلا وهم سببه كنية ابن عصفور المعروفة وهي : أبو الحسن[3] .

وتعقبه شيخنا الأستاذ الدكتور. عياد الثبيتي ، فأثبت هؤلاء الستة من غير طريق ابن عبدالملك فقال :" ... قلت : ذكر هؤلاء الستة أبو العباس الكَتَّاني تلميذ ابن عصفور في كتابه الدر المنثور .. [3]" ثم ساق الستة المذكورين الزائدين في رواية ابن عبد الملك نقلاً عن ابن رُشيد في (مِلء الْعَيْبَة)[4]

وانتهى الدكتور عَيَّاد في قضية (أبي الحسين) إلى أنها كناية لوالد ابن عصفور مؤمن بن محمد، وكلمة (ابن) مقحمة، فصحة عبارة ابن عبد الملك، إن صح ما رجحه[5] : علي بن أبي الحسن مؤمن[6] .

---

(١)- انظر ترجمته في : إشارة التعيين ٢٣٦-٢٣٧ ، وفوات الوفيات ٣/١٠٩-١١٠ ، والبلغة ١٦٠-١٦١ ، وبغية الوعاة ٢/٢١٠ ، والأعلام ٥/٢٧ ، وابن عصفور والتصريف ٥٧-٧٨ ، واعتراضات ابن الضائع٣-٣٤

(٢)- شرح الجمل١/٢١-٢٢

(٣)- انظر : مجلة المورد٣/٢٣٤ ، واسم الكتاب (الدر المنثور في أخبار ابن عصفور) .

(٤)- انظر : مجلة المورد٣/٢٣٤ ، و عنها انظر : ملء العبية ٦/١٠ .

(٥)- بهذه العبارة احترز الدكتور عياد .

(٦)- انظر : مجلة المورد ٣/٢٣٤ .

ونسب محققا (المُقَرَّب) لعنوان الدراية أن اسم ابن عصفور(علي بن موسى)[1] ، والذي في عنوان الدراية الذي بين أيدينا خلاف هذا إذ هو: (علي بن مومن)[2] .

مولده ونشأته :

ولد ابن عصفور بأَشْبِيلية سنة سبع وتسعين وخمسمائة للهجرة (٥٩٧)هـ [3].

وهو عام السيل الكبير، كما نص عليه أبو العباس الكتَّاني، وقيل : سنة تسعين وخمسمائة (٥٩٠)هـ [4]

أما عن نَشْأَته فكانت في ربوع الأندلس، إذ أخذ العربية والأدب على يد علمائها المشهورين، وأدبائها المرموقين، ولما تمكَّن من علوم العربية، علا قدره بين علماء الأندلس، وبَزَّ أقرانه، فتصدَّر للإقراء، وأقرأ ببلده أشبيلية مدة، واستقلَّ بحلقة حتى أصبح بعض أقرانه تلاميذاً له، وقَرَّبه إليه الأمير الهنتاتيُّ أبو عبدالله محمد بن أبي بكر.

وقد أخذ يتنقل من بلدة إلى أخرى داخل الأندلس، فأقرأ في شَرْيش، ولُورَقة، ومُرْسِية . ثم ودَّعَ الأندلس متوجِّهاً إلى المغرب، ودخل مُرَاكِش .

ثم انتقل إلى تونس، وقد حدد أبو العباس الكتَّاني سنة دخوله إليها فقال- فيما يرويه عنه ابن رُشيد- :" ثم انتقل إلى تونس فدخلها سنة ثلاث وثلاثين وستمائة عازماً على استيطان البلاد الشرقية "[5]. فجعله المستنصر بالله أبو عبد الله محمد بن أبي زكريَّا الحفصي من خواصِّه وجلسائه، وانتقل معه إلى بجاية، ثم عاد إلى أفريقية، ومنها إلى لورقة، ورجع إلى غربي الأندلس، ثم عبر إلى سلا، ثم عاد إلى تونس، وأقام بها إلى أن توفي .

شيوخه :

تَلْمَذ ابن عصفور على أشهر علماء الأندلس في عصره ، ومنهم :

---

(١)- انظر : المقرب ١/٧ .

(٢)- انظر : عنوان الدراية٣١٧ .

(٣)- انظر : الذيل والتكملة ١/٤١٤، وبغية الوعاة٢/٢١٠ .

(٤)- انظر : إشارة التعيين٢٣٦

(٥)- مجلة المورد١٤-٣/٢٣٥ ، و عنها انظر: ملء العيبة ٦/٩١ .

١-أبو الحسن الدَّبَّاج علي بن جابر بن علي بن أحمد اللَّخْمِي الإشبيلي ، ولد سنة ٥٦٦هـ ، وتوفي سنة٦٤٦هـ [١].

٢-أبو علي الشلوبين عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشبيلي ، ولد سنة ٥٦٢هـ ، وتوفي سنة٦٤٥هـ . لازمه أبو الحسن عشر سنين ، ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة[٢] .

تلاميذه :

خير من استقصى في جمع تلاميذ ابن عصفور الدكتور . فخر الدين قباوة[٣] ، وهم على النحو الآتي :

١-أحمد بن يوسف بن يعقوب، أبو العباس الكتَّاني التونسي[٤]

٢-ابن حكم الطبيري أبو عثمان سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد ابن حكم القرشي .ولد سنة ٦٠١، وتوفي سنة٦٨٠ هـ [٥].

٣-أبو محمد عبد الله مولى سعيد بن الحكم المتوفى سنة ٦٩٧هـ[٦]

٤-ابن عذرة الأنصاري أبو الحكم، الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر الأوسي الخضراوي، ولد سنة ٦٢٢هـ، وتوفي بعد سنة٦٤٤هـ [٧].

٥-علي بن عبدالله بن محمد بن علي بن رمان الرُّماني التونسي، أبو الحسن، توفي سنة ٧٠٩هـ [٨].

---

(١)- انظر : بغية الوعاة٢/١٥٣ ، وابن عصفور والتصريف٦١ .

(٢)- انظر : إنباه الرواة ٢/٣٣٢-٣٣٥ ، وابن عصفور والتصريف٦١ .

(٣)- انظر : ابن عصفور والتصريف ٦٢-٦٤ .

(٤)- انظر : مجلة المورد٣/٢٣٣ .وعنها انظر : ملء العيبة ٦/٩١ ،

(٥)- انظر : بغية الوعاة ١/٥٨٣-٥٨٤ .

(٦)- انظر : الذيل والتكملة٥/٤١٤

(٧)- انظر : نفح الطيب٧/٤٥٩ ، وبغية الوعاة١/٥١

(٨)- انظر : وبغية الوعاة ٢/١٧٢

٦-علي بن موسى بن عبدالملك، أبو الحسن بن سعيد المدلّجي ، ولد سنة ٦١٠هـ، وتوفي في حدود سنة ٦٨٥هـ [١].

٧-أبو الفضل الصفار قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي ، توفي بعد سنة ٦٣٠هـ[٢]

٨-الشلوبين الصغير محمد بن علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، توفي سنة ٦٦٠هـ .[٣]

٩-أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، توفي سنة ٧٤٥ هـ[٤]

١٠-الغَمَّاري التونسي، يحيى بن أبي بكر بن عبدالله النحوي أبو زكريا، توفي سنة٧٢٤هـ[٥]

وفاته :

اختلف المؤرخون في سنة وفاته، والراجح أنه توفي سنة٦٦٩هـ . وقيل: ٦٥٩هـ، وقيل :٦٦٣هـ، وقيل :٦٦٧هـ[٦] .

ومما يرجح أن وفاته سنة تسع وستين وستمائة ما أثبته شيخنا الأستاذ الدكتور. عيَّاد الثبيتي فيما نقله عن ابن رُشيد عن تلميذ ابن عصفور أبي العباس الكتاني وهو قوله :" ...

ثم عاد إلى تونس وأقام بها إلى أن توفي ... عام تسعة وستين وستمائة ... ودفن في مقبرة

---

(١)- انظر : نفح الطيب ٢/٢٧٠ -٢٧٤ ، وبغية الوعاة ٢/٢٠٩

(٢)- انظر : بغية الوعاة ٢/٢٥٦

(٣)- انظر : بغية الوعاة ٢/١٨٧

(٤)- انظر : بغية الوعاة ١/٢٨٠

(٥)- انظر :بغية الوعاة ٢/٣٣١

(٦)- انظر:الذيل والتكملة ١/٤١٤، وإشارة التعيين ٢٣٦-٢٣٧،وفوات الوفيات ٣/١٠٩-١١٠، وبغية الوعاة ٢/٢١٠

ابن مهنا بمقربة من باب القصبة ..."[1] وهذا ما رجحه الدكتور فخر الدين قباوة[2] .

ثانياً : آثاره المطبوعة، وما قام عليها من دراسات .

لقد أفاض من ترجم لابن عصفور، أو حقق كتبه، في الحديث عن منزلته وجهوده العلمية، ولذا سوف أكتفي بالإشارة إلى مؤلفاته المطبوعة، وما قام عليها من الدراسات، مما وقفت عليه، وهي على النحو الآتي :

أ- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق : صاحب جعفر أبو جناح، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، مطبوع .

ب- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق : سليمان علي الضحيان، رسالة ماجستير ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٦ هـ .

ت- اعتراضات ابن عصفور للنحويين في كتاب شرح جمل الزجاجي، جمعاً وتوثيقاً، ميسر محمد عايش شبير، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

ث- ابن عصفور النحوي، آثاره ومنهجه وآراؤه، يعقوب يوسف الغنيم، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم ١٩٩٥ م .

ج- اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور ، عرض ودراسة، جمعان ابن بَنّيوس السَّيالي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ١٤١٦هـ .

ح- المقرب في النحو لابن عصفور الإشبيلي، دراسة وتحقيق يعقوب بن يوسف الغنيم، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم ١٩٧٠م . مطبوع .

---

(١)- انظر : مجلة المورد ١٤-٣/٢٣٦ ، وملء العبة ٦/٩١ .

(٢)- ابن عصفور و التصريف ٥٨

خ- تقريب المقرب، لأبي حيان، حققه عفيف عبد الرحمن ، ونشر في بيروت سنة١٩٨٢هـ .

د- شرح المقرب لابن عصفور، تأليف علي محمد فاخر . نشر في القاهرة سنة ١٩٩٠م

ذ- موازنة بين ابن عصفور وأبي حيان من خلال مؤلفاتهما النحوية، محمد مرسي سليمان، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم ١٩٩٥م .

ر- مُثُل المقرب لابن عصفور، عبدالرحمن بن محمد العمار، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٣هـ .

ز- الضرورة الشعرية، مع تحقيق كتاب الضرائر الشعرية لابن عصفور، السيد إبراهيم محمد، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب ١٩٧٦م مطبوع .

س- الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً في المبحث الثاني .

(المبحث الثاني)

التعريف بالممتع ، والدراسات المتصلة به .

صَنَّف أبوالحسن كتاب (الممتع) وقَدَّمَه إلى أبي بكر عبد الله بن أبي الأَصْبَغ عبد العزيز بن صاحب الرد .

وقد بسط ابن عصفور مسائل من التصريف في هذا الكتاب ، بَسْطاً مُسْهباً ، مدعوماً بالدليل والتعليل والتفسير والحجاج والأدلة والشواهد ، فكان من أشهر كتبه، ومن أمثل كتب الصرف المطولة حتى قل أن يخلو من مسائله كتاب من كتب الصرفيين المتأخرين . وقد انحصرت المسائل في ستة أبواب وهي : الأبنية، بقسميها : الأسماء ، والأفعال . والحروف الزوائد، والإبدال، والقلب والحذف والنقل، والإدغام، ومسائل التمرين .

اعتمد أبو الحسن في تصنيف كتابه الممتع على ما تقدمه من مؤلفات في علم التصريف، فكان أن نسق فيه جهود أسلافه، بعد أن اختار منها ما يرضيه، ويحقق الغاية التي صبا إليها في تصنيف كتابه .

وقد قام د. فخر الدين قباوة بتحقيق هذا الكتاب، وطبع مرات عديدة، كان آخرها الطبعة الثامنة التي اعتمدت عليها في هذا البحث، وهي في مجلد واحد . صادرة عن مكتبة (لبنان ناشرون) . وقد خالف عنوان الكتاب في هذه الطبعة ما في الطبعات السابقة؛ إذ أضاف إليه لفظة (الكبير)، وبالرجوع إلى أسباب ذلك تبين لي أن صاحب التسمية هذه أبو حيان في نسخته الآخيرة، فآثر د. فخر الدين قباوة أن يَسِمَ هذه الطبعة بما وسَم به أبو حيان تلك النسخة[1] ، وقد جعلت عنوان البحث خلواً من هذه الإضافة؛ لثلاثة أسباب :

أولها: أن هذا الاسم موقوف على أبي أحيان، ولا شأن لابن عصفور بهذه الزيادة

ثانيها: أن أصحاب التراجم لم يزيدوا كلمة الكبير .

ثالثها: أن هذه التسمية تُوهِم أنَّ هناك ممتعين أحدهما كبير، والآخر صغير . وليس ثمة شيء من ذلك فيما أحسب.

---

(١)- انظر : الممتع٦ .

وقد قام على هذا الكتاب بعض الدراسات والتعليقات، وقفت منها على ما يأتي:

أ- تعليقات ابن مالك على الممتع، ذكرها محقق كتاب الممتع فقال :" وكان ابن مالك، صاحب الألفية، قد عَلَّقَ على الممتع نقوداً كثيرة "[1] ، وقد أثبتَ محقق الكتاب كثيراً منها في حواشي الكتاب .

ب- تعليقات أبي حيان، وضع أبو حيان تعليقات كثيرة على كتاب الممتع في النسخة التي اعتمد عليها المحقق لكتاب الممتع، أثبتَ بعض هذه التعليقات محقق الكتاب .

ت- كتاب (المُبْدِع) في التصريف، كان أبو حيان شديد الإعجاب بكتاب الممتع، جمع نسخه وقابلها، وصَوَّب بعض عباراتها، وعَلَّق عليها، ثم تَوَّجَ ذلك بكتابه (المُبْدِع) وهو تلخيص للممتع، اختزل عباراته، وأسقط شواهده، وما فيه من احتجاج وجدل واستطراد، وقدم وأخر في بعض عباراته، تبعاً لتنسيقه الخاص في عرض المادة، دون أن يجري في تلك المادة تنقيحاً أو تصويباً يذكر. قال أبو حيان :" ولما كان الممتع أحسن ما وضع في هذا الفَنِّ ، وأقربه تفهيما، قصدنا في هذه الأوراق ذكر ما تضمنه من الأحكام بألْخَص عبارة، وأبدع إشارة، ليشرف الناظر فيه على معظمه، ويسح بصائره في عِقَالٍ حِسَان، وسميته (المُبْدِع المُلَخَّص من المُمْتِع)، ولم أتعرَّض للتنبيه على ما فيه من اعتراض، بل أبْرَزته بين المغضي عنه والرَّاض، وإن فسح الله لي في العمر، وساعدني سابق القدر، وضعت في علم التصريف ما أنا له آمل، وعلى تحصيل مواده من قدم الزمان عامل ..."[2]

ث- ومنها كتاب (النَّقْض على الممتع) لابن هشام الخضراوي، ذكره من ترجم له[3]، ونقل عنه أبو حيان في التَّذييل والتَّكميل، ولم أقف عليه.

---

(١)- الممتع١٦

(٢)- المبدع٤٧

(٣)-انظر : بغية الوعاة ٢٦٧/١

ج- كتاب (ابن عصفور والتصريف)، لفخر الدِّين قباوة، مطبوع متداول، عن منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، وضعه مؤلفه في بابين : الباب الأول : ابن عصفور . والباب الثاني : كتاب الممتع . مسبوقة بمقدمة تناولت نشأة علم التصريف وتطوره، ثم كانت فصول الباب الأول كالآتي : الفصل الأول : ترجمة ابن عصفور وآثاره. والفصل الثاني : ابن عصفور وعلماء التصريف. والفصل الثالث : مذهب ابن عصفور في التصريف. أما فصول الباب الثاني فكانت على النحو الآتي: الفصل الأول : التصريف والممتع. الفصل الثاني : مصادر الممتع . الفصل الثالث : منهج ابن عصفور في تصنيف الممتع. الفصل الرابع : أوهام ابن عصفور في الممتع. الفصل الخامس : وصف نسخ المخطوطة. ولم يتناول الكتاب نقد ابن عصفور لعلماء الصرف في مسائله الكثيرة والدقيقة، فهو دراسة عامة لحياة ابن عصفور، ومذهبه، ومنهجه في كتاب الممتع ، اقتصر في الاستشهاد لما انتهى إليه ببعض المسائل، دون تأصيل دراستها، وهو ما يسعى إليه هذا البحث .

والحق أنني أفدت من هذا الكتاب كثيراً في التعرف على جوانب من حياة ابن عصفور ومنهجه ومذهبه. كما أن الكثير من نتائج بحثي هذا قد وافقت ما انتهى إليه الدكتور فخر الدين قباوة في هذا الكتاب. فجزى الله مؤلفه خير الجزاء .

(انتهى التمهيد ، ويليه باب الأبنية)

(باب الأبْنِيَة)

أولاً: التَّمهيد.

بلغ من عناية علماء العربية بلغة العرب أن حصروها في أبنية محـــددة، زاعمـــين أن كلام العربي لا يخرج عن هذه الأبنية. وأوَّل من حصرها سيبويه في كتابه المشهور الموسوم بـــ(الكتاب)، وقد بلغ مقدار ما ذكره ثلاثمائة وثمانية أمثلة [1]. وفصل ابن القَطَّاع أبنية سيبويه في كلام نسبه إليه؛ قائلاً: " قال سيبويه: جميع ما ذكرت العرب للثلاثي الصحيح عشرة أمثلة، و للرباعي خمسة أمثلة، وللخماسي أربعة، وللمزيد من الثلاثي مائتا مثـــال وثمانية وعشرون مثالاً، وللمزيدة من الرباعي ستة وخمسون مثالاً. وللمزيدة من الخماسي خمسة أمثلة [2] ".

وقد أقر الصرفيون لسيبويه بالتقَدُّم في هذا الحصر والاستقصاء، يقول ابن جـــني في- باب القول على فوائت الكتاب-: " اعلم أن الأمثلة المأخوذة على صاحبه ســـنذكرها، ونقول فيها ما يدحض معرفها لو صحت عليه، ولو لم تكن فيها حيلة تدرأ شناعة إخلاله بها عنه، لكانت معلاة له لا مزراة عليه، وشاهدة بفضله ونقص المتتبع له بها لا نقصه، إن كان أوردها مريداً بها حَطَّ رتبته، والغَضَّ من فضيلته. وذلك لكلفة هذا الأمـــر، وبُعْـــد أطرافه، وإيْعَار أكنافه أن يحاط بها، أو يشتمل تحجر عليها. وإنَّ إنْـسَاناً أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتَحَجُّر أذْرائها المترامية، على سَعَةِ البلاد، وتعادي ألسنتها اللُّدَاد، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد، حتى اغترق جميع كلام الصرحاء والهُجناء، والعبيـــد والإماء في أطرار الأرض، ذات الطول والعرض، ما بين منثور إلى منظوم، ومخطوب به إلى مسجوع، حتى لغات الرعاة الأجلاف، والرواعي ذوات صِرار الأخلاف، و عقلائهـــم المدخولين، و هداهم الموسومين، في جِدِّهم وهزلهم، وحربهم وسلمهم، وتغاير الأحـــوال عليهم، فلم يخل من ذلك-على سعته وانبثاقه، وتناشره واختلافه – إلا بأحرف تافهـــة

---

(١) – أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٨٩ ، والمزهر ٤/٢ . ومعجم الأبنية ١

(٢) – أشار شيخنا الأستاذ الدكتور أحمد عبدالدائم إلى أنه لم يقف على هذا الكلام عند سيبويه، وبحثت عنه فلم أجده أيضاً، ولعله المفهوم من جملة حديثه عن الأبنية .انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٨٩ الحاشية ٥

المقدار، متهافتة على البحث والاعتبار، ولعلها أو أكثرها مأخوذة عمن فسدت لغته، فلم تلزم عهدته، لجدير أن يعلم بذلك توفيقه، وأن يخلى له إلى غايته طريقه [1] ".

وقال الزُّبيدي- مشيراً إلى مكانة سيبويه في ذلك-: " ولعل عاقلاً يتوهم أنا ادعينا مداناة سيبويه في علمه أو موازاته في نفاذه وفهمه بما زدنا عليه من الأبنية التي أغفل ذكرها ولما دللنا عليه من تناقض بعض قوله أو بمعارضتنا له في اليسير من معانيه فيخال بنا إفكاً، ويظن بنا عجزاً، و أنى لنا بما توهمه وإنما تكلمنا على أصوله، وعارضنا بعض قوله ببعضه، ورددنا عليه من علمه، والإحاطة على البشر ممتنعة، و العصمة عنهم مرتفعة "[2].

وبين ابن القطاع أن سيبويه أول من ذكرها، وأوفى من سطرها [3].

على أن هذا الإقرار لم يمنع العلماء من الاستدراك على سيبويه ما كان أغفل من الأبنية، فصنفوا في الأبنية، واستدركوا عليه ما فاته منها، فمنهم من أفردها بالتصنيف، ومنهم من تناولها ضمن كتاب، ولم تكد تخلو منها كتب الصرف واللغة عامة، إلا أن أشهر من ألف فيها مستدركاً عليه:

-أبو عمر الجرمي(ت٢٢٥)هـ، وزاد عليه أمثلة يسيرة[4].

-ابن السراج(ت٣١٦)هـ، فقد ذكر منها ما ذكره سيبويه وزاد عليه اثنين وعشرين مثالاً[5]

-الفارابي(ت٣٥٠)هـ، في كتابه(ديوان الأدب)، جاء عنده بعض ما ليس في الكتاب.

-ابن خالويه(ت٣٧٠)هـ، وزاد عليه أمثلة يسيرة[6]

---

(١) -الخصائص ٣/١٨٥-١٨٦ .

(٢) -الاستدراك ٤٠ .

(٣) -أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٨٩ .

(٤) -أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٨٩ ، والمزهر ٢/٤

(٥)-الأصول ٢/٢٢٤-٢٢٥ . وانظر :أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٨٩ . والمزهر ٢/٤ .

(٦) -أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٨٩ ، والمزهر٢/٤

-الزُّبيدي(ت٣٧٩)هـ، وقد صنف كتابه الموسوم بـ(الاستدراك على سيبويه)[1] زاد فيه أمثلة كثيرة .

السيرافي،(ت٣٨٥)هـ أورد بعض ما أهمله سيبويه، في شرحه على الكتاب.

-ابن جني(ت٣٩٢)هـ، فقد عقد في كتابه(الخصائص) باباً على فوائت الكتاب، ورد كثيراً مما أورده العلماء على أنه أبنية مستقلة[2]، واعتذر لسيبويه إهمال بعضها. وأفاد منه ابن عصفور كثيراً في هذا الباب كما سترى.

-ابن القطاع(ت٥١٥)هـ، فقد ذكر أنه أحصى ألفاً ومائتي مثال وعشرة أمثلة، وعلى هذا يكون مقدار ما استدركه على سيبويه تسعمائة ومثالين.

وقد تناول العلماء من بعدُ هذه الأبنية، ولم يكادوا يختلفون في شئ مما جاء به سيبويه، و لكن اختلفوا فيما استدرك عليه، وكانوا في ذلك فريقين:

الأول: من اعتد بكل ما سمع أنه عن العرب وبنى عليه(المثال)، وهذا الفريق يمثله الزُّبيدي، وابن القَطّاع، يتبعهم المتأخرون كأبي حيان[3] والسيوطي[4] . وقد كانت عنايتهم تنصب على جمع الأبنية.

والآخر: من لم يعتد بكل ما سمع، وحاول أن يتأول بعض ذلك إن وجد له وجه محمل، و يمثلهم ابن جني، وتبعه ابن عصفور.

ويعد ابن عصفور -فيما أحسب- أكثر من انتقد العلماء في كثير من الأبنية التي أوردوها على سيبويه؛ إذ عقد في أول كتابه(الممتع) بابين في الأبنية: أحدهما في أبنية الأسماء، والآخر في أبنية الأفعال. أفاض في الحديث عنها، و رد كثيراً مما استُدرك على سيبويه. على أن هذا لا يعني أنه قد رد جميع ما استدركه العلماء على سيبويه، فقد اعتد ببعضها. من ذلك:

---

(١) -ذكر بعدة أسماء وهي : الأبنية ، أبنية سيبويه ، أبنية سيبويه وشرحها والزيادة عليها ، الأبنية في النحو .انظر : الاستدراك ٢٨ .

(٢) -انظر : الخصائص ٣/١٨٧ -٢١٨ .

(٣) -انظر : التذييل ٦/٦١(أ)

(٤) -انظر : المزهر ٢/٤ وما بعدها .

(أَفْعَالٌ) نحو: أَسْحَارٌ. أورده الزُّبيدي، و لم يذكره سيبويه[1].

(فِعَالاء) نحو: قِصَاصَاء، أورده الزُّبيدي عن ابن دريد[2].

(مَفْعَلٌ)نحو: مَكْوَرٌ، أورده الزُّبيدي [3].

إلا أنه من الواضح الجلي انتصار ابن عصفور لسيبويه ومنافحته عنه، مما دفع أبو حيان إلى انتقاد ابن عصفور في تَكَلُّفه دفع ما ورد على سيبويه من الأبنية؛ إذ قال – في رد قول ابن عصفور في أصالة النون في كِنْثَأَة-: " وقد أولع بعض أصحابنا بأن كل بناء لم يذكره سيبويه يستخرجون له وجهاً من التأويل، وإن كان بعيداً حتى لا يكون سيبويه قد فاته ذلك البناء، وهذا كله تعصب، و الذي ينبغي أن نعمل في هذا أنه متى كان اشتقاق البناء من لفظ ظاهر فلا يعدل به عنه، وإن تكثَّرت الأبنية وفات سيبويه ذلك "[4].

وأرجع بعض الباحثين أغلب ما استدرك على سيبويه إلى أمرين:

– إما أن تكون تجنياً على سيبويه وتحاملا عليه، وإما تكون سهواً من المؤلفين ظنا منهم أن سيبويه لم يشر إلى بعض هذه الأبنية، في حين أنه قد أشار إليها ولكن في مكان آخر من الكتاب[5]. وفيه نظر؛ لأن اللغة مبناها على السماع، والسماع أمر نسبي، ومن سمع حجة على من لم يسمع، خاصة إذا علمنا أن الكثير ممن استدرك على سيبويه من الثقات.

وكان لابن عصفور دليل عام اعتمد عليه في جميع ما رده من الأوزان وهو(أنه ليس في أبنيتهم مثل هذا البناء) و تتبعت الأبنية المردودة فوجدتها جميعاً مما استدركه العلماء على سيبويه.

وقد استن ابن عصفور لنفسه أدلة مساندة أخرى تَأوَّلَ عليها بحمل ما رد من الأبنية، أهمها ما يأتي:

أولاً: اختلاف الأصول. وإن اتحد المعنى.

---

(١) – لغة في إسْحارّ .انظر : الاستدراك ٦٦ ، والممتع ٩٩ .

(٢)– انظر : الاستدراك ٩٢ ، والممتع٩٧

(٣) – المكورّ: العظيم الروثة . انظر : الاستدراك ١٣٦ ، والممتع ٨١ .

(٤) –التذييل ٦/٦٥(أ)

(٥) –انظر : جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث ص١٧١ .

ثانيا: الضرورة الشعرية.

ثالثاً: التخفيف والتثقيل.

رابعاً: العجمة.

خامساً: اللغة المشهورة.

كما ورد عند ابن عصفور بعض التعليلات غير ما سبق، من أمثال: مد المقصور وقصر الممدود، والإشباع والتحريف، و الوصف بالاسم، والقدح في الرواية. وهي موضحة في عرض مسائل الأبنية.

ويأتي نقده هذا في -معظمه- ضمن ما يعرف بالنقد الضمني، فهو يورد رأيه مُعَلِّلاً بعلته، منتقداً قول مخالفه، ولا يصرح بصاحب الرأي في أكثر المسائل، إلا أنني بتتبع هذه الأقول والآراء وجدت أن أكثرها يرجع إلى أئمة كبار، كابن السراج والسيرافي والزُّبيدي وابن جني وابن القطاع وغيرهم. على أن ابن عصفور يصرح باسم صاحب الرأي في بعض المسائل.

وبعد: فما رده ابن عصفور من الأبنية، أو تأول ما جاء عليه أو بعضه كثير، آثرت أن لا أقف عند كل بناء؛ خشية الإطالة من جهة، ومن جهة أخرى فإن كثيراً من هذه الأبنية لا يختلف رأي ابن عصفور فيها سواء من حيث اعتبارها، أو الاستدلال لها، واكتفيت بمناقشة الجزء الأكبر منها، ومن خلال ما قدمته في التمهيد لها، أو ما تراه في دراستها، سوف تقف على الاتجاه العام لابن عصفور في هذا الباب، كما ستجدها مشتملة على أنواع أدلته الآنفة الذكر، وهذا يعني أني حاولت أن تكون النماذج المختارة للمناقشة في هذا الباب منوعة لتشمل جميع أدلة ابن عصفور.

كما التزمت في عنونة هذه الأبنية بالبناء الذي ينتقده ابن عصفور، مرتضياً في ذلك ترتيبه، على الوجه الذي تراه في الجدول الآتي:

أبنية الأسماء.

فُعِل	فِنْعَل	فَعَالِـي	فَعْلَوى
فِعَل	فَعْيَل	تِفْعالٌ	فَعْلُون
فِعِل	فُعْأَل	يَفْعَلٌّ	مُفْوَعَلٌّ
فُعْلَل	فِعْلَى	إِفْعِلَّة	فَيْعَلاء ، فَيْعَلاء
فُعَلّ	فُعْلِي	فُنَاعِل	مُفْعُلان
فِعَّل	تَفَوْعِل	فُعاوِل	فَيْعَلُل
فُعْلَلِل	تُفَاعِل	فِعْنَول	فَنْعَلِل ،فَنْعَلَل
أُفْعُل	فِنْعَولَة	فُعْنُول	فِعْلال ، فُعَلاَّة
أَفْعُل	فُعَالِى	فِعْيَلٌّ	فَعَنْلَلى
إِفْعُل	فَعوْلَى	فَعَنَّل	فَاعلُول
مَفْعُل	فَعَنْلاً	فِعْلان	فَعَلُّولٌ فُعْلالِل ،فَعَلَّلانة

أبنية الأفعال .

افْعَوْلَل افْوَنْعَل افْعَيَّل	فَنْعَل	فَعْيَل	افْوَعَلّ

ثانياً: المسائل (أبنية الأسماء)

(فُعِلٌ)

قال ابن عصفور: " فأما "دُئِلٌ"[1] و "رُئِمٌ"[2] فلا حجة فيهما؛ لاحتمال أن يكونا منقولين من "دُئِلَ" و "رُئِمَ" اللذين هما فعلان مبنيان للمفعول إلى الأسماء؛ لأنه يقال: دَأَلَ، ورَئِمَ. فإذا بنيا للمفعول قيل: دُئِل، ورُئِم. وقد ينقل الفعل إلى الاسم في حال التنكير؛ ألا ترى أنهم قالوا: اليَنْجَلِبُ، للخرز الذي يجلب الإنسان به إلى أمر؟ فيكون "دُئِلٌ" و"رُئِمٌ" من هذا القبيل "[3].

الدراسة:

للعلماء رحمهم الله في بناء (فُعِلٍ) في الأسماء والصفات قولان:

أحدهما: مذهب سيبويه ومن وافقه إنكار هذا البناء فيهما، يقول:" واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات (فُعِلٌ)، ولا يكون إلا في الفعل[4] ".

ووافقه المبرد[5]، وابن السراج[6]، والفارسي[7]، وغيرهم من العلماء[8].

والآخر: مذهب الخليل ومن وافقه إثبات هذا البناء -على قلته- في حرف واحد، وهو "دُئِلٌ" قال: " لم يجيء في كلامهم (فُعِلٌ) اسما إلا " دُئِلٌ " وهو شاذ [9] " ووافقه في

---

(١) -الدئل : ابن آوى ، وهوحويوة تشبه الثعلب ، وحي من كنانة منهم أبو الأسود الدؤلي ، انظر :ليس في كلام العرب٦٥ ، والاستدراك٥٨ ، وشرح التصريف ٢٠٢-٢٠٣ ،و اللسان ٢٧٤/٤ ،والقاموس١٢٨٨ (دأل) .

(٢) -الرئم : الاست . اللسان٨٤/٥ (رأم).

(٣) -الممتع ٥١

(٤)- الكتاب٢٤٤/٤ .

(٥)- انظر : المقتضب٥٤/١

(٦)- انظر : الأصول١٨١/٣

(٧)- انظر : المسائل الحلبيات١٥٤

(٨)- انظر : شرح التصريف للثمانيني٢٠١ -٢٠٢ ، والشافية٩، وشرحها للرضي٣٥/١ ، والجاربردي٦٠ ، واليزدي٣٧-٣٨ ، و انظر : الصفوة الصفية ٣٢٥/٢ ، والارتشاف٣٣/١ .

(٩)العين١٠٥٨

إثبات البناء والاستشهاد له بـ"دُئِلٍ" فقط الأخفش [1]، وابن خالوية[2] وابن جني[3]، منشدين عليه قول كعب ابن مالك[4]:

جَاءوا بِجَمْعٍ لو قِيسَ مُعْرِسُهُ ما كَانَ إلا كَمُعْرَسِ الدُئِلِ.

وأضيف إليه: "رُئِمٌ" للاست، و "وُعِلٌ" لغة في الوَعِل[5]، والثانية جاءت في العين[6].

وقد تأول طائفة ممن أنكر هذا البناء في الأسماء والصفات - ومنهم ابن عصفور - هذه الألفاظ، بأنها منقولة من الفعل المبني لما لم يسم فاعله. وكان لهم في "دُئِلٍ" اسم قبيلة أبي الأسود الدؤلي قولان: أحدهما: أنها منقولة عن اسم الدُّوَيَّة، المنقول من الفعل المبني للمفعول. والآخر: أنها منقولة عن الفعل مباشرة[7].

وكذا "رُئِمٌ" و "وُعِلٌ" منقولان عندهم من الفعلين: رُئِمَ، و وُعِلَ، المبنيين للمفعول إلى الأجناس.

وعلى هذا يكون ابن عصفور موافقاً لسيبويه ومن وافقه، منتقداً لأصحاب القول الثاني، معتداً بأدلة من سبق من العلماء في تأول هذا البناء، ويلاحظ اكتفاء ابن عصفور في التمثيل بـ"دُئِلٍ" و "رُئِمٍ". ولم يذكر "وُعِلاً"، ولازم مذهبه أن يكون منقولاً كذلك، وله أن يرده باللغة المشهورة فيه، وهي "وَعِلٌ" ليتسق مع مذهبه في رد اللغات بعضها إلى بعض، فيكون "وُعِلٌ" قد تطرق إليه الاحتمال من جهتين، النقل، واللغة المشهورة على لازم مذهب ابن عصفور.

---

(1) -انظر : أدب الكاتب ٥٨٥-٥٨٦ ، والاستدراك ٥٨ ، وشرح التصريف للثمانيني ، ٢٠١-٢٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٦ ، والمساعد ١٢/٤ .

(2)- انظر : ليس في كلام العرب٢٤

(3)- انظر: المنصف٢٠/١

(4)- ديوانه٢٥١ ،وانظره في : ليس في كلام العرب٦٥، والمنصف٢٠/١ .

(5)- انظر : الاستدراك ٥٨ ، والتسهيل٢٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢٠٢١/٤ ، وإيجاز التعريف٧-٨ ، وشرح الشافية للرضي ٨٣/١ ، و شرح التعريف بضروري التصريف ٢٧ ، والتذييل٦٢/٦(أ) ، والارتشاف ٣٣/١ والمساعد١٢/٤ .

(6)- انظر : العين ١٠٥٨ ، والوعل : تيس الجبل

(7)- انظر : شرح التصريف للثمانيني٢٠٣ ، وإيجاز التعريف ٧ ، وشرح اليزدي للشافية٣٧-٣٨ ، وقد رجح الأول، لأن النقل من اسم الجنس أقرب .

وبعد: فالذي يظهر لي أن القول بإثباته أرجح لأسباب:

أولها: سلامته من التكلف.

ثانيها: أن القول بالنقل، يفتح الباب ليشمل كل اسم وافق أبنية الفعل، وهذا شـــطط كبير. فيما أحسب.

ثالثها: إثباتهم (فِعِلاً) و (فِعَلاً) و (فِعْلَلاً) و (فُعْلَلاً)، ودواعي عدم إثباتها أقوى مـــا هي عليه في هذا البناء، على ما هو موضح في مواضعه من هذه الأبنية.

رابعها: أن ما ورد عليه أسماء أجناس، وأسماء الأجناس مما تثبـــت بهـــا الأبنيـــة علـــى المشهور[1]. والله أعلم.

---

(١)- انظر : التذييل ٦/٦٢(ب)

(فِعَل)

قال ابن عصفور ـ وهو ينتقد بعض ما استُشهد به لهذا البناء ـ:" فأما "سِوَىً" من قوله تعالى[1]:﴿ مَكَانًا سِوًى﴾، فهو اسم في الأصل للشَّيْءِ المستوي وُصِف به، بدليل أنه لو كان صفة أصلية لتمكن في الوصفية، فكان يُذكَّر مع المذكَّر، ويؤنث مع المؤنث؛ إذ حق الصفة أن تطابق الموصوف. ومما يدلك على أنها إذا لم تُطابق موصوفها جرت مجرى الأسماء جمعهم " رَبْعَة " " رَبَعَات " بفتح العين كجَفَنَات. والصفة المحضة لا يكون فيها إلا إسكان العين. وأنت لا تقول إلا بُقعةٌ سوىً. فدل ذلك على أنه ليس بصفة في الأصل.

وكذلك قوله عزَّ وجل[2]:﴿ دِينًا قِيَمًا﴾ لا حجة فيه؛ لأنه مصدر في الأصل مقصور من "قِيَام". ولولا ذلك لكان "قِوَماً" لأنه من ذوات الواو، ولا تقلب الواو ياءً إذا كانت متحركة عيناً في مفرد لانكسار ما قبلها، إلا بشرط أن يكون بعدها ألف وتكون في مصدر لفعل اعتلت عينه، نحو: قَامَ قِياماً وعَاذ عِياذاً. فدل انقلاب الواو ياء في قِيَم على أنه مصدر في الأصل وصف به، كما وصف بعَدْل و زَوْر وهما مصدران في الأصل.

وكذلك قولهم: "سَبْيٌ طِيبَةٌ"[3] و "مَاءٌ رِوَىٌ "و "ماءٌ صِرَىٌ"، لا حجة في شيء من ذلك على إثبات (فِعَل) في الصفات؛ لأن جميع ذلك لا يطابق موصوفه: أما طيبة فإنه مؤنث اللفظ وهو تابع لمذكر. وأما "رِوَىٌ" و"صِرَىٌ" فيوصف بهما الجمع والمفرد على صورة واحدة. فيقال: مياه صِرَىٌ، و مِياهٌ رِوَىٌ. وقد تقدم أن الصفة إذا كانت كذلك كان محكوماً لها بحكم الأسماء[4] ".

الدراسة:

من أبنية الثلاثي المجرد (فِعَلٌ) ويكون في الاسم والصفة. نحو: "ضِلَع" و "عِدَىً".

---

(١) ـسورة طه آية ٥٨ ، قرأ ابن عامر وحمزة وعاصم والحسن بضم السين، والباقون بكسرها . الدر المصون٥/٣١

(٢) ـسورة الأنعام آية ١٦١، وهي قراءة الكوفيين وابن عامر . انظر : البحر المحيط ٤/٧٠٣

(٣) ـ سبي طيبة : أي طيبة، وهو سبي من يجوز حربه من الكفار، انظر : اللسان٨/٢٣٤ (طيب)

(٤) ـالممتع ٥٣

والثاني هو ما مثل به سيبويه للصفات، قال:" ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجماع، وذلك قولهم: قَومٌ عِدَىً [1] ".

وقد استدرك العلماء عليه الكلمات المنصوص عليها في نص ابن عصفور الآنف الذكر وغيرها[2].

قال أبو عبيدة:" ﴿ مَكَاناً سُوىً﴾ يضم أوله ويكسر وهو منقوص يجري مجرى عُدَى وعِدَى[3] ".

و قال الزُّبيَدي: " قد جاء صفة غير عِدَى، قالوا: سِوَىً، أي: مستوٍ. و سَبْيٌ طِيَبة، وماءٌ رِوَى، وماء صِرَىً [4] ".

وقال السيرافي: " وقد جاء... غير ما قال سيبويه، من ذلك قراءة بعضهم: ﴿ دِينًا قِيَمًا﴾ في معنى: قَيِّمًا [5] ".

و نقل عن الفراء: شِذَر و مِذَر، وصِرَىً، و فِحَىً[6]. في: شَذَر، ومَذَر، وصَرىً، و فَحَىً[7].

والواضح من كلام ابن عصفور انتقاده لمن خالف سيبويه أو استدرك عليه في الاعتداد ببعض هذه الكلمات. و لم يذكر ابن عصفور على هذا البناء سوى: (عِدَىً، وزِيَم) وتأول باقي ما أورده في نصه.

---

(١) –انظر : الكتاب ٤/ ٢٤٤ .

(٢) –انظر : الاستدراك ٥٧، والمقتضب ١/٥٤، وديوان الأدب٣/٢٢١، والمنصف ١/١٩، وأمالي المرزوقي ١٠٠-١٠١، والنكت ٢/١١٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٢٦ ، وتوضيح المقاصد ٥/٢١٨-٢١٩ ، والمساعد ٤/١١، والأشموني ٤/٢٣٩ ، والتصريح ٢/٣٥٥ .

(٣) –انظر : مجاز القرآن ٢/٢٠

(٤)– انظر : الاستدراك ٥٧. والتذييل ٦/٦١ (أ–ب) ، و ٦٢ (أ)

(٥)– قال ابن خالويه : يقرأ بفتح القاف وكسر الياء والتشديد ، وبكسر القاف وفتح الياء والتخفيف . فالحجة لمن شدد أنه أراد دينا مستقيما خالصاً ، ودليله قوله (وذلك دين القيمة) . والحجة لمن خفف : أنه أراد : جمع قِيَمَة و قِيَم كقولهم : حيلة و حيل " الحجة ١٥٢ . وانظر كلام السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه ٥/١١٥ (ب)

(٦) –واحد الأفحاء وهي الأبزار . اللسان ١٠/١٩٧(فحى) . وانظر : المنتخب من غريب كلام العرب ٢/ ٥١٣

(٧) –انظر : إصلاح المنطق ١٠٣ ، والمنتخب من غريب كلام العرب ٢/ ٥١٢

وقد وافقه أبو حيان في جميع ما ذكر، واعتل بعلته [1].

والذي يظهر لي أن جميع ما ورد على هذا البناء في الصفات على ما قرر ابن عصفور يمكن أن يتطرق إليه الوهن:

فعدَىً: قالوا فيها عُدَىً، كما ذكر أبو عبيدة [2]، وبناء (فُعَل) في الصفات كثير قالوا: حُطَمٌ، ولُبَدٌ [3]. فيمكن حمله عليه.

و زِيَم: يمكن أن يقال خالف موصوفه، فالموصوف مفرد، والوصف جمع.

وقس على ذلك: شِذَراً، ومِذَراً، وفِحىً، إذ جاء فيها الفتح جميعاً وهو المشهور.

إلا أن العمل بهذا التأويل يفسد كثيراً من الأبنية؛ والعرب إنما نطقت بكلماتها على سجيتها وطبيعتها، فالأولى أن تحمل الأبنية على ظواهر ألفاظها. أعني أن يستدل بهذه الألفاظ المسموعة عن العرب، على تركيب أبنيتها. بعيداً عن التكلف. فما ذكره ابن عصفور فيه تكلف ظاهر، ويمكن تعليله بما يأتي:

الأول: أن ما ذكره من تأويلات لم يشمل جميع ما استدرك.

الثاني: أما ما ذكره من أن الصفة إذا لم تطابق موصوفها جرت مجرى الأسماء فغير مسلم به؛ إذ هناك أنواع من الصفات يستوى فيها المذكر والمؤنث وهي باقية على الوصفية. نحو: صَبُور، وشَكور [4].

الثالث: أن الحصر في لفظ أو ألفاظ مناف لطبيعة اللغة؛ إذ الإحاطة بجميع ما فيها غير ممكنة.

الرابع: أن أصل البناء ثابت ولو كان بكلمة على ما أورد سيبويه، فالحمل عليه أيسر، وأقل كلفة.

والله أعلم.

---

(١) التذييل ٦/٦٢ (أ)

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٠

(٣) انظر : الممتع ٥٢

(٤) انظر : التذييل ٦/ ٦٢ (أ) .

(فِعِلٌ)

قال ابن عصفور: " فأما "إِطِلٌ" فلا حجة فيه؛ لأن المشهور فيه "إِطْلٌ" بسكون الطاء. فإطِل يمكن أن يكون مما أتبعت الطاء فيه الهمزة للضرورة، لأنه لا يحفظ إلا في الشعر، نحو قوله: [1]

له إِطِلا ظَبْيٍ، وسَاقَا نَعَامَةٍ .... البيت

في رواية من رواه كذلك.

وكذلك "حِبِرةٌ"[2] الأفصح والمشهور فيها إنما هو"حِبْرةٌ"، و"حِبِرَة" ضعيف. وكذلك "بِلِز"[3] لا حجة فيه؛ لأن الأشهر فيه بِلِزٌّ بالتشديد. فيمكن أن يكون بِلِزٌّ مخففاً منه "[4].

الدراسة:

بناء (فِعِلٍ) من أبنية الثلاثي المجرد، زعم سيبويه أنه لم يأت منه إلا "إِبِلٌ" خاصة؛ قال:" ويكون (فِعِلاً) في الاسم نحو: "إِبِل". وهو قليل، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره[5]".

وقد استدرك الصرفيون عليه ألفاظاً أخرى، هي: ، "إِبِد" و "إِطِل"،و "بِلِزٌ"و"حِبِرَة" و"وِتِدٌ"و "بِلِص"[6]. وغيرها[7].

أما ابن عصفور فقد أقر "إِبِلاً، وإِبِداً"، وتأول "إِطِلاً"، و"بِلِزاً" و "حِبِرة"و لم يحك غيرها.

---

(١)- البيت مشهور لامرىء القيس في معلقته . انظر : ديوانه ٥٥ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني٤٨ .

(٢)- الحبرة : صفرة الأسنان . اللسان ١٦/٣ (حبر)

(٣)- البلز : الضخمة . اللسان ٤٨٢/١(بلز)

(٤) -الممتع ٥٣-٥٤

(٥) – الكتاب ٢٤٤/٤

(٦) -اسم طائر . اللسان ٤٨٣/١(بلص)

(٧) -انظر : المقتضب ٥٤/١ والأصول ١٨١/٣ ، وشرح السيرافي ٢١٦/٥ (أ) ، والاستدراك ٥٧ -٥٨ ، والمنصف ١٩/١، وليس في كلام العرب٩٦-٩٧، والصفوة الصفية ٣٢٦/٢ ، وبغية الطالب١٤ ، والمرادي على الألفية٢١٩/٥، والتذييل ٦٢/٦ (أ)، ونكت السيوطي(١٣٠/ب).

أما "إِطِـل" فقـد عـده المـبرد ثَبْتـاً في هـذا البنـاء [1] و"بِلِـز" و"حِيِـرَة" منقولان عن الأخفش [2].

وقول ابن عصفور في "إِطِل" رأي قديم، نقله صاحب الاستدراك، ورده، فقال: " قـد ذكر أبو العباس محمد بن يزيد أنه يقال: إِطِل على "فِعِلٍ" للكِشْح. وزعم غيره أن ذلك لم يأت إلا في ضرورة الشعر، وأن المعروف "إِطْل" ساكن الطاء فلما احتـاج الشـاعر إلى تحريكها حركها بحركة ما قبلها على نحو قول الهذلي:

ضَرْبًا أَلِيمًا بَسَبْتٍ يَلْعَج الجِلِدَا

يعني الجِلْد:

وكان أبو العباس من العلم بمكان لا يجهل معه هذا [3]".

كما رد أبو حيان قول ابن عصفور: بأن حكاية المبرد والسيرافي له ينبغي ألا تحمـل على الضرورة [4].

و أما "حِيِرة" فلا أتبين وجه الضعف الذي ذكره فيها. على أن التأويل الذي ذكره فيها يمكن أن يقال في "إِبِل" أيضاً؛ ألم تر أنهم يقولون فيها "إِبْل" بسكون العين [5] ؟.

و أما "بِلِز " فبقاؤها على ظاهرها أولى؛ لثبوت البناء من غيرها، فتحمل عليه.

فلا يخفى ما في قول ابن عصفور من تكلف، لا مبرر له، خاصة مع ثبوت أصل البنـاء بكلمات كثيرة أُحْصِي منها أكثر من عشرين كلمة [6]، معظمها عن الثقات.

والله أعلم.

---

(١) –المقتضب ٥٤/١

(٢) –انظر : الاستدراك ٥٧

(٣) –الاستدراك ٥٧–٥٨ ، وانظر شرح السيرافي ٢١٦/٥ .

(٤) –انظر : التذييل ٦٢/٦ (أ) .

(٥)– انظر : اللسان ٤٧/١ (أبل) ، والشافية ١٣

(٦) –انظر : بغية الطالب ١٤ ، حاشية المحقق . والشافية ١٣ حاشية ٤

(فُعْلَلٌ)

قال ابن عصفور: " أما "جُخْدَبٌ" و"بُرْقَعٌ" و "جُؤْذَرٌ" فلا حجة فيها؛ لأنه يقال: "جُخْدُبٌ" و"بُرْقُعٌ" و"جُؤْذُر" بالضم، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً. فإنما يكون ثبت (فُعْلَل) بأن يوجد لا يجوز معه (فُعْلُل) بالضم. فأن لم يوجد الفتح إلا مع الضم دليل على أنه ليس ببناء أصلي. وأيضاً فإن "جُؤْذَراً" أعجمي، فلا حجة فيه (١)"

الدراسة:

للاسم الرباعي المجرد ستة أبنية، اتفق العلماءعلى خمسة، وهي:

(فَعْلَلٌ) نحو: جَعْفَر(٢)

(فِعْلِل) نحو: زِبْرِج(٣)

(فُعْلُل) نحو: بُرْثُنٌ (٤)

(فِعْلَل) نحو: دِرْهَم

(فِعَلٌّ) نحو : قِمَطْرٌ (٥)

أما المختلف فيه فبناء (فُعْلَلٍ)، فقد انقسم العلماء في إثباته إلى فريقين :

الأول: المثبتون، وهم أهل الكوفة والأخفش من البصرة(٦) قال ابن جني في إثبات هذا البناء: " وأما السادس الذي يتنازع فيه الناس: فجُخْدَب و مثاله (فُعْلَلٌ) بفتح اللام، حكاه أبو الحسن وحده بالفتح وخالفه فيه جميع البصريين إلا من قال بقوله،والذي رواه الناس غيره "جُخْدُب"، بضم الدال وهو اسم لا صفة. وقد حكى غيره: بُرْقُع وبُرْقَع.

---

(١) - المتع ٥٤

(٢)- الجعفر : النهر . اللسان ٢/٣٠٠(جعفر)

(٣)- الزبرج : الوشي ، والذهب ، وزينة السلاح . اللسان ٦/١٣(زبرج)

(٤)- البرثن : مخلب الأسد . مختصر العين للزُّبيدي٦٤٠ ، واللسان ١/٣٥٨(برثن)

(٥)- القمطر : الحمل القوي السريع . اللسان١١/٣٠٤(قمطر)

(٦) انظر : الجمهرة ٣/٢٧٩، والمنصف ١/٢٧، والتبصرة والتذكرة٢/٧٨٤، و المفتاح في علم الصرف ٣٣ ، ومفتاح العلوم ٣٤-٣٥،ونزهة الطرف ٩١-٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/١٣٦، وشرح الشافية، للحاربردي ٧٩ ، والرضي ١/٤٧-٤٨، واليزدي ٤٤ . وانظر : الصفوة الصفية ٢/٣٣٠ ، بغية الطالب ١٥ ، والمزهر ٢/٢٨.

وطُحْلُب وطُحْلَب. و جُؤْذُر و جُؤْذَر "[1] وتبع الأخفش الزُّبيدي[2]، وابن يعيش، إذ قال في معرض حديثه عن الخلاف في بناء (فُعْلَل):" وأرى القول ما قاله أبو الحسن[3] " والرضي؛ إذ قال: " وزاد الأخفش (فُعْلَلاً) بفتح اللام كجُخْدَب، وأجيب بأنه من جُخَادِب، بحذف الألف، وتسكين الخاء، وفتح الدال، وهو تكلف .... فالأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته[4] " والجاربردي إذ قال: " والحق ثبوته[5] "، واستدلوا على ذلك بأدلة:

الأول: ورود أمثلة على هذا البناء ، منها: جُخْدَبٌ، فقد حكاه الأخفش[6]، وحكى القراء طُحْلَباً وبُرْقَعاً[7].

الثاني: الإلحاق بهذا البناء، قال الرضي: " فالأولى القول بثبوت هذا الوزن مع قلته، فنقول: إن قُعْدَدًا و دُخْلَلاً مفتوحي الدال واللام –على ما روى– وَسُؤْدَداً و عُوطَطاً ملحقات بجُخْدَب، ولولا ذلك لوجب الإدغام[8] " وفي اللسان عن اللحياني:" ما وجدت إلى ذلك عُنْدُداً –بضم الثالث وفتحه –أي سبيلاً[9] "، قال الجاربردي :" والدال الثانية للإلحاق وإلا لوجب الإدغام، فوجب ثبوت (فُعْلَلٍ) ليكون ملحقاً به[10]" والمعلوم أنه لا يلحق إلا بأصل.

([1]) انظر : المنصف ٢٧/١

([2]) –انظر : الاستدراك١٥٤

([3])– انظر : شرح المفصل ١٣٦/٦

([4])– انظر : شرح الشافية للرضي ٤٨/١

([5])– انظر : شرح الجاربردي على الشافية ٨١

([6])– انظر : المنصف ٢٧/١

([7])– انظر : شرح الشافية للرضي ٤٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٦

([8])– انظر : شرحه على الشافية ٤٨/١

([9])– انظر : اللسان٤٢١/٩ (عندد)

([10])– انظر : شرحه على الشافية ٨١

الثالث: أن (فُعْلَلاً) — وإن لم يروه سيبويه — فقد رواه الأخفش من أئمة البصرة، والفراء من أئمة الكوفة،واستدركه الزُّبيدي على سيبويه [1]، وزيادة الثقة مقبولة، ولا سبيل إلى ردها.

الثاني: المنكرون، وعلى رأسهم سيبويه. إذ لم يذكره في أبنية الرباعي [2]. وقال عن جُنْدَب ونحوه: " والنون من حُنْدَب و عُنْصَل، وعُنْظَب زائدة؛ لأنه لا يجيء على مثال (فُعْلَل) شيء إلا و حرف الزيادة لازم له [3]"، ولم يعتد به ابن جني، معللاً ذلك بقوله: " إلا أن جُؤْذَراً ذكر أبو على أنه أعجمي، قال فلا حجة فيه. والضم في بُرْقُع و طُحْلُب هو المعروف الشائع " و لا ابن الشجري فقد قال — بعد أن حكم على ألف نحو حُبْلَى وصُغْرَى بأنها للتأنيث —: " لأنه لم يأت مثال (فُعْلَل) فيكون ألفها للإلحاق به... فإن قيل: قد جاء عنهم بُرْقَع و جُحْدَب و جُنْدَب و قُعْدَد و جُؤْذَر. قيل: إنما روى الفتح في لامات هذه الأسماء الأخفش أبو الحسن، وأبى سيبويه إلا الضم [4]" واستظهر ابن مالك تفريعه على (فُعْلُل) قال: " وتفريع (فُعْلَل) على (فُعْلُل) أظهر من أصالته [5]" وتبعه ابنه البدر [6].

ويمكن أن يستدل لهذا الفريق بما يأتي:

أولاً: لو كان (فُعْلَل) أصلاً كغيره من الرباعي لجاز أن ينفرد عن (فُعْلُل). ولما لم ينفرد عن (فُعْلُل) في شيء عُلِم أن فتح ما فتح لم يكن إلا تخففاً من ثقل الضمتين المتواليتين وليس بينهما إلا السكون، وهو حاجز غير حصين.

ثانياً: أن جُؤْذَراً أعجمي، كما قال ابن جني فلا حجة فيه.

---

(1)- انظر : الاستدراك ١٥٤

(2)- انظر : الكتاب ٤/٢٨٨-٢٨٩

(3)- انظر : الكتاب ٤/٣٢٠

(4)- انظر : أماليه ٢/٣٣٣، والكتاب ٤/٢٨٩

(5)- انظر : تسهيل الفوائد ٢٩١

(6)- انظر : بغية الطالب ١٢٨ .

ثالثاً: لو سلمنا أن الفك في نحو "قُعْدَد" للإلحاق، فإنا لا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا: "اقْعَنْسَسَ" فألحقوه بـ"احْرَنْجَم"، فكما قد يلحق بالمفرع بالزيادة فكذا قد يلحق بالمفرع بالتخفيف.

وبعد: فالذي يظهر لي الاعتداد بهذا البناء؛ لأن التأويلات التي ذكرها ابن عصفور وغيره لا تستقيم مع سماع العلماء الثقات، كالأخفش والفراء، ومن سمع حجة على من لم يسمع، وما استدركه العلماء على سيبويه من الأبنية دليل على أن سيبويه لم يأت على كل أبنية العرب، ثم إن الاعتداد بهذا البناء قد استقر عند الأئمة المتأخرين كابن يعيش والرضي، والجاربردي، وركن الدين، واليزدي، وغيرهم[1]، وأما قولهم إن "جُؤْذَراً" أعجمي فلا حجة فيه، فيمكن أن يعترض عليه من وجهين:

أحدهما: أنه قد وجد غيره مما يغني عن الاستدلال به.

ثانيهما: أنهم عدوا (فِعْلَلاً) في أبنية الرباعي، واستشهدوا له بـ(دِرْهَم) وهو أعجمي.

وأما "جُنْدَب" فالأولى القول بظاهر الاشتقاق فيه من الجدب، فتكون النون زائدة. والله أعلم.

([1]) انظر: شرح المفصل ٦/١٣٦، وشرح الملوكي ٢٦-٢٧، وشرح الشافية للرضي ١/٤٨، والجاربردي ٨١، واليزدي ٤٤، والارتشاف ١/٦٥.

(فُعَلٌ)

قال ابن عصفور : " وأما "الفُتَكْرِينُ"[1] بضم الفاء – على ما حكاه يعقوب- فلا حجة فيه على إثبات (فُعَلٌ). نحو: جُعَفْرٍ . وكأنه "فُتَكْرٌ" ثم جمع ، إلا أن يحفظ بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والجر ، فيقال : الفُتَكْرُونَ والفُتَكْرِينَ . والمسموع من هذا إنما هو بالياء ، فيمكن أن يكون "فُتَكْرِيْنٌ" اسماً مفرداً كـ"قُذَعْمِيْل"[2] "

الدراسة :

ذكر العلماء من أسماء الدواهي: "البِرَحُون" و "والفِتَكْرُون" و "الأَقْوَرُون"[3]، وهي جمع بالواو والنون ، وكأنّ مفردها : "بِرَحٌ" ، و "فِتَكْرٌ"، و "أَقْوَرٌ" . وكان سبيله أن يكون الواحد : "بِرَحَة"، و"فِتَكْرَةٌ"،و "أَقْوَرَة كما قالوا: دَاهِيَة، ومُنْكَرَة، وأمُّ أدْرَاص، والفَلِيْقَة، وأم الرُّبَيق. من أسماء الدواهي [4] .

فلما لم تظهر الهاء في الواحد جعلوا جمعه بالواو والنون عوضاً من الهاء المقدرة، وجرى ذلك مجرى "أَرْضٍ"، و "أَرَضِين" .

وإنما لم يستعملوا في هذه الأسماء الأفراد فيقولوا: "بِرَحٌ"، و "فِتَكْرٌ"، و"أَقْوَرٌ" ، واقتصروا فيه على الجمع؛ من حيث كانوا يصفون الدواهي بالكثرة والعموم والاشتمال والغلبة [5].

وعلى ما سبق فوزن "فُتَكْرِيْنَ" (فُعَلِّينَ)، بفتح النون. وهي جمع (فُتَكْر) على (فُعَلّ) وإن لم ينطق به، وهذا مذهب ابن جني[6]، والزُّبيدي، فقد نص على أن (فُعَلٌ) من فوائت الكتاب، قال :" وحكى يعقوب : لَقِيْتُ منه الفُتَكْرِين، بضم الفاء، وفتح التاء ،

---

(1) –الفتكرين : بتثليث الفاء ، وفتح التاء ، وبفتح التاء ، وبكسر الفاء ، وسكون التاء ، وفتح الكاف : الداهية ، أو الأمر العجب العظيم .الصحاح٢/٧٧٧ ،واللسان١٠/١٧٧ ،والقاموس٥٨٤ (فتكر)

(2) –الممتع ٥٥

(3) –انظر : سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٢

(4) –انظر : المنتخب ١/٣٤٩ ، والمخصص١٣ /١٨٧

(5) –انظر : سر الصناعة ٢/٦٢٢ ، والخصائص ٣/١٩٩

(6) –انظر : سر الصناعة٢/٦٢٢ ، والخصائص٣/١٩٩

لغة في الفِتَكْرين فجاء على مثال (فُعَلّ)"[1] ، كما اعتد به ابن القطاع [2] ، وعليه أصحاب المعاجم [3] .

أما ابن عصفور فقد أنكر هذا الاعتبار . واستدل بالآتي :

أولاً: أنه ليس في الأبنية (فُعَلّ) كـ "جُعَفْر"، ليستدل به على "فُتَكْر" في المفرد و "فُتَكْرينَ" في الجمع.

ثانياً: أن المسموع منه بالياء فقط[4]، فيمكن أن يكون مفرداً .

وقد أشار إلى هذه المسألة أبو حيان بقوله : " وعلى (فُعَلّ) نحو: خُبَعَث و دُلَمْز، للجمل الضَّخْم ، وأما الفُتَكْرِين، بضم الفاء على ما حكاه ابن السكيت فقد استدركه الزُّبيدي وأثبت به (فُعَلاً) والفُتَكْرِين، الدَّواهي، ولم ينص يعقوب على أنه يقال فُتَكرون بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، فيكون في ذلك دلالة على أنه (فُعَلّ) فيحتمل أن يكون مثل" قُذَعْمِيل"، فيكون من مزيد الخماسي، وتكون النون أصلاً فيه . هكذا قال بعض شيوخنا . وقد نُقل أنه يستعمل بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً فثبت بذلك أن وزنه (فُعَلّ) وإن كان نادراً "[5] .

والذي يظهر لي أن إثبات هذا البناء أولى .

ويمكن أن يرد قول ابن عصفور بما يأتي :

---

(1) –الاستدراك١٥٥

(2) –انظر :أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٩٥

(3) –الصحاح٢(٧٧٧) ، واللسان١٠/١٧٧ ، والقاموس٥٨٤ .(فتكر) .

(4) – لعله يريد قول الحارث بن حلزة :

كُلَيبُ العزُ أيسر منك ذَنْباً غَداةَ يسومُنا بالفَتْكَرينِ

فَمَا يُنْجِيكُم منّا شِبَامٌ و لا قَطَنٌ ولا أهلُ الحَجُونِ

البيتان في : الجمهر ٢/٧٧٧ .

(5) –انظر : التذييل٦/٨٢ (أ).

أما قوله : إنه لا حجة في (فُتَكْرين) على إثبات (فُعَلّ) في المفرد، فيمكن رده بما حكى غيره، فقد حكى ابن القطاع: (خُبَعْث)[1] ، و (دُلَمْز)[2] .

وأما قوله: إن المسموع منه بالياء فقط . فيمكن رده بأمرين :

الأول: ما نقله أبو حيان من أنه يستعمل بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً .

والآخر: يمكن أن يرد بمثل ما قال ابن جني في (عِفرِّين)[3] .

وهو أنه لو سمع في موضع الرفع بالياء لكان أشبه بأن يكون فيه النظر، أما وهو في موضع النصب على ما حكاه يعقوب، أو في موضع الجر كما في قول الحارث بن حِلِّزة، كما سبق، فلا يستنكر فيه الياء. والله أعلم

---

(1) –الخُبَعْث : الأسد الشديد . وقيل : هي الناقة الغزيرة اللبن . أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٩٥ .

(2) –الدلز : القوي الشديد الضخم . اللسان ٣٩٦/٤(دلز) . وانظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٩٥

(3) –انظر : الخصائص ١٩٩/٣

(فِعَّلِلّ)

قال ابن عصفور: " وزاد بعض النحويين في أبنية الخماسي (فِعَّلِل) نحو: (صِنَّبِر)[1] ، والصحيح أنه لم يجيء في أبنية كلامهم إلا في الشعر. نحو قوله[2] :

بِجِفَانٍ تَعْتَرِي نادِينا من سَدِيفٍ ، حين هَاجَ الصِّنَّبِرْ

وهذا يجوز أن يكون لما سَكَّن الراء للوقف كَسَر لالتقاء الساكنين. نحو قولهم: ضَرَبَتِهْ، وقَتَلَتِهْ[3] "

الدراسة :

استدرك الزُّبيدي على سيبويه بناء (فِعَّلِل)، واستدل له بـ(صِنَّبِر)، وقد عَدَّه ابن عصفور في أبنية الخماسي المجرَّد وهو خطأ، إذ استدركه الزُّبيدي في مزيد الرباعي [4] ، كما اعتد به ابن القطاع فيه [5]. و جعله بعضهم (فِعْلَلِلا) من أبنية الخماسي[6] .

أما المنكرون فعلى رأسهم ابن جني، وقد تبعه ابن عصفور في الحكم، وخالفه في العلة، قال ابن جني ـ بعد أن أنشد البيت السابق ـ : " يريد (الصِّنَّبْرُ) ، فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها؛ تشبيها بباب قولهم : هذا بَكْرٌ، ومررت ببكرْ، وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول: الصِّنَّبُر؛ لأن الراء مضمومة، إلا أنه تصور معنى إضافة الظرف إلى الفعل، فصار إلى كأنه قال: حين هَيْجِ الصِّنَّبر، فلما احتاج إلى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها، ولولا ما أوردته في هذا لكان الضم مكان الكسر ".[7] .

أما تعليل ابن عصفور، فهو قديم، أورده ابن جني، ورده بما ملخصه :

---

(١) ـ الصِّنَّبِر : شدة البرد . الصحاح٢/٧٠٨ (صنبر)

(٢) ـ البيت لطرفة ابن العبد . ديوانه ٨٠ ، وانظر الخصائص ٣/٢٠٠ .

(٣) ـ الممتع ٥٧

(٤) ـ الاستدراك ١٨٦ ، وانظر : التذييل ٦/٨٢(ب) .

(٥) ـ أبنية الأسماء و الأفعال والمصادر ٢٩٨ ، وانظر : الارتشاف ١/١٢٦

(٦) ـ انظر : التذييل ٦/٨٣ (أ)

(٧)- الخصائص٢/ ٢٨١ .

-أن الساكنين إذ التقيا من كلمة واحدة حرك الآخر منهما: نحو، أمسِ ، وخَيْرِ. ولا يحرك السابق إلا إذا كان من كلمتين. نحو : قَدِ انْقَطَع، وقُمِ الليل، وأيضا فإن الساكنين لا يُنْكَرُ اجتماعهما في الوقف .

- أما قوله: ضَرَبَتِه، و قَتَلَتِه، فإن هذا أمر يخص تاء التأنيث، رغبة في الكسرة الدالة على التأنيث، وكذلك فإن التاء آخر الكلمة، والهاء زائدة من بعدها [1] .

وأورد بعضهم توجيها ثالثاً، وهو أن الشاعر حَرّف القافية للضرورة كما حرفها الآخر في قوله [2] :

هل عرفتَ الدار أمْ أنكرتَها بين تِبْراكٍ فشَسَّيْ عَبقُر؟

أراد : عَبْقَر .

وردَّه ابن جني بأنه تحريف بتعجرف خال من الصنعة[3]

ولم يرتض أبو حيان هذه التوجيهات، وقال إن الذي حكى (الصَّنَبِر) حكاها لغة غير مستند إلى هذا البيت[4] . ووافق المثبتين له .

وبعد: فالذي يظهر لي أن الأرجح عدم الاعتداد بهذا البناء للأسباب الآتية :

أولاً : أن هذه الكلمة وحيدة ، ولم أقف على كلمة أخرى على هذا البناء فيما اطلعت عليه .

ثانياً : أنها إنما سمعت في الشعر ، والشعر له ضروراته .

ثالثاً: أنه تطرق إليها الاحتمال ، بما أوردته من تأويلات . فيسقط الاستدلال بها .

---

(١) -الخصائص ٣/٢٠٠-٢٠١

(٢) -الخصائص١/٢٨١، ٣٣٩ .

(٣) -الخصائص١/٢٨١-٢٨٢

(٤) -التذيل ٦/٨٢ (ب) .

رابعاً : أنهم قالوا في معناه (الصتَّبـــرُ) علـــى (فِعَّـــلّ) ولـــه نظـــائر، منـــها : (عِلّكْد)[1] في الصفات و (هِنّبر)[2] في الأسماء. والله أعلم .

---

(١) —العِلْكِد والعِلّكْد : العجوز الصخابة ، وقيل : هي المرأة القصيرة اللحيمة الحقيرة القليلة الخير . اللسان٩/٣٦٤ ، والقاموس٣٨٤ (علكد)

(٢) — الهنبر : الثور أو الضبع أو الفرس : اللسان١٥/١٤٤ (هنبر)، وانظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٩٨ و الارتشاف ١/١٢٥-١٢٦، والتذييل ٦/٨٢ (ب) .

(فُعْلَلِل)

قال ابن عصفور : " وزاد بعضهم (فُعْلَلِلا) نحو: " هُنْدَلِع "[1] . ولم يحفظ منه غيره، وهذا عندي إنما ينبغي أن يحمل على أنه (فُنْعَلِل) والنون زائدة، ويحكم عليها بالزيادة، وإن لم تكن في موضع زيادتها؛ لأنه لم يتقرر (فُعْلَلِلا) في أبنية الخماسي فيحكم من أجل ذلك على النون بالزيادة .

فإن قيل: ولم يثبت أيضا في مزيد الرباعي (فُنْعَلِل). قيل له: هو على كل حال ليس له نظير، فدخوله في الباب الأوسع أولى ــ وهو المزيد ــ لأن أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد من الزيادة [2] "

الدراسة :

في بناء (فُعْلَلِل) قولان للعلماء :

أحدهما : قول المثبتين ،فقد استدركه ابن السراج على سيبويه [3] . ومثل له بـ (هُنْدَلِع) ، وعلى الاعتداد به الزُّبيدي [4] ، وابن القطاع [5] .

والآخر : قول المنكرين لهذا البناء ، فابن خالوية جعلها على وزن (فُنْعَلِل) وكذا ابن جني؛ إذ قال : " و أما (الهُنْدَلِع) فبقلة ، وقيل : إنها غريبة ولا تنبت في كل سنة . وما كانت هذه سبيله كان الإخلال بذكره قدرا مسموحاً به ، ومعفواً عنه ، وإذا صح أنه من كلامهم فيجب أن تكون نونه زائدة ؛ لأنه لا أصل بإزائها فتقابله ، فهي إذاً كنون (كُنْتَأل)[6]، ومثال الكلمة على هذا (فُنْعَلِل) . ومن ادعى أنها أصل وأن الكلمة بها

---

(١) ــ الهندلع : بقلة قيل: إنها عربية .اللسان١٥/٥٥ .

(٢) ــ الممتع٥٧

(٣) ــ الأصول : ٣/٢٢٥ . وانظر : شرح التصريف للثمانيني٢٠٨ ،

(٤) ــ الاستدراك ١٩١

(٥) ــ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٢٥

(٦) ــ الكُنْتَأل : القصير . اللسان١٢/٣٠ (كتل) ، وانظر : معاني أبنية المفصل لابن مالك ٣٩ ، ووزنها (فُنْعَل) ؛ لوقوع النون فيه موقع النون في (قُنْفُخر) . انظر : الإقليد٣/١٤٢٦ .

خماسية، فلا دلالة له، ولا برهان معه . ولا فرق بين أن يدعي أصلية هذه النون وبين ادعائه أصلية نون (كُنْتَأل) و (كَنَهْبَل) [1] " .

وتبعه ابن عصفور، وعلل بقريب من علته، وابن مالك[2] والرضي [3] ، وابن يعيش[4] وابن عقيل[5] واعتذر الصيمري لسيبويه بأحد أمرين : إما لأنه لم يصح عنده ، وإما لأنه لم يقع إليه لشذوذه في بابه[6] ..ورد ابن هشام الخضراوي على الزُّبيدي جَعْلَه في فوائت الخماسي قائلاً : " أساء الزُّبيدي وغيره في جعله من فوائت الخماسي ، وإنما هو من فوائت الرباعي المزيد"[7] . ويفهم من قوله هذا الاعتداد ببناء (فُنعَلِل) في مزيد الرباعي،وحمل (هُنْدَلِع) عليه . قال ابن مالك- في توجيه حمله على (فُنْعَلِل) مع أنه لا نظير له في الرباعي- :" فإن قيل : ما تجتنبونه من عدم النظير بتقدير أصالة نوني كَنَهْبَل و هُنْدَلِع لازم بتقدير زيادتهما ،فلم أوثر الحكم بالزيادة على الحكم بالأصالة ؟ .

فالجواب: أن باب ذوات الزوائد أوسع مجالاً من باب ذوات التجريد فهو أحمل لنادر يستعمل .

وأيضاً فإن كَنَهْبَلاً وإن لم يوجد في الرباعي المزيد فيه ما يوافقه في موازنة (فَنَعْلُل) فقد وجد ما يوافقه في زنة مستندرة كـخَنْضَرِف ، وهي العجوز التي خَضْرَفَ جلدها – أي استرخى- و شَفَنْتَرى –اسم رجل- من اشفتر الشيء ؛أي تفرق ،وسُلْحُفَاء ، وشَمَنْصِير-وهو المكان- فهذه على وزن : (فَنْعَلِل) و(فَعَنْلَلَى) ، و(فُعْلُلاَء) و(فَعَنْلِيل) . و لا نظير لواحد منهن ، فَلِكَنَهْبَل و هُنْدَلِع فيهن أسوة "[8] .

---

(١) – الكنهبل : ضرب من الشجر . اللسان١٢/١٧٥ (كهبل) . وانظر كلام ابن جني في : الخصائص ٣/٢٠٣ .
وانظر : المنصف ١/٣١

(٢) –انظر : المساعد ٤/٥٧

(٣) –شرح الشافية له ١/٤٩

(٤) –شرح الملوكي ٢٩

(٥) –انظر : المساعد٤/٥٧

(٦) –انظر : التبصرة والتذكرة ٢/٧٨٦

(٧) –التذييل٦/٨٢ (ب) .

(٨) –إيجاز التعريف١٠٤ .

و عده أبو حيان في مزيد الثلاثي على (فُنْعَلِ) [1]، و هو مردود للأسباب الآتية:

الأول : أن العين ليست من حروف الزيادة .

الثاني : ليس هناك اشتقاق يمكن أن يعول عليه .

الثالث: عدم النظير .

و الذي يظهر لي أن قول ابن جني وابن عصفور ومن وافقهما هو الراجح وهو أنه (فُنْعَلِلٌ)، وتتلخص الأسباب فيما يأتي:

الأول : ما ذكره ابن جني وابن عصفور وغيرهما، من أنه ليس لهم إلا هذه الكلمة. فهي وحيدة في بابها .

الثاني : مع كونها وحيدة فهي أيضاً غريبة على ما قال ابن جني .

الثالث: أن النون من حروف الزيادة. وباب الزيادة أوسع ، فالحمل على الأوسع أولى

الرابع : غياب الاشتقاق .

الخامس: أن القول بهذا الوزن اعتماداً على هذه الكلمة يودي إلى خرم الأصول كما قرر ابن جني .

السادس: أن اعتباره في الخماسي يفوت تفضيل الرباعي عليه ؛ لأنه يلزم كون الخماسي على ستة أمثلة . كذا قال ابن مالك[2] . وفيه نظر ؛ لأن أبنية الرباعي المجمع عليها خمسة أبنية، والخماسي أربعة أبنية، وعلى اعتبار المختلف فيه في الوزنين يبقى الرباعي أكثر[3]، إلا أن يعتبر المختلف فيه في الخماسي دون الرباعي . والله تعالى أعلم .

---

(١)- الارتشاف ١/١٢٥

(٢) – انظر : إيجاز التعريف ١٠٤ .

(٣) –انظر : الاستدراك ١٥٣-١٥٥ ، والتتمة ٣٧-٤٠ .

(أُفْعُلٌ)

قال ابن عصفور : " فأما قولهم: (شَحْمٌ أُمْهُجٌ) ، أي: رقيق[1]، فيمكن أن يكون محذوفاً من أُمْهُوج، كأُسْكُوب؛ لأنه قد سمع ذلك فيه، ووجد بخط أبي علي، عن الفراء . لَبَنٌ أُمْهوجٌ. فيكون أُمْهُجٌ مقصوراً منه للضرورة؛ إذ لم يسمع إلا في الشعر، وأنشد أبو زيد :[2]

يُطْعِمُهَا اللَّحْمَ ، وشَحْمَاً أُمْهُجا .

وأيضاً فإن الأُمْهُج اسم لدم القلب، فيمكن أن يكون قولهم (شَحْمٌ أُمْهُجٌ) مما وصف فيه بالاسم الجامد، لما فيه من معنى الصفاء والرقة،كما يوصف بالأسماء الضامنة لمعنى الأوصاف . ونحو من ذلك ما أنشده أبو عثمان من قول الراجز:[3]

مِنْبَرة العُرْقوب ، إِشفَى المِرْفَقِ

فوصف بـ(إِشْفِي) وهو اسم؛ لما فيه من معنى الحدة .

وقول الآخر :[4]

فلولا اللهُ والمُهرُ المُفَدَّى لأبتَ ، وأَنتَ غِرْبَال الإِهَابِ

كأنه قال: مخرّق الإهاب ." [5]

الدراسة :

عَدّ سيبويه من أبنية الثلاثي المزيد (أُفْعُلاً) قال : " ويكون (أُفْعُلاً)؛ وهو قليل نحو : أُبْلُم، وأُصْبُع، ولا نعلمه جاء صفة [6] " .

---

(١) –ومن معانيه كذلك : الشيء .اللسان١٣/٢٠٦ (مهج) .

(٢) –انظر : الخصائص ٣/١٩٤ .

(٣)هو : مخرز الإسكافي ، يهجو امرأة . انظر : الخصائص ٢/٢٢١ و ١٩٥ ، والمخصص ١/٨١ و ١٥/١٠٦ .

(٤) –الخصائص ٢/٢٢١ و ١٩٥ .

(٥) –المتع ٥٨ .

(٦) – الكتاب ٤/٢٤٥

وقد استدرك عليه الزَّبيدي في الصفات (شَحْمًا أُمْهُجًا)أي: ذو وَدَك ، عن أبي زيد[1]، وتابعه ابن القطاع [2] .

أما ابن جني فقد تأول هذا البناء، و ما ذكره ابن عصفور منقول عن ابن جني بتصرف يسير[3] .

و نقله *أيضًا* أبو حيان، وارتضاه[4] .

والذي يظهر أن هذا هو المتجه؛ للأسباب الآتية :

أولاً : أن هذه الكلمة لم تسمع إلا في الشعر بهذا اللفظ، وسمع بمعناها في النثر ، على ما روي بخط الفراء، فيحمل الشعر على الضرورة .

ثانياً : اتحاد المعنى في كلتا الكلمتين .

ثالثاً : أنه لم يسمع غيرها لا في نثر، ولا في شعر، وهي مُعَلَّلة بما قال ابن جني وابن عصفور، فيسقط الاستدلال بها .والله أعلم

---

(١) – الاستدراك ٦٢

(٢) –أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٤٠ ، وانظر : معجم الأبنية ٣٨

(٣) – الخصائص ١٩٤/٣ –١٩٥ .

(٤) –التذييل ٦٣/٦ (أ)

(أَفْعُلٌ)

قال ابن عصفور : " فأما (أَذْرُحٌ)[1] و (أَسْنُمَةٌ)[2] فَعَلَمَان، فلا يثبت لهما بناء ؛ لأن العلم أكثر ما يجيء منقولاً. بل من الناس من أنكر أن يجيء مُرْتَحَلا. فإن كان العلم كما وصف احتملا أن يكونا منقولين من الفعل ، فيكون (أَذْرُحٌ) فِعْلاً في الأصل، ثم سمي به . وكذلك (أَسْنُمة) ، كأنَّه (أَسْنُمٌ) في الأصل ثم سمي به .

فإن قلت لو كان منقولاً من الفعل لما دخلت عليه تاء التأنيث؛ لأن التاء لا تدخل على الفعل المضارع . فالجواب أنه لما انتقل من الفعلية إلى الاسمية ساغ دخول تاء التأنيث. والدليل على ذلك قولهم: الينحَلَبَة ، في اسم الخرزة؛ لأنها يُحْلَبُ بها الغائب ، وهي فعل في الأصل؛ لأنها على وزن المختص، ولكن لما انتقلت إلى الاسمية ساغ دخول التاء عليها. وحكى الزُّبيدي، أُصْبُعًا و أُنْمُلَة... بضم الهمزة. فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً، كما قالوا في بُرْقُع: (بُرْقَع) بالتخفيف [3] ".

الدراسة :

بناء (أَفْعُل) لا يكون في الأسماء والصفات، إلا أن يُكسَّر عليه الواحد للجمع نحو : أكلُب، في الأسماء. وأعْبُد، في الصفات. هكذا قال سيبويه[4] .

وقد استدرك عليه الزُّبيدي، فقال : " قد جاء (أَفْعُل) للواحد قالوا: (أَسْنُمَةٌ) ، و(أَذْرُحٌ) لموضعين. فإن قال قائل: إن (أَذْرُحاً) جمع لا يعرف واحده سمي به المكان، فذلك غير ممكن له في (أَسْنُمَة)، لأن (أَفْعُلَة) بالهاء لم تأت جمعاً لشيء البتة . وقد حكي (أَصْبُع) و (أَبْلُمة) أيضاً "[5]. وتابعه ابن القطاع، وجاء عنده عليه أيضاً ما يأتي:

-(أَسْلُم): اسم رجل من قُضَاعَة، واسم رَجل من عك .

---

(١) –أَذْرُح :اسم بلد في أطراف الشام من أعمال الشراة ، ثم من نواحي البلقان . معجم البلدان ١/١٥٧ .

(٢) –أسْنُمة : قيل إنه جبل ، وقيل رملة ، وقال بعضهم : أَسْنِمة بلفظ جمع : سنام جبال من الرمل كأنها أسنِمَة الإبل . وروي بضم الهمزة والنون عن الأصمعي وقيل : رملة على سبعة أيام من البصرة ، وقيل موضع في بلاد بني تميم . انظر : معجم البلدان ١/٢٢٥ .

(٣) –الممتع ٥٩

(٤) –الكتاب ٤/٢٤٥

(٥) – الاستدراك ٦٣

- (أَنْك): وهو الأَسْرَبُ [1] .

- (أَعْصُر): اسم رجل [2]

- (أَشُدّ): مبلغ الرجل الحنكة والمعرفة[3]

- (أَبْهُل): نبات[4]

- (أَنْعُم): موضع [5]

- (أَثْمُد): موضع[6]

- (أَحسُن):موضع[7]

- (أَجْمُع):موضع [8]

- (أَسقُف):موضع[9]

- (أَقْرُن):موضع[10]

- (أَضْرُع): موضع[11]

- (أَخرُب): موضع [12]

وقال :" لم يأت على (أَفْعُل) غيرها إلا أسماء الجموع نحو: أكلُب، وأعْنُز "[13]

---

(١) —جاء في اللسان ١/٢٤٠(أنك) : " الأسرب وهو الرصاص القلعي وقال كراع هو القصدير)

(٢) —هو أبو قبيلة باهلة . اللسان ١/٥٢٣(هل)

(٣) — اللسان ٧/٥٦ (شدد)

(٤) —عن ابن القطاع

(٥) — موضع بالعالية ، وقيل جبل بالمدينة عليه بعض بيوتها .معجم البلدان ١/٣٢١-٣٢٢.

(٦) — الذي في معجم البلدان ١/١١٦ :إِثْمِد : بكسر الهمزة والميم ، وهو الذي يكتحل به : موضع في قول الشاعر:

تطاول ليلك بالإثمد "

(٧) —الذي في معجم البلدان ١/١٣٨ : أَحْسَن بالفتح ، بوزن (أَفْعَل) : اسم قرية بين اليمامة وحمى ضرية .

(٨) — عن ابن القطاع .

(٩) —أسقف: موضع بالبادية كان به يوم من أيام العرب ، قبل رحرحان .معجم البلدان ١/٢١٥-٢١٦ .

(١٠) — موضع في قول امرىء القيس : لما سما من بين أَقْرُنَ قالـ أحيال قلت له : فدَتىً أَهلي . معجم البلدان ١/٢٨٠ .

(١١) — موضع في قول النميري: فأبصرتهم حتى رأيت جموعهم بأنقاء يحموم ، وركن أَضرُعاً ، قال نعلب : هي جبال أو قارات . معجم البلدان ١/٢٥٤

(١٢) —أخرب : موضع في أرض بني عامر بن صعصعة . معجم البلدان . ١/١٤٧ .

(١٣) —أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٤١ .

و صحح ذلك ابن الأنباري، واعتد به في المفرد؛ إذ حمل عليه (أَيـــمُن) في القســم خلافاً للكوفيين، فهو عندهم جمع يمين[1] .

أما ابن عصفور فقد انتصر لسيبويه، وتأول: (أَذْرُحاً) و (أَمـُنمة) كما سبق في نصه، و لم يحك غيرهما .

و عدَّ أبو حيان تأويلات ابن عصفور نوعا من التَّعسُّف فقال –بعد نقل كلام ابـــن عصفور:" وهذه التأويلات كلها لا يخفى ما فيها من التَّعَسُّف "[2] .

والذي يظهر لي أن الاعتداد بـــ(أَفْعُل) في المفرد هو الراجح؛ للأسباب الآتية:

أولاً: كثرة ما ورد عليه .

ثانياً: أن القول بالنقل من الفعل يفسد كثيراً من الأبنية .

ثالثاً: أنه ورد عليه أسماء من غير الأعلام، عَدَّ منها أبو حيان (أَهُلاً) نبات ،و(أَصبُعاً) لغة في (إصبَع)[3] و (أَنمُلَة) لغة في (أَنمَلة) و (أُفُرَّة) لغة في (أُفُرّة)[4] ، وعليها اعتمد أبو حيان في تصحيح هذا البناء. كما رأينا. والله أعلم .

---

(١) –انظر : الإنصاف ٤٠٤/١ –٤٠٩ .

(٢) –التذييل ٦٣/٦(ب) .

(٣) –انظر ديوان الأدب ١٧٣/٣

(٤) – أفرة : تعب ومشقة . الجيم للشيباني ٧٤/١ . وانظر : اللسان ٢١٨/١٠ ، و القاموس٥٨٦ (فرر) وقول أبي حيان في الارتشاف ٤٩/١

(إِفْعُلّ)

قال ابن عصفور : " وزعم الزُّبيدي أن أبا بكر بن الأنباري حكى إِصبُعاً بكسر الهمزة وضم الباء ، على وزن (إِفْعُل). لكن أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء. قال الفراء: لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم: (إِصبُع) فإنا بحثنا عنها فلم نجدها "[1]

الدراسة :

قال سيبويه : " وليس في الكلام (إِفْعُل)[2] . ورده الزُّبيدي فقال : " ذكر ابن الأنباري أنه يقال: (إِصبُع) بكسر الهمزة وضم الباء لغة، و(إِبْلُمَة) "[3]. وتبعه ابن القطاع [4] .

وقد نفاه الفراء، ونسبه إلى البصريين، كما تقدم في نص ابن عصفور[5] والغريب أن الزُّبيدي حكاه عن ابن الأنباري، والمقصود به: أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، وهو من أعلام المدرسة الكوفية ت ٣٢٨ هـ[6] .

وعلى نفيه سار ابن جني وابن عصفور . وقد رد أبو حيان قول الفراء فقال : " ..ونحن نقول لا يلتفت إلى قول الفراء؛ لأن من وجد حجة على من لم يجد"[7] .

وقد أحصى ابن الأنباري اللغات الواردة في (إِصبَع) ولم يذكر منها (إِصبُعاً)[8]، أما السخاوي فوصفها بالرديئة[9]. وكذلك أبو حيان في الارتشاف[10] .

---

(١) –المتع ٦٠

(٢) –الكتاب ٤/٢٤٥

(٣) – الاستدراك :٦٣

(٤) –أبنية الأسماء والأفعال والمصادر١٤٢

(٥) –وانظر : الخصائص ٣/٢١٢

(٦) – انظر : نزهة الألباء ٣٦٤–٣٧١ ، وإنباه الرواة ٣/٢٠١–٢٠٨.

(٧) –انظر : التذييل ٦/٦٣ (أ)

(٨)– انظر : الإنصاف ١/١٤٢ .

(٩)– انظر : سفر السعادة ١/٦٩ ــ ٧٠ .

(١٠)– ١/٤٨

وقد نقل ابن جني عن أبي علي قـــول إبـــراهيم الحـــربي : في (إصـــبع) و (أغلـــة) جميع ما يقول الناس[1] .

والذي يترجح عندي أن هذا البناء ثابت لما يأتي :

أولاً : السماع فقد حكى ابن الأنباري (إصْبُعاً) ، ومن حفظ حجة علـــى مـــن لم يحفظ.

ثانياً : أنه ورد غيرها، على ما حكى الزبيدي، وهي (إلْمَة).

ثالثاً : أن ورودها في سعة الكلام .

والله أعلم .

---

(1)- انظر : الخصائص٣/٢١٢

(مَفْعُل)

قال ابن عصفور : " ولم يجيء إلا اسما، والهاء لازمة له، نحو: (مَزْرُعة) و (مَشْـــرُفَة) و (مَقْبُرَة). ولا يستعمل بغير هاء إلا أن يجمع بحذف الهاء ، نحو قوله [1] :

بُثِينُ الْزَمِي (لا) إنَّ (لا) إن لَزِمْتِه عَلَى كَثْرةِ الوَاشِيْنَ ، أيُّ مَعُونِ

فجَمْعَ (مَعُوْنة) بحذف التاء .وقول الآخر[2] :

لِيَوْم رَوْعٍ ، أو فَعَالِ مَكْرُمِ

فجمع (مَكْرُمَة) بحذف التاء، وكذلك (مألُك)، من قول الشاعر[3]:

أَبْلِغ النُّعمَان ، عَنِّي ، مألُكَاً أنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي ، وانْتِظَارِي

هو جمع (مألُكة) أيضا. وزعم السيرافي أن ذلك مما رخم ضرورة، وأنه يريد: مَعُوْنَة و مَكْرُمة. والوجه ما ذكرناه أولاً؛ لأنه إذا أمكن ألا يُحمل على الضرورة كان أولى [4]"

الدراسة :

ما قرره ابن عصفور من أن بناء (مَفْعُل) لا يأتي إلا اسماً والهاء ملازمة له، هو ما نص عليه سيبويه؛ إذ قال : " ويكون على (مَفْعُل) بالهاء في الأسماء نحـــو : (مَزْرُعـــة) ، و (المَشْرُفَة) و (مَقْبُرَة). و لا نعلمه صفة. وليس في الكلام (مَفْعُل) بغير الهاء [5] "

وقد استدرك عليه الزُّبيدي، فقال : " قد روى الكوفيون (مَفْعُلاً) بغير هاء: قالوا : (مَكْرُم) و (مَعْوُر) و (مَقْبُر) "[6] .

وقد اختلف العلماء في تأويل ما ورد من هذا البناء بلا هاء في الأبيات المـــذكورة في نص ابن عصفور السابق على ما يأتي:

---

(١) — البيت لجميل بن معمر .ديوانه ٢٠٨ ، والخصائص ٢١٢/٣ ، والمنصف ٣٠٨/٢ .

(٢) — البيت لأبي الأخزر الحماني .انظر : الاقتضاب ٤٦٩ ، وشرح أدب الكاتب ٤٠٠ ، والخصائص ٢١٢/٣ ، والمنصف ٣٠٨/١ ، وشرح شواهد الشافية ٦٨ .

(٣) —هو لعدي بن زيد . ديوانه ٩٣ ، والمنصف ٣٠٩/١

(٤) —الممتع ٦١-٦٢

(٥) —الكتاب ٢٧٣/٤

(٦)- الاستدراك ١٣٥

ذهب الكسائي: إلى أنهما كلمة مفردة، فمَكْرُم : بمعنى ، مَكْرُمة. ومَعْوُن : بمعنى ، مَعُوْنَة ، وعلى هذا فهو يعتد ببناء (مَفْعُل) من غير الهاء ، قال : " هما (مَفْعُل) نادران لا يقاس عليهما" [1] .

أما الفراء:فقد عدهما جمعاً. فَمَكْرُم، جمع: مَكْرُمة. و مَعْوُن، جمع: مَعُوْنَة ، فعنده أن (مَفْعُلاً) بغير هاء ليس من أبنية كلامهم [2] . وقد وافقه ابن عصفور كما سبق .

ووافق السيرافي الكسائي من وجه، كما وافق الفراء من وجه، فـ(مَكْرُم) و (مَعْون) مفردتان بمعنى (مَكْرُمة) و (مَعُونة) فهذا وجه موافقته للكسائي . أما موافقته للفراء فحمله حذف الهاء على الضرورة، فيحتمل عدم الاعتداد بهذا البناء [3].

وقد تناقض كلام ابن جني في المسألة؛ ففي حين نص في الخصائص [4]على أن الكلمة مفردة؛ إذ قال بعد أن أنشد البيتين - :"... أراد (مَكْرُمة) ، ... أراد : (مَعُوْنَة) فحذف التاء " وقد سبق أن نص على حذف الهاء من (مَأْلُكة)[5] وجعل ذلك كله ضرورة، عاد مرة أخرى في المنصف[6] فنص على أنهما جمع، قال وقد أنشد البيتين كذلك : "... فجمع (مَعُوْنة) وليس بواحد ... إنما هو جمع (مَكْرُمة)" أما (مأْلُكاً) فأجاز فيها الاحتمالين [7]، وهذا الاعتبار فيه إقرار لبنا (مَفْعُل) جمعاً من غيرهاء.

وبعد: يمكن أن تقسم المسألة بعد هذا العرض إلى قسمين:

الأول: القول على بناء(مفْعُل) من غير هاء .

الثاني: توجيه الكلمات الواردة في الأبيات السابقة .

جميع ما أورده الفارابي على هذا البناء سوى (مَكْرُم) و (مَعْوُن) السابقتين اتصف بأمرين :

---

(١) – انظر : معاني القرآن للفراء ١٥٢/٢ ، و ديوان الأدب ٢٨٧/١ .

(٢) – انظر : معاني القرآن للفراء١٥٢/٢ ، وديوان الأدب٢٨٧/١

(٣)- لم أقف على ما نسبه ابن عصفور إلى السيرافي في كتبه التي اطلعت عليها .

(٤) – ٢١٢/٣ .

(٥) –الخصائص٢١٢/٣

(٦) -٣٠٨/١ .

(٧) –٣٠٩/١

الأول: أنه كله بالهاء .

الآخر: أنه جاء فيه لغة أخرى بفتح العين . وهي المشهورة[1]

أما ما حكاه الزُّبيدي عن مذهب الكوفيين فيمثلهم الكسائي ، وقد سقت ما نقله عنه الفراء من قوله في (مَكْرُم) و (مَعْوُن) .

ويمكن أن يرد قوله من وجوه :

الأول: أنهما وردا في الشعر والشعر له أحكامه الخاصة ، تمثلت في تأويل الفراء وابن عصفور .

الثاني: أنه ورد فيهما لغة أُخرى بالهاء، فالحمل عليها أولى .

الثالث: شذوذهما . وعدم القياس عليهما ،كما قال الكسائي .

والذي يظهر أن الزُّبيدي قاس عليهما ، (مَعْوُر) ، و (مَقْبُر) وهما مردودان بمنع الكسائي وباللغة الأخرى فيهما .

الرابع: مما يستأنس به هنا أن الفراء من أعيان مدرسة الكوفة ، وقد دفع هذا البناء.

الثاني: توجيه الكلمات الواردة في الأبيات السابقة .

والذي يظهر لي أن هذه الكلمات تحمل على أمور :

أولها: أنها مفردة ؛ إذ القول بأنها جمع ، يتعارض مع القياس ،فقياس جمع الثلاثي المبدوء بميم زائدة أن يجمع على (مفاعل) نحو : مَلْعَب ، ومَلاعِب ، ومَدْرَسَة ، ومَدارِسَ ، و مَكْرُمَة ، ومَكَارِم[2] ... .

ثانيها: أنها حذفت الهاء منها للضرورة، إذ القول بهذا الاعتبار ، يؤدي إلى ارتكاب أخف الضررين . فالاعتداد بالضرورة أولى من مخالفة القياس . على أن ابن عصفور نص في كتابه الضرائر على أن (مَعون) في البيت السابق مفرد ، وأورده في : ترخيم الاسم في غير النداء للضرورة [3] .

---

(١) ــ ذكر ست عشرة كلمة على ماقلت منها : المبطخة ،المخبرة ، المقْخرة ، المقلورة ... ديوان الأدب ٣٨٧/١ ، وانظر : الارتشاف ٥٢/١ ، والتذييل ٦٤/٦ (أ) .

(٢) ــانظر : تصريف الأسماء والأفعال ٢١٨

(٣) ــضرائر الشعر : ١٣٧

ثالثها : أن المختوم بالهاء قد يختص بأبنية معدومة في المجرد عنها ، فالقول بحذف الهاء مما جاء من المجرد عنها على أبنية المختوم بها أيسر وأقل كلفة ، كما هو الحال في (مَعُوْنٍ) و(مَعُوْنَة) ، و(مَكْرُمٍ) و(مَكْرُمَة) ، وما كان من هذا الباب .

والله أعلم

(فِنْعَلٌ)

قال ابن عصفور : " وأما قولهم : لحية (كِنْثَأَة)، فيمكن أن تكون نونه أصلية؛ إذ ليست في موضع زيادتها . وتكون من معنى : كنَّأت لحيتُه، إذا كانت أصولها مختلفة . فتكون (كِنْثَأَة) من (كَنَّأتْ) كسَبِط من سَبَطر. والذي حمل على ذلك أنه لا يحفظ (فِنْعَلٌ) صفة [1] "

الدراسة :

قال سيبويه في هذا الوزن : " ويكون على (فِنْعَل) وهو قليل ، قالوا : جِنْدَب ، وهو اسم [2] "

واستدرك عليه الزُّبيدي فقال : " وقد جاء صفة ، قالوا : لحية (كِنثَأَة ، وقد كنَّأت لحيته . عن أبي عبيدة [3] " .

وشاهده في ذلك الاشتقاق من :كَنَأتْ لحيتُه .

أما ابن عصفور فقد تأول ذلك ، بأنه من معنى (كَنَّأ) لا من لفظه، كسَبِط ، وسَبَطر. وهذا مخرجه في كثير من المسائل التي يشهد لها الاشتقاق، وتخالف ما قرره سيبويه .

قال أبو حيان راداً على ابن عصفور ما ذهب إليه :" وقد أُولع بعض أصحابنا بأن كل بناء لم يذكره سيبويه يستخرجون له وجهاً من التأويل، وإن كان بعيداً، حتى لا يكون سيبويه فاته ذلك البناء، وهذا كله تعصب، والذي ينبغي أن نعمل في هذا أنه متى كان اشتقاق من لفظ ظاهر فلا يعدل به عنه، وإن تكثّرت الأبنية وفات سيبويه ذلك"[4]

والذي يظهر أن تأويل ابن عصفور بعيد، وسيأتي تفصيل القول في هذه النون عند الحديث عن بناء (فَنْعَل)[5] في الأفعال. والله أعلم .

---

(١) –الممتع ٦٣

(٢) –الكتاب ٤/٢٦٩

(٣) –الاستدراك ١٢٥

(٤) –انظر : التذييل ٦/٦٥ (أ)

(٥)- انظر هذا البحث١٤١

(فَعْيَلٌ)

قال ابن عصفور : " فأما (ضَهْيَدٌ)[1]، و (عَتْيَدٌ)[2] فهما ـ فيما زعم أبو الفتح ـ مصنوعان ، فلا يلتفت إليهما فيجعلا دليلاً على إثبات (فَعْيَلٍ)"[3]

الدراسة :

بناء (فَعْيَلٍ) من الأبنية التي لم يذكرها سيبويه ، واختلف العلماء بعده في إثباته على قولين:

الأول: أن هذا البناء ثابت في العربية مع قلته ، واختلف في الألفاظ الواردة عليه ، فقد حمل عليه الزجاج (ضَهْيَأً) حين قال : " ويجوز أن تكون (فَعْيَلٌ) وإن كانت بنية ليس في الكلام نظير لها "[4]

وأضاف الصاغاني : ضَهْيَداً و صَهْيَداً[5] . وذكر ابن القطاع صَهْيَداً، وقال : هو اسم موضع [6] ونص صاحب القاموس على أنه لم يرد على (فَعْيَلٍ) إلا ضَهْيَدٌ أو صَهْيَدٌ [7] .

وقد ذكر هذا القول بعض العلماء دون نسبة ، جاعلين منه : (عَثْيَراً)[8]، و(عَتْيَداً) ، و(مَدْيَن) ، إضافة إلى ما سبق [9] .

---

(١) ـ الضَّهْيَد : الصلب الشديد .وهو اسم موضع . اللسان٨/٩٦ و القاموس٣٧٧ (ضهد) .

(٢) ـ عَتْيَد : اسم موضع . معجم البلدان ٤/٩٤ .

(٣) ـ الممتع ٦٥ .

(٤) ـ معاني القرآن له ٢/٤٤٣ .

(٥) ـ صهيد : قيل هو وجه في ضَهْيَد ، وقيل موضع بين اليمن وحضرموت ، وقيل شدة الحر أو السراب أو الطويل او الصلب : انظر : التكملة والذيل (صهد و ضهد) وحاشية الشهاب ٢/٣٢٠ .

(٦) ـ أبنية الأسماء و الأفعال و المصادر ٢١٣ .

(٧) ـ انظر : القاموس٣٧٧(ضهد).

(٨) ـ في كتب اللغة عِثْيَر وهو : العجاج الساطع . اللسان٩/٤٦ (عثر) .

(٩) ـ انظر : الخصائص ٣ /١٨٧-٢١٦ ، والتذييل٦/٦٦ (أ)

واضطرب موقف الزمخشري في ذلك ، حيث جعل (ضَهْيأً)[1] على (فَعْيَل) في موضع من الكشاف[2] ، وفي موضع آخر منه أنكر إثبات (فَعْيَل)[3] . وتبعه في ذلك البيضاوي[4] .

القول الثاني :أن هذا البناء غير ثابت في العربية وهو مذهب الجمهور[5]، متأولين ما ذكره أصحاب القول الأول :

١- فَضَهْيأً عندهم على (فَعْلاً) . والهمزة زائدة ، وستأتي مناقشتها عند الحديث عن (ضَهْيَا) في الزيادة [6] .

٢- وأما ضَهْيَدٌ ، وصَهْيَدٌ ، وعَيْدٌ ، فقد وصفت بأنها مصنوعة[7] .

٣- وأما عَيْرٌ فالفصيح فيها كسر الفاء [8].

٤- وأما مَدْيَنٌ فهي عندهم على (مَفْعَل)[9] .

أما ابن عصفور فقد تبع الجمهور، في عدم الاعتداد بـ(فَعْيَلٍ)، وارتضى في ضَهيد وعَيْد قول بعض العلماء إلهما مصنوعان .

---

(١)- الضَّهْياء : المرأة التي لا تحيض و لا تحمل ، وقد أورد أبو حيان التوحيدي عن ابن الأعرابي في معناها قوله :" ... الذي حصلته عن الأعراب أن الضَّهْياءَ الممدودة هي التي لا تحيض ، وأن المقصورة هي اليائسين ، وجمع الأول ضُهْيٌ وجمع المقصور ضَهَايا " انظر : الإمتاع والمؤانسة ٢٨٦ ، و لم أقف على هذا التفصيل فيما اطلعت عليه من كتب المعاجم . وانظر : المجمل٤٣٦ .

(٢) -انظر : الكشاف ١٨٥/٢ .

(٣) -انظر : الكشاف ٢٩٤/١

(٤) -انظر تفسيره : ٣٢٠/٢ ،و ٥٥٧/٤-٥٥٨ .

(٥) -انظر : الكتاب ٢٦٧/٤ ، وسر الصناعة ١٠٨/١ ، والنكت ١١٨٣/٢ ، والتخمير ٣٠٩/٤ ، وابن يعيش ١٤٩/٩ و وحاشية الشهاب ٣٢٠/٢ ، ٥٥٨/٤ .

(٦) -انظر : هذا البحث١٧٨ .

(٧) -انظر : الخصائص ٢١٦/٣ ، و المخصص ٤٩/١ ، وشرح الرضي على الشافية ٣٣٩/٢ ، واللسان٩٦/٨ (ضهد) ، والنكت١١٨٣/٢ ،وشفاء الغليل ١٧٤، وحاشية الشهاب ٣٢٠/٢ .

(٨) -اللسان٤٦/٩(عثر) .

(٩) -الخصائص ٣٢/٣ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٤٩/٩ ، وشرح الرضي على الشافية٣٩١/١-٣٩٢ .

وبعد: فالذي يظهر لي- وجاهة قول الجمهور ؛ لأن جميع ما جاء عليه من الكلمات تطرق إليه الاحتمال من وجه ، وأمكن حمل بعض ما جاء عليه على أبنية مستقرة من وجه آخر . والله أعلم .

(فُعْأَلٌ)

قال ابن عصفور : " فأما ضُنْأَك[1] فـ(فُنْعَلٌ) كعُنظَب وليس بـ(فُعْأَلٍ) ، وإن كان في معنى ضِنَاك ؛ لأن (فُعْأَلاً) لم يثبت في الأسماء . وقد يكون اللفظان في معنى واحد والأصول مختلفة ، نحو : سَبِط و سِبَطر . فحمله على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقر في كلامهم[2] "

الدراسة :

بناء (فُعْأَلٍ) من الأبنية التي لم يذكرها سيبويه ، واختلف العلماء بعده فيما ظاهره أنه عليه من الألفاظ على مذهبين :

الأول : مذهب من اعتد به في الأبنية ، فقد جعله الزُّبيدي من الأبنية المستدركة على سيبويه . ومثل له بضُنْأَل ، وقال: هي العظيمة من النوق[3] ، وتبعه ابن القطاع ومثل له بضُنْأَك [4] وأبو حيان أيضاً [5] .

الثاني : مذهب من لم يعتد به، وقد خرجوا الكلمات السابقة على أحد وزنين :

أحدهما : (فُنْعَلٌ) وهو ما ذهب إليه ابن عصفور ، كما سبق في نصه ، ونقله أبو حيان والسيوطي[6].

والآخر :(فُعْلَلٌ) كذا نص عليه الأزهري[7] ، وابن منظور [8] .

والذي يترجح عندي ما ذهب إليه الزُّبيدي وابن القطاع من أنه (فُعْأَل) يشهد بذلك أمران :

---

(١) — الضنأك : الناقة العظيمة . اللسان٨/٩٤ (ضنك) .

(٢) —الممتع٦٥

(٣) —انظر : الاستدراك ٦٦

(٤) —انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٢٤ .

(٥) —انظر : الارتشاف ١/٦٢ ، والتذييل ٦/٦٦(أ) .

(٦) —انظر : التذييل ٦/٦٦(أ) ، و المزهر٢/١٣ .

(٧) —انظر : تهذيب اللغة ٣/٢١٣٨ (ضنك)

(٨) —انظر : اللسان٨/٩٤ (ضنك) .

الأول : الاشتقاق ، وهذا يسقط (فُنْعَلاً) ، وإن كان كثيراً ، والقاعدة-كما ذكر صاحب الشافية- أن الاشتقاق مقدّم[1] (فَضُنْأَك) لغة في ضِنَاك[2] .وهي(فِعَال)[3] مأخوذة من الضَّنْك ، وهي الضيق والشدة ، قال أبو إسحاق : " الضَّنْك أصله في اللغة الضيق والشدة "[4] . وفي اللسان :" رجل ضُنْأَك .. هو الصلب المعصوب اللحم ، والمرأة بعينها على هذا اللفظ ضُنْأَكة " قلت : فالمعنى في جميع ما سبق الشدة والضيق . وهذا كافٍ في وضوح الاشتقاق . وما ذهب إليه ابن عصفور من التفريق بين ضُنْأَك ، وضِنَاك، فيه تكلف واضح

والآخر : أن الهمزة من حروف الزيادة ، فالقول بأنه : (فُعْأَل) أولى من (فُنْعَل) ؛ لما تقدم من ترجيح الاشتقاق، وأولى من (فُعْلَل) لأمرين :

أحدهما : الدخول في أوسع البابين، أعني باب الزيادة .

والآخر : أن (فُعْلَلاً) مما اختلف فيه، على ما تقدم . وكذا (فُعْأَلاً) إلا أن الثاني دليله الاشتقاق ، والأول دليله عدم النظير ، والاشتقاق عندي أقوى على ما قرره ابن الحاجب وغيره .

والله أعلم

---

(١)- الشافية٧٠

(٢) -انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر٢٢٤ ، واللسان٨/٩٤ (ضنك) .

(٣) -انظر : الكتاب ٤/٢٤٩، وديوان الأدب ١/٤٦٥ ، وفقه اللغة للثعالبي ٦٢ ، و الارتشاف ١/٦٠ .

(٤) -انظر : معاني القرآن له ٣/٣٧٨ .

(فِعْلَى)

قال ابن عصفور : " فأما قولهم : (رجل كِيْصَىً)[1] فهو اسم وصف به ، وليس بجار على فعله . ولا يلزمه أن يستعمل تابعا ، فيكون ذلك دليلاً على أنه ليس بصفة في الأصل . ومما يدل على أنه ليس بصفة في الأصل استعمالهم له جارياً على المؤنث بغير هاء، فيقولون : امرأة كِيصىً . وقد تقدم أن الصفة إذا كانت غير مطابقة للموصوف حكم لها بحكم الأسماء[2] "

الدراسة :

اتفق العلماء على بناء (فِعْلَى) في الأسماء ، نحو : ذِفْرى ، ومِعْزى . واشترطوا في الصفات أن تكون بالهاء نحو: امرأة سِعْلاةٌ، ورجل عِزْهاة . واختلفوا فيها من غير هاء على المذاهب الآتية :

الأول : مذهب الأخفش، وأبي زيد، وأبي حاتم، والزُّبيدي ، وابن القطاع ،و السخاوي وابن سيدة . أن هذا البناء موجود في الصفات[3] واستدلوا على ذلك : بـ(عِزْهىً)[4]، و ﴿ ضِيْزَىً ﴾[5]، و كِيصىً، وسِعْلىً[6] ، وحِيكَى. فهذه الكلمات عندهم صفات ، يستدل بها على بناء (فِعْلَى) في الصفات من غير هاء .

الثاني : مذهب سيبويه ، والفراء ، والزجاج ، والفارسي . وتبعهم ابن عصفور ، وأبو حيان . أنه ليس في الكلام (فِعْلَى) وصفاً[7] . ووجهوا ما استشهد به أصحاب القول الأول ، بأمور :

---

(١) —الكيصى : اللئيم ، الذي يأكل وحده ويبخل وحده . انظر : اللسان١٢/٢٠٢ ، والقاموس٨١٢ (كيص) . والمقاييس ٨٨١ ، والمخصص١٥/٩٦ .

(٢) —الممتع ٦٧

(٣) — انظر : الاستدراك ٨٣ ، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٧٦ ،وسفر السعادة ١/٤٥٢ ،والمخصص ١٥/٩٦ والتسهيل ٢٩٤ وبغية الطالب ١٩٨ ، والمساعد ٤/٤٠ —٤١ ،

(٤) —رجل عِزْهى : لا يطرب للهو ويبعد عنه . الصحاح٦/٢٢٤٠ ، واللسان ٩/١٩٥ ،والقاموس١٦١٢ (عزه) .

(٥) —ضيزى : جائرة . معاني القرآن للفراء ٣/٩٩ ، ومعاني القرآن للزجاج ٥/٧٣ . واللسان ٨/٥ (ضأز) .

(٦) — السعلى : بعد وقصر ، وهي الأنثى من الغيلان ، تشبه بها المرأة القبيحة . اللسان٦/٢٧٠ (سعل)

(٧) —انظر : الكتاب ٤ /٢٥٥ ، ومعاني القرآن للفراء ٣/٩٩ ، ومعاني القرآن للزجاج٥/ ٧٣ ، و الحجة للقراءات السبع للفارسي ٦/٢٣٢ . والممتع ٦٧ ، والبحر المحيط ١٠/١٨

الأول : أنها (فُعْلَى) كقولهم (بِيْض) في (بُوْض) كسرت الفاء لتصح الياء ، وليست على ظاهرها . قال الفراء : " و﴿ ضِيْزَى﴾ (فُعْلَى) . وإن رأيت أولها مكسوراً في مثل قولهم : بِيضٌ ، وعِين ، كان أولها مضموما ، فكرهوا أن يترك على ضمته ، فيقال : بُوض ، وعُونٌ .

والواحدة : بَيْضاء ، وعَيْناء : فكسروا أولها ليكون بالياء ، ويتألف الجمع والاثنان والواحدة .

كذلك كرهوا أن يقولوا : ضُوْزى ، فتصير واواً ،وهي من الياء ، وإنما قضيت على أولها بالضم لأن النعوت للمؤنث تأتي إما : بفتح وإما بضم : فالمفتوح : سَكْرَى ، وعَطْشَى . والمضموم : الأُنثى ، والحُبلى ؛ فإذا كان اسما ليس بنعت كسر أوله ، كقوله[1]:﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ و﴿ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ اسم ؛ لذلك كسرت ، وليست بنعت، وكذلك الشِّعْرى كسر أولها لأنها اسم ليست بنعت[2] " ووافقه على هذا التوجيه الزجاج [3] ، والفارسي [4] ، وغيرهم [5]

الثاني : أنه مصدر جرى على فِعْله وصف به : يقال : ضَازَه حَقَّه يَضِزُه ضَيْزًا

و منهم من: يهمز فيقول: ضَأزه يَضْأزه ضَأزًا . قال أبو علي في توجيه قراءة ابن كثير بالهمز : " ولا ينبغي أن يكون ابن كثير أراد بضيزى (فُعْلى)؛ لأنه لو أراد ذلك لكان ضُوْزى، ولم يرد أيضا (فِعْلى) صفة؛ لأن هذا البناء لم يجئ صفة ، ولكن ينبغي أن يكون أراد به المصدر مثل ﴿ الذِّكْرَىٰ﴾ ، فكأنه قال : قسمة ذات ظلم ، فعلى هذا يكون وجه قراءته"[6] . وما قيل في ﴿ ضِيْزَى﴾ يقال مثله في "كِيْصى" : فقد حكوا عن

---

(١) —سورة الذاريات من الآية ٥٥ .

(٢) — معاني القرآن للفراء ٣/٩٩ .

(٣) —معاني القرآن له ٥/٧٣ .

(٤) — الحجة ٦/٢٣٢

(٥) —انظر : التسهيل ٢٩٤ ، و شرح الرضي على الشافية ٣/١٣٥-١٣٦ ، وبغية الطالب ١٩٨ ، والارتشاف١/٦٦ والمساعد ٤/٤٠-٤١ .

(٦) — الحجة ٦/٢٣٤ ، وانظر : البحر المحيط ١٠/١٨ ،و المساعد ٤/٤٠-٤١ .

ثعلب : كَاصَ طَعَامَه ، أكله[1] . وحكي عن أبي حاتم : كِصْنَا عند فلان: أي أكلنا . فعليه يكون (كِيصَى) مصدر من الفعل (كَاصَ) وُصف به .

وقد صرح أبو علي بأنه لا دليل فيه على رد قول سيبويه ، فقال : " فإن قلت : فكيف قال : إن (فِعْلَى) لا تكون في أبنية الصفات ، وقد حكى أحمد بن يحيى : رجل كِيصىً : إذا كان يأكل وحده، وقد كَاصَ طَعَامَه، إذا أكله وحده ؟ قيل : إن سيبويه إنما قال: لم يحك (فِعْلَى) صفة، والذي حكاه أحمد بن يحيى بالتنوين، فليس هو ما قاله سيبويه، ولا يمتنع أن تجئ الألف آخرا للإلحاق بِهِجْرَعٍ ونحوه"[2] . أما (عِزْهى) و (وسِعلَى) فهما شاذان ، جاء في معناهما (عِزْهاة) و (سِعْلاة) على القياس ، فلا يلتفت إليهما"[3] .

الثالث: أنه اسم وصف به ، وهو مذهب ابن عصفور، وقوله: ليس بجار على فعله ، يردُّ القول الثاني ، وهو الاعتداد بالمصدر ، وتصريحه بالاسم ، يرد الاعتداد بالصفة ، وهو قول الأخفش ومن تبعه . كما أن سكوته عن قول الفراء في حمل هذا البناء على (فُعْلَى) يعني عدم الأخذ به .

و الذي يظهر لي أن اعتبار هذا الوزن في الصفات من غير هاء أرجح لأمرين :

أولهما : أن ما ورد عليه من كلمات كافٍ في الاعتداد به .

والآخر : سلامته من التكلف؛ إذ لا يخفى ما في قول المنكرين له من تكلف أنه مصدر جرى على فعله، أو اسم غير جار على فعله، ثم وصف به. و تكلفهم بأن أصله (فُعْلَى) بضم الفاء ، أبدلت الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء إنما يستقيم في نحو (حِيْكىً) و (كِيْصىً) و (ضِيْزَىً) ، ولا يستقيم في (عِزْهىً) و (سِعْلىً) وقولهم في هذين الآخيرين : إنهما محذوفا الهاء ، وأصلهما (عِزْهاة) و (سِعْلاةٌ) لا يستقيم فيما ثانيه ياء .

والله أعلم .

---

(١) – انظر : المساعد ٤/٤١ .

(٢) – الحجة ٦/٢٣٤ .

(٣) – الحجة ٦/٢٣٤

(فُعْلِي)

قال ابن عصفور : " وأما مُوقٍ فظاهره أنه (فُعْلٍ) . إلا أن ذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم، فإن أمكن صرفه إلى ما وجد من كلامهم كان أولى . فأما أبو الفتح فزعم أنه (فُعْلِيٌّ) في الأصل، ثم خفف، كما قالوا: "تسمع بالمُعَيْدي خير من أن تراه" ، فخففوا والأصل المُعَيْدِيّ . وتكون الياءان للنسب على حدهما في كُرْسيّ . ويكون هذا مما رفض أصله لأنه لم يسمع مثقلاً قط .

وهذا الذي ذهب إليه أبو الفتح ضعيف عندي ، لأن كُرْسِيًّا وبُخْتِيًّا بنيا على ياءي النسب ، ولم يستعملا دونهما. فلا يقال كُرْسٍ و لا بُخْتٍ فلذلك كسر الاسم عليهما ، فقالوا : كراسيٌّ وبَخَاتِيٌّ . وأما مُوْقٍ فإنه يستعمل دون ياء . وكل ما تلحقه ياءا النسب ولا تلزمه لا يكسر عليهما ؛ ألا تراهما يقولون : أَحْمَرِيٌّ وحُمْرٌ و فارسيٌّ وفُرْس . فلو كان "مُوقٍ" على ما زعم أبو الفتح لم يقل في تكسيره : مَآقٍ ، بل أَمْآقٌ ،كقُفْل وأَقْفَال. فإذا بطل هذا فينبغي أن يكون وزنه (مُفْعِلاً)، فيلحق بفصل ما لحقته زيادة واحدة من أوله من الثلاثي . وقد تقدم ذكره هنالك .

فإن قلت: فقد ثبتت أصالة الميم، بدليل قولهم : مَأْقٌ في معناه . فالجواب أنه يكون مما اتفق معناه وتقارب لفظه ، كسَبِط و سِبَطْر .

و كذلك مَأْقٌ عند أبي الفتح هو مَأْقِيٌّ في الأصل ، ثم خفف ، والياء للنسب . وهو عندي باطل ، بدليل قولهم : مَآقٍ ، فكسر الاسم على الياء . فالذي يجب أن يحمل عليه عندي ما ذهب إليه الفراء من أنه (مَفْعِل) مما لامه ياء ، وشذوا فيه لأن (المَفْعِل) من المعتل اللام مفتوح العين . ونظيره في الشذوذ: مأوِي الإبل ،والفصيح : مَأْوَى قال الله تعالى [1]: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ . وتكون الميم زائدة كما تكون في : مُوقٍ . ويكون مَأْقٌ ومَأْقٍ من باب سَبِط وسِبَطر ، كما قدمنا "[2] .

الدواسة :

---

(1) — الآية ٤١ من سورة النازعات .

(2) — الممتع ٦٩-٧١ .

قال ابن جني :" وأما مُؤْقٍ فظاهر أمره أنه (فُعْلٍ) ، وفائت . وقد يجوز أن يكون مخففاً من (فُعْلِي) كأنه في الأصل مُؤْقِيٌّ بمعنى مُؤْقٍ ، وزيدت الياء لا للنسب ، بل كزيادتها في كُرْسِيّ، وإن كانت في كرسيّ لازمة، وفي مُؤْقِيّ غير لازمة ؛ لقولهم فيه : مُؤْقٍ، لكنها في أَحْمَرِي، وأَشْقَرِيّ غير لازمة ... ومثل مُؤْقٍ في هذه القضية ما رواه الفراء من قول بعضهم : مَأْقٍ ، فيجب أن يكون مخففاً من ثقيله ..."[1]

يتضح مما تقدم أن ابن جني يرى أن الميم أصل والياء زائدة ، وخالفه ابن عصفور فقال: إن الميم زائدة والياء أصل ، معتلا بما سبق في نصه .

فأما ما جوزه ابن جني فيهما من كون وزنهما : (فُعْلِيًّا وفَعْلِيًّا) ، ثم خففت الياء فيهما، فلم أقف على موافق له ، وقد ساق كلامه أبو حيان في التذييل مع كلام ابن عصفور ، واختار مذهب ابن عصفور فيهما؛ معتلا بعلته[2] .

وقد وافق ابن عصفور الفراء فيما ذهب إليه –كما نص عليه في كلامه السابق– فيما حكاه عنه ابن السكيت ، ووافقه فقال : " وليس في ذوات الأربعة (مَفْعِلٌ) –بكسر العين– إلا حرفان : مَأْقِي العين ،ومَأْوِي الإبل ، قال الفراء : سمعتهما بالكسر ؛ والكلام كله (مَفْعَل) نحو : رميته مَرْمىً ، ودعوته مَدْعَى ، وغزوته مَغْزَىً"[3] .

وهو ظاهر كلام الأزهري[4] . وهذا المذهب غير مرضي عند جماعة من المحققين ، لأن الميم من أصل الكلمة ، قال أبو علي الفارسي :" ووزن مَأْقٍ بـ(مَفْعِل) والحكم بزيادة الميم منهما يعني : المَأْوِي و المَأْقِي –غلط بَيِّن وذلك أن هذه الميم هي الفاء من قولهم : مُؤْقٌ..."[5] .

---

(١) –الخصائص ٣/٢٠٥ .

(٢) –انظر : التذييل ٦/٦٤(ب)

(٣) –انظر : إصلاح المنطق ٢٢٢

(٤) –انظر : التهذيب ٤/٣٣٢٨ (ماق)

(٥) انظر : المسائل المشكلة (البغداديات) ١٢٢ .

وممن رد هذا القول وعَدَّه غلطا الجوهري في الصحاح[1] ، والمرزوقي في شرح الحماسة[2]

فهذا تقرير المذهبين ، على أن للعلماء في وزن هاتين الكلمتين مذاهب في كل كلمة منهما على حدة .

فأما المُؤْقِي ، فلهم فيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه على وزن (فُوْعُلٍ) وهو ملحق بـ(بُرْثُن) ، وزيدت الهمزة فيه ثانية ؛ كما زيدت في شَأْمَلٍ ، وهو من قولهم : شملت الريح ، أي : تحولت شمالاً ، قاله الفارسي ، ثم قال في تقريره :" وقلبت الهمزة التي هي عين إلى موضع اللام ؛ لأن هذه الكلمة قد قلبت الهمزة التي هي عين منها إلى موضع اللام وأُبدلت إبدالاً ، كم أبدلت من قولهم : ماق ، على حد إبدالهم لها في أَخْطيت وما أشبهها ، فلما أبدلت هذا الإبدال انقلبت واوا ؛ لانضمام ما قبلها ، ثم أبدلت من الضمة الكسرة ، ومن الواو الياء كما فعل هذا في أَدْلٍ ... "[3] .

و لا يخفى ما في تقريره هذا من التكلف والتعقيد كما ترى ، والذي جره إلى هذا أنه جعل الأصل : مُؤْقِيٌّ ، ولو جعل أصله : مُؤْقُوٌّ ، كان أيسر ؛ إذ غاية ما فيه أن يقال : ليس في الكلام اسم في آخره واو قبلها ضمة ، فإذا أدى قياس إلى هذا قلب من الضمة كسرة ، ومن الواو ياء[4] ، فيصير : مُؤْقِياً ، كما قيل في القول الثاني ، وفيه أيضا قلة زيادة الهمزة غير أول .

الثاني : أنه على وزن (فُعْلُلٍ) وأصله: مُؤْقُوٌّ ، للإلحاق ببُرْثُن ،لا على أن الهمزة زائدة، ولكن الهمزة عين الفعل ، وزيدت الواو للإلحاق ، ثم قلبت الضمة كسرة والواو ياء ،

---

(١) الصحاح٤/١٥٥٣ (مأق)

(٢) شرح الحماسة ١٨٣٥

(٣) —المسائل المشكلة ١١٩ وما بعدها .

(٤) —انظر : شرح التصريف ، للثمانيني ٤٨٠ ، وشرح الملوكي ٤٦٧

كما قلبت في: أَدْلٍ ، فصار : مؤْقِياً ثم يعل إعلال قاضٍ ، وهذا قول الفارسي[1]، والمرزوقي[2] ، وظاهر عبارة ابن بري موافقتهما[3] .

والثالث : أنه على وزن (فُعْلِي) ، نقله أبو حيان ولم ينسبه لأحد [4] .

وأما (المَأْقِي) فلهم فيه مذهبان :

أحدهما : أنه على وزن (فَعْلِي) ، والياء زائدة ، قال الجوهري زائدة للإلحاق[5] ، فلم يجدوا له نظيراً يلحقونه به؛ لأن (فَعْلِي) بكسر اللام نادر لا أخت لها، فألحق بـ(مَفْعِل) ، ولهذا جمع على مآقٍ ، على التوهم ؛كما جمعوا مَسِيْل الماء على أَمْسِلة و مُسْلان ، وجمعوا: المصير : مُصْراناً ؛ تشبيها لها بـ(فَعِيْل).

وقال الفارسي: ليست للإلحاق ؛ لأن الزيادات قد تجيء لغير الإلحاق ، كالألف في: قَبَعْثَرَى ؛ إذ ليس بعد الخمسة بناء يلحق به[6] ، وبمثل قوله قال ابن بري فيما نقله عنه صاحب اللسان[7] ، وجعلاها كزيادة الواو في تَرْقُوَة ، قال ابن بري: " وإنما جمعوها على مَآقٍ على (فَعَال) كـ(تَراقٍ)" .

والآخر : أنه على وزن (فَعْلُوٍ) والواو فيه للإلحاق كـ(تَرْقُوٍ) ، وقلبت الواو ياء لما بنيت الكلمة على التذكير عند الفارسي[8] ، وعند ابن بري لتطرفها وانضمام ما قبلها.[9]

وبعد: فهذه مذاهب العلماء في وزن هاتين الكلمتين ، والذي يظهر لي أن وزنهما (فُعْلِي) و (فَعْلِي) ، وأن الياء زائدة لغير إلحاق ؛ وذلك لأمور :

---

(١) –المسائل المشكلة ١٢٠

(٢) –شرح الحماسة١٨٣٥

(٣) –لسان العرب١٣/٧ (مأق)

(٤) –انظر : التذييل ٦/٦٤ (ب)

(٥) – الصحاح٤/١٥٥٣ (مأق)

(٦) –انظر : المسائل المشكلة ١٢٢

(٧) –اللسان١٣/٧ (مأق)

(٨) –المسائل المشكلة١٢٣

(٩) –لسان العرب١٣/٧ (مأق)

أحدها : أنه قد جاء فيهما لغتان : مَأْقٌ ، ومُؤْقٌ ،وهما بلا شك على وزن (فُعْـــل) و (فَعْلٍ) فلما قالوا : (مَأْقِي) و (مُؤْقِي) تبين أن الياء هي الزائدة ، كما كان دليل زيـــادة الياء في :إيْصَار ، سقوطها من إصار . وفي: الأيطل ، سقوطها في الإطْل .

الثاني : أنه قد جاء في هذه الكلمة لغات، بَلَغَتْ على ما أحصى ابن القطـــاع عشـــر لغات[1] ، وعلى ما أحصى ابن منظور إحدى عشرة لغة[2] ، وكلها ثبتت فيها الميم .

والثالث: أن المذاهب الأخرى التي ذكرها غير ابن عصفور لا تخلـــو مـــن تكلـــف وتعسف ،وأما ذكره ابن عصفور فقد تبين بعده بما سبق في كلام الفارسي .

فإن قيل: إن هذين الوزنين لا نظير لهما في أبنية الرباعي حتى تلحق به ، فالجواب مـــا ذكره الفارسي من أن الزيادة قد تجيء لغير الإلحاق .

والله أعلم .

---

(١) —انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٧٧-١٧٨ .

(٢) —هي : مُؤْقٌ ، ومَأْقٌ ، ومُؤْقٍ ،ومأقٍ ،وماقٍ ، وماقِيٌ ، ومؤق ،،وماقٌ ،ومُوقٍ ، ومُرقِيٌ ، وأمْقٌ—وهذه على القلب .

(نَفْوَعِل)

قال ابن عصفور : " أما (نَخْوَرِش)[1] فـ(فَعْلَلِل) كحَحْمَرِش ، والـواو أصـلية في بنات الخمسة . وهذا أولى من ادعاء بناء لم يستقر في كلامهم[2]"

الدراسة :

استدرك العلماء على سيبويه بناء (نَفْوَعِل)[3] ، واستشهدوا له بـ(نَخْوَرِش). قال الزُّبيدي :" قالوا: جِرو نَخْـورِش ، إذا خَرَشَ و خَدَشَ [4] "

وحاول ابن عصفور أن يدفع هذا الاستدراك، فجعل وزن (نَخْوَرِش) (فَعْلَلِـلا) ، كحَحْمَرِشٍ ، زاعما أن ذلك أولى من إثبات بناء لم يستقر في كلامهم .

ويتضح من قوله هنا أنه يحكم بأصالة جميع حروف الكلمة، إلا أنه عاد مرة أخـرى عند حديثه عن المضعف فحكم بزيادة الواو حيث قال : " ... قالوا :" جِرْوٌ نَخْـوَرِش أي : إذا كبر خَرَشَ ؛ ألا ترى أن الواو زائدة ، وأن الاسم ملحق بِحَحْمَرِش ؟ "[5]

وقد أشار إلى هذا التناقض غير واحد [6]، والذي يظهر لي أن تناقض ابن عصـفور هذا نشأ عن سببين: الأول : تحمسه في دفع ما استدركه العلماء على سـيبويه في بنـاء (نَفْوَعِل) ، والآخر: تحمسه في رد قول الأخفش في (هَمَّرِش) على ما سيأتي في المضعف ، ففي الأولى تجاهل الاشتقاق ، وفي الثانية استدعاه .

وعلى ما تقدم فالكلمة تحتمل، وزنين :

أحدهما:(نَفْوَعِل): على ما قرره جمهور العلماء، كما جعله أكثر أصحاب المعـاجم في (خرش)[7] .

---

(١) –النخورش : الجرو إذا كبر خرش . انظر : اللسان ٤/٦٠، والقاموس٧٦٤ ، والتاج ٩/١٠٥(خرش)

(٢) –الممتع ٧١

(٣) – انظر : سفر السعادة ١/٤٨٦ ، وشرح الرضي على الشافية ٢/٣٦٤ ، و ٤/٦٠، والقاموس٧٦٤ ، والتاج٩/١٠٥ (خرش) ، والارتشاف ١/٨٧ ، والتذييل ٦/٧٢(أ).

(٤) – الاستدراك ١٢٧

(٥) – الممتع ١٩٨ .

(٦) – انظر : التذييل ٦/٧٢(أ)، و القاموس ٧٦٤، والتاج٩/١٠٥ (خرش)

(٧) –انظر : اللسان٤/٦٠ والقاموس٧٦٤ والتاج٩/١٠٥ (خرش)

والآخر :(فَعْلَلِل) : على قول ابن عصفور .

والذي يترجح عندي أن وزن (نَخْوَرِش) (نَفْوَعِل) ، والدليل على ذلك اشتقاقها من الخرش .

أما ما نص عليه ابن عصفور أو فهم من قوله ، فيمكن دفعه بأمرين :

الأول : الاشتقاق .

والآخر : أن النون والواو من حروف الزيادة . كيف وقد سندها الاشتقاق ؟.

والله أعلم .

(تُفَاعِل)

قال ابن عصفور : " فأما قولهم تُرَامِز[1] فإنه (فُعَالِل) كعُلابِط . و لا ينبغي أن يجعل (تُفَاعِلاً) من الرمز ؛ لأن ذلك بناء لم يثبت ولا له اشتقاق يشهد بذلك .

أما تُماضِر[2] فهو اسم عَلَمٌ ، فيمكن أن يكون منقولاً من الفعل المضارع . ويمكن أن تكون التاء فيه أصلية، فيكون وزنه (فُعَالِلاً)، و يكون امتناعه من الصرف في قوله[3]:

حيوا تُمَاضِر ، وارْبَعُوا صَحْبِي وقفوا فإن وقوفكم حَسْبِي

للتأنيث والتعريف [4] "

الدراسة :

من الأبنية التي استدركت على سيبويه بناء (تُفَاعِل)، كذا قال ابن السراج [5] ، ونص على ذلك الزُّبيدي فقال : " وقد جاء من هذا الباب ... و (تُفَاعِل) . قالوا : جَمَل تُرَامِز ، وهو الذي إذا مضغ رأيت دماغه يرتفع ويترل "[6] ، وهو كذلك عند ابن القطاع[7] .

وعلى ما سبق فتُرَامِز ، وتُمَاضِر : (تُفَاعِل) .

وذهب ابن جني إلى أنهما على بناء (فُعَالِل). قال : " وأما" تُمَاضِر" و" تُرَامِز" فذهب أبوبكر إلى أن التاء فيهما زائدة ، ولا وجه لذلك ؛ لأنها في موضع عين "عُذَافِر"[8] . فهذا يقضي بكونها أصلاً"[9] .

وهو ما ذهب إليه ابن عصفور ، ورد القول الأول بأمرين :

---

(١) —الترامز : القوي الشديد الذي قد تمت قوته . اللسان٥/٣١٢ (رمز)

(٢) — تُمَاضِر : اسم امرأة ،و يقال : لبن مضير حامض شديد الحموضة . قال ابن سيده : مُضَر اسم رجل سمي به ؛ لأنه كان مولعا بشرب اللبن الماضر . اللسان١٣/١٢٦ (مضر) .

(٣) —البيت لدريد بن الصمة ، في ديوانه ٣٤ ، وانظر : الخصائص ٣/١٩٧ —١٩٨ .

(٤) — المتع ٧٢

(٥) — الأصول ٣/٢٢٥ ، والخصائص ٣/١٩٧ .

(٦) —الاستدراك ٩٢ .

(٧) — أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٥٨ .

(٨) — العُذَافِر : الشديد القوي . اللسان٩/١١٠ (عذفر) .

(٩) —الخصائص ٣/١٩٧ .

أولهما : عدم ثبوت البناء .

والآخر : أنه ليس له اشتقاق يشهد بذلك .

وذهب ابن عصفور في تُمَاضِر إلى أنه منقول من الفعل، والذي يظهر من كلامه أنه يجيز في تُمَاضِر (تُفَاعِلا) لا باعتباره بناء من أبنية الأسماء على ما ذهب إليه ابن السراج و الزُّبيدي وغيرهم[1] . بل باعتباره منقولاً من الفعل .

وهذا الرأي قديم نقله ابن جني ورده . قال : " وذهب بعضهم في" تُمَاضِر" إلى أنه (تُفَاعِل) وأنه فعل منقول كيزيد و تغلب .ولا حاجة به إلى ذلك، بل تُمَاضِر رباعي ، وتاؤه فاء كتُرَامِز . فإن توهم ذلك لامتناع صرفه في قوله ... البيت

فليس شيئاً ؛ لأن (تُمَاضِر) علم مؤنث ، وهو اسم الخنساء الشاعرة ، وإنما منع الصرف لاجتماع التأنيث والتعريف ، كامرأة سميتها بعُذَافِر و عُماهِج[2] "

وقد نقل أبو حيان في تُرَامِز (فُعَامِلا)، من أَتْرَزَ . بزيادة الميم . وأصالة التاء . وما نقله أبو حيان له وجه من الاشتقاق؛ لأن التَّارز: اليابس ، قال ابن سيدة : " أَتْرَز الجري لحم الدابة : صَلَّبَه[3] .

والذي يترجح عندي أن بناء (تُفَاعِل) بناء ثابت، على ما ذهب إليه الزُّبيدي ومن وافقه ، خلافاً لابن جني وابن عصفور لما يأتي :

أولاً : الاشتقاق فتُماضِر: اسم امرأة مشتق من مَضَرَ،قال صاحب اللسان :" خذ الشئ خِضْراً مِضْراً و خَضِراً مَضِراً أي غضاً طَرِيًّا . والعرب تقول : مضَّر الله لك الثناء أي طيبه . وتُماضِر : اسم امرأة ، مشتق من هذه الأشياء "[4] . وأما تُرَامِز ، فإن دلالة الاشتقاق فيه –أيضا– واضحة ، إذ الرَّمْز والتَّرَمُّز في اللغة : الحَزْم والتَّحرك[5] ، ومنه التُّرامِز على ما سبق في معناه .

ثانياً : يقوى ذلك ، أن التاء من حروف الزيادة .والله أعلم .

---

(١) –انظر : الارتشاف ٨٧/١ .

(٢) –العماهج : الممتلئ . اللسان٤٠٨/٩ (عمهج) . وانظر قول ابن جني في الخصائص ١٩٧/٣-١٩٨ .

(٣) –انظر : اللسان٢٨/٢ (ترز) .

(٤) –اللسان ١٢٧/١٣(مضر)

(٥) –انظر : اللسان٣١٣/٥ (رَمَز)

(فِنْعَولَة ، وفِنْعيلَة)

قال ابن عصفور:" فأما قولهم: "حِنْدَوْرَة"[1]للحدقة فهو من باب قِرْطَعْب، والواو أصل في بنات الأربعة،من غير المضاعف،وإن كان ذلك قليلا.وهذا أولى من جعلها زائدة،من معنى قولهم:حَدْرَة، فيكون وزن الكلمة(فِنْعَولَة)، فإن ذلك بناء لم يستقر في كلامهم . وكذلك (حِنْديرة): (فِعْليلٌ) كقِنْديل ، وليست بـ(فِنْعيلة) من لفظ حَدرَة ، لما في ذلك من إثبات بناء لم يوجد "[2]

الدراسة :

من الأبنية التي استدركها العلماء على سيبويه بناء (فِنْعَولة) ذكره الزُّبيدي ومثل له بحِنْدَورة.[1] و(فِنْعِيْلَة) ومثل له بِحِنْديرَة، و فِنْطِيْسَة، لكل أنف عظيم[2] ، وتبعه ابن القطاع[3] ، ووضعهما صاحب الصحاح والقاموس والتاج في (حدر) .

أما الفارابي فاختلف وزن الكلمتين عنده، فَحِنْدَورة جاءت على وزن (فِعْلَوله) مثل هِرْكَولَة[4] . بأصالة النون وزيادة الواو . أما حِنْديرَة فجاءت على وزن (فِنْعِيلَة) ، بزيادة النون والواو . وزاد عليها بهذا الوزن شِنْظِيرَة[5] ، في قول امرأة من العرب في زوجها :

شِنْظِيرَة زَوَّجَنِيْه أَهْلِي

و يفهم من كلام ابن عصفور أن " حِنْدَورَة " على وزن (فِعْلَلَّة) كـ" قِرْطَعب " بأصالة النون ، والواو . أما " حِنْدِيْرَة " فَـ(فِعْلِيْلَة) لوجود (فِعلِيْل) كـ (قِنْدِيل) .

---

(1) فيها لغات : الحُنْدُر : كقُنْفُذ ،الحُنْدُور : كسُرْسُور ، الحُنْدُورة : بضمهن ، الحِنْدَورَة : بكسر الحاء وضم الدال.وهي عن ثعلب .الحِنْدِير ، والحَنْدارة ، والحِنْدَور ، والحِنْدِيرَة بكسرهن . الحدقة . والحِنْدِيْرَة أجود . التاج٦/٢٥٥ (حدر)

(2) الممتع ٧٥ .

(1) –الاستدراك ١٢٧ .

(2) –الاستدراك ١١٩

(3) –أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٤٥ .

(4) –انظر : ديوان الأدب ٢/٧٥ . والهِرْكولَة : من النساء العظيمةالوَرِكين. وقيل : الحسنة المشية والجسم والخلق . انظر : كتر الحفاظ ،١/٣١٦ ،و اللسان١٥/٨٠ (هركل)

(5) –الشِّنْظِيرَة : الفاحش السيء الخلق . عن الأصمعي . التهذيب ٢/١٨٧٩ ، واللسان٧/١٢٢ (شظر)

و قد تعقب الدكتور فخر الدين قباوة ابن عصفور في هذه المسألة ، فقال : " والمسألة فيها اضطراب لدى المؤلف. فهو يعرض لأصالة الواو وزيادتها، ثم يذكر (فِنْعَولَة) فيشير إلى زيادة النون مع الواو. فلو أنه قطع بأصالة النون، وزيادة الواو لكان وزن الكلمة مجردة من التاء (فِعْلَول) نحو: فِرْدَوس ، وهو بناء معروف ... [1] "

وعلى هذا ففي " حِنْدَورة " ثلاثة أقوال :

الأول: أنها على وزن (فِعْلَولة) ، هكذا قال الفارابي [2] ، وجعلها الأزهري وابن منظور في (حندر)[3] . وهو اختيار فخر الدين قباوة . كما سبق .

الثاني: أنها على وزن (فِنْعَولة) ،كما سبق عند الزُّبيدي وتابعه ابن القطاع[4] ، وهو اختيار أبي حيان [5] . ووضعه صاحب الصحاح والقاموس في (حدر)[6] .

الثالث: أنها على وزن (فِعْلَلَّة) . وهو قول ابن عصفور .

وفي "حِنْدِيْرَة " قولان :

أحدهما: أنها على وزن (فِنْعِيلَة) . وهو قول الزُّبيدي ومن وافقه .

والآخر: أنها على وزن (فِعْلِيْلَة) . وهو اختيار ابن عصفور .

وبعد: فالذي يترجح عندي أن (حِنْدَورة) (فِنْعَولة) و " حِنْدِيْرَة " (فِنْعِيْلَة) لأمور:

أولها: الاشتقاق، وإلى ذلك ذهب الزُّبيدي وابن القطاع وأبو حيان والجوهري والفيروزبادي .

ثانيها: أن قول ابن عصفور: إنهما بناءان معدومان غير مسلَّم فمن قال بزيادة النون فيهما ذكر لهما عدداً من النظائر .

ثالثها : إدخالهما في أوسع البابين ، أعني باب الزيادة .

رابعها : كثرة زيادة النون ثانية .

---

(١)- الممتع ٧٥ ، حاشية (٤)

(٢)- ديوان الأدب ٢/٧٥

(٣)- انظر :تهذيب اللغة١/٩٣٧ ، اللسان٣/٣٥٦ (حندر)

(٤) انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر٢٤٥ ، ومعجم الأبنية العربية٨٤ ، ٨٧، ٨٦ .

(٥) انظر : الارتشاف ١/٩٢ . والتذييل ٦/٧٣ (أ) .

(٦)- انظر : الصحاح٢/٦٢٥ ، والقاموس٤٧٧ (حدر)

خامسها : أمثلة (فِنْعَوْلَة) و (فِنْعِيْلَة) على قلتها أكثر من أمثلة (فِعْلَولَـــة) و (فِعْلِيْلَـــة) و (فِعْلَلَّة) فيما يظهر. والله أعلم .

(فُعَالَى)

قال ابن عصفور : " فأما قولهم : جَمَلٌ عُلادَى[1]، فيمكن أن يكون جمع "عَلَنْـدى" على غير قياس، ووصف به المفرد، وإن كان جمعا ؛ تعظيما ، كما قالوا للضَّبُع : حَضَاجِر[2] "

الدراسة :

قال سيبويه : " ويكون (فُعَالَى) في الاسم نحو: حُبَارى ، وسُمَانَى ، ولُبَادَى[3]. و لا يكون وصفاً إلا أن يُكسَّر عليه الواحد للجمع نحو : عُجَالَى ، وسُكَارى ، و كُسَالى"[4]. و استدرك بعضهم في الصفات المفردة (جَمَل عُلادى)[5] . قال الزُّبيدى ـ مستدركاً على سيبويه ـ : " قد جاء (فُعَالَى) صفة للواحد . قالوا :جَمَلٌ عُلاَدَى "[6].

والحق أن سيبويه لم ينكر هذا البناء في وصف المفرد ، بل صرح به في موطن آخر فقال : " و يكون على (فَعَلْنىً) وهو قليل ، قالوا : عَفَرْنى ، وهو وصف . وقد قال بعضهم : جمل عَلَنْدىً ، فجعلها (فَعَلْنىً) ، وقالوا : عُلَادَى نحو: حُبَارَى ، فجعله (فُعَالى) وهو قليل[7] " .

فالذي يبدو لأول وهلة أن في كلام سيبويه تناقضاً ، ولكن يمكن أن يرد هذا الفهم من وجهين :

الأول : منهج الكتاب في عرض المادة ، فليس من اللازم أن تجد القول في المسألة كاملا في موطن واحد .

---

(١) ـ جمل علادى : أي شديد ضخم طويل .اللسان٩/٣٥٢ ، والقاموس٣٨٤ (علد)

(٢) ـ جمع : حِضْجَر ، وهو العظيم البطن . اللسان٣/٢١٤ (حضجر) . وانظر : المتع ٧٦

(٣)- اللُّبَادى : طائر على شكل السمان إذ أسفّ إلى الأرض لبد فلم يكد يطير عن الأرض حتى يطار " انظر : تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية "٦١ ، والمخصص١٥/٢٠٣ .

(٤) ـ ٤/٢٥٤

(٥) ـ انظر : شرح السيرافي ٥/٢٢٥ (ب)، والاستدراك ٨٢ ، والتذييل ٦/٧٣(ب) .

(٦) ـ كتبت (عُلاَوى) في الاستدراك٨٢ .بالواو ، وهو خطأ . و صوابه بالدال . انظر ـ إضافةإلى المراجع السابقة ـ: اللسان ٩/ ٣٥٢و القاموس٣٨٤ (علد).

(٧) ـ انظر : الكتاب ٤/٢٦٠

والآخر : أن ما ذكره في نصه الأول هو القياس المضطرد ، أما القليل فهو ما في النص الآخر ، وعلى القول بقلته جمهور العلماء .

ولعل استدراك بعضهم على سيبويه هذا البناء ناشئ عن عدم استقراء كلام سيبويه . استقراء تاماً .

أما ابن عصفور فقد تأول ذلك ،بأنه جمع (عُلَنْدى) على غير قياس . وصف به المفرد ، وشبهه بقولهم : حَضاجِر ،للضَّبع . يوصف به المفرد والجمع [1] .

قال أبو حيان في –*رد ما ذهب إليه ابن عصفور*– : " وهذا التأويل الذي تأوله ضعيف جداً "[2] . ولم يبين وجه ضعفه .

والذي يظهر لي أن قياس ابن عصفور (عُلادَى) على (حَضَاجِر) قياس مع الفارق؛ ألا تر أن (حَضَاجِر) وإن وصف بها المفرد لم تخالف القياس بوجه ، فـ(فَعْلَل) قياس جمعه على (فَعَالِل) نحو : قَرْدَدٌ و قَرَادِدٌ ، ومثله : حَضْجَر ، و حَضَاجِر [3] .

أما (عُلادَى) فليس جمعاً لـ(عَلَنْدَى) ، بل هو لغة فيه،[4]وجمعه : (عَلانِد) على (قَلانِس)[5] .وأراد ابن عصفور أن يتحاشى الاعتداد بالبناء، فوقع في مخالفة القياس ، ولا يخفى ما في قوله هذا من تكلف . ولعل ابن عصفور حكم على هذا البناء من قول سيبويه الأول . ولو اعتبره ابن عصفور اسما وصف به كان أولى ، فإن سيبويه قد جعل (عَلَنْدى) اسماً[6]، و أجاز بعضهم فيها الأمرين[7]. فأنْ نحمل (عُلادَى) على (عَلَنْدى) وهي أختها، أولى من أن ندعي فيها ما يخالف القياس .

و الذي يظهر لي أن الاعتداد ببناء(فُعَالَى) في المفرد على قلته ، أولى من تكلف هذه التأويلات البعيدة ..والله أعلم

---

(١) –انظر : اللسان٣/٢١٤ (حضجر)

(٢) – التذييل٦/٧٣ (ب)

(٣) – انظر : اللسان٣/٢١٤ (حضجر) ، و تصريف الأسماء والأفعال ٢١٧ .

(٤) –انظر : السيرافي٥/٢٢٥ ، الاستدراك ٨٢ ، واللسان٩/٣٥٢ (علد)

(٥) –انظر : اللسان٩/٣٥٢ (علد) .

(٦) – انظر : الكتاب٤/ ٢٦٠

(٧) –انظر : المخصص ١٥/٩٧ .

(فَعَوْلَى وفَعُوْلَى)

قال ابن عصفور : " فأما (عَدَوْلَى)[1] اسم واد بالبحرين ، فليس بـ(فَعَولَى). وكذلك "القَهَوْبَاة[2] " حكاهما أبو عبيدة ، إنما هما (فَعَوْلَل) كـ"قَدَوْكس"[3] ، وحرف العلة أصل في بنات الأربعة ، نحو: وَرَنْتَل ؛ لأنك إن لم تفعل ذلك ، وجعلت الألف زائدة ، أدى إلى بناء غير موجود . ويكون منع صرفه للتأنيث والتعريف .

فأما "حَبَونَى[4] " في اسم المكان فيمكن أن يكون جملة من : فِعْل وفَاعِل في الأصل ، فسمي بها .

وأما " تَنُوفَى[5] " من قول الشاعر[6] :

كان دِنَارًا حَلَّقَتْ بلَبُونِه عُقَابٌ تَنُوفَى ، لا عُقَابُ القَواعِل

فالمحفوظ "تَنُوفَ "بغير ألف ، فيمكن أن تكون الألف إشباعاً . وهذا أولى من جعلها من نفس الكلمة ؛ لأنه لم يثبت من كلامهم (فَعُوْلَى)"[7]

---

(١)- في معجم البلدان ١٠١/٤ :" عَدَوْلَى : بفتح أوله وثانيه ، وسكون الواو ، وفتح اللام ، والقصر : قرية بالبحرين تنسب إليها السفن "

(٢)- القهوباة : من نصال السهام : ذات شعب ثلاث ، وربما كانت ذات حديدتين ، تنضمان أحيانا ، وتنفرجان أخرى . اللسان١١/٣٣٣ (قهب)

(٣)- القدوكس : الشديد ، والأسد . اللسان١٠/٢٠٣ (قدكس)

(٤)- حبون : أظنها : حبونن : من ديار مذحج . وقال ابن الدهان : واد ، انظر : أبنية ابن الدهان٦٩ . قال الفرزدق:

و أهل حبون من مراد تداركت

قال أبو عبيدة في تفسيره : حبون من أرض مراد ، أراد حبونن فلم يمكنه " انظر : معجم ما استعجم ٦٠/٢ ، ومعجم البلدان ٢٤٩/٢ . وهي على فظة تعرف بهذا الاسم إلى اليوم تقع في منطقة نجران .

(٥)- تنوف : موضع في جبال طيء . معجم البلدان ٥٩/٢ . قال المحقق : وتنوف أيضا من أعمال المنيا بصعيد مصر .

(٦)- هو امرؤ القيس : ديوانه ١٤٦ . وانظره في : الخصائص ١٩١/٣ .

(٧) -الممتع ٧٧

الدراسة :

مما استدركه العلماء على سيبويه بناء (فَعَوْلَى) كذا قال الزُّبَيدي، ومثل له بـ"عَدَوْلَى[1] " و (فَعُولَى) . أورده ابن السراج ومثل له بتَنُوفى[2] .

ومن النص السابق يتضح أن ابن عصفور يرد أمثلة ظاهرها أنها (فَعَوْلَى) و (فَعُولَى) وهي :

(عَدَوْلَى) بفتح الفاء والعين .

(قَهَوْبَى).....

(حَبَوْنَى) .....

(تَنُوفَى) بفتح الفاء وضم العين

وقد اختلف العلماء في هذه الألفاظ على ما يأتي :

أولاً : (عَدَوْلَى) ، ورد عنهم فيه ثلاثة أقوال :

الأول : مذهب أبي علي أنه على (فَعَلَّى) ؛ إذ قال : " إن لامه واو واللام فيه زائدة كما في عَبْدَل و فَحْجَل ، ولحقت اللام الزائدة الألف كما لحقت النون في عَفَرْنَى فهو (فَعَلَّى) وليس بـ(فَعَوْلَى) وأما الألف فللإلحاق ، و لا تنصرف كما لا ينصرف أَرْطَى اسم رجل ، وإن جعلته اسما للبقعة كان ترك الصرف أولى "[3]

الثاني : أنها (فَعَوْلَى) كذا عند الزُّبيدي كما سبق ، وعلى ذلك ابن القطاع [4] وتابعه أبو حيان [5] .

ولعل دليلهم على ذلك الاشتقاق من : عدل[6] .

الثالث : ما قاله ابن عصفور هنا من أن وزنه (فَعَوْلَل) و دليله على ذلك أن بناء (فَعَولَى) ليس من أبنية العرب المعروفة .

---

(١) —الاستدراك ٩٢

(٢) —انظر : الأصول ٣ /٢١٥ .

(٣) – هذا لفظ ابن خلكان ، نقله عن أبي علي في الشيرازيات ، ولم أجده في المطبوع منه ، وانظر : معجم البلدان ١٠١/٤

(٤) —انظر : أبنية الأسماء :١٩٤

(٥) الارتشاف ٩٤/١

(٦) — انظر : التذييل ٧٤/٦(أ) .

ثانيا: (قَهَوْباة) : فيها قولان :

الأول : (فَعَوْلاة) : كذا عند ابن القطاع [1] ، ولفظها عنده (قَهَوْثاة) في معنى : (قَهَوْبَاة) . وقد حكاها ابن جني عن أبي عبيدة بهذا اللفظ . و علل لحملها على هذا الوزن بقوله : " قد يأتي مع الهاء ما لولا هي لما أتى ؛ نحو : تَرْقُوَة ، و حِذْرِيَة "[2]

الثاني : (فَعَوْلَلة) وهو ما ارتضاه ابن عصفور ، وعلل بما سبق في (عَدَولى) .

ثالثاً: (حَبَوْنَى) : للعلماء فيها قولان :

الأول : أنها على (فَعَولَى) ، لم يُنَص على هذه الكلمة بهذا الوزن تحديداً عند العلماء ، ولعل من أجاز في نظائرها (فَعَوْلى) يجيزه هنا ، كابن السراج والزُّبيدي وأبي حيان [3] .

وقد سبق أن رد أبو علي هذا ، واحتمل له وجوها قال : " هذا لا يكون (فَعَولَى) ولكن يحتمل وجهين من التقدير ، أحدهما : أن يكون سمي بجملة ، كما جاء :

عَلَى أَطْرِقَابالياتِ الخِيامِ

والآخر : أن يكون (حَبَون) من حَبَوت ، كما أن عَفَرْنَى من العفر .

ويحتمل أن يكون (حَبَونَن) فأبدل من إحدى النونين الألف كراهة التضعيف لانفتاح ما قبلها ، كقولهم : و لا أملاه أي لا أمله .

و يحتمل أن يكون حرف العلة والنون تعاقبا على الكلمة لمقاربتهما ، كما قالوا : دَدَنْ ودَدَاً ، فإذا احتملت هذه الوجوه لم يقطع على أنها (فَعَولَى) ؛ وقال الفرزدق:

وأَهْلُ حَبَونَى من مُرادٍ تَدَارَكَتْ وجرما بِوادٍ خَالطَ البحر سَاحِلُه

قال أبو عبيدة في تفسيره : حَبَونَى من أرض مراد ، أراد حَبَونَن فلم يمكنه ذلك[4]".

---

(١) –انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : ٢٥٨

(٢) –انظر : الخصائص ٣/٢١٧

(٣) –انظر : الأصول ٣/٢٢٤ ، والارتشاف ١/٩٤

(٤) – انظر : معجم البلدان ٢/٢٤٩ .

والغريب أن صاحب معجم البلدان، نقل قول أبي علي السابق في حَبَوْنَى معتدا به، إلا أنه في موضع آخر أحاز هذا البناء، حيث قال في "قَطَوْطَى" : " بالفتح على (فَعَوْلَى) من القطَاط، وهو حرف من الجبل و حرف من صخر كأنما قُطَّ قطاً "[1]

وقول أبي علي السابق يفهم منه أمران :

الأول : أنها ليست كلمة، وإنما هي جملة من فعل وفاعل، وهو ما اعتبره ابن عصفور هنا، وعلى هذا لا شاهد فيها، أعني على إثبات بناء (فَعَوْلَى) .

الثاني : أنها كلمة، وعلى هذا ففيها وزنان :

الأول : (فَعَلْيَ) يفهم هذا من حملها على (عَفَرْنَى) من العفر . وعليه فالحروف الأصول في : حبوى ، هي : الحاء ، والباء ، والواو .

الثاني : (فَعَوْلَل) يفهم هذا من قوله : " ويحتمل أن يكون حَبَوْنَن ، فأبدل من إحدى النونين الألف ...الخ . و قد نص سيبويه على أن "حَبَوْنَن" على (فَعَوْلَل) [2] .

وأدلة هذا الفريق يمكن حصرها في دليلين :

الأول : أن الكلمة تحتمل احتمالات ، كما سبق في نصي ابن عصفور وأبي على . والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، أعني الاستدلال على أنها (فَعَوْلَى).

والآخر : أن هذا البناء ليس من أبنيتهم .

رابعاً :(تَتُوفَى) فيها وزنان :

الأول : (فَعُوْلَى) . وهو قول ابن السراج[3] ، إذ استدرك على سيبويه هذا البناء، واستشهد له بهذه الكلمة . وهو كذلك عند ابن فارس[4] . وابن

---

(١) —معجم البلدان ٤/٤٢٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٤/٢٧٥

(٣) —انظر : الأصول ٣/٢٢٤

(٤) —انظر : مقاييس اللغة ١٥٨

القطاع[1] ، وزاد عليه : سَنُوطَى : اسم رجل . و تُتُوفَى : ثنية [2] . ولابن جني فيها على هذا الوزن توجيه ، قال : " قلت مرة لأبي علي : يجوز أن تكون (تُنُوْفَى) مقصورة من (تُنُوفَاء) بمنزلة (بَرُوكَاء) فسمع ذلك وتقبله "[3] ، وقد رُدّ قوله هذا :بأنه لم يضبطه أحد بذلك ، وإنما قاله ابن جني بحثا ففي كلامه نظر [4] .

الثاني : أن الكلمة (تُنُوفَ) بغير ألف ، والألف إشباع ، وهو قول ابن سيدة [5] ، و رجحه ابن عصفور . أما ابن جني فقد ضعف رواية "تُنُوفَى " بالألف في بيت امرئ القيس ؛ إذ قال :" وأما (تُنُوفَى)فمختلف في أمر ها ، وأكثر أحوالها ضعف روايتها ، والاختلاف الواقع في لفظها ؛ وإنما رواها السُّكّري وحده ، وأسندها إلى امرئ القيس في قوله : .... البيت .

والذي رويته عن أحمد بن يحيى:

*** عُقَابَ تُنُوفَ لا عقاب القَواعلِ "[6]**

الثالث : أنها من تركيب ،(ن .و .ف) والتاء زائدة ، من : ناف ، أي : ارتفع . وعليه فوزنها (تَفُعْلَى) . وجاء في معناه (يَنُوْفَى) من رواية أبي عبيدة[7] .

وبعد هذا يتضح أن ابن عصفور هنا ينتصر لمذهب سيبويه في عدم الاعتداد ببناء (فَعَوْلَى) و (فَعُولَى) وقد حاول حشد الأدلة من قوله ومنقوله لتأييد هذا الرأي. كما يتضح نقده لابن السراج وغيره ممن اعتد بهذا البناء واعتبره .

وقد تعقبه أبو حيان فقال ـبعد أن أورد قول ابن عصفور السابق-:" وهذا الذي قاله ليس بشئ ، قد ثبت (فَعُولَى) بالأبنية التي

---

(١) – انظر : أبنية الأسماء ١٩٤

(٢) – انظر : الارتشاف ٩٤/١

(٣)- انظر : اللسان٥٧/٢ ، والقاموس ١٠٢٦ (تنف)

(٤)- انظر : القاموس١٠٢٦ ، والتاج١٠١/١٢ (تنف) .

(٥)- المصادر السابقة . وفائدة الإشباع هنا إقامة الوزن . انظر اللسان٥٧/٢ (تنف)

(٦)- الخصائص ١٩١/٣

(٧) – انظر : مقاييس اللغة ١٥٨ . واللسان٥٧/٢ ، والتاج١٠٢/١٢ (تنف)

ذكرناها غير "تُنوفَى "[1] . وكان أبو حيان ذكر أمثلة مما جاء على هذا البناء إذ قال : " و على (فَعُولَى) نحو : تُنوف للفقر وهو في شعر امرئ القيس موضع ... وسَنُوطى اسم رجل ،وتُنُوفَى ثنية ، وحَضُورى موضع[2] ، وذَفُوقَى قرية بالبحرين ، وقَطُورَى قبيلة في جرهم . ووجدت بخط شيخنا اللغوي رضي الدين الشاطي قَنُومَى موضع ببابل أو بالبحرين "[3]

وبعد: فالذي يظهر لي أن الأولى الاعتداد بهذا البناء خلافا لابن عصفور ؛ للأسباب الآتية :

أولاً: كثرة ما ورد عليه ؛ وقد أورد ابن سيدة: عَثَوْثَىً ،للجافي الغليظ . وحَضَوْضَى ،النار[4]، وجبل في الغرب[5] ، و حَزَوْزَى، موضع . وغيرها[6]

ثانياً : أن التكلف في رد بعض هذه الكلمات واضح .

ثالثاً : أنه محفوظ عن الثقات من الرواة والعلماء ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

رابعاً : أن تأويل ابن عصفور لا يأتي على كل ما ورد على هذا البناء من أمثلة .

والله أعلم .

---

(١) – التذييل ٦/٧٤ (أ)

(٢)- جاء فيه لغتان : حَضُورٌ ، براء ساكنة ، وحضوراء بالألف الممدودة . بلدة باليمن . معجم البلدان ٢/٣١٤ .

(٣) –التذييل ٦/٧٤ (أ)

(٤)–في معجم البلدان ٢/٣١٤ ، أن حضوضى بفتح أوله والضادين جبل في الغرب كانت العرب في الجاهلية تنفي إليه خلعاءها .

(٥)- معجم البلدان٢/٣١٤

(٦) –انظر : المخصص ١٥/٢٠٨-٢٠٩ .

(فَعَنْلاً)

قال ابن عصفور : " وكذلك قولهم : رَجُلٌ حَبَنْطَأ[1]، لـيس فيـه دليـل علـى إثبات(فَعَنْلاً) ؛ لاحتمال أن تكون الهمزة بدلا من ألف (حَبَنْطى) ، كما قالوا في أَفْعَـى وبابه (أَفْعَأ) في الوقف . ثم أجرى الوصل مجرى الوقف[2] "

الدراسة :

بناء (فَعَنْلاً) من الأبنية التي لم يذكرها سيبويه ، وقد استدركه عليه بعض العلماء[3]، قال الزُّبيدي : " و(فَعَنْلاً) قالوا : حَبَنْطَأ بمعنى حَبَنْطى ، للعظيم البطن[4] "

أما ابن عصفور فلم يعتد بهذا البناء، وتأول ذلك على أن الهمزة بـدل مـن ألـف (حَبَنْطى)

قال أبو حيان –في رد قول ابن عصفور – :" وهذا تأويل بعيد "[5] .

والذي يظهر لي أن تأويل ابن عصفور متجه بالسببين :

أحدهما: أن بناء (فَعَنْلى) كثير ، قالوا فيه : حَطَنْطَى[6] ، وسَرَنْدى[7]، وسَبَنْدى[8] ، في الصفات[9] ، وقَرَنْبى[10] ،وقَلَنْسَى .

---

(١) –الحبنطأ : الغليظ القصير . اللسان٣/٢٤ (حبط)

(٢) –الممتع ٧٧

(٣) –انظر : شرح الـمرادي ٥/٢٢٣، والاستدراك ٦٦،وسر صناعة الإعراب ١/١١٠ ، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر٢٢٤ ، والارتشاف ١/٩٤ ، ومعجم الأبنية ٦٦ .

(٤) –انظر : الاستدراك ٦٦ ، وقد كتبت هناك (حَبَنْطَاء) بهمزة منطرفة على سطر ، والصواب ما أثبته، لأن هذه الهمزة تقابل ألف (حبنطى) . قال في الصحاح٣/١١١٨ (حبط): " والحبنطى: القصير البطن ، يهمز و لا يهمز " .

(٥) – انظر : التذييل ٦/٧٤

(٦) –الحطنطى : الأحمق . انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٢٨ .

(٧) –السرندى : الجرئ ، وقيل : الشديد .اللسان٦/٢٣٤ (سرد)

(٨) –السبندى : الجرئ من كل شئ على كل شئ ، وقيل : النمر ، وقيل : اللبوة الجريئة . وقيل غيرذلك . اللسان٦/١٥٠ (سبد) .

(٩) –انظر : المخصص ١٥/٩٧ .

(١٠) – القرنبى : دويبة شبه الخنفساء . انظر : أبنية ابن الدهان١٤٠ ،و اللسان١١/١٤٤ (قرنب)

و (فَعَنْلاً) لم يورد العلماء عليه سوى (حَبَنْطَأ) . فالأولى حملها على (حَبَنْطَى) أبدلت الألف همزة لغة ، أو وقفاً ، ثم أجرى الوقف مجرى الوصل .

والآخر : يمكن أن يقال إن الهمزة قريبة من الألف ، وكثيراً ما تبدل منها ، أو تخفف. ولقائل أن يقول : لماذا لا تكون الألف مبدلة من الهمزة ، فيكون أصل البناء (فَعَنْلاً) ثم خففت الهمزة جرياً على عادة العرب في تخفيفها ؟ فيقال : يستقيم هذا السؤال لو كان ذلك مضطرداً في جميع الكلمات التي على هذه الشاكلة ، و بما أنها كلمة واحدة وسمع فيها التخفيف كما هو شأن باقي الكلمات ، فالأولى الاعتبار بما كثر واضطرد ، لا بما شذ وقل . وفي تنظير ابن عصفور (بأفْعَأ) عند الوقف ما يقوي هذا . والله أعلم

(فَعَالٍ)

قال ابن عصفور : " فأما قولهم : حَزَابٍ[1] ، فيمكن أن يكون جمع حَزَابية ، ويكون من الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء ، نحو : شَجَرة وشَجر . ووصف به المفرد تعظيماً له ، كما قالوا : ضبع حَضاجِر . وإنما تلزم الهاء المفرد [2] "

الدراسة :

ذكر سيبويه هذا البناء بقوله :" ويكون على (فَعَالِيَة) فيهما : فالاسم نحو : الكراهية ، والرفاهية . والصفة نحو : العَبَاقِيَة [3] وحَزَابِيَة . والهاء لازمة له [4] "

وقد استدرك عليه الزُّبيدي ، فقال :" قال أبو بكر : قد جاء رجل حَزَابٍ وحَزَابِيَة ، و زَوَار وزَوَارِية بالهاء وبحذفها ، وهو القصير الغليظ [5] "

كما ذكر الفارابي بناء (فَعَالٍ)بلا هاء[6]، و مثل له بما يأتي :

(حَزَابٍ) وقد سبق .

(شَنَاحٍ) : الطويل[7]

(النَّجاشِي) : اسم ملك الحبشة .

(الرَّباعِي) : للذي يلقي رباعيته، و أنشد عليه قول الشاعر :

*رَبَاعِيًا مُرْتَبِعاً أَوْ شَوْقَباً *

(الثَّمَانِي) : من عدد المؤنث [8] .

أما ابن عصفور فقد أراد أن يرد قول من استدرك على سيبويه ،"حزابٍ" ، كالزُّبيدي

---

(١) — الحزابي و الحزابية : القصير الغليظ . انظر : ديوان الأدب ١/٤٧٣ ، والاستدراك ٨٣ .

(٢) —الممتع ٧٨ .

(٣) —العباقية : الداهية ذو الشر والمكر . اللسان ٩/٢٢(عبق)

(٤) —الكتاب ٤/٢٥٥

(٥) —الاستدراك ٨٣

(٦) —ديوان الأدب ١/٤٧٣ .

(٧) الشناحي ، والشناحي : لم ينص عليهما فيما وقفت عليه من كتب اللغة ، و فُسِّر الشَّناخ في كتب اللغة ، بأنف الجبل . اللسان٧/٢١٠ (شنخ) .

(٨) —في اللسان٢٥/١٣٣(ثمن) : الثمان : موضع بين هضبات "

و تأول ذلك على أنه جمع وصف به، بينه وبين واحده الهاء ، كشَجَر ،و شَجَرَة ، .

قال أبو حيان : " وهذا تأويل بعيد "[1] وهو فيما أحسب كذلك ؛ لسببين :

أولها : كثرة ما ورد عليه على نحو ما رأيناه عند الفارابي .

والآخر : أن تأويل ابن عصفور لا يطرد في جميع ما ورد عليه .

والله أعلم

---

(١) انظر : التذييل ٦/٧٤

(تِفْعَال)

قال ابن عصفور : " وعلى (تِفْعَال) : ولم يجئ إلا اسماً ، نحو : تِمْثَال و تِحْفَاف . وقد حكي صفة بالهاء حكى الكسائي : رجل تِلْقَامة وتِلْعَابة وتقوالة . وحكى أبو زيد : رَجل تِبْذارة وترعاية . وذلك قليل . وقد يمكن أن يكون من قبيل ما وصف به ،وهو اسم في الأصل ، نحو قولهم : نسوة أربعٌ . ومما يبين ذلك جريانه على المذكر ، وفيه تاء التأنيث ، إذ حق الصفة أن تكون مطابقة للموصوف .

وكذلك –أيضاً– حكى الكسائي : ناقة تِضراب ، وينبغي أن يحمل على أنه اسم وصف به ، لعدم مطابقته للموصوف ؛ إذ لفظه لفظ المذكر ، وهو صفة لمؤنث . وقد تقدم الدليل على أن الصفة إذا لم تطابق موصوفها كان محكوما لها بحكم الأسماء"[1]

اللواسة :

قال سيبويه : " ويكون على (تِفْعَال) في الاسم نحو: تِحْفَاف ، وتِمْثَال ، وتِلْقاء، ولا نعلمه جاء وصفاً "[2] .

وقد استدرك عليه العلماء في الصفات، فقال السيرافي : " وقال بعضهم رجل تِلْقامة؛ إذا كان كثير الأكل ، ورجل تِمْساح ... إذا كان كذاباً ، والتِّنْبال : القصير . فهذه الحروف إذا كانت على (تِفْعَال) فهي على غير ما قال سيبويه ؛ لأنها أوصاف"[3] .

وقال الزُّبيدي : " قد جاء رجل تِلْقَامة ورجل تِقْوالة ، عن الكسائي . وتِبْذارة : يُبَذِّر ماله ، و تِرْعَاية . فلا يمتنع ذا أن يجمع على (تَفَاعِيل) فيكون على تَلاعِيب وتَلاقِيم ونحوه "[4] وقال في موضع آخر :" قد جاء (تِفْعَال) صفة نحو : تِلْقامة ، وتِلْعَابة "[5] .

---

(١) –الممتع ٨٠

(٢) –الكتاب ٤/٢٥٦

(٣) –شرح السيرافي : ٥/٢٢٣ (ب) . وانظر : الأصول : ٣/٢٢٤-٢٢٥ ، حيث ذكر : تِلْقَامة ، وتِلْعابة . وضبطهاالمحقق بتشديد الميم والعين . تِلْقامَّة ،و تِلْعابّة . ثم قال في الحاشية : وقد ذكره سيبويه في المصادر نحو : تَفَعُّلت : تِفْعَالاً نحو : تَحَنَّلت تِحِنَّالاً . نقل هذا الكلام عن ابن جني في الخصائص ٣/١٧٨ . وضبطه مخالف لتعليقه .

(٤) –الاستدراك ٨١ .

(٥) –الاستدراك ٨٥ .

وتابعهما ابن القطاع فأورد عليه سوى ما سبق في الصفات: تِكلاماً ، للكثير الكلام. و تِلْعاباً، للكثير اللعب ، وتِكذَاباً[1] .

وقد تأول ابن جني بعض ما ذكر من الصفات على (تِفْعَال) فقال في تِرْعاية:" كما أن تِرْعاية في الصفات تسقط عنه *أيضاً* من هذا الوجه [2]، ألا تراه صفة مؤنثة جرت على موصوف مذكر، فأوحش ذلك منها في الصفات، وجرى لذلك مجرى: مررت برجال أرْبَعة، في أن أرْبَعة ليس وصفاً محضا، وإنما هو اسم عدد بمنزلة نسوة أربع ، كما أن رَبْعَة لما لم يخص المؤنث دون المذكر جرى لذلك مجرى الاسم، فلذلك قالوا في جمعه: رَبَعَات، فحركوا كما يحركون في الاسم نحو: قَصَعَات [3]"

كما ردها من وجه آخر فقال : "وأما تِرْعَاية فقد قيل فيه أيضاً : رجل تِرْعِيَّة ، وتُرْعاية . وكان أبو علي صنع تِرعاية فقال : أصلها تِرْعِيَّة ثم أبدلت الياء الأولى للتخفيف ألفَا ، كقولهم في الحِيرة : حَارِي . وإذا كان ذاك أمرا محتملاً لم يقطع بيقين على أنه مثال فائت في الصفات"[4]

كما تأول تِضْرَابًا فيما حكاه عن الأصمعي من قولهم : ناقة تِضْرَاب ، بما سبق أولاً في تِرْعَاية [5].

وقد وافقه على ذلك ابن عصفور ، وعلل بما علل به ، كما يتضح ذلك من نصه السابق ، أما أبو حيان فلم يرتض هذه التأويلات ، إذ قال بعد أن لخص نص ابن عصفور : " وقد ثبت (تِفْعَالٌ) صفة بالألفاظ التي أوردناها ، وما ذكر أن تِلْقامة وتِلْعابة جاءت بالتاء قد نقلنا أنه جاء بغير تاء "[6] .

---

(١) –أبنية الأسماء والأفعال والمصادر١٥٦-١٥٧ . وانظر : الارتشاف ٩٧/١ ، والتذييل ٧٥/٦ (ب) .

(٢) –يعني أنها ذكرت في المصادر ، كما سبق في تِلْقَامة وتِلْعابة .

(٣) –الخصائص ١٩٠/٣

(٤) –الخصائص ٢٠٠/٣

(٥) –الخصائص ١٩٠/٣ ، ٢٠٠ .

(٦) –التذييل ٧٥/٦ (أ)

والذي يظهر لي أن القول ببناء(تِفْعَال) في الصفات أرجح لما يأتي :

الأول : كثرة ما ورد عليه .

الثاني : لا يخفى ما في قول ابن جني وابن عصفور من تكلف .

ثالثاً : أنه لا يمكن تأول جميع ما جاء عليه . والأولى عدم التأويل .

والله أعلم

(يَفْعَلٌ)

قال ابن عصفور :" وأما قولهم : " حَجَرٌ يَهْيَرٌ " [1]، فيمكن أن يكون أصله يَهْيَرٌ خفيفاً على وزن (يَفْعَل) ، كيَرْمَع[2] ثم شدد على حد قولهم في جَعْفَر : جَعْفَرّ " وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو (يَفْعَلّ) "[3]

الدراسة :

في نص ابن عصفور إشارة إلى بناءين هما : يَهْيَر على (يَفْعَل) مخفف الراء ، و(يَهْيَرّ) على (يَفْعَلّ) مثقل الراء .

وللعلماء رحمهم الله في البناءين مناقشات ، يمكن تقسيم كلامهم في المسألة إلى قسمين :

الأول : ما يخرج عن الأوزان العربية من جهة ويوافقها من جهة أخرى، وهو المخفف يَهْيَر فلا بد من تقدير إحدى الياءين زائدة؛ لعدم ثبوت الياء أصلاً مع بنات الأربعة على هذه الصفة، فتعين كون الكلمة ثلاثية وأن إحدى الياءين زائدة ، ولو حكمنا بأصالة الأولى لكانت الكلمة على بناء (فَعْيَل) وهو بناء غير مستعمل [4] فتعين لذلك زيادة الياء الأولى لتكون الكلمة على (يَفْعَل) المستعمل . وهذا ما عليه جمهور العلماء . قال ابن جني : " ... فَيَهْيَرٌ: (يَفْعَلٌ) وليس يخلو من أن يكون (يَفْعَلاً) ، أو (فَعْيَلاً) ، أو (فَعْلَلاً) .

([1]) — اليَهْيَر : ذكروا له معان عدة : منها : الحجر الصلب ، وصمغ الطلح ، وقيل : هي حجارة مثل الأكف ، وقيل : حجر صغير . ومن معانيه أيضاً : الباطل والكذب . وجاء مخفف الراء فقيل : يَهْيَر ، ومعناه الحنظل أو السم . وقيل هو بمعنى ما سبق . انظر : الاستدراك ١١٤ ، وسفر السعادة ٥٢٩/١-٥٣٠ ، واللسان١٧٧/١٥ (هير) .

([2]) اليرمع : الحصى البيض التي تتلألأ في الشمس ، الواحدة بالهاء . اللسان (رمع)

([3]) الممتع ٨١

([4]) هذا على قول الجمهور ، وذهب الزجاج ووافقه النحاس إلى أنه مستعمل على قلة ، وحكوا عليه شهيد ، وصهيد . وحكى غيرهم : عَثْيَراً ، وعَثْيَداً ، و مَدْيَن . ورد الجمهور هذه الأمثلة جميعاً .

انظر : الكتاب ٢٦٧/٤ ، وشرح السيرافي ٦٤/٦-٦٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤٤٣/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٢ ، وسر الصناعة ١٠٨/١ ، والنكت ١١٨٣/٢ ، والتخمير ٣٠٩/٤ ، وابن يعيش ١٤٩/٩ ، والبحر ٤٦٥/١ ، والأشموني ٣٢١/٤ ، وحاشية الشهاب ٣٢٠/٢، ٥٥٨/٤ .

فلا يجوز أن يكون (فَعْيَلاً) ؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْيَل) وإنما هو مكسور الفاء حِذْيَم ([1])،و عِثْيَر([2]) .

ولا يجوز_أيضاً_ أن يكون (فَعْلَلاً) ؛ لأن الياء لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة على هذه الصفة ... فإذا لم يجز أن يكون يَهْيَر (فَعْلَلاً) ولا (فَعْيَلاً) بقي أن يكون (يَفْعَلاً) بمنزلة يَرْمَع و يَعْمَلة "([3]) .

وجعل سيبويه الحكم بزيادتها في ذلك من أجل تنزيلها منزلة الهمزة ؛ لكونها أولاً، قال :" ولو كانت (يَهْيَرٌ) مخففة الراء كانت الأولى هي الزيادة لأن الياء إذا كانت أولا فهي بمنزلة الهمزة ([4])" وتابعه على هذا التوجيه ابن السراج([5]) ، والفارسي في التكملة إذ قال :" فالياء الأولى هي الزائدة في الوجهين ؛ لأنها إذا كانت أولا كانت كالهمزة"([6]) والذي في الحجة له موافق للتوجيه الأول إذ قال :" .... لأنك لو حكمت بزيادة الثانية لوجب أن يكون (فَعْيَلاً) وذلك بناء قد رفضوه فلم يستعملوه ([7])"

فقد جمع أبو علي بين التوجيهين ، وواضح مما سبق أن الياء الأولى هي الزائدة في يَهْيَرٍ لأمرين :

الأول : أن بناء (يَفْعَل) موجود نحو : يَرْمَع .

الثاني : أنها بمنزلة الهمزة الأولى في الكلمة .

الثاني : ما يخرج عن الأوزان العربية على كل التقديرات، وهو المشدد يَهْيَرّ ، وقد اختلف العلماء رحمهم الله في تعليل الحكم بزيادة الياء فيه على النحو الآتي :

([1]) الحذيم : الحاذق بالشيء . اللسان٣/٩٧ (حذم)

([2]) العثير : العجاج الساطع . اللسان٩/٤٦ (عثر)

([3]) اليعملة : هي النجيبة من الإبل المطبوعة على العمل ، ولا يقال ذلك إلا للأنثى . اللسان٩/٤٠١ (عمل) ، وانظر قول ابن جني في المنصف ١/١٤٠-١٤١ .

([4]) انظر : الكتاب ٤/٣١٣

([5]) انظر : الأصول ٣/٢٣٥

([6]) ص ٥٥٨

([7]) الحجة ٤/١٨٩

سيبويه :جعل الحكم بذلك من جهة أن التضعيف في اللام فيما كان على هذا النحو إنما يكون فيما أوله زائد ، قال : " فأما " يَهْيَرّ " فالزيادة فيه أولا ؛ لأنه ليس في الكلام (فَعْيَلّ) ، وقد ثُقِّل([1]) في الكلام ما أوله زيادة([2]) "

المازني: جعل ذلك امتداداً من الحكم بزيادتها في "يَهْيَر" المخفف ، إذ لما تعين ذلك فيه استمر في المشدد لتماثلها في الاشتقاق ، قال : " ويَهْيَرَّى الألف للتأنيث والياء التي في أوله زائدة ؛ لأنهم قالوا : يَهْيَرٌ فخففوا "([3]) ومثله علل ابن السراج فقال :" ولا في الكلام أيضا (يَفْعَلٌّ) اسما ، ولكنهم قد قالوا: يَهْيَرٌ خفيف ، وفي الكلام مثله فلما قالوه علمنا أنه مشتق منه "([4])

ابن الحاجب : خرّج يَهْيَرّاً المثقل على (يَفْعَلٌّ) على أنه بناء متعين([5]) ، و عارضه الرضي على أن الأبنية الثلاثة المحتملة في يَهْيَرّ وهي (يَفْعَلّ) و(فَعْيَلّ) و(يَفْيَعْل) نوادر؛فقال: " قوله :" وأول يَهْيَرّ والتضعيف " في يَهْيَرّ ثلاثة غوالب التضعيف والياءان ، فهو إما (يَفْعَلٌّ) أو (فَعْيَلٌّ) أو (يَفْيَعْل) والثلاثة نوادر، ففي عد المصنف له فيما يخرج بأحدهما عن الأوزان دون الآخر نظر، بلى إنه يقبله سيبويه، فإنه لم يبال بتشديد الراء ، وجعله كالمخفف اللام ، وقال: " يَفْعَل موجود كَيَرْمع ويَلْمَع ، وفَعْيَلٌّ معدوم " والحق أن يقال: إن يَفْعَلّ من الأوزان الثلاثة المذكورة، إذ لو جعلناه (فَيْعَلاً) لم يكن فيه شبهة الاشتقاق ؛ إذ تركيب (ي هـ ر) غير مستعمل، فهو إما (يَفْعَلٌّ) من الهير، أو (يَفْيَعْل) من الهَرّ والتضعيف في الأسماء أغلب زيادة من الياء المتحركة في الأول، وأيضا (يَفْعَلّ) قريب من الوزن الموجود وهو يَرْمَع ويَلْمَع، وأيضاً فإن (يَفْعَلّ) ثابت، وإن كان في الأفعال، كيحمرٌّ بخلاف (يَفْيَعْلٍ)"([6]) .

وما ذكره الرضي يفهم منه القضايا الآتية:

([1])- ضبطها عبد السلام هارون بفتح الثاء وضم القاف (ثَقُل) .

([2])- الكتاب ٣١٣/٤

([3])- انظر : المنصف ١٤٠/١

([4])- انظر : الأصول ٢٣٥/٣

([5])- انظر : الشافية ٧٩

([6])- انظر : شرح الشافية له ٢٣٥/٢

الأولى: أن سند ابن الحاجب في قوله السابق هو ما يفهم من كلام سيبويه .

الثانية: فَهْم الرضي لكلام سيبويه .

الثالثة: أدلة الرضي في ترجيح كلمة يَهْيِرّ على (يَفْعَلّ) وإن كان نادراً .

القضية الأولى:

يمكن أن يوجه قول ابن الحاجب في هذه المسألة على أن البناء موجود في الأفعال حقيقة، كيحمرّ، وفي الأسماء تقديراً كجعفرّ . ولعل ابن الحاجب اعتمد على مفهوم كلام سيبويه في هذه المسألة، كما هو واضح من قول الرضي السابق .

القضية الثانية:

رد بعض الباحثين فهم الرضي لكلام سيبويه بأنه مخالف لما في الكتاب ([1])ولم يحرر وجه هذه المخالفة .

و أقول: إن سكوت سيبويه عن (يَفْعَلّ) وتصريحه بعدم (فَعْيَلّ) يفيد بأنه لا ينكره، وإن لم يصرح بذلك . وعلى هذا يمكن حمل كلام الرضي عن سيبويه .

القضية الثالثة :

يقرر الرضي ما قرره ابن الحاجب ، من أن يَهْيِرّ (يَفْعَلّ) ، ويخالفه في الحكم على هذا البناء ، فهو عند ابن الحاجب بناء موجود ، على عكس أخويه ، أما الرضي فإن البناء عنده نادر كذلك ، ومع ذلك يمكن الحمل عليه لأسباب استدعت ذلك ، وهي كالتالي :

أولها : أن تركيب (ي هـ ر) غير مستعمل فيخرج بذلك بناء (فَيْعَل)

ثانيها : أن التضعيف في الأسماء أغلب من الياء المتحركة فيخرج بذلك بناء (يَفْيَعل)

ثالثها: شبهة الاشتقاق من يَهْيَر المخفف .

رابعها: أن يَفْعَلّ قريب من الوزن الموجود ، وهو يَرْمَع و يَلْمَع .

خامسها: أنه بناء ثابت وإن كان في الأفعال .

([1])- انظر : مسائل التصريف في كتاب الحجة لأبي علي الفارسي جمعا ودراسة ٤٦١ ، رسالة ماجستير للطالب سلطان بن عواض العوفي ، نوقشت عام ١٤٢٢هـ . في الجامعة الإسلامية . وانظر : الكتاب ٣/٣٠٩-٣١٢

وعلى ما سبق من آراء العلماء يمكن أن نخلص إلى أنهم يجعلون يَهْيَرّاً على (يَفْعَلّ) على أنه بناء قائم وموجود وهو مفهوم كلام سيبويه ، وصريح كلام ابن الحاجب ، و تلمُّس الرضي في توجيهه ، أو على (يَفْعَلّ) لا باعتباره وزناً قائماً بذاته وإنما على اعتبار ما اشتق منه وهو يَهْيَرٌ المخفف ، وهو ما عند المازني وابن السراج وابن جني وغيرهم .

أما ابن عصفور فيمكن اعتبار كلامه مخالفا لما سبق ؛ لأن العلماء حملوا الكلمة على (يَفْعَلّ) وجعلوه نادراً ، أما ابن عصفور فأنكره ، قطعاً في الأسماء .

ويفهم من قول الجاربردي الآتي الاعتداد بهذا الوزن من وجه، وموافقة ابن عصفور من وجه آخر ؛ إذ قال : " ... فقد تعذر مثال (يَفْعَلّ) بتضعيف اللام ، ويدور في خلدي أنه يمكن تحقيق مثاله بأن يقال : (يَفْعَل) بالتخفيف كثير نحو : يَلْمَع و يَرْمَع ، فإذا وقفت عليه بالتضعيف يصير على مثال (يَفْعَلّ) بتشديد اللام ، فقد تحقق (يَفْعَلٌّ) بالتضعيف في الجملة (١) "

وأنكر اليزدي توجيه الجاربردي السابق؛ إذ قال : " الحمل على (يَفْعَلٌّ) الفعل أولى؛ لأن الوقف عارض، ومع العروض التضعيف قليل، ولا يبنى على العارض القليل(٢)"

ويفهم من قوله هذا إنكاره لهذا البناء في الأسماء وفاقاً لابن عصفور من جهة، و جواز اعتباره بحمله على الفعل مباشرة، وهو ما لم يقل به أحد؛ وفيه نظر؛ إذ لا تحمل أبنية الأسماء على الأفعال .

و قد ذكر صاحب اللسان والتاج قولاً مفاده أن (يَهْيَرّاً) على (فَعْلَلٌ) ، وعليه فإن وزن (يَهْيَرٍ) المخفف(فَعْلَلٌ) ، وهو ما منعه ابن جني من قبل؛ إذ قال : " فإن قلت أجعله على يَهْيَاهٍ ، فمحال؛ لأن اللامين في يَهْيَاهٍ بلفظ الفاء والعين بمنزلة (صَلْصَلَ ، وقَلْقَل)... وليس كذلك يَهْيَرٌ؛ لاختلاف الراء والهاء (٣) "

وذكر صاحب التاج لَيهْيَرّى ثلاثة أوزان : يَفْعَلّى ، أو فَعْلَلّى ، أو فَعْيَلّى .

---

(١) –شرحه على الشافية ٦٤٠

(٢) –شرحه على الشافية٣٧٦

(٣) –المنصف ١/١٤٠ .

أما الأول: فعليه الإجماع ، وقد نص عليه سيبويه فقال : " ويكون على يَفْعَلّى وهو قليل . قالوا : يَهْيَرّى(١) "

و أما الثاني: فيمكن رده بما تقدم عن ابن جني في يَهْيَرٌ ، على قول من قال إن وزنه (فَعْلَلٌ).

وأما الثالث: فيمكن رده بقول ابن جني إنه ليس في الكلام (فَعْيَلٌ)، وعليه يحمل (فَعْيَلّى).

وجاء في اللسان قول غريب مفاده أن يَهْيَرّاً (فَيْعَلٌ)، ولعله تحريف؛ إذ لا يوجد في الموزون ياء ثانية .

و مما سبق يظهر لي أن (يَهْيَرّاً) على (يَفْعَلّ)؛ للأسباب التالية :

أولاً : أن الأوزان المحتملة فيها سوى (يَفْعَلّ) رُدّتْ بما سبق إيضاحه في عَرْض المسألة .

ثانياً : يبقى من الأوزان (يَفْعَلّ) متردداً بين العلماء ــ كما سبق إيضاحه ــ بين منكر له قطعاً وهو ابن عصفور، و ملتمس له كالرضي، و معتبر له كابن الحاجب . ويتقوى عندي في هذه المسألة قول من ذهب إلى وجوده على ندرة كالرضي والجاربردي للأسباب الآتية:

أولاً: أدلة هذا الفريق تجمع إلى سلامة البناء شبهة الاشتقاق .

ثانياً: إنكار ابن عصفور يمكن أن يردَّ باعتداده هو بيناء (يَفْعَلّى) وتمثيله له (بيَهْيَرّى)(٢) وهما متفقان لفظاً ومعنى . وإيراد العلماء لهما على أنهما كالشيء الواحد .

والله أعلم .

---

(١) ـ الكتاب ٤/٢٦٥

(٢) ـ انظر : الممتع٩٣

(إِفْعِلَّة)

قال ابن عصفور : " وكذلك قولهم: هو إِكْبِرَّة قومه . ليس فيه دليل على إثبات (إِفْعِلَّة) ؛ لأن الناس قد حكوا : هو إِكْبِرَةُ قومه ، بالتَّخفيف . فيمكن أن يكون مشدداً منه ، نحو قوله [1] :

*بِبَازِلٍ ، وجناءَ ، أو عيْهَلٍّ *

يريد : أو عَيْهلٍ ، خفيفاً، فشَدد وأجرى الوصل مجرى الوقف . وقد يُجْرى الوصلُ مُجْرَى الوقف في الكلام، وبابه الشعر، ومنه قوله تعالى [2]:﴿ كِتَٰبِيَهْ ﴾ بإثبات هاء السكت في الوصل، لا سيما والأشهر إِكْبِرَة "[3] .

الدراسة :

لم يذكر سيبويه (إِفْعِلَّة) في الأبنية، و إنما استدركه الزَّبيدي، فقال : " قال أبوبكر : و قد جاء أيضا من هذا الباب[4] مما لم يأت به سيبويه :

(إِفْعِلَّة) : قالوا : هو إِكْبِرَّة قومه؛ إذا كان أقعدهم في النسب "[5]

و هو من أبنية الفارابي [6]، ونص عليه بعض أصحاب المعاجم[7] كما اعتبره أبوحيان [8]

وتأول ذلك ابن عصفور، بأنه مشدد من إِكْبِرَة، لأنه في معناه . كما ذهب إلى أن المشهور فيه التخفيف . ورد ذلك أبو حيان قائلاً :" هو تأويل ضعيف"[9] .

و هو فيما يظهر لي كذلك ؛ لأسباب :

---

(١) —البيت لمنظور بن مرثد الأسدي . انظر : الكتاب٤/١٧٠، وشرح الشافية ٣١٨/٢ ، وشرح شواهدها ٢٤٦-٢٥١ .

(٢) —من الآيتين ١٩ ، و٢٠ من الحاقة .

(٣) — المتع ٨٢

(٤) —يعني : باب الثلاثي الذي لحقته همزة . انظر : الاستدراك ٦٢ .

(٥) — الاستدراك ٦٦

(٦) —ديوان الأدب ٢٨٠/١ .

(٧) —انظر على سبيل المثال . التهذيب ٣٠٩٠/٤ (كبر) . واللسان١٤/١٢ والتاج٤٣٠/٧ (كبر)

(٨) — الارتشاف ٩٦/١-٩٧ . وانظر : اللسان١٤/١٢ ، والتاج٤٣٠/٧ (كبر)

(٩) —التذييل ٧٤/٦(ب) .

أولاً : قول ابن عصفور إنه مشدد من إكْبِرَة، فيه نظر؛ إذ لم أقف في ما اطلعت عليه من كتب المعاجم على هذه اللفظة مخففة . والذي حكاه الناس أَكْبَر قومه، و إِكْبِرَّة قومه إذا كان أقعدهم في النسب [1] وليس في الأول ما يمكن أن يدفع به الثاني .

ثانيا: قول ابن عصفور إن المشهور فيها التخفيف ، لا أظنه كذلك ؛ إذ التخفيف في هذا البناء —على كثرة تفتيشي وتنقيبي—غير مشهور . والمشهور التشديد .[2]

ثالثاً: ورود هذه اللفظة في نثر لا شعر يقتضي معها التأويلات من نحو أنه اضطر فشدد، أو أجرى الوقف مجرى الوصل، أو ما شابه ذلك، فينبغي أن تحمل على ما هي عليه من غير تكلف أصل لها غير موجود إلا توهماً .

وعلى هذا فالبناء ثابت . والله أعلم .

---

(١) — انظر : التهذيب ٤/٣٠٩٠ ، واللسان١٢/١٤، والتاج٧/٤٣٠ (كبر)

(٢) — انظر : التاج٧/٤٣٠ (كبر)

(فُنَاعِل)

قال ابن عصفور : " أما (كُنَادِر) [1]فـ(فُعَالِل) كعُذَافِر. فيكون موافقاً لـ(كُدُرّ) في المعنى ، مخالفاً له في الأصول ، كسَبِط وسِبَطر . وهذا أولى من إثبات (فُنَاعِل)؛ لأنه لم يستقر في كلامهم[2] ".

الدراسة :

بناء (فُنَاعِل) من الأبنية القائتة على صاحب الكتاب، وقد اختلف العلماء بعده فيما ظاهره أنه على (فُنَاعِل) نحو كُنَادِر على قولين :

الأول : أنه (فُنَاعِل)، وهو قول ابن فارس[3] . ودلل على ذلك بالاشتقاق من (كَدَرَ)[4] . ونص على هذا البناء الزُّبيدي، فقال : " و (فُنَاعِل) قالوا : حمار كُنَادر و كُدُرٌّ وكُنْدُر. عن أبي حاتم "[5] وهو ما عليه الجوهري وابن منظور والفيروزبادي والزَّبيدي ؛ إذ عدوه في مادة (كدر)[6]، واختاره أبو حيان[7] .

الآخر : أنه رباعي على (فُعَالِل) قال سيبويه : " ويكون على (فُعْلُل) فيهما، فالأسماء نحو: التُّرْتُم[8]، والبُرْثُن، والحُبْرُج [9]، والصفة نحو: الجُرْشُع[10]، والصُّنْبُع[11]،

---

(1) – الكُنَادِر : الغليظ القصير مع الشدة ، ويوصف به الغليظ من حمار الوحش . اللسان١٢/١٦٤ ، والتاج٧/٤٥٩ (كندر)

(2) المنتع ٨٣

(3) –انظر : مقاييس اللغة ٨٩٨

(4) –انظر : مقاييس اللغة ٨٩٨ ،و التاج ٧/٤٥٩(كندر)

(5) –انظر : الاستدراك ٩٣

(6) –انظر : الصحاح٢/٨٠٤ واللسان١٢/١٦٤ ، والتاج٧/٤٥٩ (كدر)

(7) –انظر : التذييل ٦/٦٨

(8) –الترتم : كذا في الكتاب الذي بين أيدينا ، ولعل الصحيح فيه بالثاء ، الثُرتم، كذا نقله السخستاني في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية٣٤٤ ، قال :" وهو ما بقي في أسفل القدر " ونقله بالثاء أيضا ابن الدهان . انظر : شرح أبنية سيبويه له ٥٨ .

(9) –الحُبْرُج : طائر ، وقيل :ذكر الحبارى ، وقيل : دويبة . وقيل : غير ذلك .انظر : تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٢٢١ ، والجمهرة ١١١٢ ، والمحكم ٤/٤١ ، وأبنية ابن الدهان٦٨ ، والمخصص ٨/١٥٨ ، ومعجم الحيوان، للمعلوف٤٣ .

(10) –الجُرْشُع : العظيم الصدر ، وقيل : الطويل . اللسان ٢/٢٥١(جرشع)

(11) –الصُّنْبُع : الصغير الرأس من الناس والدواب ، و الشاب الشديد . والصنبع من أسماء الذئب بلغة أهل اليمن انظر : تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ٢٢١ ، والمحكم ٢/٣١٢ اللسان٧/٤١٧ (صنع)

والكُنْدُر"[1]، وجعله ابن دريد على (فُعَالِل)[2] أيضاً، وعده ابن جني في فوائت الكتاب، ورجح أصالة النون، فقال :" وقد يجوز من وجه آخر أن يكون واو مُهْوَأنّ أصلاً . وذلك بأن يكون سيبويه قد سأل جماعة من الفصحاء عن تحقير مُهْوَأنّ على الترخيم في قولهم: كُثَيِّر، وحذفهم واو جدول، وقولهم: جُدَيْل ، وامتنعوا من حذف واو مُهْوأنّ، فقطع سيبويه بأنها أصل فلم يذكره . وإذا كان هذا جائزاً، وعلى مذهب إحسان الظن به سائغاً، كان فيه نصرة له و تجميل لأثره فاعرفه ، فتكون الواو مثلها في وَرَنْتَل .

وكذلك يمكن أن يحتج بنحو هذا في فُرَانِس وكُنَادر ؛ فتكون النون فيهما أصلاً[3] "

و لا يخفى ما في قوله هذا من تكلف . وتابعه ابن عصفور في الحكم .وخالفه في العلة فاستدل بعدم النظير، وجعله من باب سَبِط و سِبَطر، أي مما اختلفت أصوله ، واتحد معناه .

وقد تعقبه أبو حيان فقال : " وذهب بعض أصحابنا إلى أنه (فُعَالِلٌ) كـ(عُذَافِر) . وإن كانت العرب قد جعلت في معناه (كُنْدُر) و (كدرّ) فيكون عنده من باب سَبِط و سِبَطْر، أي مما اختلفت أصوله واتفق معناه، وقد أُولِع هذا الرجل بهذا النوع وإن كانت الكلمة ظاهرة الاشتقاق، وإنما ذهبنا إلى ذلك في نحو سَبِط وسِبَطْر؛ لأن الراء ليست من حروف الزيادة، أما إذا كان الحرف من حروف الزيادة، وكان اشتقاق الكلمة ظاهراً ، فنقضي بالزيادة، وينبغي ألا نعدل عن الزيادة؛ لأن الاشتقاق أقوى دلائل الزياد، ولا نبالي بتكثير الأمثلة، إذا قام الدليل على ذلك ؛ ألا ترى أن النحويين قد أثبتوا أبنية كثيرة بلفظة واحدة ؟ ، بل قد أثبتوا أحكاما في النحو قياسية باللفظة الواحدة، مثال ذلك في الأبنية: إثباتهم (إنْفَعْل) بقولهم : إنْقَحْل، ودعواهم أنه مشتق من قَحَلَ، ولم يذهب أحد من النحويين إلى أن الهمزة والنون أصليان ، فتكون الكلمة على وزن (فِعْلَلّ) نحو: قِرْطَعْب ، وجِرْدَحْل، وما سلكه هذا الرجل يقتضي القول بذلك لأنه لم يسمع من هذا البناء غير هذه اللفظة الواحدة .

---

(1) انظر : الكتاب ٤/٢٨٨

(2)- انظر : الجمهرة٢/١٢٠٨

(3) -انظر : الخصائص ٣/١٩٦

ومثال ذلك في الأحكام النحوية القياسية ما ذهب إليه سيبويه من أن النسب إلى (فَعُولَة) يكون على (فَعَلِي)[1]، ولم يسمع من ذلك إلا النسب إلى (شَنُوءة) خاصة ، قالوا : (شَنَئِي) ، فجعل سيبويه ذلك قياساً مستمراً في كل نسب إلى (فَعُولَة)[2] "

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه أصحاب القول الأول هو الصحيح، وهو أن الكلمة على وزن (فُنَاعِل) خلافاً لابن عصفور؛ لما علَّلَ به أبو حيان . و عليه فبناء (فُنَاعِل) في الصفات ثابت . والله أعلم .

---

(1) –انظر : الكتاب ٣/٣٣٩

(2) –انظر : التذييل ٦/٦٨

(فُعَاوِل)

قال ابن عصفور: " فأما (سُرَاوِعٌ)[1]، اسم المكان، قال الشاعر [2] :

عفا سَرِف من أَهْله فَسُرَاوِعٌ فَوادي قُدَيْدٍ ، فالتِّلال الدَّوافِعُ

فظاهره أنه (فُعَاوِل) وذلك شئ لا يحفظ في أبنية كلامهم ، فينبغي أن يكون عندي (فُعَالِلاً) . وتكون الواو أصلاً في بنات الأربعة فيكون نظير (وَرَنْتَل) ، و لا تجعل الواو زائدة ؛ لأن ذلك يؤدي إلى إثبات بناء لا نظير له [3] "

الدراسة :

بناء (فُعَاوِل) بناء لم يحكه سيبويه ، وقد ذكره ابن جني في فوائت الكتاب[4] ، وأنشد عليه البيت السابق[5] . كما نقله أبو حيان[6] .

ورده ابن عصفور ؛ لأن بناء (فُعَاوِل) ليس من أبنيتهم ، وجعل " سُرَاوِعاً" على (فُعَالِل) .

وهو الذي يظهر لي فيه ؛لما يأتي:

أولا : ما ذكره ابن عصفور .

ثانياً : أن الكلمة وحيدة في بابها . وتطرق إليها الاحتمال ؛ من جهة أن في أبنية كلامهم ما يمكن حملها عليه ، هو (فُعَالِل) . فأن يذهب إليه أولى .

ثالثاً : غياب الاشتقاق .

رابعاً : ومع كونها وحيدة في بابها فهي من جهة أخرى عَلَم ؛ وقد قيل : إن الأعلام لا تثبت بها أصول الأبنية[7]. والله أعلم .

---

(١) —سُرَاوع: موضع عن الفارسي . معجم البلدان ٣/٢٣٠ ، واللسان٦/٢٤٢ (سرع) .

(٢) —البيت لقيس بن ذريح : الخصائص ٣/٢١٣ ، و معجم البلدان ٣/٢٣٠ ، واللسان ٦/٢٤٢ (سرع) .

(٣) —الممتع ٨٥ .

(٤) —الخصائص٣/١٨٧

(٥) —الخصائص ٣/٢١٣

(٦) —الارتشاف١/٧٤

(٧) —انظر : التذييل ٦/٦٢ (ب)

(فِعْنَول)

قال ابن عصفور :" وأما (فِرْنَوس) [1] فـ(فِعْلَول) وهو اسم . و لا يكون مشتقاً من الفَرْس ، لأن (فِعْنَولاً) ليس من أبنية كلامهم[2] "

الدراسة :

مادة (ف ر س) في المعاجم تدل على معنى واحد، وهو الافتراس والدق، قال ابن فارس :" فرس : الفاء والراء والسين أُصيل يدل على وطء الشيء ودقه. يقولون : فَرَسَ عُنقَه، إذا دقها، ويكون ذلك من دق العنق من الذبيحة، ثم صير كل قتل فَرْسًا"[3] . وقد عد ابن السراج هذين البناءين من فوائت الكتاب(٤). وقد جاء من هذه المادة " الفِرْناس" على (فِعْنَال) ، وكذلك " الفُرَانِس " على (فُعَانِل) .

والحق أن سيبويه جاء عنده الأول ؛ فقد ذكره في الأبنية في آخر ما لحقته الألف رابعة مع غيرها من الزوائد؛ إذ قال:" ويكون على (فَوْعَال) ، وهو قليل . قالوا : تَوْرَاب ، وهو اسم للتراب ، و (فِنْعَال) نحو : (قِنْعَاس) نعت، و(فِعْنَال) نحو: (فِرْنَاس) نعت [5] " وقد اعتد بهما ابن عصفور [6] .

ومن أسمائه (فِرْنَوس)[7].و قياسه كان ينبغي عند ابن عصفور أن يكون (فِعْنَولاً) عملاً بالاشتقاق الذي أعمله في(فِعْنَال) .

وقد جعله ابن جني من فوائت الكتاب[8].

---

(١) –الفِرْنَوس : اسم من أسماء الأسد . اللسان ١٠/٢٢٢ (فرس)

(٢) –المتع ٨٥

(٣)– انظر : مقاييس اللغة ٨١٠ ، وانظر : الصحاح٣/٩٥٨ ، واللسان١٠/٢٢٢ ، والقاموس٧٢٥ (فرس)

(٤)– انظر : الأصول ٣/٢٢٤ ،

(٥) –الكتاب ٤/٢٦٠ ، وانظر : المتع ٨٥

(٦) –انظر : المتع ٨٥

(٧) –انظر : اللسان ١٠/٢٢٢(فَرَس) ، والمتع ٨٥

(٨) – الخصائص٣/١٨٧

و خالف فيه ابن عصفور فجعله على (فِعْلَول) . ودليله على ذلك أن (فِنْعَـولاً) ليس من أبنية كلامهم .

وقد تعقبه أبو حيان فقال: " وزعم بعض أصـحابنا أن (فِرْنَوسـاً) علـى وزن (فِعْلَول) ، قال : وهو اسم لا يكون مشتقا من الفَرْس؛ لأن (فِعْنَولاً) ليس مـن أبنيـة كلامهم ..وليس بصحيح لثبوت ذاك في (غِرْنَوق) ، ووضوح الاشتقاق في (فِرْنَوس) "[1]

والذي يظهر لي في (فِرْنَوس) أنه (فِعْنَول) بزيادة النون والواو، لما قال أبو حيـان: ويمكن أن يضاف إلى ذلك أمور :

أولاً : مما يستأنس به أن النون من حروف الزيادة .

ثانياً : وضوح الاشتقاق فيه من الفَرْسِ ، والفَرْس من لوازم الأسد .

ثالثاً : أن تركيب (فِرْنَوس) ، كتركيب (فِرْنَاس) فالحكم فيهما واحـد . ولعـل إحداهما محرفة عن الأخرى . إذ كثيرا ما يتوارد الواو والألف على المحل الواحـد . ألا تراهم قالوا : حِنْدِيرة ، وحِنْدارة ، وحِنْدورة؟ .[2] .

رابعاً : أن في التفريق بين الكلمتين تحكم .

والله أعلم

---

(١) –انظر : التذييل ٦/٧٠ (أ)

(٢) – انظر :اللسان٣/٣٥٦ (حندر)، و التاج٦/٢٥٥ (حدر)

(فُعْنُولٌ)

قال ابن عصفور : " فأما ذُرْنُوح[1] فـ(فُعْلُولٌ)، وليست النون زائدة . فيكون في معنى ذُرّوح ، ومخالفاً له في الأصول ، كسَبَط وسِبَطْر. وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد، وهو (فُعْنُولٌ) [2] "

الدراسة :

(فُعْنُول) من الأبنية التي لم يذكرها سيبويه، و قد استدرك الزُّبيدي عليه ذلك؛ فقال:" و(فُعْنُول) قالوا : ذُورْنُوح ."[3]

ووافقه ابن القطاع وزاد عليه[4]:

(هُرْنُوغاً) : للقملة بالراء والغين المعجمة وبالزاي أيضاً ، وبالعين أيضا غير معجمة ، وبالراء والزاي .

و(خُرْنُوباً) .[5] و(زُرْنُوقاً) .[6] و(غُرْنُوقاً) .للشاب[7] وللطائر[8]

وقد رد ابن عصفور هذا البناء متأولاً (ذُرْنُوحاً) بأنه في معنى (ذُرّوح) وليس من لفظه، كـ(سَبِط) و (سِبَطْر) .

إلا أنه في زيادة النون ذكر أنها زائدة ، إذا قال : " وزيدت ثالثة غير ساكنة في نحو : فِرْنَاسٍ ، وذُرْنُوحٍ " [9]

---

(١) –الذرنوح :دويبة أعظم من الذباب شيئاً ، مُحَزَّع مُبرقش بحمرة وسواد وصفرة . اللسان٥/٣٢ (ذرح).

(٢) –الممتع ٨٦

(٣) –الاستدراك ١٢٦ .

(٤) – انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٠٣ .

(٥) –الخُرنوب : نبت معروف واحدته خرْنوبة ، يتداوى به . اللسان (خرب) ونظر :الأدوية المفردة١١٩ .

(٦) –الزرنوق : النهر الصغير . وهو : فُعْنُول ، عن ابن جني . اللسان (زرنق) .

(٧) –بضم الغين ، وفتح النون ، إذا وصف به الرجل قيل : غُرْنَيْقٌ ، وغُرْنُوقٌ ، وغُرَانِقٌ : أي شاب ناعم طويل. انظر: الإقليد٣/١٤٢٨ .

(٨) –هو طير أبيض من طير الماء . اللسان ١٠/٦١ (غرنق) . وانظر : الإقليد٣/١٤٢٨

(٩) –الممتع ١٧٩ .

وقد تعقبه أبوحيان فقال- بعد أن نقل نص ابن عصفور السابق- : " وقد ثبت هذا البناء بهذه الألفاظ التي حكيناها[1] ، وقد خالف من زعم أنه (فُعْلُولٌ) في الأبنية . وزعم في فصل زيادة النون أن النون زائدة ؛ لقولهم في معناه (ذُرُّوح) فيكون وزنه (فُعْنُولاً) ، فناقض كلامه في حصر الأبنية كلامه هذا ، وقد ثبت نظائر (فُعْنُول) كما ذكرنا ، فصح عده في الأبنية التي زيدت قبل لامه زيادتان مجتمعتان "[2] .

أقول هذا التناقض الذي وقع فيه ابن عصفور-فيما يظهر لي - نشأ عن تحمسه في رد قول من استدرك هذا البناء على سيبويه ، كالزُّبيدي ، وابن القطاع . ففي الأبنية أجاز الحمل على المعنى دون اللفظ . أما في الزيادة فعاد إلى الاشتقاق .

والذي يظهر لي أن هذا البناء ثابت؛ للأسباب الآتية :

الأول : كثرة ما ورد عليه كما سبق عند ابن القطاع . وتابعه أبو حيان .

الثاني : دلالة الاشتقاق كما في (ذُرْنُوح) ، و (غُرْنُوق) فهو من الغَرَقَ ، ألا ترى أنه من طيور الماء[3] . وما لم يعرف اشتقاقه يحمل على ما عرف .

الثالث : سقوط النون في اللغة الأخرى لذُرْنُوحٍ ، نقل الأزهري عن اللحياني قوله :" الذُّرْنُوح لغة في الذُّرِّيح [4]"

الثالث : يمكن اعتبار ابن عصفور له في الزيادة دليلاً على ثباته . والله أعلم .

---

(١) —هي الكلمات المنقولة عن ابن القطاع كما سبق .

(٢) —التذييل ٦/٧٠(أ) .

(٣) — اللسان ١٠/٦١(غرنق) .

(٤)- اللسان٥/٣٢ (ذرح)

(فِعَيَّلٌ)

قال ابن عصفور : " فأما قِسْيَبٌ فـ(فِعَيَّلٌ) مثل : طِرِيَمٍ وحِذْيَمٍ ، ثم شُدِّد على حد جَعفرّ . وهذا أولى من إثبات (فِعْيَلٌ) ، وهو بناء غير موجود . وكذلك قِسْيَنٌّ و عِظْيَمٌّ[1]، وقد يُشَدّد الآخر في الوصل، وبابه الشعر نحو قوله [2] :

*مَحْضُ التِّجَارِ طَيِّبُ العُنْصُرِّ "[3]

الدراسة :

اعتد بعض العلماء ببناء (فِعَيَّلٌ) فقد ذكره الفارابي ، و مثل له بـ(قِسْيَبٌ)[4] فقط. كما جعله الزُّبيدي من الأبنية المستدركة على سيبويه ؛ فقد قال : " و(فِعَيَّلٌ) . قالوا : رجل قِسْيَبٌّ ، للطويل ، و قِسْيَنٌّ للشيخ ، وبحرعِظْيَمٌّ"[5].

وأكد على ذلك ابن القطاع[6] ، و أبو حيان أيضاً[7] .

أما ابن عصفور فقد تأول هذا البناء على أنه (فِعَيَّلٌ) المخفف ثم شُدِّد . على حد جَعْفَرٌّ .

ورَدَّ عليه أبو حيان فقال ـ بعد أن نقل قوله السابق ـ : " وليس بشئ لأنه لم يحفظ التخفيف في هذه الألفاظ، ولا أن هذا مما شُدِّد في الوقف، ومن نقل هذه الألفاظ إنما نقل التشديد فيها على أنه لغة لا ضرورة شعر، ولو كنا ندفع الأشياء بالاحتمالات البعيدة لبطل علينا نقل كثير"[8] .

والذي يترجح عندي أنه بناء أصلي؛ لأسباب :

---

(١) ـ لم أجدها فيما اطلعت عليه من كتب اللغة ، ولعل الصواب (عِطْيَمٌّ) انظر : الاستدراك ١١٩ ، واللسان ١٠/٩٠(عطم) .

(٢) ـ البيت في المحتسب ١/٧٩ ، والخصائص ٣/٢١١ .

(٣) ـ المتع ٨٧

(٤) ـ انظر : ديوان الأدب ٢/٧٩ .

(٥) ـ الاستدراك ١١٩ .

(٦) ـ انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢١٤

(٧) ـ انظر : الارتشاف ١/٧٦ ، والتذييل ٦/٦٩ (ب) .

(٨) ـ التذييل ٦/٦٩ (ب)

أولها : أن المسموع فيهما هو التثقيل . ولم يحفظ فيها التخفيف[1] .

الثاني : أن من نقل هذه الألفاظ إنما نقله على أنه لغة لا ضرورة . إذ وردت في غير الشعر .

والثالث: أن هذا الاحتمال الذي ذكره ابن عصفور، أي الأصل المخفف بعيد ، لأن المسموع هو الحجة، والمسموع هو كما ذكرنا التشديد .

والرابع : أن تشديد الآخر للمبالغة مطّرد جداً، كما في باب (افْعَلَّ ، وافْعَالَّ ، وافْعَلَلَّ)، وهي أبنية معتد بها .

الخامس : أنهم قالوا في غِطْيَمّ: غِطَمّ .على (فِعَلّ) كهِجَفّ، بالتشديد، وغِطْيَمّ لغة فيه فدل على أنه (فِعْيَلّ) .[2] ولو كان مخففا لقالوا غِطَم وغِطْيَم ؛ فإذ لم يرد مخففاً دل على أن المسموع فيه التشديد . والله أعلم .

---

(١) —انظر : اللسان ١١/١٥٤ ، و١٠/٩٠ (قسب ، وغطم) والتذييل ٦/٦٩(ب) .

(٢) —انظر : اللسان ١٠/٩٠ (غطم)

(فَعَنَّلٌ)

قال ابن عصفور : " فأما (زَوَنَّكٌ)[1] فـ(فَعَنَّلٌ) كعدبَّس ، والـواو أصـل في بنات الأربعة ، مثلها في : وَرَنْتل ، وهذا أولى من إثبات بناء لم يستقر في كلامهم وهو (فَعَنَّلٌ)[2] ."

الدراسة :

استدرك العلماء على سيبويه بناء(فَعَنَّلٍ) في مزيد الثلاثي ، ومثلوا له بـ(زَوَنَّـكٍ) قال الزَّبيدي :"و(فَعَنَّل) قالوا: رجل زونَّك للقصير . عن يعقوب ، وصرف لـه فعـلا فقال: زَاكَ في مِشْيَتِه يَزُوكُ زَوَكَاناً "[3]

و للعلماء رحمهم الله في (زَوَنَّك) أقوال، يمكن حصرها في الآتي :

الأول : أنها على وزن (فَعَنَّل) وهو اختيار ابن جني، قال :" وقـال أبـو زيـد : الزَّوَنَّك : اللحيم القصير الحيَّاك في مشيه. زَاكَ يَزُوكُ زَوَكَاناً . فهذا يدل علـى أنـه (فَعَنَّل)[4]"

و نقله ابن بري والزَّبيدي عن ابن السكيت[5] ، واستدلوا بما يأتي :

أ – الاشتقاق من: زَاكَ يَزُوكُ، إذا قارب خطوه وحرك جسده[6].

ب – أن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة .

ج – أنهم قد حكوا في (زَوَنَّك) لغة أخرى فقالوا : (زَوَنْكَى) ووزنها (فَعَنْلَى) .[7]

---

[1] –الزونك :القصير اللحيم الدميم الحائك في مشيته قال ابن الأعرابي : " هو المختال في مشيته الرافع نفسه فوق قدرها الناظر في عطفيه الراقي أن عنده خيرا وليس عنده ذلك ". الصحاح٤/١٥٨٩ . واللسان٦/٩٣ و القاموس١٢١٦ ، والتاج ١٣/٥٧٦ (زنك).

[2] –الممتع ٨٨

[3] –الاستدراك ١٢٧

[4] –المنصف ٣/٢١٧ ، وانظر ٢/٦٠

[5]– انظر : اللسان٦/٩٣ والتاج١٣/٥٧٦ (زنك ، زوك)

[6] –اللسان٦/٩٣ ، والتاج ١٣/٥٧٦ (زنك ،زوك)

[7]– اللسان ٦/٩٣(زنك)

الثاني : أنه على وزن (فَوعَّل)، فقد وضعه الجوهري في مادة (زنك)[1]. ودليلهم على ذلك: أنه قيل في معناه (زَوَنْزَك) على (فَوَعْلَل) مثل (كَوَأَلٍ)[2] فالنون على هذا أصل والواو زائدة[3].

الثالث : أنه على (فَوَنْعَل) نسب إلى أبي علي . قال صاحب اللسان : " وقال أبو علي: (زَوَنَّك) (فَوَنْعَل)، الواو زائدة لأنها لا تكون أصلا في بنات الأربعة، قال : وأما (الزَّونْزك) فهو (فَوَنْعَل) أيضاً، وهو من باب كوكب . قال : وقال ابن جني سألت أبا علي عن (زَوَنَّك) فاستقر الأمر فيما بيننا جميعاً أن الواو فيه زائدة ، ووزنه (فَوَعَّل) لا (فَوَنْعَل)، قلت له : فإن أبا زيد قد ذكر عقيب هذا الحرف من كتابه الغرائب زَاكَ يَزُوك زَوْكاً، وهذا يدل على أن الواو أصلية، فقال : هذا تفسير المعنى من غير اللفظ، والنون مضاعفة حشوا فلا تكون زائدة، فقلت: قد حكى ثعلب شِنْقَم ، وقال : هو من شَقَم ، فقال: هذا ضعيف، قال: هذا أيضاً يقوي قول الجوهري: إن الزَّونك من فصل (زنك) وأما (الزَّوَنْزَك) فقد تقدم قول أبي علي فيه إن وزنه (فَوَنْعَل) ، وهو من باب كوكب ، فيكون على هذا اشتقاقه من زَزَك على حد كَكَب. وقال ابن جني: (زَوَنْزَك) (فَوَنْعَل) ، ولا يجوز أن تجعل الواو أصلاً والزاي مكررة؛ لأنه يصير (فَعَنْفَلاً) ، وهذا ما ليس له نظير، وأيضاً فإنه من باب دَدَن مما تضاعفت الفاء والعين من مكان واحد، فثبت أنه (فَوَنْعَل) والنون زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، فعلى قوله وقول أبي علي ينبغي أن يذكره الجوهري في فصل (زَزَكَ) "

والذي يفهم من النص السابق أن لأبي علي فيها قولين: (فَوَنْعَل) و(فَوَعَّل) ، والثاني أقرب إليه لأنه حكاية ابن جني، ولعله عاد عن الأول بعد مناقشة ابن جني .

كما يفهم منه أيضاً أن ابن جني استقر الأمر عنده على أنه (فَوَعَّل) وهو ما يخالف قوله في —المنصف—: إنه على (فَعَنَّل) .

---

(١)- انظر : الصحاح ١٥٨٩/٤ (زنك)

(٢) -الكوأل : القصير . اللسان ٧/١٢ (كأل)

(٣)- اللسان ٩٣/٦ (زنك) والتاج ٥٦٧/١٣ (زوك)

الرابع : أنه على (فَعَلَّل) وهو قول ابن عصفور، ولم أقف على موافق له على هذا القول ودليله على ذلك أنه لم يوجد (فَعَنَّل) في أبنيتهم .

وقد تعقبه أبو حيان فقال : " وجدت بخط بعض معاصرينا: قد أُثبت (فَعَنَّل) في (زَوَنَّك) . قال ابن السكيت : الزَّوْكُ : مشية الغراب . يقال : زاك يزوك زَوْكَاً وزَوكاناً . قال حسان :

أَجْمَعْتُ أَنَّكَ أَلأَم من مشى في فُحْشِ زانية ، وزَوْكِ غُرَابِ

قال بعضهم : وزن (زَوَنَّك) عند ابن السكيت : (فَعَنَّل) ، من زاك . وأما (زَوَنْكَى) فوزنها على هذا ، مثل حَبَنْطى ، فالواو أصل فيه . انتهى . وقال بعضهم : جهنَّم مشتقة من الجهم ، فعلى هذا وزنها : فَعَنَّل [1]"

وقال في موضع آخر : " وقد ثبت وجود (فَعَنَّل) في ضفنَّط ؛ لظهور اشتقاقه ووضوحه من الضفاطة ، وكذلك زونَّك هو القصير سمي بذلك لأنه يزوك في مشيته أي: يتبختر [2] "

أقول : ما استدل به ابن عصفور معارض فيه ؛ أما تنظيره بأصالة الواو في (ورنتل) فهو على غير جهته ؛إذ حُكم على الواو في (وَرَنْتَل بالأصالة ؛ لأنها وقعت أولاً ؛ لا لأنها صحبت ثلاثة أصول ، وإذا وقعت الواو أولا في الأسماء فهي أصل . قال سيبويه : " فأما (وَرَنْتَل) فالواو من نفس الحرف ؛ لأن الواو لا تزاد أولا أبدا[3] " وهو ما ذكره ابن عصفور نفسه[4].

وأما قوله: إنه لم يثبت في أبنيتهم (فَعَنَّل) فمردود بقول أبي حيان السابق ، كما يسانده الاشتقاق الذي حكاه ابن السكيت وغيره .إلا أن منتصراً لابن عصفور يمكن أن يرد استدلال أبي حيان (بجهنم) بأنه فارسي معرب فلا حجة فيه ، وللعلماء في هذه الكلمة قولان نقلهما الأزهري فقال : " في جهنَّم قولان : قال يونس بن حبيب وأكثر

---

[1]- الممتع الورقة ١٢ ، مخطوط . وانظر : ابن عصفور والتصريف ٢٧٣-٢٧٤ .

[2]- التذييل ٦٩/٦ (ب)

[3]- الكتاب ٣١٥/٤ ، ونقل ابن جني القول بزيادتها عن أبي الحسن . انظر : سر صناعة الإعراب ٧٥٢/٢ .

[4]- الممتع١٩٥

النحويين : (جَهَنَّم) اسم النار التي يعذب الله بها في الآخرة، وهي أعجمية لا تجري للتعريف والعجمة، وقال آخرون جهنم عربي سميت نار الآخرة بها لبعد قعرها، وإنما لم تُجر لثقل التعريف وثقل التأنيث، وقيل: هو تعريب كِهنَّام بالعبرانية[1] "

وقد جزم أحمد شاكر بأنها عربية . قال : " وكل ما نقلنا يرجح الجزم بأن الكلمة عربية ، ولا يعكر عليه مقاربة اللفظة العبرانية لها ؛ لأن العبرانية أخت العربية ، بل لعلها فرع محرف عن العربية ؛ والعربية أقدم منها بدهر طويل[2] " .

أقول : ويمكن تأييد جزم أحمد شاكر بعربيتها ، بأن العلاقة في اشتقاق جهنم من الجَهْم بيِّنة أخرى ؛ إذ الجَهْم كما قال أصحاب اللغة : هو الغليظ المجتمع في سماجة ، يقال : تجهَّمَهُ وتَجَهَّم له : كجَهَمَه إذا استقبله بوجه كريه . والنار أعاذنا الله منها ، تَلْقَى دَاخِلَها بوجه كريه وهو كذلك ، فهذا وجهٌ مَحْمَل . فعلى هذا يستقر عندنا بناء (فَعَنَّل) بجهنم . كما أن ابن جني أورد عليه : ضَفَنَّط : من الضَّفَاطَة ، وهو الرجل الضخم الرخو البطن[3] . وأورد عليه أبو حيان هجنَّف[4] وسَفَنَّج[5] ، كما ارتضى في (عجنَّس) (فَعَنَّلاً) ، وهي عند الجمهور (فَعَلَّل)؛ لأن النون إذا وقعت مضعفة حشواً أصل[6]. ويصلح هذا القول دليلا لابن عصفور .

أما ما استقر عند أبي علي وابن جني في أحد قوليه والجوهري من أن وزن (زَوَنَّك) ،(فَوَعَّل) .فيمكن رده باعتراض ابن جني عليه بالاشتقاق من : زاك يزوك .وأما ما أجاب به أبو علي: من أن هذا تفسير المعنى من غير اللفظ ، فظاهر التكلف .

---

(1)- اللسان٢/٤٠٤ (جهنم) ، وانظر : المعرب للجواليقي ١٠٧

(2)- انظر : الحاشية رقم ٨ من كتاب المعرب للجواليقي ١٠٧

(3)- الخصائص٣/١١٧

(4)- الهجنّف : الجافي . اللسان ١٥/٤٤(هجنف)

(5)- السفنج : الظليم الخفيف . وقيل طائر . الصحاح١/٣٢٢،و اللسان٦/٢٨٦ (سفنج) وانظر رأي أبي حيان في : الارتشاف ١/٢٠٧ .و التذييل ٦/٦٩(ب)

(6)- انظر : الخصائص ١/٣٦٤

وأما حكايتهم عن أبي علي أنه يقول: (زَوَنَّك) (فَوَنْعَل) فالغالب أنه رأي قديم رجع عنه بعد مناقشة ابن جني السابقة، أو أن الناقل خلط بين (زَوَنَّك) و (زَوَنْزَك) على (فَوَنْعَل) .

ولعله واضح من العرض السابق أن القول بزيادة النون المضعفة في (زَوَنَّك) وأصالة الواو ، وأنه على وزن (فَعَنَّل)هو الراجح فيما يظهر لي ؛ للأسباب الآتية :

أولاً : أن جميع الأدلة التي عرضتها في شرح المسألة ، يمكن أن تعارض بما يردها ، إلا دليل الاشتقاق المذكور فلم يستطع معارضته إلا أبو علي، وكان رده في غاية التكلف.

ثانياً : عندي أن هذا الاشتقاق واضح، ولا يدفعه رأي من جعله من زَنَك؛ إذ هذا الرأي ليس بقوة من قال إنه من زاك .

ثالثاً : ما استدل به ابن عصفور من عدم ثبوت (فَعَنَّل) لا يصح إذ قد ورد على ذلك من الكلمات ما يكفي في الاعتداد به ، ولا يدفع هذا التنازع في عربية جهنَّم؛ إذ أصالة عربية غيرها من أمثلة هذا البناء لا شك فيها .

والله أعلم

(فِعْلان)

قال ابن عصفور :" فأما قولهم : رجل عِلْيان[1] ، فمن الوصف بالأسماء ؛ لأنها ليست بصفة مطابقة للموصوف ؛ لأنهم قد قالوا : نَاقَة عِلْيان ، فوصفوا به الناقة ولم يدخلوا التاء . و مذهبنا أن الصفة إذا كانت كذلك حكم لها بحكم الأسماء[2] "

الدراسة :

لم يحك سيبويه بناء (فِعْلان) إلا في الأسماء ؛ إذ قال : " ويكون على (فِعْلان) اسماً نحو : ضِبْعان ، وسِرْحان ، وإنْسان . وهو كثير فيما يكسر عليه الواحد للجمع ، نحو : غِلْمَان ، وصِبْيان "[3] .

وقد استدرك عليه الزُّبيدي فقال : " قد جاء صفة ، قالوا : رجل عِلْيان و ناقة عِلْيان، أي طويلة "[4] .

أما ابن عصفور فقد رد ذلك بأن عِلْيان اسم وصف به ؛ لوقوعه على المذكر والمؤنث

وقد رد قوله أبو حيان ـ بعد أن نقل كلامه- فقال : " وليس بشئ لإجماعنا على أن (فَعُولاً) نحو: صَبُور ، لا يطابق وأنه وصف . وكم وصف يشترك فيه المذكر والمؤنث و لا يدعي أحد فيه أنه اسم "[5]

والذي يظهر لي أن الأصل الاعتداد بهذا البناء في الصفات، لأنه الظاهر فيه . والبقاء على الظاهر أولى من تكلف رده، ولأن علة الرد لدى ابن عصفور، وهي عدم المطابقة ، قد اتضح ضعفها، وعدم نهوضها دليلاً لا ينازع في كثير من الأبنية السابقة . والله أعلم.

---

(١) ـ العليان : الطويل الجسم الضخم . اللسان٩/٣٨٣ (علا)

(٢) ـ الممتع ٨٩

(٣) ـ الكتاب ٤/٢٥٩

(٤) ـ الاستدراك ٨٧ ، وانظر : اللسان٩/٣٨٣ (علا) .

(٥) ـ التذييل ٦/٧٠ (ب) . وانظر : الارتشاف ١/٨١

(فَعْلَوى)

قال ابن عصفور : " فأما الهَرْنَوى[1] اسم نبت فإنه (فَعْلَلى) كالقَهْقَرَى والواو أصل في بنات الأربعة ، مثلها في ورنتل شذوذاً .وهو أولى من جعلها زائدة ، فتكون الكلمة (فَعْلَوى) ؛ لأن ذلك بناء لم يثبت في كلامهم . وأصالة الواو في بنات الأربعة قد وجدت في المضعف باطراد ، وفي غير المضعف قليلاً ؛ فجعل الواو أصلاً أولى لذلك [2] "

الدراسة :

من الأبنية التي لم يذكرها سيبويه ، بناء (فَعْلَوى) . وقد استدركه عليه الزُّبيدي ومثل له بـهَرْنَوى .وقال : هو نبت [3] .

وتبعه ابن القطاع[4]، وأبو حيان[5] وحكى فيه وزناً آخر وهو (فَعْنَلى)[6].

أما ابن عصفور فرد ذلك ، أعني بناء (فَعْلَوى) وارتضى فيه (فَعْلَلَى) ، معللاً ذلك بعدم ثبوت هذا البناء في كلامهم .

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن عصفور هو الصحيح، و ذلك للأسباب الآتية :

أولاً : أن هذه الكلمة هي الوحيدة التي عول عليها من اعتد بهذا البناء ، أعني بناء (فَعْلَوى) كالزُّبيدي وابن القطاع وأبي حيان .

ثانياً : أنها كلمة تطرق إليها الوهن من وجوه ، أهمها :

الأول : إنكار كثير من العلماء لها. قال ابن سيدة : " لا أعرف هذه الكلمة ولم أرها في النبات [7] "

---

(١) — الهرنوى : لم يحك أصحاب المعاجم فيه إلا قولهم: هو نبت ، وشكك معظم العلماء فيه . انظر : اللسان ٨٢/١٥ (هرن)

(٢) —المنصف ٩٠

(٣) الاستدراك ٩٣ .

(٤) —أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٩٦ ، وانظر : معجم الأبنية ٧٣ .

(٥) —الارتشاف ٨٣/١

(٦) —الارتشاف ٨٣/١

(٧) —التهذيب ٣٧٥٤/٤ ، واللسان ٨٢/١٥(هرن)

ثانياً : أن مادة (هرن) بكاملها لا تكاد تصح، قال الأزهري : " أمـا هـرن فـإني لا أحفظ فيه شيئاً "[1]

ثالثاً : غياب الاشتقاق .

رابعاً : أن بناء (فَعْلَلَى) كثير ، حكى منه سيبويه : حَحْجَى[2]، و قَرْقَرى[3]، و القَهْقَرى ، وفَرْتَنى[4]. فحمله على ما كثر أولى . وهذا يدفع بناء (فَعْنَلَى) الذي حكاه أبو حيان ؛ إذ بناء (فَعْنَلَى) قليل ، لم أجد منه إلا ما حكاه ابن القطاع من قوله (كَرْتَبَى)[5]، على أن هذه النون ليست في موضع زيادتها، فلا يحكم عليها بالزيادة إلا بثبت، وليس معنا ثبت هنا.والله تعالى أعلم .

---

(١) — التهذيب ٣٧٥٤/٤ ،واللسان ٨٢/١٥ (هرن) .

(٢) —حجحى : حي من الأنصار . اللسان١٨٠/٢ (حجحب)

(٣) —قرقرى : قرية باليمامة فيها سيح لبعض الملوك . معجم البلدان٥٩/٢

(٤) —الفرتني : المرأة الفاجرة . اللسان (فرتن) . وانظر قول سيبويه في : الكتاب ٢٩٦/٤ . وحمله بعضهم ثلاثياً على (فَعْتَلى) اللسان٢٠٧/١٠ (فرتن)

(٥) —أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٩٠ .

(فَعْلُون)

قال ابن عصفور :" وأما زَيْتُون فـ(فَيْعُول) كقَيْصُوم . وليست النون زائدة بدليل قولهم الزيت ، لأنهم قد قالوا : أَرْض زَيْتَة أي : فيها زيتون . فنُون زَيتون على هذا أصلية. وأيضاً فإنه لو جعلت النون زائدة لكان وزن الكلمة (فَعْلُوناً) . وذلك بناء لم يستقر في كلامهم [1] "

الدراسة :

من الأبنية الفائتة على الكتاب بناء (فَعْلُون) [2] ، وقد اختلف العلماء فيما ظاهره أنه عليه من الألفاظ. نحو : زَيْتُون ، على قولين :

الأول : أنه على وزن (فَعْلُون) . وهو قول الأزهري[3] واختاره الزُّبَيْدي إذ أثبت هذا البناء في فوائت الكتاب قائلاً : " قد جاء من هذا الباب ... (فَعْلُون) قالوا : زَيْتُون"[4] ، وابن جني[5]، و ابن القطاع[6] .

ودليلهم على ذلك الاشتقاق من الزَّيْت[7] .

والآخر : أنه على وزن (فَيْعُول) ، وهو قول ابن كيسان أو ابن دريد[8] ، وتبعهما ابن عصفور ، واستدلوا على ذلك بدليلين :

الأول : الاشتقاق من قولهم : أرض زَيْتَة[9] .

---

(١) –الممتع ٩٠

(٢) –انظر : الاستدراك ١٢٧ ، والخصائص ٣/٢٠٣،١٨٧، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر٢٠٤ ، والتهذيب٢/١٥٨٠ واللسان٦/١٢٢ (زيت)

(٣) –انظر : التهذيب ٢/١٥٨٠ (زيت)

(٤) – الاستدراك ١٢٧ .

(٥) –انظر : الخصائص٣/٢٠٣ .

(٦) –انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر٢٠٤

(٧) –انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر٢٠٤

(٨) – انظر : الخصائص ٣/٢٠٣ ، وقد أورده ابن دريد كلمات كثيرة مما جاء على (فيعول) في الجمهرة٢/١٢٠٤-١٢٠٥ وليس منها (زيتون).

(٩) –انظر : الخصائص ٣/٢٠٣، والاستدراك ١٢٧، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر٢٠٤ ، واللسان٦/١٢٢ (زيت)

والآخر : الحمل على النظير [1] .

وقد حكى بعضهم على هذا البناء ، "قَيْعُونا" ، قال الأزهري :" أصله القَيْـع [2] ، واشتقاقه من القَاعِ . وأجاز غيره فيه (فَيْعولاً) من القَعْن[3] . وهو ارتفاع في الأرنبة .

وجعل عليه بعضهم – أيضاً– "عَرْبوناً"[4] . وقيل هو أعجمي صَـرُّفت العرب لـه فعلا فقالوا: عَرْبَنْتُ في الشَّئ، وهو أن يدفع للبائع شيئا من الثمن على أنـه إن تم البيـع كان من ثمنه، وإن لم يتم كان للبائع[5] . والمشهور فيه عُرْبُون ، واللغة العالية عَرَبُون[6].

وليس فيه دليل على بناء (فَعْلُون) ؛ لأمرين :

الأول : أنه أصل أعجمي .

والآخر : أنه مع الـذهاب إلى أنـه عـربي، وأن العـرب صـرفت لـه فعـلا فإن عَرْبوناً، لغة ضعيفة تدفع بعُرْبُون و عَرَبُون .

بقي (زَيْتُون) و (قَيْعُـون) فبينـهما تشـابه مـن جهـة أن كـلا منـهما لهـا وجه في الاشتقاق على ما سبق بيانه .

والـذي يظهـر لي في زَيْتُـون ـ وهـي مـدار الحـديث ـ أنهـا محتملـة للوزنين لتساوي الأدلة على النحو الآتي:

الوزن الأول: (فَعْلُون) ، لأن اشـتقاقه مـن الزَّيْـتِ واضـح وهـو مـا علـى ألسنة الناس كما قال ابن جني .

الوزن الآخر:(فَيْعُول) وإن كـان اشـتقاقه مـن الـزَّتن ، وهـو إشـتقاق غـير واضح فإنه يتقوى بدليل آخـر، وهـو الحمـل علـى الـنظير علـى قـول ابـن عصفور .

---

(١) –المتع ٩٠

(٢) –التهذيب٢/١٥٨٠ (قيع). والقَيْعون : هو ما طال من العشب : انظر : العين ٨٠٦ ، واللسان١١/٢٥٠(قعن)

(٣) –انظر : العين ٨٠٦، والجمهرة٢/١٢٠٥، واللسان١١/٢٥٠ (قعن)

(٤) –انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢٠٤ ، و الارتشاف ٨٤/١ . والتذييل ٧١/٦ (أ) .

(٥) – انظر : المعرب ٢٣٢ .

(٦) – وقد يسمى العُرْبَان المصدر السابق ، واللسان١١٩/٩ (عربن) .

وعلى هذا فبنـــاء (فَعْلُـــون) بنـــاء ثابـــت بالكلمـــات الســـابقة . يشـــهد لـــه أمران :

الأول : دلالة الاشتقاق فيما ورد عليه من كلمات ، على ما سبق .

والآخر : أن النون من حروف الزيادة . والله أعلم .

(مُفْوَعَلّ)

قال ابن عصفور : " وأما قولهم : "مُهْوأنٌّ"[1] فزعم السيرافي أنه على وزن "مُطْمَأنٌّ ". وهذا باطل؛ لأنه ليس بجارٍ على فعل ؛ إذ لا يحفظ اهْوأنّ . لكنه إذا ثبت كان على وزن (مُفْوَعَلّ) . وما رد به ابن جني مذهب السيرافي، من كون الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة غير المضعف لا يلزم ؛ إذ قد جاءت أصلا في وَرَنْتَل وليس بمضعف، فإن قيل: إن أصالتها في غير المضعف لا ترتكب إلا لموجب . قيل: الموجب هنا أنه ليس من أبنية كلامهم (مُفْوَعَلّ) . لكن الذي منع من ذلك ما ذكرناه . وهو بناء قليل لم يحفظ منه إلا هذا [2] "

الدراسة :

من الأبنية التي لم يذكرها سيبويه بناء (مُفْوَعَلّ) ، وقد استدركه عليه الزُّبيدي ، ومَثّل له بـ"مُهْوأنٌّ"[3]، و نص ابن جني على أن " مُهْوَأنًّا " من فوائت الكتاب ، فقال : " وأما مُهْوَأنّ ففائت للكتاب[4] " .وتبعهما في ذلك ابن القطاع[5] وابن عصفور وأبو حيان[6] .

أما السيرافي فيجعله على بناء (مُفْعَلَلّ)[7] ، كمُطْمَأنّ . وقد رده ابن جني فقال:" وذهب بعضهم إلى أنه بمنزلة مُطْمأنّ . وهذا سهو ظاهر . وذلك لأن الواو لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا عن تضعيف . فأما وَرَنْتَل فشاذ . فَمُهْوأن إذا (مُفْوَعَلّ) . وكأنه جار على اهوأنّ . وقد قالوا : اكوهدّ واقوهدّ ، وهو (افْوَعَلّ) ونحوه قول الهذلي :

فَشَايِعْ وَسْطَ ذَوْدِك مُقْبَئِنًّا لتحسب سيداً ضَبُعا تبولُ

---

(١) —في اللسان ١٥/١٦٦(هون) :" المُهْوِنُّ : الوطيء من الأرض نحو الهجل والغائط والوادي "

(٢) —الممتع ٩٢

(٣) —الاستدراك ١٤٠

(٤) — الخصائص ٣/١٩٥

(٥) —أبنية الأسماء والأفعال والمصادر١٦٥ ، وانظر : معجم الأبنية ٥١ .

(٦) —التذييل ٦/٧٦(ب)، والارتشاف ١/١٠٥ .

(٧) —التذييل٦/٧٦(ب) ، والارتشاف١/١٠٥ .

مُقْبِئًا : منتصباً . فهذا (مُفْعَلِل) كما ترى . وشبه هذا المجوز لأن يكون مُهْوأَنّ بمنزلة مُطْمَأَن الواو فيه بالواو في غَوْغَاء وضَوْضَاء ، وليس هذا من خطأ أهل الصناعة ؛ لأن غَوْغَاء وضَوْضَاء من ذوات تضعيف الواو، بمنزلة ضَوْضَيْتُ و قَوْقَيْتُ "[1]

وقد اتضح من كلام ابن عصفور مخالفته للسيرافي في الوزن والعلة ، " فَمُهْوأَنّ " عند السيرافي على وزن (مُفْعَلل)، ونظيره "مُطْمَأَنّ " من : اطْمَأَنّ ، فهو على هذا رباعي.وخالفه ابن عصفور فجعله على (مُفْوَعَلّ) وليس جارياً على فِعْل، إذ لم يسمع في كلامهم : اهْوأَنّ . فهو موافق للزُّبيدي وابن جني في الوزن .

وقد علل ابن جني لهذا البناء بالحمل على الفعل كما علل به السيرافي؛ إلا أن ابن جني يعتبر الفعل ثلاثياً؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة . أما السيرافي فالفعل عنده رُبَاعِيٌّ، كاطْمَأَنّ . وعلى هذا المفهوم لا يكون بناء (مُفْوَعَلّ) معتبراً عند السيرافي .

أما ابن عصفور فلم يوافق ابن جني في رده على السيرافي، وذلك أن الواو قد جاءت أصلاً في بنات الأربعة نحو: وَرَنْتَل ، وليس بمضعف .

و إنما كان الموجب لأصالتها عنده أنه ليس من أبنية كلامهم (مُفْوَعَلّ) . لولا أنه لا يحفظ اهْوأَنّ .

وعلى هذا يكون في " مُهْوأَنّ "مذهبان :

أحدهما: أنه على (مُفْعَلَل) وهو مذهب السيرافي . و دليله الحمل على " اهْوَأَنّ " ونظيره: اطْمَأَنّ .

والآخر: أنه على (مُفْوَعَلّ) . وهو مذهب الزُّبيدي وابن جني . وتبعهما ابن القطاع وابن عصفور و أبوحيان . كما سبق . ودليله عند ابن جني جريانه على اهوأَنّ ثلاثياً ، ونظيره: اكْوَهَدَّ واقْوَهَدَّ ، الثلاثيين . ودليله عند ابن عصفور: أنه ليس جارياً على الفعل؛ إذ لم يسمع في كلامهم اهْوأَنّ .

والذي يظهر لي أن السيرافي وابن جني لا يعدان الفعل محفوظاً عن العرب؛ فقول ابن جني: كأنه جارٍ على اهْوأَنّ . ولو عده لساق عبارته بنحو قوله في الثانية . وقد قالوا :

---

(١) — انظر : الخصائص ٣/١٩٥-١٩٦ .

اكْوهَدَّ واقْوَهَدَّ . و لم يقل ذلك عند " اهوأنّ " فذلك استئناس . وعلى هذا فكأن المعنى ، لو سمع فيه فعل لكان كذا .

والذي يظهر لي في تعليل البناء وإثباته قول ابن جني ؛ أما في التعليل فلأمور :

الأول: أنه قاس على قياس، والقياس يقول : إن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة إلا بدليل .

الثاني : أن وَرَنْتَل، شاذة كما قال ابن جني .

الثالث : قوله :إن الموجب للقول بأصالة الواو، أنه ليس في أبنية كلامهم (مُفْوَعَل) لا يستقيم أيضاً؛ إذ ينتقض هذا الدليل بالاعتبار، وقد اعتبره ابن عصفور .

الرابع : أن اسم المفعول أو الفاعل للثلاثي أو لما فوقه فرع عن الفعل، فـ(مُهْوأنّ) أو (مُهْوئنٌّ) مستلزم (اهْوأنّ) ، نقل وشهر ، أو لم ينقل و لم يشهر ، لكنه على كل حال موجود . فإن قيل : قد يوجد الفرع ويعدم الأصل، قلنا : هذا من القلة بحيث لا يهدم قاعدة، فالأصل الحمل على الأصل، الذي هو فرعية اسمي الفاعل والمفعول عن الفعل واستلزامهما وجوده، شهر هذا الفعل أو لم يشهر، ونقل أو لم ينقل .

أما إثبات البناء :

فابن جني يثبت البناء بالحمل على ما لا يخالف القياس . وهو "اهوأنّ " لو سمع . ولو اعتبره على (مُفْعَلل) لخالف القياس . والله أعلم

(فِيْعَلاء ، و فَيْعَلاء)

قال ابن عصفور : " وأما الدِّيكِســاء والدَّيْكَســاء[1] فـــ(فِعْلِــلاء) و (فَعْلَــلاء) كطِرْمِساء[2] و حَرْمَلاء [3] . والياء أصل في بنات الأربعة ، كما هي في (يَسْتَعُور) أصلاً وهو خماسي . ولم تجعل الياء فيهما زائدة فيكون وزنهما (فِيْعِلاء) و (فَيْعَلاء) ؛ لأنهمــا بناءان لم يستقرا في كلامهم "[4]

الدراسة :

بناء (فِيْعِلاء) و (فَيْعَلاء) بناءان استدركهما الزُّبيدي على ســيبويه، ومثــل لهمــا بدِيكِساء و دَيْكَساء [5]، وهما كذلك عند ابن القطاع[6] ، كما نقلهما أبو حيان [7] .

أما ابن عصفور فقد حملهما على أنهما (فِعْلِلاء) و (فَعْلَلاء) كطِرْمِساء ، و حَرْمَلاء . لأن بناءي (فِيْعِلاء) و (فَيْعَلاء) لم يستقرا في كلامهم .

والذي يظهر لي فيهما ما قاله ابن عصفور، للنظير الذي ذكره، ولكثرة (فِعْلِــلاء) ، و(فَعْلَلاء) في أبنية الممدود، منها على ما أورد ابن دريد[8] : السِّمِياء ، ممدود من السِّمَا، من قوله تعالى[9] : ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم ﴾ ، والجِرْبِيَاء : وهي الــريح الشــمال . والقِرْحِيَاء: الأرض الملساء ، هذا في (فِعْلِلاء) وجاء كــذلك في (فَعْلَــلاء) : عَقْرَبــاء ، وحَرْمَلاء ، وقَرْمَلاء ، وكَرْبَلاء . وكلهاء أسماء مواضع[10] . والله أعلم .

---

(١) —الدِّيكساء و الدَّيْكَساء : القطعة العظيمة من الغنم والنعام . اللسان٤/٣٨١ (دكس)

(٢) — الطرمساء : الظلمة الشديدة . اللسان٨/١٥٩ (طرمس) .

(٣) —حرملاء : موضع تلقاء ملهم . معجم ما استعجم ٢/٧٧ .

(٤)- الممتع ٩٧

(٥) —الاستدراك ٩٤ .

(٦)- انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢١٠

(٧) — التذييل ٦/٧٩ (أ) .

(٨)- انظر : الجمهرة٣/١٢٢٩ ، و١٢٣٣ .

(٩)- من الآية ٢٩ ، من سورة الفتح .

(١٠)- انظر : الجمهرة ٣/١٢٣٤ .

(مُفْعُلان)

قال بن عصفور : " وأما مُسْحُلان[1] فـ(فُعْلُلان) كعُقْرُبان . وليست الميم زائدة ، وإن كانت في محل زيادتها ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون وزن الكلمة (مُفْعُلان) . وذلك بناء لم يستقر في كلامهم[2] "

الدراسة :

استدرك العلماء على سيبويه بناء (مُفْعُلان) في الأسماء والصفات، فقد ذكره الفارابي[3] ومثل له بـ(مُسْحُلان) اسم موضع . وقال الزُّبيدي: " و(مُفْعُلان) . قالوا : مُسْحُلان، اسم موضع . وشاب مُسْحُلان، صفة، أي حسن القوام [4] "

وقال ابن القطاع :" وعلى (مُفْعُلان) نحو : (مُسْحُلان) : اسم موضع . ورجل مُسْحُلان : حسن القوائم [5]"

أما ابن عصفور فجعله (فُعْلُلان) كعُقْرُبان . لأنه ليس في أبنية كلامهم على (مُفْعُلان) وحكم على النون بالأصالة وإن كانت في موضع زيادتها .

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن عصفور هو تأويل بعيد، لم أقف على من وافقه عليه، وقد ذكر قوله أبو حيان و لم يعتد به[6] ، ومما يدل على ضعفه أمران :

الأول : وضوح الاشتقاق فيه من (السحل) ، وعليه أصحاب المعاجم .

الآخر : أن الميم في محل زيادتها .

والله أعلم .

---

(١) —مسحلان : اسم موضع . قال ياقوت : " أظنه مأخوذاً من الإسْحِل وهو من شجر المساويك لكثرته بهذا المكان سمي بذلك " ويوصف به الشاب الطويل الحسن القوام . معجم البلدان ٥/١٤٦-١٤٧ . وانظر : اللسان٦/١٩٨ (سحل).

(٢) —الممتع ١٠٠

(٣) —ديوان الأدب ١/٣٠٣

(٤) —انظر : الاستدراك ٩٣

(٥)- انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٦٦ .

(٦) —انظر : الارتشاف ١/١١٠ ، والتذييل ٦/٧٨ (أ) .

(فَيْعَلُلّ)

قال بن عصفور :" فأما هَيْدَكُر[1] فهو مقصور من هَيْدَكُور ، وليس ببناء أصلي. فوزنه على هذا (فَيعَلُول) .كـ"خَيْسَفوج"[2] "

الدراسة :

من الأبنية التي استدركت على سيبويه بناء(فَيْعَلُلّ)، قال الزُّبيدي : " قالوا : هَيْدَكُرّ، وهي المرأة الكثيرة اللحم[3]"

وقد أورده ابن السراج بلفظ الهَدَيْكُر[4]، قال ابن جني : " وأما هَدَيْكُر فقال أبو علي: سألت محمد بن الحسن عن الهَيْدَكُر فقال: لا أعرفه ، وأعرف الهَيْدَكُور. قال أبو بكر: وإن سمع فلا يمتنع . هذا حديث الهَيْدَكُر .

وأما الهَدَيْكُر فغير محفوظ عنهم ، وأظنه من تحريف النقلة ؛ ألا ترى إلى بيت طرفة :

فهي بَدَّاءُ إذا ما أقبلت فَحْمَةُ الجسم رداح هَيْدَكُر

وكأن الواو حذفت من هَيْدَكُور ضرورة . فإذا جاز أن تحذف الواو الأصلية لذلك في قول الأسود بن يعْفُر :

فَالْحَقتُ أُخْراهُمُ أُلاهُمْ

كان حذف الزيادة أولى . ويقال تَهَدْكَرت المرأة تَهَدْكُراً في مشيها . وذلك إذا تَرَجْرَجَت ."[5]

وواضح من كلام ابن جني أنه لا يعتد ببناء (فَيْعَلُلّ) على أنه بناء مستقل كما قال الزُّبيدي . ويتأوله على أنه مقصور من (فَيْعَلُول) . وجاء في الشعر ضرورة .

---

(١) — الهيدكر : المرأة الكثيرة اللحم . وقيل : الشابة من النساء الضخمة الحسنة الدل في الشباب . وقيل في معناه : اللبن الخاثر .انظر : كتر الحفاظ ٣١٧/١ اللسان٥٣/١٥ (هدكر) . وهَيْدَكُور : لقب رجل من العرب من كندة . انظر : الجمهرة١٢٢٢/٢

(٢) — الخيسفوج: حب القطن ، وقيل : العشر ، وقيل : هو نبت يتقصف ويثنى . اللسان٩٢/٤ (خسفج) وانظر : الممتع ١٠٣ .

(٣) —الاستدراك : ١٦٨ . وانظر : الأصول ٢٢٥/٣ ، والخصائص ٢٠٢/٣ ، واللسان٥٣/١٥ (هدكر) ، والارتشاف ١٢٥/١ ، والتذييل ٨٢/٦ (ب) .

(٤) —الأصول ٢٢٥/٣

(٥) —الخصائص ٢٠٢/٣-٢٠٣ .

ووافقه على ذلك ابن عصفور، وعلل بعلته .

وهو تخريج حسن ـ فيما يظهر لي ـ لثلاثة أمور :

الأول : وروده في الشعر فيحتمل أنه ضرورة .

الثاني : لم يرد لفظ آخر أو ألفاظ يمكن أن تقوي الاعتداد بهذا البناء .

الثالث : أنه وحيد .وتطرق إليه الاحتمال ،فضعف من جانبين . فيسقط به الاستدلال .والله أعلم

(فَنْعَلِلٌ ، وفَنَعْلَلٌ)

قال ابن عصفور : " وكذلك خَنْضَرِف[1] هو مثل جَحْمَرِش وليس (فَنْعَلِل) ؛ لأن ذلك بناء غير موجود فيكون من معنى خَضْرَف . وليس موافقاً له في الأصول .

وكذلك عجوز شَنَهْبَرة[2] هو كسَفَرْجَلة . وليس بـ(فَنَعْلَلة)؛ لأن ذلك بناء غير موجود فيكون -أيضا- من معنى شَهْبَرة ، ولا تكون الأصول متفقة، بل هما في ذلك كسَبِط و سِبَطر "[3]

الدراسة :

استدرك الزَّبيدي على سيبويه بناءى (فَنْعَلِل) و (فَنْعَلَل) فقال: " وقد جاء : (فَنْعَلِل) قالوا: عجوز خَنْضَرِف . وقد خُضْرِف جلدها إذا استرخى . عن أبي زيد . وقال يعقوب: هي الكبيرة الثديين .

و (فَنَعْلَل) قالوا: عجوز شَهْبَرَة و شَنَهْبَرة، للكبيرة "[4]

و تبعه ابن القطاع، وحكى (خَنْضَرِفاً) بالظاء والصاد . وزاد (عَنْجَرِداً) ، للمرأة الجريئة [5] .

أما ابن عصفور فقد حمل خَنْضَرِفاً على جَحْمَرِش فهو حماسي . كما حمل شَنَهْبَرة على سَفَرْجلة فهي حماسية كذلك . وجعلهما من باب سَبِط وسِبَطر .

وقد تعقبه أبو حيان فقال-بعد أن نقل قول ابن عصفور السابق: " وهذه عادة هذا الرجل في نفي الأبنية بأنه لا نظير لها، وإن كان الاشتقاق واضحا، حكى ابن سيدة خَضْرَفَ جلد العجوز: استرخى"[6]

وعلى ما سبق فإن في كلمتي: خَنْضَرِف ، وشَنَهْبَرة قولين للعلماء :

---

(١) -الخنضرف : المرأة الضخمة اللحيمة الكبيرة الثديين . اللسان٤/١٢٤ ، والقاموس١٠٤٠(حضرف) .

(٢) -الشنهبرة : العجوز الكبيرة .اللسان٧/٢٢٠ ، والقاموس٥٣٩ (شنهبر)

(٣) -الممتع ١٠٤

(٤) -الاستدراك ١٨٢

(٥) -أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٠٧ .

(٦) -التذييل ٦/٨٢ (ب) ، وانظر : الارتشاف ١/١٢٤ .

أحدهما :أنهما على (فَنْعَلِل)و (فَنَعْلَل)، وهو قول الزُّبيدي، وتبعه ابن القطاع . كما انتصر له أبو حيان . وعليه فهما بناءان ثابتان . و دليلهم على ذلك الاشتقاق .

والآخر: أنهما على (فَعْلَلِل) و (فَعَلَّل) كحَحْمَرِش و سَفَرْجَل . ويُدفع الاشتقاق عند أصحاب القول الأول بأنهما من معنى: خَضْرَف، وشَهْبَر، لا من لفظهما، أي من بـــاب اختلاف الأصول وإن اتحد المعنى كسَبِط و سِبَطر .

والذي يترجح عندي في هذين المثالين، قول الفريق الأول، ويمكن دفع ما ذهب إليه ابن عصفور بما يأتي :

الأول : الاشتقاق الواضح، كما نص على ذلك أبو حيان .

الثاني : أن النون أحد حروف الزائدة .

الثالث: أنه جاء غيرهما فقد سبق، حكاية ابن القطاع "عَنْجَرِداً" للمرأة الجريئة ، كما أورد ابن دريد على (فَنْعَلِل) قولهم : عجوز قَنْفَرِش : متشنجة الخَلْق . و ناقة خَنْـــدَلِس، بالحاء والخاء : كثيرة اللحم مسترخية[1] .

والله أعلم .

---

(١)- انظر : الجمهرة٣/١٢٢٨ .

(فِعْلال)

قال ابن عصفور : " فأما الدِّئْداء[1] فـ(فِعْلاء) كعِلْباء ، فيكون في معنى "الدِّيْدَاء" ومخالفاً له في الأصول، لأن الدِّيْداء (فَعْلال) فيكون نحو سَبِط و سِبَطر . وهذا أولى من إثبات (فِعْلال) مضعّفاً غير مصدر؛ لأنه لم يستقر في كلامهم[2] "

الدراسة :

قال سيبويه : " و لا نعلم المضاعف جاء مكسور الأول إلا في المصدر نحو : الزِّلْزَال، والقِلْقَال "[3] .

وقد استدرك عليه الزُّبيدي ذلك فقال :" قد جاء اسماً غير مصدر، قالوا : الدِّئْداء والدِّأْدَاء لآخر الشهر، و لا سبيل إلى أن تكون الهمزة الواقعة بعد الألف منقلبة عن واو أو ياء فيكون كعِلْبَاء؛ لأنك تقول: دَادَاءَ ، فلو كانت الهمزة منقلبة عن ياء أو واو لكان (فَعْلالاً) من غير المضاعف .

وهذا لا يكون عندهم سوى ما ذكرنا من قولهم: خَزْعَال ، وإنما جاء عن الكوفيين، فالهمزتان إذن أصليتان في دِئْدَاء و دأداء [4] "

وجمع بينهما أبو علي القالي في باب (فَعْلال)[5]

وقد ذهب ابن القطاع إلى أن دِئْداء على وزن (فِعْفَال) وعلل بما علل به الزُّبَيْدي إذ قال : " وعلى (فِعْفَال) نحو: زِلْزَال ، وقِلْقَال ، ودِئْداء لآخر الشهر . و لا سبيل أن تكون الهمزة الواقعة بعد الألف منقلبة عن ياء ، أو واو ، فتكون كعِلْبَاء ، لأنه كان يجئ (فِعْفَال) من غير المضاعف، وهذا لا يجوز البتة "[6]

---

(١) –الدئداء : في المزهر ١١٢٨/٢ :" التَّأداء : النخ من السير ، وهو السريع ... وقال أبو الهيثم التَّأداء آخر أيام الشهر ، قال : والليالي الثلاث التي بعد المُحاق سمين : دآدىء ؛ لأن القمر فيها يُدأدِئ إلى الغيوب ، أي يسرع ." الاستدراك ١٧٣ ، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١١٢ .

(٢) –الممتع ١٠٧

(٣) –الكتاب ٢٩٥/٤ .

(٤) –الاستدراك ١٧٣

(٥)– انظر : المقصور والممدود ٤١٠ .

(٦) –أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١١٢ .

وهذا الخلاف مبني على أساس خلافهم في وزن المضعف الرباعي ، وسيأتي مناقشته[1]

ومناقشة هذه المسألة بناء على قول البصريين؛ لأن رد ابن عصفور قول الزُّبيدي في دِئْدَاء بناه على (فِعْلاَل) ؛ تبعاً لسيبويه في قوله : إن (فِعْلالا) لا يكون إلا في المصدر المضعف .

وقد تأول ابن عصفور " دِئْداء " على أنه لا دليل فيه على إثبات (فِعْلال) في المضعف من الاسم ؛ وحمله على (فِعْلاء) كعِلْباء ؛ فالهمزة زائدة. فهي كسَبِط وسِبَطر . أي أنهما أصلان مختلفان . وليست كَـ"دَيْدَاء "المفتوح الفاء . فالهمزة فيه أصل .

أما الزُّبيدي فالهمزة عنده أصل، ولا تعتبر منقلبة؛ وفيه إثبات (فِعْلال) في غير المصدر من المضعف .

والذي يظهر لي أن في التفريق بين دِئْدَاء و دَيْدَاء تحكم بلا دليل واضح . والله أعلم

---

(١) —انظر هذا البحث ٢٤٨

(فُعَلاّة)

قال ابن عصفور : " وأما سُلَحْفَاة[1] فليس فيه دليل على إثبات (فُعَلاّة) . بل هو (فُعَلِّيَة) في الأصل ، ثم قلبوا الكسرة فتحة والياء ألفاً ، وهي لغة فاشية في طَيِّئ . يقولون في رُضِيَ : رُضَى ، وفي بَقِي : بَقَى[2]"

الدراسة :

(فُعَلاّة) من الأبنية التي استدركها الزُّبيدي على سيبويه ، وأورد عليه سُلَحْفَاة[3] ، وتبعه ابن القطاع [4] ، وأبو حيان[5] .

أما ابن عصفور فرد هذا البناء وقال إن أصل سُلَحْفَاة : سُلَحْفِية على (فُعَلِّيَة) ثم قلبوا الكسرة فتحة والياء ألفاً ، و استدل بلغة طَيِّئ في قولهم في رُضِي : رُضَى .

وقد تعقبه أبو حيان فقال ـ بعد أن نقل قول ابن عصفور ـ :" ويحتاج هذا إلى تصحيح نَقْلٍ ، أن طَيِّئاً هي التي تقول سُلَحْفاة حتى يكون ذلك على لغتهم، وقد أثبت هذا الوزن أعني (فُعَلاّة) أبو بكر الزُّبيدي "[6] .

والذي يظهر لي أن ما دفع به ابن عصفور هذا البناء من الأدلة ضعيف لأمور :

الأول : أن اللغة المشهورة عند أهل اللغة هي "سُلَحْفَاة" وإنما أورد سُلَحْفية الرؤاسي[7] فيكون منفرداً بها

الثاني: أن سُلَحْفِيَة مقلوبة عن سُلَحْفَاة ، وليس العكس ، قال الجوهري: "سُلَحْفية ملحق بالخماسي بألف، وإنما صارت ياء للكسرة قبلها"[8] .

---

(١) ـ فيها لغات : السُّلَحْفاةُ ، والسُّلَحْفاءُ ، والسُّلَحْفا ،والسُّلَحْفِية، والسُّلَحْفاة . وهي واحدة السَّلاحف من دواب الماء . وقيل هي الأنثى من الغيالم . انظر : التهذيب٢/١٧٣٠ ، واللسان٦/٣٢٣ (سلحف).

(٢) ـ الممتع ١٠٨

(٣) ـ الاستدراك ١٧٥

(٤) ـ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣١٢ .

(٥) ـ انظر : التذييل ٦/٨٤ (ب)

(٦) ـ انظر : التذييل ٦/٨٤(ب)

(٧) ـ انظر : التهذيب٢/١٧٣٠ (سلحف)

(٨) ـ الصحاح٤/١٣٧٧ (سلحف)

الثالث: كثرة اللغات في ذات الألف، أعني السّلحفاة ،ومدها وقصرها، ولو كانت ذات الياء الأصل لكثرت اللغات فيها، وكانت لغة الألف إحداها .

والله أعلم .

(فَعَنْلَى)

قال ابن عصفور : " فأما شَفَنْتَرَى اسم رجل فـ(فَعَلَّى) كقَبَعْثَرى. وليست النون زائدة ، وإن كانت في محل زيادتها؛ لأن جعلها زائدة يؤدي إلى إثبات بناء لم يوجد؛ لأنه يكون وزنها إذ ذاك (فَعَنْلَى). وهو بناء لم يثبت في كلامهم .

ويحتمل أن يكون وزنه (فَعَنْلَى) وإن كان بناء لم يستقر في غير هذا الموضع ؛ لأنك إن جعلت النون أصلية أخرجتها عما استقر فيها؛ ألا ترى أن النون إذا كانت ساكنة ثالثة ، وبعدها حرفان ، ولم تك مدغمة ، لم تلف إلا زائدة فيما عرف اشتقاقه أو تصريفه ؟ فلذلك كان القولان فيها سائغين عندي "[1]

الدراسة :

مما استدركه الزُّبيدي على سيبويه في الأبنية (فَعَنْلَى) وأورد عليه (شَفَنْتَرى) . قال : " وقد جاء من هذا الباب (فَعَنْلَى) . قالوا : شَفَنْتَرى ، اسم رجل ، واشتقاقه من المُشْفَرِّ وهو المتفرق "[2] ، ونقله الصَّغاني عن أبي حاتم السجستاني بهذا اللفظ[3] "

واختاره أبو حيان[4] ، والسيوطي [5] .

أما ابن عصفور فقد تردد في اعتباره ؛ فحكم على شَفَنْتَرى بأنه (فَعَلَّى) . ثم عاد ونقض ما أبرم فأجاز فيه (فَعَنْلَى) . لأن هذا موضع زيادة النون . والظاهر أن تجويز ابن عصفور الوزنين لتساوي الأدلة عنده، فعدم النظير الذي حكم به أولاً ، عاد ودفعه بالقياس ثانياً ، وهو أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة غير مدغمة يحكم عليها بالزيادة .

أما الزُّبيدي ومن وافقه فدليلهم على ذلك الاشتقاق من شَفْتَر: إذا تفَرَّق [6] . ولم يعتد ابن عصفور بهذا الاشتقاق .

---

(١) –الممتع ١٠٩

(٢)– الاستدراك ١٧٥

(٣)– انظر : الشوارد ٥٠

(٤)– انظر : التذييل ٦/٨٥(ب) .

(٥)– انظر : المزهر ٢/٣٣

(٦)–انظر : اللسان٧/١٤٨ (شفتر)

والذي يترجح عندي أن هذا البناء (ثابت) ، وأن النون في شفنَرى زائدة ، وهي على بناء (فَعَنْلَى) ويمكن أن يستدل على ذلك بما يأتي :

أولاً : أن هذا البناء ثبت بغير هذه الكلمة، فقد حكى أبو حيان "حَفَنْطَرى" للبعير[1].

ثانياً :الاشتقاق ، قال ابن منظور : " الشفْتَرَة: التفرق. واشتفر الشئ: تفرق . واشتفر العود: تكسر"[2] فهذه المادة تدل على التفرق وشَفَنْتَرى منها . وهذا يرد قول ابن عصفور إنه (فَعَلَّلَى) .

ثالثاً : مما يقوي زيادة النون أنها جاءت في موضع زيادتها .

والله أعلم

---

(١) –انظر : التذيل ٦/٨٥ (ب) .

(٢) – اللسان ٧/١٤٨ (شفتر) .

(فَاعلُول)

قال ابن عصفور : " وأما الماطِرونُ[1] فزعم أبو الحسن أن نونه أصلية ، وأن وزن الكلمة عنده (فَاعلول) . واستدل على ذلك بحر النون ، قال الشاعر [2] :

طَالَ هَمِّي وبتُّ كالمحْزونِ واعْتَرَتْنِي الهمومُ بالماطِرونِ

ووجه استدلاله بكسر النون على أنها أصل ، هو أنها لو جعلت زائدة لكانت الكلمة جمعا في الأصل سمي به ؛ لأن المفردات لا يوجد في آخرها واو ونون زائدتين . والجمع إذا سمي به فله في التسمية طريقان : أحدهما أن تحكي فيه طريقته وقت أن كان جمعا ، فيكون في الرفع بالواو ، وفي النصب والخفض بالياء . والطريقة الأخرى أن تجعل الإعراب في النون ، وتقلب الواو ياء على كل حال ، فتقول : هذا زيدينٌ ، ورأيت زَيدِيناً ، ومررت بِزَيدِينٍ . فلما لم يجئ الماطرون على وجه من هذين الوجهين قضي عليه بأنه مفرد ، فوجب عليه جعل النون أصلية .

وهذا لادليل عليه لأن أبا سعيد وغيره من النحويين حكوا في التسمية وجهين غير هذين: أحدهما: جعل الإعراب في النون ، وإبقاء الواو على كل حال . فيقولون هذا ياسِمُونٌ . ورأيت ياسِموناً ، ومررت بياسِمُونٍ . فيكون الماطرون جمعا سمي به على هذا الوجه .

والوجه الآخر: أن تكون النون مفتوحة على أي حال ، وقبلها الواو ، فيقال : هذا ياسِمُونَ البر . ورأيت ياسِمونَ البرِّ ، ومررت بياسِمونَ البَرِّ . وقد جاء ذلك في الماطِرون . وعليه قوله[3] :

وَهَا بالماطرونَ إِذَا أَكَلَ النَّملُ الَّذِي جَمَعا

---

(١) — الماطرون : موضع بالشام قرب دمشق .انظر معجم البلدان ٥/٥١ .

(٢) —مطلع قصيدة تنسب إلى أبي دهبل الجمحي ، وعبدالرحمن بن حسان . انظر : الخصائص ٣/٢١٦ ، والأغاني ١٣/١٤٣ ، والخزانة ٣/٢٨٠-٢٨٢ .

(٣) —ينسب إلى الأخطل ، ويزيد بن معاوية ، والأحوص : انظر : العين ١/١٤٨ ، واللسان١٣/١٣٢ (مطرن) ، ومعجم البلدان ٥/٥٠ .

وهذا مما يدل على أنه جمع ، محكية فيه حالة الرفع . إذ لو كان مفرداً لأثر فيه العامل ؛ إذ لا موجب لبنائه . على أن أبا سعيد السيرافي قال : أظنها فارسية . فإذا كانت فلا حجة فيها .

والقول في الماجشون[1] كالقول في الماطرون . وكذلك سِقْلاطون[2] وأطرَبُون[3] وما كان نحو ذلك "[4]

الدراسة :

من الأبنية التي لم ترد عند سيبويه بناء (فَاعلول)[5] ، وقد حمل عليه أبو الحسن كما نسب إليه[6] (الماطِرونَ) .

و تبعه ابن جني فقال: " فأما الماطرُون فليست النون فيه زائدة ؛ لأنها تعرب ، قال الشاعر : ولها بالماطِرونِ ... البيت "[7] . هكذا الماطرونِ بالكسر ، وهي خلاف رواية الممتع .

وقال في موضع آخر : " وأما الماطِرون فذهب أبو الحسن إلى أنه رباعي . واستدل على ذلك بكسر النون مع الواو ، ولو كانت زائدة لتعذر ذلك فيها .

ومثله المَاجُشون وهي ثياب مصبغة ، قال :

طَالَ لَيْلِي وبِتُّ كَالْمَحزُونِ واعْتَرَتْنِي الهُمُومُ بالماطِرونِ .

وقال أمية الهذلي أيضاً :

وَيَخْفَي بِفَيْحَاءَ مُغْبَرَّةٍ تَخَالُ القَتَامَ بِهِ الماجُشُونَا

وينبغي أن يكون السَّقلاطون على هذا ؛ خماسياً ، لرفع النون وجرها مع الواو .

---

(١) —الماجشون : ثياب مصبغة . انظر : الخصائص ٣/٢١٦ . وفي اللسان ١٣/٣١(جشن) " ...اسم رجل حكاه ثعلب . وابن الماجشون الفقيه المعروف" ، وقد أهمله الجوهري .

(٢) —السقْلاطون : ضرب من الثياب . انظر :اللسان٦/٢٩٨ (سقلط ، سقلطن) .

(٣) —الأطربون : الرئيس السيد عند الروم . وقيل : المقدم في الحرب . انظر : المعرب ٢٦ ، واللسان١/١٥٩ (أطربن) .

(٤) —الممتع ١٠٩-١١٠ .

(٥) —انظر : التاج ١٨/٥٢٤(جشن)

(٦) —انظر : الخصائص ٣/٢١٦ .

(٧) —سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٦ . وانظر الخصائص ٣/٢١٦ .

و كذلك نون أَطْرَبون ؛ قال :

وإنْ يَكُنْ أَطْرَبُونُ الرُّوْمِ قَطَّعَهَا فَإِنَّ فِيْهَا بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَفَعاً

والكلمة بها خماسية كـعَضْرَفوط [1] ."

أما ابن عصفور فقد رد قول أبي الحسن وابن جني ، وتأول ذلك على أحد الوجوه الآتية :

الأول : أن الماطِرون جمع سمي به و الإعراب في النون وتبقى الواو في جميع الأحوال .

الثاني :أن تكون النون مفتوحة في جميع الأحوال وقبلها الواو لا تتغير . وهو جمع محكية فيه حالة الرفع .

الثالث : أنها غير عربية ، فلا حجة فيها .

وهو ما ذهب إليه السيرافي ، على ما حكاه عنه ابن عصفور .

والذي يغلب على الظن أن هذه الكلمات ليست عربية ، قال ابن حلكان عن ـالماطِرون ـ" : " وهو عجمي، ومخرجه في العربية أن يكون جمع ماطِر"[2] . وأما سقلاطون فكأنه محرف عن سِجِلاَّطُس الرومية ، قال أبو حاتم :" عرضته[3] على رُومِيّة وقلت لها ما هذا ؟ فقالت : سِجِلاَّطُسْ "[4] . وفي التاج أن مَاحِشون أعجمية[5] و أما الأطربون فقد نص الجواليقي على أنها رومية[6] .

وعلى ما سبق فالكلمات ، غير عربية فيما يترجح عندي ، وهذا كاف في عدم الاستدلال بها على إثبات الأبنية المعنية . والله أعلم .

---

(١) ـ الخصائص ٣/٢١٦ .

(٢) ـ معجم البلدان ٥/٥٠ .

(٣) ـ يعني : سقلاطون .

(٤) ـ اللسان ٦/٢٩٨ (سقلطن)

(٥) ـ التاج ١٨/٥٢٤ بحشن .

(٦) ـ انظر : المعرب للجواليقي ٢٦ .

(فَعَلّولٌ ، فُعْلاَلِلٌ ، فَعَلّلاَئَةٌ)

قال ابن عصفور : " وأما سَمَرْطُول[1]من قوله [2] :

على سَمَرْطُولٍ يافٍ شَعْشَعِ*

فلا يثبت به (فَعَلُّولٌ) ؛ لأنه لم يسمع قط في نثر . وإنما سمع في الشعر ، وهم مما يحرفون في الشعر ، إذا اضطروا إلى ذلك . قال [3] :

بِسَبْحَلِ الدَّفّين ، عَيْسَجُورِ *

وإنما هي سَبَحْل بمنزلة قَمَطْر . فكذلك سَمَرْطُول يمكن أن يكون محرفاً من سَمْرَطُول، كعَضْرَفُوط .

فأما دُرْدَاقِس[4]فلا يتحقق كونها من كلام العرب . قال الأصمعي : أظنها رُومِيَّة . فلا ينبغي أن يثبت بها (فُعْلاَلِلٌ) . وكذلك خُزْرَانق[5] أصله فارسي فلا حجة فيه .

وأما قَرَعْبَلاَنَة[6]فلم تسمع إلا في كتاب العين[7] ، فلا ينبغي أن يلتفت إليها "[8]

الدراسة :

هذه الأبنية استدركها الزبيدي على سيبويه فقال: " وقد جاء من هذا الباب[9] (فَعَلُّول) . قالوا : سَمَرْطُول ، للرجل الطويل ، وسَمَرْطَل أيضاً .

وعلى (فُعْلاَلِل) . قالوا : دُرْدَاقس لعظم في القفا . وخُزْرَانق ، وهو ضرب من النبات . وخُدْرانِق ، وهو الوبر القديم . وقيل : الخِرَق البالية واليابسة .

---

(١) —السمرطول : في اللسان٦/٣٦١ (سمرطل) :" رجل سمرطل و سمرطول: طويل مضطرب "

(٢) —انظر : الخصائص ٣/٢٠٧ —٢٠٨ ، واللسان ٦/٣٦١ (سمرطل) .

(٣) —البيت للعجاج في ديوانه ٣٩٩ ، وانظر : الخصائص ٢/٣٣٩ ،٤٣٨ ، و٣/٢٠٧ .

(٤) — الدرداقس : عظم في القفا . الاستدراك١٩٤ .

(٥) —الخزرانق : ضرب من الثياب أبيض . وقيل : الوبر الذي قد أتى عليه الحول . انظر : المعرب ١٢٧ ، والاستدراك ١٩٤

(٦) —القرعبلانة : دويبة عريضة . الخصائص ٣/٢٠٨ ، والاستدراك ١٩٤ .

(٧) —٢/٣٨٤ .

(٨) —الممتع ١١٣-١١٤ .

(٩) —يعني مزيد الرباعي

وعلى (فَعَلَّلانة) . قالوا : قَرَعْبَلانة ، وهي دويبة "[1]

وقد تأول هذه الكلمات ابن جني[2] بما سبق في نص ابن عصفور ، وعن ابن جني أخذ ابن عصفور ما رد به هذه الكلمات .

وتعقبه أبو حيان في بعضها ، فقال –عن سَمَرْطُول بعد أن نقل نص ابن عصفور–:" ومن أورده إنما أورده لغة لا أنه أخذه من قول الشاعر :

* على سَمَرْطُول نِيافٍ شَعْشَعِ *،

وأيضاً فيحتاج إلى نقل أن العرب قالت:"سَمْرَطول" على وزن "عَضْرَفُوط" حتى يكون هذا محذوفاً منه ، وأما أن ينفي بناء مسموعا ويثبت بناء لم ينقل إلينا فهذا بعيد جداً "[3]

وقال عن قَرَعْبَلانة : " ومن أوردها لم يذكر أنه نقلها من كتاب العين "[4] .

وفيما قال أبو حيان نظر، فأما قوله: إنه نفى بناءً سمع ، وأثبت بناء لم يسمع فلا يتجه؛ لأن المسموع في السعة ، (فَعْلالول) كعضرفوط .و أما "سَمَرْطُول " فسامعه في الشعر ، وهو موطن تحريف ، فالأولى أن يحمل على عَضْرَفوط .

وأما قَرَعْبَلانَة ، فلم تنقل إلا من طريق العين ، على ما نقل ابن جني ، و لم يورد أبو حيان ما يدفع هذا .

فلا أتحقق ثبوت هذه الأبنية، فهي على ندرتها تطرق إليها وهن شديد، على ما ذكر ابن جني فيما نقله عنه ابن عصفور . فسَمَرْطُول : وحيدة، لم تسمع إلا في الشعر ، والشعر موطن تحريف . وأما " دُرْدَاقِس ، وخُزْرَانِق ، فقد ثبت أنهما أعجميان .

وأما قَرَعْبَلانة ، فوحيدة ، ومن طريق كتاب العين ، فلا يحتج بها .

والله أعلم .

---

(1) –الاستدراك ١٩٤

(2) –انظر : الخصائص ٢٠٤/٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، والمنصف ٥٢/١ .

(3) –التذييل ٨٨/٦ (أ) .

(4) –التذييل ٨٨/٦(أ)

(افْعَوْلَل، افْوَعْل، افْعَيَّل)

قال ابن عصفور:" وأما (افْعَوْلَل) نحو: اعْثَوْثَج البعير[1]، و(افْوَعْل) نحو : احونْصَلَ الطائر[2]، و(افْعَيَّلَ) نحو: اهْبَيخَ الرَّجل[3]، فلم يذكرها إلا صاحب العين[4]، فلا يلتفت إليها "[5] .

الدراسة :

استدرك الزُّبيدي على سيبويه هذه الأبنية، فقال : " قال أبو بكر:فقد جاء من هذا الباب:

(إفْعَيَّل) . قالوا: اهبيَّخ الرجل، إذا تبختر .

(افْعَوْعَل) . قالوا: اعْثَوْجَج[6]البعير: إذا أسرع .

(افْوَعْل) . قالوا: احونْصَل الطائر: إذا أخرج حوصلته ."[7] .

وقد ردها ابن عصفور بأنها من كتاب العين فلا يعتد بها .

وقد ذكرها ابن عقيل ووصفها بالندور إذ قال : " وكذا ما ندر من (افْعَوْلَل وافعَيَّل) نحو : اعْثَوْجَجَ البعيرُ: أسْرَع، واهبَيَّخَ الرجل : تَكَبَّر "[8] .

كما نقلها أبو حيان [9]، والسيوطي [10]،و ترددا في الاعتداد بهما معللين بما علل به ابن عصفور .

---

(١) —العثوثج : البعير الضخم ، واعثوثج : أسرع . انظر :القاموس ٢٥٣(عثج) . والمساعد ٦٠٩/٢ .

(٢) —احونصل الطائر : إذا أخرج حوصلته . الاستدراك ٢٠٤ .

(٣) —اهبيخ : مشى مشية فيها تبختر . الاستدراك ٢٠٤ ، واللسان ١٤/١٥ (هبخ) .

(٤) —انظر العين :١٩٤وفيها :" احونصل الطير ، ثنى عنقه وأخرج حوصلته " ، و ٩٩٩. وفيها :" الهيّخى : مشية في تبختر ، وقد اهيّخت اهيّاخاً ، وهي تَهيّخ "ولم أقف على (اعثوثج) فيه في مظانها فيه .

(٥) —الممتع ١١٨ .

(٦) — كذا في الاستدراك ، وهو لغة في : اعثوثج: اللسان٤٤/٩ (عثج).

(٧) —الاستدراك ٢٠٥

(٨) — المساعد ٦٠٩/٢ . وفي ٦١٠ ذكر احونصل .

(٩) —الارتشاف ١٧٨/١ .

(١٠) —المزهر ٤١/٢ .

والذي يظهر لي أن الأولى اعتبارها؛ لأن ذلك يدفع كلفة تأولها، وقد حكاها أصحاب المعاجم [1] . والله أعلم .

(١) —انظر على سبيل المثال : اللسان ، والتاج .

(فَنْعَلَ)

قال ابن عصفور: " وأما ما حكاه بعض اللغويين، من قولهم: سَنْبَل الزرع وأَسْبَل، ودَنْقَع الرجل، إذا افتقر فكأنه لصق بالدَّقْعَاء، وما حكاه أبوعبيد من قولهم: كَتْنَأت لحيته و كَتَّأت، فلا حجة في شئ من ذلك على إثبات (فَنْعَلَ). بل تكون النون أصلية، وهي على وزن (فَعْلَل) كدَحْرَج. ويكون سَنْبَل من أَسْبَل كسَبِط من سِبَطْر . و كذلك دَنْقَعَ من الدَّقْعاء، وكتْنَأ من كَتَأ "[1]

الدواسة :

لم يذكر سيبويه بناء (فَنْعَلَ) في الأفعال، واختلف العلماء في أفعال ظاهرها أنها (فَنْعَلَ) على مذهبين :

الأول : ذهب الزُّبَيْدي ومن وافقه إلى أن بناء (فَنْعَلَ) في الأفعال مستقر ، و هو من الأبنية التي استدركها على سيبويه ؛ إذ قال : " وقد جاء (فَنْعَلَ) أيضاً : حكى بعض اللغويين، سَنْبَلَ الزَّرْعُ وأَسْبَلَ، ودَنْقَع الرجل: إذا افتقر، وكَتْنَأَتْ لِحيته وكَتَّأت . عن أبي عبيدة . "[2]

ووافقه ابن القطاع[3] والرضي[4] واليزدي[5] وابن الناظم[6] وأبوحيان [7] والسيوطي[8] .

الثاني : ذهب ابن عصفور إلى أن هذا البناء غير مستقر في كلامهم، وحمل الأمثلة المذكورة على (فَعْلَل) كدَحْرَج . و أنها من سَبِط وسِبَطْر ، أي من اختلاف الأصول .

---

(١) —الممتع ١١٨ .

(٢) —الاستدراك ٢٠٨ .

(٣) — أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٣٨ .

(٤) —شرحه على الشافية ١/ ٦٩

(٥) —شرحه على الشافية ٥١

(٦) —بغية الطالب ٢١

(٧) —الارتشاف ١/ ١٧٠ . وانظر: اللسان٦/١٦٣ (سبل) .

(٨) —المزهر ٢/ ٤٠ .

وقد أورد قوله هذا أبو حيان ورده قائلاً : " ... ومن نفاه[1] زعم أن النون فيها أصلية وأن وزنه (فَعْلَل) نحو: دَحْرَجَ . ونفيه مبطل لقضية الاشتقاق؛ إذ الظاهر أن مادة سَنْبَل وأَسْبَل واحدة[2]، وأن دَنْقَعَ من الدَّقْعاء [3]، وأن كَنْتَأَ قد روي فيه كَتَّا [4]، وأحد المضعفين زائد فكذلك النون التي في محلها، وليس هذا من باب سَبَط وسِبَطْر؛ لأن الراء ليست من حروف الزيادة، بخلاف النون، فإذا وجدنا التصريف قد أسقط حرفاً من الحروف التي من شأنها أن تزاد فينبغي ادعاء الزيادة في ذلك الحرف "[5]

وقد اضطرب ابن عصفور في هذه النون، فإذا كانت عنده أصلية في هذا الموضع فإنه قد تراجع عن هذا في مواضع أخرى من الممتع، إذ حكم على نون (كِنْثَأو) بالزيادة فقال – في باب تبيين الحروف الزوائد والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها :" وأما لزوم حرف الزيادة البناء فنحو حِنْطَأو، وكِنْثَأو، وسِنْدَأو . وزنها (فِنْعَلْوٌ) والنون زائدة؛ إذ لو كانت أصلية لجاء في موضعها حرف من الحروف التي لا تحتمل الزيادة ، نحو (سِرْدأو) ..."[6] .

ومرة أخرى يستدل على زيادتها بالاشتقاق؛ إذ قال –في باب زيادةالنون – :" ومما يدل على زيادة النون في هذه الأسماء أنه قد تقرر في "كِنْثَأو" زيادة النون بالاشتقاق ؛ لأنهم قد قالوا: كَتَأْتُ لحيتُه، إذا كانت كِنْثَأواً فحذفوا النون .."[7]

وعلى ما سبق فإن بناء(فَنْعَلَ)في مزيد الثلاثي متقرر– فيما يظهر لي– ؛ لما يأتي :

أولاً : أن دليله الاشتقاق، وهو أقوى الأدلة على ما قرره علماء الصرف .

---

(١) –يعني : بناء (فنعل)

(٢) –الذي عليه أصحاب المعاجم ، أن سَنْبَل وأَسْبَل متفقان في الأصول ، قال صاحب اللسان٦/١٦٤ :" والسَّبَل : السُّنْبُل ، والنون زائدة ".

(٣) – الدقعاء : عامة التراب ، وقيل : التراب الدقيق على وجه الأرض ، والمُدْقَع : الفقير الذي قد لصق بالتراب . اللسان٤/٣٧٨ (دقع) .

(٤) – في اللسان ١٢/٣٣(كتأ) :" كَتَأَ النبت والوَبَر يَكْتَأ كَتْأً ، وهو كالبيء : نبت وطلع ، وقيل : كَثُف وَغَلُظ وطَال . .. وكذلك كَتَأت اللحية ، وأَكْتَأت و كَثْتَأت "

(٥) – التذييل ٦/٩٥ (أ)

(٦) –الممتع ٤٩

(٧) –الممتع ١٧٩ .

ثانياً : أن حمل ما ورد عليه من الأمثلة على سَبِط و سِبَطْر، ضعيف لما ذكَـــره أبـــو حيان.

ثالثاً : دليل لزوم النون زائدة في (كِنْثَأو) على ما قرره ابن عصفور، يضيف إلى دليـــل الاشتقاق دليلاً آخر . والله أعلم

(فَعْيَلَ)

قال ابن عصفور : " وكذلك قولهم : طَشْيأ رأيه ، ورَهْيأ : إذا خَلَّط ، لا حجة فيه على إثبات (فَعْيَل) . بل يحتمل أمرين :

أحدهما: أن تكون الياء أصلاً في بنات الأربعة ، كما كانت في يَسْتَعور ؛ لئلا يؤدي إلى إثبات بناء لم يستقر في كلامهم وهو (فَعْيَلَ) .

والآخر: أن يكون أصله رَهْيَا و طَشْيا على وزن (فَعْلَى) كقَلْسَى ، ثم أبدلت الهمزة من الألف "[1]

الدراسة :

مما استدركه الزُّبيدي على سيبويه بناء (فَعْيَلَ) في الأفعال ، وحكى عليه "طَشْيَاً و رَهْيَا"[2] .

وجاءت عند أصحاب المعاجم في "طَشَأ و رَهَأ"[3] وفي إيرادهم إياها في هاتين المادتين دليل على اعتبار (فَعْيَلَ) .

أما ابن عصفور فلم يرتض هذا البناء وتأوله على أحد أمرين :

الأول: أنه على (فَعْلَل) ، والياء أصل فيه .

والآخر: أن الهمزة بدل من الألف فهما طَشْيا و رَهْيَا كقَلْسَى على (فَعْلَى) .

وعلى هذا ففي الكلمتين للعلماء ثلاثة أوزان :

الأول : (فَعْيَلَ) .

الثاني :(فَعْلَل) .وهو أحد قولي ابن عصفور

---

(١) — الممتع ١١٩ .

(٢) —الاستدراك ٢٠٨

(٣) —انظر : التهذيب ٢١٩٢/٣ ،واللسان ١٦٣/٨ (طشا) ،و٣٣٧/٥(رهأ) ، والتاج١/٢٠٠ (طشأ)١ /١٦٦(رهأ)

الثالث : (فَعْلَى) . والهمزة بدل من الألف .وهو قول ابن عصفور أيضا. وقد ارتضى (فَعْيَلَ)، المتأخرون كأبي حيان[1] ، والسيوطي[2] ، وابن عقيل[3] و مثل له بعَزْيَطَ[4].

والذي يظهر لي أن (فَعْيَلَ) بناء ثابت ؛ للأسباب الآتية :

الأول: شهادة الاشتقاق لبعض الأمثلة، كَطَشْيأ، جاء في اللسان : " رجل طُشْأة : فَدْم عي لا يضر ولا ينفع " ولو كانت الياء أصلية لقال طُشَيْأة . كما أن المعنى في طَشْيأ، وطُشأة متقارب .

الثاني: أن الياء من حروف الزيادة، وسقوطها في بعض تصاريف الكلمة دليل زيادتها. وهذان الدليلان معتبران في رد قول ابن عصفور الأول .

الثالث: أن حملهما على (فَعْلَى) على أن الهمزة بدل من الألف فيه نظر من جهتين :

الأولى : أن (فَعْلَى) قليل[5] ، ولا يحسن الحمل على القليل إلا لسوغ ظاهر، وليس لدينا سوغ ظاهر، وما حكاه ابن عصفور من عدم النظير لا يكفي في رد لغة وردت عن العرب .

والأخرى: أن الهمزة لغة محكية ، ولا يسوغ حمل لغة على لغة غيرها إلا بدليل . ولو لم تكن الهمزة معتبرة عند أهل اللغة لجاءت في المعاجم في غير الهمزة .

الثالث: أنه جاء على (فَعْيَلَ) غير هاتين الكلمتين كعَزْيَطَ على ما نقله ابن عقيل .

والله أعلم .

---

(١) –انظر : الارتشاف ١/١٧٠ ، والتذييل ٦/٩٥ (أ) .

(٢) –انظر : المزهر ٢/٤٠

(٣) –انظر : المساعد ٢/٦٠٩

(٤) –في اللسان ٩/١٨٨ (عزط) :"العَزْط : كأنه مقلوب عن الطَّعْز ، وهو النكاح" .

(٥) –انظر : المزهر ٢/٤١

(افْوَعَلٌ)

قال ابن عصفور :" وأما اكوهدَّ القَرخ[1] ، واكْوألَّ الرجل[2] فوزنهما (افْعَلَلٌ) نحو : اقْشَعَرَّ، والواو أصل في بنات الأربعة، كما كانت أصلاً في ورنْتَل؛ لأن (افْوَعَلٌ) بناء لم يستقر في كلامهم "[3]

الدراسة :

من الأبنية التي استدركها الزُّبيدي على سيبويه بناء (افْوَعَلٌ) إذ قال: " وقد جاء ... (افْوَعلٌ) . قالوا: اكوَهَدَّ القرخ : ارتعد . و كذلك اكوألَّ الرجل: قصر، وهو كوألَل "[4].

وتبعه ابن القطاع[5]، ونقله أبو حيان[6]، والسيوطي[7] . وهما عند أصحاب المعاجم في الثلاثي (كأد ، وكهد)[8] .

وقد رده ابن عصفور ، وحمله على (افْعَلَلٌ) نحو : اقْشَعَرَّ .

والذي يترجح عندي اعتباره ؛ لما يأتي :

أولاً: شبهة الاشتقاق في بعضها ' قال صاحب اللسان : " كَهَد في المشي كَهْداً : أسْرَع . وشَيْخ كَوْهَد : يَرْعَش من الكبر[9] " والارتعاش ضرب من السرعة .

ثانياً: أن الواو لا تكون أصلا في بنات الأربعة إلا شذوذاً كورَنْتَل . والله أعلم

(انتهى باب الأبنية ، ويليه باب الزيادة) .

---

(١) —اكوهد : ارتعد إلى أمه لتزفه . اللسان١٢/١٧٥ (كهد)

(٢) —اكوأل الرجل : فهو مكوئل إذا قصر . اللسان١٢/٧ (كأل) .

(٣) — الممتع ١١٩ .

(٤) —الاستدراك ٢٠٨

(٥) —أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٣٧ ، والأفعال لابن القطاع ٣/١١٤ ، والسرقسطي ٢/٢٠٤ .

(٦) —انظر : الارتشاف ١/١٧٨ .

(٧) —انظر : المزهر ٢/٤١ ، والهمع ٦/٢٩ .

(٨) —انظر على سبيل المثال : اللسان ، والقاموس ، والتاج .

(٩)- اللسان١٢/١٧٥ (كهد)

(باب الزيادة)

أولاً: التمهيد.

تعريف الزيادة:

الزيادة في اللغة: النُّمو، وهي خلاف النُّقْصان[1].

وفي الاصطلاح: أن يضاف إلى حروف الكلمة الأصلية ما ليس منها سواء في أول الكلمة أو، وسطها أو، آخرها مما يسقط تحقيقا أو تقديراً لغير علة تصريفية[2].

فمما سقط تحقيقاً السين في سَنْبَسَ لوجود نَبَس[3]، أما تقديراً فالنون في قَرَنْفُل؛ عُدَّتْ زائدةً مع لزومها في الاستعمال؛ لعدم النظير[4].

حروف الزيادة:

ثبت لدى الجمهور من علماء العربية أن حروف الزيادة عشرة جمعت في عبارات لا يخلو الكثير منها من تكلف[5]، وأكثرها شهرة، وأقربها مأخذاً قولهم: (سَأَلْتُمُونِيْها)[6]. والأصل في الزيادة هي حروف المد واللين وهي: الألف، والواو، والياء؛ لكونها أخف الحروف؛ وذلك لسعة مخرجها وقلة كلفتها؛ لذلك عدت أمهات الزوائد[7]، كما رأوا أن غيرها راجع إليها.

ولم يظفر الجمهور بإجماع العلماء على هذه العشرة، فمنهم من حذف، ومنهم من أضاف وذلك على النحو الآتي:

-نُسِبَ إلى المبرد إخراجه الهاء من حروف الزيادة، وستأتي هذه المسألة.

---

(١) -اللسان٦/١٢٣ (زيد)

(٢) -انظر: المنصف١/١١، وشرح المفصل ٩/١٤١، و الممتع في تصريف الأفعال٥٥،

(٣) -يقال: نبس الرجل: إذا تكلم فأسرع. اللسان١٤/٢٠ (نبس).

(٤) -انظر: سر الصناعة ١/١٦٩، والممتع في تصريف الأفعال ٥٥

(٥) -انظر: شرح اليزدي ٣٠٦.

(٦) -انظر:الكتاب ٤/٢٣٥ -٢٣٧، ٣٠٧-٣٢٦، والمقتضب ١/١٩٤-١٩٨، والمنصف١/٩٨-١٧٢، الأصول ٣/٢٣٢، وشرح المفصل ٩/١٤١، وشرح الشافية للرضي٢/٣٣٠، والجاربردي ٥١٨، واليزدي ٣٠٦، ولطائف الإشارات١/٢٠٣ ، والارتشاف ١/١٩٣.

(٧) -انظر: إضافة إلى المراجع السابقة، المنتخب ٢/٦٩٤

-كذلك لام الإشارة أخرجها بعضهم من حَيِّز الزيادة، يقول الأشموني: " حق لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة لما قلناه في هاء السكت من أنها كلمة برأسها"[1]

ورُوي إخراج اللام عن أبي عمر الجرمي[2].

وهناك من العلماء من رأى زيادة غير هذه الحروف، فمنهم من رأى زيادة الشين في أكْرَمْتُكِش[3] في خطاب المؤنث؛ لشبهها بهاء السكت في أن كلا منهما مختص بالوقف[4].

كما عُدَّتْ الكاف زائدة في قولهم: سيوف هِنْدَكِيَّة، أي هندية[5]. وحكى أحمد بن يحيى زيادة الباء في زَغْدَب[6]. وزعم ابن فارس أن الباء زائدة في قول الأغلب[7] :

فلّك ثَدْيَاها مع التُّوبِ

قال: أراد مع التُّو، فزاد الباء.[8]

وعد كراع: العين، والغين، والقاف، والكاف، والحاء، والفاء، والراء، والزاي، والطاء، والدال، والجيم، والباء، من حروف الزيادة، إضافة إلى حروف (سألتمونيها)، وعلل لزيادة بعض هذه الحروف بالشبه الحاصل بينها وبين حروف (سألتمونيها)[9] .

وممن تجاوز حروف (سألتمونيها) ابن فارس في معجمه (مقاييس اللغة)؛ إذ أورد في معجمه تسعاً وأربعين ومئتي كلمة رباعية أو خماسية مزيدة بحرف أو أكثر من غير

---

(١) انظر: الأشموني ٢/٥٧٧.

(٢) -انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٦، وشرح اللمع للواسطي له ٢١٠، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٨١، وأبو عمر الجرمي ٢٨٥.

(٣) - هي لغة الكشكشة التي في بني أسد، يقلبون الكاف شيناً فيقولون: عَلَيْش في معنى: عليك، وقيل: يصلون بالكاف شيناً، فيقولون: عَلَيْكِشْ. انظر: الصاحبي٣٥ ، ودرة الغواص ٢١٧ .

(٤) -انظر: النكت الحسان ٢٣٩، وشرح التصريح٢/٣٦٠.

(٥) -سر الصناعة ١/٢٨١، والارتشاف ١/٢٢٣ .

(٦) -انظر: سر الصناعة ١/١٢٢. والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ٦٤. والزغدب: الهدير الشديد اللسان٦/٥٢ (زغدب).

(٧) - الرجز منسوب للأغلب في الصاحبي ١٣١.

(٨) -انظر: قول ابن فارس في الصاحبي ١٣١

(٩) -المنتخب: ٢/٧٠٠-٧١٠.

حروف (سألتمونيها)، ومنها: الراء، والعين، والباء، والدال، والفاء، والحاء، والجيم، والكاف، والشين، والزاي، والطاء، والخاء، والذال، والضاد، والغين [1].

وسار على هذا الزمخشري حين عد الراء في (بَعْثَر) من قوله تعالى[2] : ﴿ وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ زائدة؛ إذ يقول: " (بَعْثَر) وبَحْثَر بمعنى، وهما مركبان من البعث والبحث مع راء مضمومة إليها، والمعنى بحثت وأخرج موتاها [3] ".

إلا أن هذا التوجه في تجاوز عبارة "سألتمونيها" لم يجد قبولا عند ابن عصفور؛ إذ انتقد عد الكاف و الشين من حروف الزيادة؛فقال:" فإن قيل: فهلا زدتم في حروف الزيادة كاف الخطاب، التي في (تِلْكَ) و (ذَاكَ) ونحوهما، والشين اللاحقة للكاف التي هي ضمير المؤنث في الوقف، نحو: أَعْطَيْتُكِشْ، وأَكْرَمْتُكِشْ. فالجواب: أنه لا يُتَكلَّم في هذا الموضع من حروف الزيادة إلا فيما جَعَلَتْه العرب كالجزء من الكلمة، نحو: همزة أَحْمَر، وتاء تَنْضُب، وأشْبَاه ذلك؛ ألا ترى أنهما من كمال الاسم، كالدال من زيد؟؛ لأن هذا الضرب هو الذي يحتاج إلى إقامة الدليل على زيادته؛ لمشاكلته الأصل في كونه من كمال البناء. فأما ما لم تجعله كالجزء مما زيد معه فزيادته بيّنة، لا يحتاج إلى إقامة دليل[4]".

وقال عن هِنْدِي، وهِنْدِكِي: " فإن الكاف قد تزاد على أنها من نفس الكلمة؛ فيقال: هِنْدِيّ و هِنْدَكِيّ، في معنى واحد. وهو المنسوب إلى الهند ... فالجواب أن هِنْدِيّاً و هِنْدِكِيّاً، من باب سَبِط و سِبَطر - أعني مما تقارب فيه اللفظ، والأصل مختلف-؛ لأنه لم يثبت زيادة الكاف في موضع غير هذا فيحمل عليه[5] "

كما عقد فصلاً خاصاً تناول فيه قول الكوفيين إن ما زاد على ثلاثة أحرف يعد حرفاً زائداً، وسيأتي مناقشة قول الكوفيين، ونقد ابن عصفور هذا القول في آخر المسائل.

---

(١) -مقاييس اللغة ٣٢٩/١

(٢) -الانفطار آية ٤

(٣) -الكشاف ٧٠١/٤

(٤) -الممتع ١٣٧.

(٥) -الممتع ١٣٧-١٣٨.

ولعله قد استقر عندك بما سبق أن تحديد حروف الزيادة لم يخل من خلاف بين العلماء، فالجمهور على أنها العشرة المشهورة، وآخرون على حذف بعضها كما سبق عند الجرمي والأشموني، وذهب قوم إلى إضافة طائفة من الحروف إلى قائمة العشرة ما بين مقل ومكثر، كما رأينا ذلك عند كراع وثعلب وابن فارس والزمخشري .

أما المحدثون ممن عني بهذا الجانب، فقد ذهب جملة منهم إلى أن حروف الزيادة ليست مقصورة على هذه العشرة. ورأوا أن الرباعي والخماسي يمثلان حلقتين من حلقات التطور، نشأتا في مراحل متأخرة من تأريخ اللغة؛ لتعبر عن معانٍ قصر عن أدائها الثلاثي، ورأوا أن الرباعي نتج عن إضافة الصامت إلى الثلاثي، وكذلك الخماسي نتج عن إضافة الصامت للرباعي حين قصر الرباعي عن تحمل المعاني المتواردة على اللفظ[1]، يقول ريمون طحان:" إننا نذهب إلى تخطئة معظم ما صنف مع الأصول الرباعية، فقد طرأت على هذه الأصول زيادات لم ترد في (سألت منه)[2]، أي بواسطة حروف لم يعتبرها القدامى كأحرف زيادة شرعية، ونميل اليوم إلى اعتبارها كأحرف زيادة، لها ما لأحرف الزيادة التقليدية المعروفة "[3].

ودَلَّلَ على مذهبه هذا بفكرة التَّشْديد في العربية؛ إذ رأى أن إمكانية التشديد سمحت بتكرار حروف الأبجدية جميعا، ورأى أن هذا يقضي على نظرية تحديد حروف الزيادة في "سألتمونيها"[4].

وممن ذهب إلى ذلك جُرجي زَيْدَان،إذ قال:" الألفاظ، أو بحسب زعمهم الأصول الرباعية قد أجمعوا مؤخراً على أنها ثلاثية مزيد فيها"[5]. وذهب د. أحمد عبد الستار الجواري إلى إخراج الهاء واللام من حيز الزيادة، وعلل لذلك بأن حروف الزيادة لا بد

---

(١) –انظر: تهذيب المقدمة اللغوية ١٦٥، و العربية الفصحى١٥٦

(٢) –هكذا جاءت، ؟

(٣) –الألسنية العربية٨٩–٩٠

(٤) –الألسنية العربية ١٢٥

(٥) –الفلسفة اللغوية٩٨، وانظر: حرف السين دراسة صوتية صرفية ٨١.

أن تفيد في زيادتها معاني جديدة لم تكن تدل عليه بنية الكلمة من قبل دخول تلك الحروف، ورأى أن الهاء واللام لم تفد معنى من المعاني للبنية المزيدة عليها[1] .

ومما هو واضح أن قول المحدثين هذا في تجاوزهم عبارة "سألتمونيها" ليس بدعاً من القول فهو قول بعض الأقدمين كما رأيت سابقاً، بل إنه لا يكاد يفارق قول الكوفيين في شيء.

أما ابن عصفور فلم يرض إلا مذهب الجمهور؛ إذ قال :" فتبين أن حروف الزيادة التي يجب أن تورد هنا، إنما هي العشرة المتقدمة الذكر -يعني (سألتمونيها)- وما عدا ذلك من الحروف لا يزاد إلا في التضعيف "[2].

وما ذهب إليه ابن عصفور هو مذهب المحققين، ولا يخفى ما فيه من قوة، ولا يدفع ببعض الشوارد والنوادر التي سقت شيئاً منها.

يقول الدكتور عبد الرزاق الصاعدي:" والذي يؤخذ به، وعليه المعول في دراسة تداخل الأصول: مذهب الجمهور في الزوائد، وهو أنها لا تقع من غير العشرة، التي يجمعها قولهم:" سألتمونيها " أما ما جاء به كراع، وابن فارس، ومن سار على نهجهما من اللغويين المتأخرين في زماننا، فلا يعول عليه؛ لأن ما زعموا أنه زائد ثبت أصالته عند جمهور اللغويين والصرفيين والنحاة من المتقدمين والمتأخرين، وهم السواد الأعظم من علماء العربية، وقد وضعوا قواعدهم على الكثير المستفيض من كلام العرب، الذي أداهم إلى نوط القواعد به "[3]

وبعد: فقد عرض ابن عصفور،مسائل هذا الباب حسب حروف الزيادة، فكل حرف يمثل باباً قائماً بذاته بدأها بباب " اللام " وانتهى بباب " الواو " بعد أن قدم هذه الأبواب بقوله: (ذكر الأماكن التي تزاد فيها هذه الحروف) ثم أضاف بابين آخرين :

أولهما : باب ما يزاد من الحروف في التضعيف .

والآخر: باب التمثيل .

---

(١) —حروف الزيادة بمجلة المجمع العلمي العراقي ج ٣ مجلد ٣٩ ص٧٠٠.

(٢) —الممتع ١٣٩

(٣) —تداخل الأصول ٢٠٣/١

عرض لكثير من المسائل الخلافية في بعضها، وافق فيها وخالف. لا يكاد يمر بمسألة دون أن يكون له فيها تصويب قول، وانتقاد آخر، ولم يكتف بهذا فحسب بل ظهرت آراؤه التي انفرد بها في كثير من المسائل؛ كل ذلك وفق أدلة وأصول معتبرة عند أهل الصنعة. وإليك أهم هذه المسائل .

- نَقْدُه زعم محمد بن حبيب أن اللام زائدة في " عَنْسَلٍ ".
- نَقْدُه المبرد — فيما نسب إليه — من عدم اعتباره الهاء من حروف الزيادة.
- نَقْدُه القائلين بزيادة الهاء في " أُمَّهَات "
- نَقْدُه أبا الحسن في زيادة الهاء من " هِجْرَعٍ، و هِرْكَوْلة "
- نَقْدُه من قال: إن السين بدل من التاء في " اسْتَخَذ " و الأصل " اتَّخَذ"
- نَقْدُه مذهبي المبرد والفراء في السين من " أَسْطَاع " بفتح الهمزة وقطعها.
- نَقْدُه الزجاج في عده همزة " ضَهْيأ " أصلية.
- نَقْدُه تجويز أبي علي في " أَوْلَقٍ " (فَوْعَلاً) و (أَفْعَلاً).
- نَقْدُه من اعتبر الميم زائدة في: " هِرْمَاسٍ، و دُخْشُمٍ، وجُلْهُمَةٍ، و ضُبَارِمٍ، و حُلْقُومٍ، وبُلْعُومٍ، و صَلْقَمٍ، وسَرْطَمٍ " .
- نَقْدُه أبا الحسن والمازني في عدهما " دُلامِصَاً " من ذوات الأربعة، وحملها على باب: سَبِط و سِبَطر.
- نَقْدُه القائلين ببقاء النون بعد ألف زائدة في مضعف العين محتملة للأصالة والزيادة.
- نَقْدُه القائلين بأصالة النون في "رُمَّان " ونحوه.
- نَقْدُه السيرافي في عده زيادة النون وأصالتها بعد ألف زائدة باعتبار وجود البناء وعدمه.
- نَقْدُه من جوز في نون " دُكَّان " ونحوه، مما يرجع إلى اشتقاقين الأصالة والزيادة.
- نَقْدُه ابن جني في جعله نون نحو: " خَزَنْزَنٍ " و " عَصَنْصَنٍ " محتملة للأصالة والزيادة.

- نَقْدُه تجويز ابن جني في " التِّبْرَاس " أن يكون (نِفْعَالاً).
- نَقْدُه قول ابن جني في " نِفْرِحَة ": (نِفْعِلَة).
- نَقْدُه أحمد بن يحيى في نون " خِنْزِيْر "
- نَقْدُه من عدَّ النون زائدة في " ضَيْفَن "
- نَقْدُه تجويز ابن جني زيادة التاء في "تَلَبُوت"
- نَقْدُه من قال: إن " قَطَوْطَى "ونحوه على (فَعَوْعَلٍ).
- نَقْدُه أبا الحسن في اعتباره حروف " هَمَّرِش " أصولاً على (فَعْلَلِلٍ).
- نَقْدُه من خالف في رباعية المضعف بتكرار الفاء والعين.
- نَقْدُه ما احتج به الخليل ويونس والفارسي للزائد من مضعف الثلاثي نحو: "سُلَّمٍ "
- نَقْدُه الكوفيين في عدهم أكثر الأصول ثلاثة.

ثانياً: المسائل.

المسألة الأولى

نقده زعم محمد بن حبيب أن اللام زائدة في (عَنْسَلٍ)[1]

قال ابن عصفور: " وزعم محمد بن حبيب أن اللام في عَنْسَل زائدة؛ لأنه في معنى عَنْسٍ[2]. و الصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أن لامه أصلية، وأنه مشتق من العَسَلان ـ وهو عدو الذئب- والنون زائدة؛ لأن زيادة النون أسهل من زيادة اللام، واشتقاقه واضح لا تكلف فيه[3]"

الدراسة :

اختلف العلماء في لام (عَنْسَلٍ) بين الأصالة والزيادة على مذهبين:

الأول: أن اللام زائدة، و النون أصل. وهو مذهب محمد بن حبيب، على أن اشتقاقه من العَنْس. ووزن الكلمة (فَعْلَلٌ)[4].

والآخر: أن النون زائدة، و اللام أصل . وهو مذهب سيبويه ؛ قال: " ومما جَعَلْتَه زائداً بثبت: العَنْسَل؛ لأنهم يريدون العَسُول "[5].

وتبعه جمهور العلماء، كالفارسي [6]، وابن جني [7]، والصيمري [8]، والرضي[9]، واليزدي [10]، ويمكن حصر أدلة هذا الفريق فيما يأتي:

أولاً: الاشتقاق الواضح، من العَسَلان : الذي هو عَدْوُ الذئب[11].

---

(١) –العَنْسَل: الناقة القوية السريعة. اللسان٩/٢١٠ (عسل)

(٢)– العنس : الصخرة ، والناقة القوية ، شبهت بالصخرة لصلابتها . اللسان ٩/٤٢٥ (عنس) .

(٣) –الممتع ١٤٦

(٤) – انظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٢٤، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٣٣ واللسان٩/٢١٠ (عسل) و التذييل ٦/١١٩ (ب)

(٥) –انظر: الكتاب ٤/٣٢٠.

(٦) –انظر: التكملة ٥٦٤

(٧) –انظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٢٤

(٨) –انظر: التبصرة ٧٩٤

(٩) –انظر: شرحه على الشافية ٢/٣٣٣

(١٠) –انظر: شرحه على الشافية ٣١٤

(١١) –انظر:سر صناعة الإعراب ١/٣٢٤، واللسان٩/٢١٠ (عسل)

ثانياً: أن زيادة النون ثانية، أكثر من زيادة اللام. قال ابن جني:" ألا ترى إلى كثرة باب قَنْبَر و عُنْصُل و قِنْفَخْر وقِنْعَاس، و قلة باب ذلك وأُلالك "[1].

ثالثاً: مخالفة معنى عَنْسَل معنى عَنْس[2] . فعنسل : أسرع ، أما عَنْس : فهي -كما سبق- الناقة القوية .

رابعاً: سقوط النون في بعض تصاريف الكلمة. جاء في اللسان " ورجل عَسِـــل: شديد الضرب سريع رجع اليد بالضرب "[3].

وذهب بعضهم إلى ترجيح مذهب ابن حبيب؛ إن كان عَنْسٌ وعَنْسَلٌ مترادفين[4]. والذي يظهر لي أن ترادفهما، ليس فيه تقوية لمذهب ابن حبيب، بل يحتمـــل أن يكـــون الأول أصل ثلاثي على (فَعْل)، والآخر أصل رباعي على (فَعْلَل).

على أن قول سيبويه والجمهور هو القول؛ لما سبق في أدلتهم. وهو ما اختاره ابن عصفور وعلل بما عللوا به. وجاء نقده لمذهب ابن حبيب من وجهين:

الأول: وضوح الاشتقاق من العَسَلان، و غموضه من العَنْس.

والآخر: أن زيادة النون أسهل من زيادة اللام.

ومما يقوي قول الجمهور ، أن لفظ (العَنْس) مما اختصت به الناقـــة ، قـــال ابـــن الأعرابي :" العَنْسُ : البازل الصلبة من النوق لا يقال لغيرها "[5]

---

(١) – انظر: سر صنعة الإعراب ٣٢٤/١.

(٢) – انظر: شرح الشافية للرضي ٣٣٣/٢

(٣) – اللسان٢١٠/٩ (عسل)

(٤) –انظر: التذييل ١١٩/٦

(٥)- اللسان ٤٢٥/٩ (عنس) .

المسألة الثانية

نقده المبرد –فيما نُسِبَ إليه– من عدم اعتبار الهاء من حروف الزيادة

قال ابن عصفور:" أما الهاء فتزاد لبيان الحركة في نحو: فِهْ، وارمِهْ، وزعم أبو العباس أنها لا تزاد في غير ذلك؛ ولذلك لم يجعلها من الحروف الزوائد كما تقدم. والصحيح أنها تزاد في غير ذلك، إلا أن ذلك قليل جداً[1] "

الدراسة:

ذكر كثير من العلماء أن المبرد لا يعد الهاء من حروف الزيادة، وكانوا في ذلك تبعًا لابن جني حيث نسب إلى أبي العباس هذا، فقال:" أما أبو العباس فكان يخرج الهاء من حروف الزيادة "[2]، و تبع ابن جني كثير من الصرفيين [3].

وهذه النسبة معارضة بما في كتاب المقتضب للمبرد ؛ فقد نص على زيادة الهاء في موطنين:

الأول: في باب معرفة الزوائد ومواضعها، عدد المبرد حروف الزيادة ومواضعها وذكر من بينها الهاء (الحرف الثامن)[4].

والآخر: ذكر من مواضع زيادتها ما نصه (فأما أُمَّهَات فالهاء زائدة، لأنها من حروف الزوائد)[5] . وهذا نص صريح في زيادتها.

أضف إلى هذا أن المبرد لم يتناول في نقده كتاب سيبويه هذه المسألة.

---

(١) –المنع ١٤٨

(٢) – انظر: سر صناعة الإعراب ٥٦٣/١

(٣) –انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٩، و شرح الشافية لركن الدين ١٠٠٨/٢، و اليزدي ٣٦٤/١، و الجاربردي ٦٢٥، والرضي ٣٨٢/٢ .

(٤) –انظر: المقتضب٥٦/١.

(٥) –انظر:المقتضب١٥٠/٣

وقد التمس بعضهم أن يكون القائل بالأصالة غير المبرد، ولم يعرف[1].. ويمكن أن يقال إن ذلك نقل عن المبرد من غير طريق المقتضب ، ولكن الثابت بين أيدينا من طريق المقتضب عد المبرد الهاء من حروف الزيادة .

و على ما سبق فلا يتجه نقد ابن عصفور للمبرد . لأن الهاء عند المبرد من حروف الزيادة ، اعتماداً على ما ورد في المقتضب . والله أعلم .

---

(١) —انظر: اعتراضات الرضي على ابن الحاجب ٢٣٠

المسألة الثالثة

نقده القائلين بزيادة الهاء في " أُمَّهات "

قال ابن عصفور:" أما "أُمَّهَة" ففيها خلاف، فمنهم من جعل الهاء فيه زائدة، ومنهم من جعلها أصلية. فالذي يجعلها زائدة يستدل على ذلك بأنها في معنى: الأُمّ. قال[1] :

أُمَّهَتي خِنْدِفُ، والْيَاسُ أبي

أي: أُمّي. إلا أن الفرق بين "أُمَّهة" و"أُمّ" أنّ "أُمَّهَة" إنما تقع في الغالب على من يعقل، وقد تستعمل فيما لا يعقل. وذلك قليل جداً ، نحو قوله[2]:

قَوَّالُ معروف وفَعَّاله عَقَّار مَثْنَى أُمَّهات الرِّباع

و"أُمٌّ" يقع في الغالب على ما لا يعقل، وقد يقع على العاقل، نحو قوله[3] :

لَقدْ وَلَدَ الأَخْيَطِلَ أُمُّ سَوء عَلَى بَاب امْتِها صُلْبٌ، وَشَامُ

و مما يدل أيضاً على زيادة الهاء في أُمَّهَة، قولهم: أُمُّ بَيْنَةُ الأُمومة، بغير هاء. ولو كانت أصلية لثبتت في المصدر.

والذي يجعلها أصلية يستدل على ذلك بما حكاه صاحب العين، من قولهم: تَأَمَّهْتُ أُمّاً. فتأمَّهت: ، (تَفَعَّلت) بمنزلة: تَنَبَّهَت، مع أن زيادة الهاء قليلة جداً، فمهما أمكن جعلها أصلية كان ذلك أولى فيها.

والصحيح أنها زائدة؛ لأن الأمومة حكاها أئمة اللغة، وأما تَأَمَّهتُ فانْفَرد بها صاحب العين، وكثيراً ما يأتي في كتاب العين ما لا ينبغي أن يؤخذ به؛ لكثرة اضطرابه وخلله "[4]

---

(١) —البيت لقصي بن كلاب، في شرح الشافية ٢/٢٨٣، و شرح شواهدها ٣٠١-٣٠٨، وشرح الملوكي ٢٠٣، والخزانة ٣/٣٠٦، والذيل ٦/١١٩ (ب) .

(٢) — البيت للسفاح بن بكير اليربوعي.في شرح اختيارات المفضل ١٣٦٣، واللسان ١/٢١٧(أمم). وهو بلا نسبة في سر الصناعة ٢/٥٦٥، وشرح الملوكي ٢٠٢.

(٣) —البيت لجرير في المفصل ١٩٨ ، واللسان١/٢١٧ (أمم).وخزانة الأدب٩/١٢١، ولم أقف عليه في الديوان فيما بين يدي من نسخ الديوان ، وقال محقق الكتاب إنه في ديوانه ٥١٥. ولعله في غير ما اطلعت عليه .

(٤) —الممتع ١٤٨-١٤٩

الدراسة:

للعلماء في هاء أُمَّهات ثلاثة آراء:

الأول: القول بالأصالة.

الثاني: القول بالزيادة.

الثالث: القول بأن الأم والأُمَّهة أصلان مختلفان.

أما الأول: وهو القول بأصالتها؛ فعلى أن أصل "أُمّ" : "أُمَّهة"، والهاء منها محذوفة، وقد نسب ابن جني ذلك إلى ابن السراج[1]، والحق أنه مذهب الخليل؛ إذ قال:" والهاء فيه أصلية، ولكن العرب حذفت تلك الهاء إذا أمنوا اللبس [2] " .

أما ابن السراج فنص على زيادتها وجوز أصالتها إذ قال: " فأما "أُمَّهات" فوزنها (فُعْلَهات)، يدلك على ذلك أنهم يقولون: "أُمّ" و"أُمَّهات"، فيجيئون في الجمع بما لم يكن في الواحد. وقد حكى الأخفش على جهة الشذوذ أن من العرب من يقول: (أُمَّهة) فإن كان هذا صحيحاً فإنه جعلها (فُعَّلة) وألحقها بجُخْدَب، ومن لم يثبت عنده أن في كلام العرب (فُعْلَلاً) وجب عليه أن يقول: أُمَّهة (فُعْلَهة)، كما قال: إن جُنْدَباً (فُنْعَل) ولم يقل: (فُعْلَل) "[3]. وهذا دليل على قوله بالزيادة وتجويز الأصالة عند من أجاز في جُخْدَب (فُعْلَل).

ويؤنس على القول بأصالتها أمران:

الأول: أن زيادة الهاء قليلة جداً، فمهما أمكن جعلها أصلية كان ذلك أولى فيها[4]

الثاني: أن بناء (تَفَعْلَهْتُ) تَأُمَّهت، معدوم، و بناء (تَفَعَّلْتُ) موجود[5].

---

(١) –انظر: سر صناعة الإعراب ٥٦٤/٢.

(٢) –العين ٤٣٣/٨ . و قد أشار إلى هذا د. مهدي المخزومي في اعتراضات الرضي على ابن الحاجب ٢٣٠

(٣) – الأصول ٣٣٦/٣ .

(٤) –انظر: الممتع ١٤٩

(٥) –انظر: شرح الشافية لليزدي ٣٦٥

وأما الثاني: وهو القول بزيادتها، فهو مذهب جمهور الصرفيين[1]، مستدلين على ذلك بالآتي:

أولاً:قولهم في "أُمَّهَة": أُمٌّ بَيِّنَة الأُمُوْمَة، إذ لو كانت أصلية لثبتت في المصدر.وهذا دليل سماعي.

ثانياً: أن الأُمُومَة نقلها ثعلب[2] ، وتَأَمَّهتُ، وأَمَّهتُه حكاهما صاحب العين، وفيه من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا ينكر.وهذا يقوي دليل السماع السابق.

ثالثاً: أن اعتماد زيادة الهاء أولى من اعتماد حذفها؛ لأن ما زيد أضعاف ما حذف، وهذا من جهة القياس. وقد قوى ابن إياز مذهب ابن السراج، كما رد بعض ما استدل به هذا الفريق، فقال: " وعندي أن مذهب ابن السراج قوي؛ وذلك لأنه لا يجوز أن تعادل رواية الخليل رواية غيره، والعين وإن وقع في تصريفه غلط فذلك منسوب إلى الأصحاب الذين نقلوا عنه لا إليه، وفي كتاب الفصيح على قلة أوراقه أغلاط كثيرة نبه عليها الشارحون.

وأما قوله[3]: " إن ما زيد فيه أضعاف ما حذف منه " فلا يلزم؛ لأنا نقول: "أُمٌّ" و"أُمَّهَات" ثلاثيات والهمزة فاء، والميمان عين مضاعفة، والهاء لام، فهي إذاً مما يعتقب عليه لامان: الهاء تارة، والميم أخرى، وهذا له نظائر كسِنَة، وعِضَة، على رأي[4] ".

وفي قوله هذا نظر؛ لإجماع العلماء على أن في كتاب العين من سوء التصريف ما يكفي في دفع الكثير منه. وأما ثعلب فقد استفاض بين العلماء توثيق روايته، على أنه ليس في الهنات التي ذكرها شارحو الفصيح مسألتنا هذه.

---

(١) –انظر: الكتاب ٣/٤٠٠، والمقتضب ٣/١٦٩، والأصول ٣/٣٣٦، والتكملة ٥٦٨، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٦٣–٥٦٨، والمفصل٣٥٩، واللباب ٢/٢٧٥، وشرح ابن معط ٢/١٣٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٥، والتصريح ٢/٣٦٢، والأشموني ٤/٢٦٩، و التذييل ٦/١١٨ –١١٩

(٢) –انظر: الفصيح ١٠٣٣، وشرحه:لابن هشام اللخمي ١٠٦–١٠٧. وشرحه المنسوب للزمخشري ١/٢٧٩ – ٢٨٢.

(٣) يعني: ابن مالك في كتابه التعريف بضروري التصريف.

(٤) –انظر: شرح التعريف بضروري التصريف ٩٦.

وأما الثالث: فقد ذكره ابن الحاجب فقال: " ... أو هما أصلان كَدَمِث ودِمَثْر، وتُرَّة و تُرْثَارة، ولؤلؤ ولأل "[1].

ورده الرضي؛ لأن نحو: دَمِث ودِمَثْر من الشاذ النادر، و المتنازع فيه لا يحمل على الشاذ[2].

وقد حكى ابن عصفور المذهبين الأولين، أما الثالث فلم يذكره، ويمكن أن يعتذر له بأنه رأي متأخر؛ إذ هو فيما يظهر رأي لابن الحاجب.

ويتضح مما سبق أن ابن عصفور تبع الجمهور في الحكم و الاستدلال، وهو القول فيما يظهر. ويمكن أن يعلل له بما يأتي:

أولاً: ما ذكر من أن الأولى أن تحمل الهاء على الأصالة لقلة زيادتها، مردود بما حكاه الجمهور من سقوطها في المصدر.

ثانياً: إجماعهم على أنها من حروف الزيادة، ولم يثبت ما نُسب للمبرد من القول بزيادتها.

ثالثاً: النقل الصحيح، فقد ثبت قولهم: أُمٌّ بَيِّنَةُ الأُمُومَة، من طريق ثعلب. قال ابن جني: "وحسبك به ثقة" [3].

رابعاً: أن الأولى ألا تحمل على باب: سَبِط وسِبَطر؛ لأن الهاء من حروف الزيادة، والراء ليست من حروف الزيادة. وما أمكن في الهاء، غير ممكن في الراء، فتحمل على الزيادة.و سندها النقل السابق.

خامساً: ما ذكره ابن جني من أن دلالة القياس أفشى وأكثر من دلالة الحذف، فالأولى الحمل على ما كثر وقوي [4].

سادساً: ما ذكر من أن بناء (تَفَعْلَهْت) معدوم. معارض بعدم (الفُعُوعَة) في الأُمُومَة[5]. والله أعلم .

---

(١) انظر: الشافية ٧٨

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ٣٨٤/٢

(٣) انظر: سر الصناعة ٥٦٨/٢

(٤) انظر : سر الصناعة ٥٦٧/٢

(٥) انظر: شرح الشافية لليزدي ٣٦٥

المسألة الرابعة

نقده أباالحسن في زيادة الهاء من "هِجْرَع"، و"هِرْكَوْلَة"

قال ابن عصفور:" وأما "هِجْرَع" و"هِبْلَع" و"هِرْكَوْلة" فزعم أبو الحسن أن الهاء فيها زائدة، واستدل على زيادتها بالاشتقاق.

فأما "هِجْرَع" فهو الطويل، فكأنه مأخوذ من "الجَرَع". وهو المكان السهل المنقاد. وأما "الهِبْلَع" فالأكول، وفيه معنى البَلْع. وأما "الهِرْكَولة" فهي التي تَرْكُلُ في مشيتها. فالهاء فيها زائدة. وبعض العرب يقول: "هِرَكْلَة" و"هُرَكِلَة". وينبغي أن تجعل الهاء فيها أصلية.

والصحيح أن الهاء في "هِبْلَع" زائدة، لوضوح اشتقاقه من البَلْع. وأما "هِجْرَع" فوجه الجمع بينه وبين الجَرَع ليس له ذلك الوضوح الذي لهِبْلَع. فينبغي أن تجعل الهاء أصلية، وألا تجعل من لفظ الجَرَع.

على أن أحمد بن يحيى قد حكى: هذا أَهْجَرُ من هذا[1]، أي: أَطْوَل منه. فيحتمل أن يكون من لفظ "هِجْرَع". وحذفت لامه. ويكون في قولهم: أَهْجَر من كذا دلالة على أصالة الهاء.

وأما "الهِرْكَولَة" فقد حكى أبو عبيدة أنها: الضَّخْمَة الأَوْرَاك[2] . فعلى هذا تكون الهاء أصلية؛ إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء؛ لأنه على هذا ليس مأخوذاً من رَكَلَ. فإذا ثبت أن الهاء في "هِرْكَوْلَة" أصلية، عند من يجعله واقعاً على الضَّخْمَة الأَوْرِاك، فكذلك ينبغي أن يجعل إذا وقع على المرأة التي تَرْكُل في مشيتها، وألا يجعل ذلك مشتقاً من رَكَل، بل اسم للمرأة التي تركل في مشيتها؛ إذ قد ثبتت أصالتها في موضع "[3]

الدراسة:

اختلف العلماء في زيادة الهاء في الكلمات السابقة في نص ابن عصفور، وهي : "هِجْرَعٌ"، و"هِبْلَعٌ" ، و"هِرْكَولَةٌ". على النحو الآتي:

أولاً: "هِجْرَعٌ"، فيها قولان:

---

(١) –انظر: مجالس ثعلب ٤٥٧. وسر الصناعة ٢/٥٧٠.

(٢) –انظر:سر الصناعة ٢/٥٧٠

(٣) –الممتع ١٤٩–١٥٠

أحدهما: مذهب سيبويه أن الهاء فيه أصل فهو على (فِعْلَلٍ)، قال:" ويكون على (فِعْلَلٍ) فيهما، فالأسماء نحو: "قِلْعَمٌ"، و"دِرهَمٌ". والصفة: هِجْرَع، وهِبْلَع "[1] وتبعه جمهور العلماء [2].

و أدلتهم على ذلك ما يأتي:

أولاً: الحمل على النظير، إذ (فِعْلَلٌ)، كَدِرْهَمٍ كثير، والحمل على الكثير أولى[3].

ثانياً: قلة زيادة الهاء، فإن أمكن أن يُعْدَل عن الحكم بالزيادة كان أولى [4].

والآخر: مذهب أبي الحسن الأخفش، أن الهاء زائدة. فهو على(هِفْعَلٍ).[5]

واستدلوا على ذلك بالاشتقاق: ووجهه كالآتي: أن "الهِجْرَع": هو الطويل. والجَرَع هو المكان السهل المنقاد. كذا قال ابن جني في تعليله مذهب الأخفش [6]، ووَجَّهُه الرضي بقوله:" "الجَرَعُ" بفتح الراء: المكان السهل المنقاد: وهو يناسب معنى الطول "[7] كما وجهه ابن الناظم بقوله: "... فإنه يحتمل أن يكونوا سموا الرَّمَل المستوي جَرَعاً لأنه مستطيل، فيكون بين "هِجْرَع" وبينه قدر مشترك "[8].

وقد رد جمع من العلماء هذا بأمرين:

الأول: أنه لا علاقة بين المشتق والمشتق منه. قال اليزدي: " وهذا الاشتقاق بعيد؛ إذ لا مناسبة بين المشتق والمشتق منه في المعنى، إلا إذا ارتكب نوع من التَّمحُّل "[9].

---

(١) —انظر: الكتاب ٤/٢٨٩.

(٢) —انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٧٠، و المحكم ٢/٢٧٨، وشرح الملوكي ٣٠٤-٣٠٥، و الشافية ٧٧-٧٨، وشرحها للرضي ٢/٣٨٥، واليزدي ٣٦٨،والجاربردي ٦٢٣. و انظر: الارتشاف١/٢١٩

(٣) —انظر: شرح اليزدي ٣٦٨

(٤) —انظر: شرح الرضي على الشافية ٢/٣٨٥

(٥) — نسبه إليه ابن جني في: سر الصناعة٢/٥٦٨، وابن يعيش في شرح الملوكي ٢٠٤-٢٠٥، وابن الحاجب في الشافية ٧٧-٨٧، واليزدي في شرحها ٣١٩. وغيرهم.

(٦) —انظر: سر الصناعة ٢/٥٦٨

(٧) — شرحه على الشافية ٢/٣٨٥.

(٨) —انظر: بغية الطالب ١١٧

(٩) — شرحه على الشافية ٣٦٨ ، وانظر : شرح الجاربردي٦٢٣ ، وركن الدين١٠١١ .

والآخر: أنهم سموا "الجَرَع" جَرَعاً لمعنى غير الطول[1]، وقد تعدَّدتْ معاني الجَرَع في كتب المعاجم [2].

ثانياً: "هِبْلَع"، فيها قولان كذلك:

أحدهما: قول سيبويه وجمهور العلماء: أن الهاء أصل وهو على (فِعْلَلٍ) [3].

والآخر: قول أبي الحسن الأخفش أنها زائدة، فهو على (هِفْعَلٍ)[4]. ويمكن أن يُستدل للمذهبين بما استُدل به لـ"هِجْرَع". والغريب أن ابن عصفور ناقض قوله هنا قوله في الأبنية، فقد عَدَّ " هِبْلَعاً " في الأبنية على (فِعْلَلٍ)[5] ، وخالفه هنا ، فجعل الهاء زائدة . فهو موافق لسيبويه في الأبنية ، مخالف له في الزيادة .

ثالثاً: "هِرْكَولَة"، وفيها قولان كذلك:

أحدهما : قول الجمهور، وهو أن الهاء أصل. ووزنه (فِعْلَولَة)[6].

واستدلوا على ذلك بالحمل على النظير، فيقال : "هِرَّكِلَة"، و"هِرْكَوْلَة"[7] . قال اليزدي :" ... لوجود مثل " قِرْطَعْب [8]" . فالتاء في هِرْكَولة للتأنيث، والواو للإلحاق،

---

(١) –انظر: بغية الطالب ١١٧،

(٢) –انظر: اللسان٢/٢٥٢ (جرع)

(٣) – انظر: الكتاب ٤/٢٦٩، وسر الصناعة ٢/٥٧٠، وشرح الملوك٢٠٤-٢٠٥، وشرح الرضي على الشافية ٢/٣٨٥.

(٤) –انظر: سر الصناعة ٢/٢٦٩، وشرح الملوكي لابن يعيش٢٠٤-٢٠٥، والشافية ٧٧-٧٨، وشرحها لليزدي ٣٦٨، والرضي ٢/٣٨٥، والجاربردي ٦٢٣. وانظر: ارتشاف الضرب ١/٢١٩.

(٥)- المتع٥٤

(٦) –انظر: سرصناعة الإعراب ٢/٥٦٩ –٥٧٠، والمنصف ١/٢٥ –٢٦، وشرح الملوكي ٢٠٤-٢٠٥، وشرح المفصل،لابن يعيش ١٠/٥، شرح الشافية، للرضي ٢/٣٨٥، وركن الدين ١٠١٣، واليزدي ٣٦٩، والجاربردي ٦٣٣، والنيسابوري ٢٧٢.

(٧)- اللسان ١٥ /٨٠(هركل)

(٨)- شرحه على الشافية ٣٦٧ .

ومثله: البِرْذَون، والبِرْذونة[1] .

والآخر: ما نسبه ابن جني إلى الخليل من طريق أبي الحسن، وهو أن الهاء فيها زائدة ووزنه (هِفْعَولة)[2]. قال ابن جني:" وذهب الخليل فيما حكاه عنه أبو الحسن إلى أن هِرْكَولَة (هِفْعَولَة) وأن الهاء زائدة "[3].

ولم أر الخليل- في مظان هذه الكلمة من كتاب العين - قد ذكر زيادة الهاء، كما أنها ليست من طريق كتاب سيبويه .

وعلى افتراض صحة ما نسب إلى الخليل، فإن دليله الاشْتِقَاق؛ لأن "الهِرْكَولَة" هي التي تَرْكُلُ في مشيتها[4]. و إلى زيادتها ذهب ابن القبيصي إذ قال :" والهاء في "هِرْكَوْلَة" زائدة ، ووزنها (هِفْعَولَة) ؛ لأنها من الرَّكل "[5] وقد رد الجمهور هذا القول بأمور:

الأول: أن هذا الاشتقاق مظنون، و الحمل على النظير معلوم، والحمل على المعلوم قَطْعًا أولى من الحمل على المظنون[6].

الثاني: أن المرأة قد تمشي من غير رَكْلٍ[7].

الثالث: أن زيادة الهاء قليلة فالأولى اجتناب القول بزيادتها ما أمكن[8] .

ويتضح مما سبق أن لجمهور على القول بأصالة الهاء في جميع ما سبق، خلافاً لأبي الحسن فيما نقله عنه ابن جني، والخليل في "هِرْكَولَة"، فيما نقله ابن جني من طريق أبي الحسن كذلك، وابن القُبَيْصي في "هِرْكَوْلَة" وقد وافق ابن عصفور الجمهور في "هِجْرَع" و"هِرْكَوْلَة" ، وخالفهم في "هِبْلَع" وفاقاً لأبي الحسن . وعَلَّل في موافقته بما عَلَّلَ به

---

(١) -البِرْذَون والبِرْذَونَة: الدابة، وهو خاص بالخيل التي من غير نتاج العرب. انظر: شرح ركن الدين على الشافية ١٠١٣، واللسان ١/٣٧٠ (برذن).

(٢) -انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٦٩

(٣) -انظر: سر صناعة الإعراب٢/٥٦٩.

(٤) -انظر: سر صناعة الإعراب٢/٥٦٩

(٥)- انظر : التتمة في التصريف٥٤

(٦) -انظر: شرح الشافية للبزدي ٣٦٨.

(٧) -انظر: شرح الشافية لركن الدين ١٠١٣.

(٨) -انظر: شرح الشافية للرضي ٢/٣٨٥

الجمهور، و أضاف في "الهِرْكَولَة" دليلاً آخر وهو: أن "الهِرْكَولَة" اسم للضَّخْمَة الأَوْرَاك. والمفهوم من هذه النقطة أن هذه التسمية من غير مشي. وعليه فلا اشتقاق في هذه التسمية يشهد بزيادة الهاء؛ لأن الرَّكْل مرتبط بالمشي، والمشي معدوم، فلا ركل ، إذاً فلا اشتقاق.

وأما "هِبْلَع" عند ابن عصفور فلوضوح الاشتقاق من البَلْع.

والذي يظهر لي في هذه الكلمات الاحتكام إلى الاشتقاق ، فالهاء فيها كلها زائدة. و أحكم الأدلة فيما يظهر لي الاشتقاق: " إذا شهد الاشتقاق بشيء عمل به ، و لا التفات إلى قلته أو عدم نظيره"[1] ولا يخفى ما في قول ابن عصفور في "هِرْكَولَة" من التَّكَلُّف ؛ ألا ترى أن الركل من لوازم الهِرْكَولَة ؟. والله أعلم .

---

(1)- انظر: شرح الملوكي٢٠٥

المسألة الخامسة

لقده من قال: إن السين بدل من التاء في (اسْتَخَذ) والأصل:اتَّخذ.

قال ابن عصفور:" وأما "استَخَذ" فلانٌ من قول العرب: استَخَذَ فلانٌ أرْضاً، ففي ذلك قولان:

أحدهما: أنه يجوز أن يكون في الأصل "اتَّخَذ"وزنه (افْتَعَل) من قوله تعالى: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[1] ثم أبدلوا السين من التاء الأولى التي هي فاء الكلمة، كما أبدلوا التاء من السين في "ستّ"، لأن أصلها سِدْس بدليل قولهم: أسْدَاس. فلما أبدلوا التاء من السين، فقالوا: سِدْتٌ، أدغموا الدال في التاء. وإنما جاز ذلك لأن السين والتاء مهموسان، فجاز إبدال كل واحد منهما من الآخر؛ بسبب ذلك.

والآخر: أن يكون أصله "استَتخَذ" على وزن (استَفْعَل) من ﴿تَخِذْنَ﴾ أيضاً، فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل استثقالاً للمثلين، كما حذفوا التاء الأولى من اتَّقى كراهيةً لاجتماع مثلين أيضاً، فقالوا: تَقَى يتْقِي. قال الشاعر[2]:

تَـقَـوهُ أَيُّـهَـا الفِتْيَانُ، إِنِّـي رأَيْـتُ اللهَ قَـدْ غَـلَبَ الجُدُودَا

يريد: اتَّقوه، فعلى هذا تكون السين زائدة، وعلى الأول تكون بدلاً من أصل.

والصحيح من هذين القولين عندي الثاني؛ لأنه قد ثَبت حذف إحدى التاءين لاجتماع المثلين في: "تَقَى"، وباطراد إذا كانت المحذوفة زائدة في مثل "تَذَكَّر" و "تَفَكَّر" تريد: تَتَذَكَّر و تَتَفكَّر. ولم يثبت إبدال السين من التاء بل ثبت عكسه. والبدل في مثل هذا ليس بقياس فيقال به؛ حيث لم يسمع؛ فلذلك كان الوجه الثاني أحسن الوجهين عندي، لأن فيه الحمل على ما سمع مثله "[3].

الدراسة:

---

(١) —من الآية ٧٧من سورة الكهف. قرأ البصريان وابن كثير ويعقوب وعبدالله والحسن وقتادة وابن محيصن: {لَتَخِذْتَ} نحو:لَعَلِمْتَ، والباقون بالتشديد وفتح الخاء (لَتَخَّذتَ). انظر: التيسير ١٤٥، والكشف ٢/٧٠-٧١، والإقناع ٢/٦٩١، والنشر ٢/٣١٤. و حاشية الغزي على شرح الجاربردي ٢-٥٠٢-٥٠٣.

(٢) — البيت لخداش بن زهير في: النوادر ٢٠٠، وإصلاح المنطق ٢٤، وسر الصناعة ١/١٩٨، وهو بغير نسبة في النوادر ١٤٧، والمسائل الحلبيات ٧١، والمنصف ١/٢٩٠، وشرح القصائد السبع ٣٢٨.

(٣) —الممتع ١٥١-١٥٢

سمع عن العرب أنهم يقولون: "اسْتَخَذ" فلانٌ أرْضَاً، في معنى "اتَّخَذَ" [1]، وقد خرَّج سيبويه ذلك على أحد أمرين، فقال: " وقال بعضهم: "اسْتَخَذَ فلانٌ أرضاً"، يريد: اتَّخذ أرضاً، كأنهم أبدلوا السين مكان التاء في "اتَّخَذ" ، كما أبدلوا حيث كثرت في كلامهم وكانتا تاءين، فأبدلوا السين مكانها كما أُبدلت التاء مكانها في "سِتٌّ". وإنما فُعل هذا كراهية التضعيف.

ومثل ذلك قول بعض العرب: الطَّجَعَ في اضْطَجَع، أبدل اللام مكان الضاد كراهية التقاء المطبَقَين، فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف، وقد بُيِّن ذلك. و كذلك السين لم تجد حرفاً أقرب إلى التاء في المخرج والهمس، حيث أرادوا التخفيف منها. وإنما فعلوا هذا لأن التضعيف مستثقل في كلامهم.

وفيها قول آخر: أن يكون (اسْتَفْعَل)، فحذف التاء للتضعيف من "اسْتَتْخَذ" كما حذفوا لام ظَلْتُ "[2].

وتبعه في ذلك الخالفون على فريقين:

الأول: نقل كلام سيبويه دون ترجيح، كابن السراج[3]،وابن جني[4]، وابن يعيش[5]. وابن الحاجب في الشافية[6]

والآخر: نقله ورجح أحد القولين؛ على ما يأتي:

---

(١) –انظر: الكتاب ٤/٤٨٣ –٤٨٣، والأصول٣/٤٣٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٥٤، وشرح الرضي على الشافية ٣/٢٩٤، واليزدي ٦٠٤-٦٠٥، و الجاربردي ٩٩٦-٩٩٧ ، وحاشية الغزي على الشافية٢٠٥-٥٠٣

(٢) –الكتاب ٤/٤٨٣ –٤٨٤.

(٣) –انظر: الأصول ٣/٤٣٣

(٤) –انظر: سر الصناعة ١/١٩٨.

(٥) –انظر: شرحه على المفصل ١٠/١٥٤.

(٦) – ص١٣٢

-**ترجيح القول الأول** : رجحه ابن الحاجب في الإيضاح[1] ، إذ قال: " وأما اسْتَخَذ فيحتمل أن[2] يكون من هذا الباب[3]، لأنهم لا يقولون: اسْتَتْخَذ[4] ، ولو كان منه لجاء الأصل؛ إذ لا مانع يمنع من وجوده، وأيضاً فإن المعهود حذف الأولى لا حذف الثانية، مما استثقل فيه الاجتماع وتعذر الإدغام،وأيضا فإنه بمعنى اتخذ فلو كان على (اسْتَفْعَل) لاختلف معناه في الظاهر، ويضعف أن يكون من أتَّخَذ بعد إبدال السين من التاء على أنه شاذ كيفما قدروا "

وأجاب عن أدلته اليزدي بقوله:" ولك أن تجيب عن لزوم مجيء الأصل بأن الغنية بالمخفف عن الأصل حاصلة، وليس كل أصل مستعملاً. وعن لزوم اختلاف المعنى بأن من الجائز ورود باب بمعنى باب آخر، ولهذا اختلف في اسْتَكَانَ، وقد تقدم "[5]

-**ترجيح القول الثاني**: وصاحبه ابن عصفور، كما سبق في نصه. معتمداً على دليلين .

أحدهما: أنه ثبت حذف إحدى التاءين كما في نحو: تَقَى ، وتذكَّر، وتَفكَّر.

والآخر: أنه لم يثبت إبدال السين من التاء، بل ثبت عكسه.

والذي يظهر لي أنه غير منازع في أدلته هذه، أما الأول فواضح، و أما الثاني فقد يَرِد عليه قولهم: طَسْتٌ[6] ، و طَسٌّ، وهي مما تنازعته الأدلة؛ لقولهم في جمعه: طُسُوسٌ، وطُسُوتٌ[7].

---

(١) -ص ٢/٥٢٠

(٢) - في الإيضاح ٢/٥٢٠،(أن لا يكون). وهو خطأ يتضح من آخر النص.

(٣) - أي: من باب تلاقي المثلين، انظر: شرح اليزدي ٦٠٥. والجاربردي ٩٩٧

(٤) - في الإيضاح ٢/٥٢٠، استَخذ، و هو خطأ؛ لأنه يناقض آخر الكلام، و التصويب من اليزدي ٦٠٥، إذ نظر له باستَضْرَب وانظر: الجاربردي ٩٩٧.

(٥) - شرح اليزدي على الشافية ٦٠٥، وانظر الخلاف في استكان في ص ٥٢ من اليزدي.

(٦) -الطست: من آنية الصُّفر. انظر: اللسان٨/١٦١ (طسس)

(٧) -انظر: شرح الجاربردي على الشافية ٨٧٣.

فقال الجمهور إن السين هي الأصل[1] ، وأجاب بعضهم: بأن إبدال السين مختلف فيه بخلاف التاء، فالأولى أن يؤخذ بمحل الاتفاق[2]،

وذهب بعضهم إلى أن الأولى أن يقال: هما أصلان، بتقدير كون الجمعين سواء في استعمال الفصحاء، و ارتكاب الإبدال لا يحسن إلا إذا كان أحدهما مرجوحاً [3].

وذكر الجواليقي عن سفيان الثوري أن التاء في (طَسْت) هي الأصل[4]، وهو ما أشار إليه صاحب اللسان[5] . وهي معربة، وقد أكد د/ ف. عبدالرحيم ذلك في تعليقه على المعرب؛ إذ هي من الفارسية وأصلها تَشْت[6]. وليس هذا مجال مناقشة الخلاف فيها.

وعلى كل حال فإنها لا تقوى دليلاً على إبدال السين، ولقائل أن يستدل باستَحَذ نفسها على البدل، ويرد عليه بأنها أيضاً تطرق إليها الوهم بالقول الثاني لسيبويه، وهو ما اختاره ابن عصفور.

وهو ما أميل إليه؛ إذ أدلته لم يرد عليها شيء. والله أعلم.

---

(١) — انظر: الإبدال لأبي الطيب ١/١١٩، وسر الصناعة ١/١٥٦، واللباب٢/٣٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٤١، وشرح الرضي على الشافية ٣/٢٢٠، والارتشاف ١/٣٢٢.

(٢) —انظر: شرح الجاربردي ٨٧٣، واليزدي ٥٤٢

(٣) —انظر: شرح اليزدي ٥٤٣

(٤) —انظر: المعرب ٢٢١-٢٢٢

(٥) —٨/١٦١(طسس)

(٦) — تعليقه على المعرب ٤٣٨.

المسألة السادسة

نقده مذهبي المبرد والفراء في زيادة السين من " أَسْطَاع " بفتح الهمزة وقطعها.

قال ابن عصفور:" وأما "أَسْطَاع" فالسين عند سيبويه فيه عوض من ذهاب حركة العين. وذلك أن أصله: أَطْوَع، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء فصار أَطَوْع، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ، ثم زيدت السين عوضاً من ذهاب الحركة من العين ــ وهي الواو- بجعلها على الفاء.

وقد تعقب المبرد سيبويه، فقال:" إنما يعوض من الشيء إذا فقد وذهب. فأما إذا كان موجوداً في اللفظ فلا. و حركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء.

والذي ذهب إليه سيبويه صحيح ؛ وذلك أن العين لما سكنت توهَّنت لسكونها، وتهيأت للحذف عند سكون اللام. وذلك في نحو: لم يُطِعْ وأَطِعْ وأَطَعتُ. ففي هذا كله قد حذفت العين لالتقاء الساكنين. ولو كانت العين متحركة لم تحذف، بل كنت تقول: لم يُطْوِعْ وأَطْوِع و أَطْوَعْت. فزيدت السين لتكون عوضاً من العين متى حذفت. وأما قبل حذف العين فليست بعوض، بل هي زائدة. فلذلك ينبغي أن يجعل "أَسْطَاع" من قبيل ما زيدت فيه السين بالنظر إليه قبل الحذف ، ومن جعل " أَسْطَاع"من قبيل ما السين فيه عوض فبالنظر إلى الحذف.

وكذلك الأمر في أَهْرَاق و أَهْرَاح. أعني: من أنه يسوغ أن تُورَدا في العوض بالنظر إليهما بعد الحذف، وفي الزيادة بالنظر إليهما قبل الحذف .

فإن قيل: فإن سيبويه قد جعل السين عوضاً من ذهاب حركة العين، لا كما ذهبتَ إليه من أنها عِوَض متى ذهبت العين. فالجواب عن ذلك شيئان:

أحدهما: أنه يمكن أن يكون أراد بقوله: من ذهاب حركة. أي: زادوا من أجل ذهاب حركة العين؛ لأن زيادة السين لتكون معدة للعوضية إنما كان من أجل ذَهَاب حركة العين، لأن ذهاب حركة العين هو الذي أوجب حذف العين عند سكون اللام.

والآخر: أن يكون جعَل السين عوضاً من ذهاب حركة العين، وإن كانت إنما هي عوض من العين في بعض المواضع؛ لأن السبب في حذف العين إنما هو ذهاب الحركة؛ فأقام السبب مقام المسبب. وإقامة السبب مقام المسبب كثير جداً.

وقال الفراء شبهوا أَسْطَعَتُ بـ(أَفْعَلت). فهذا يدل من كلامه على أن أَصْلَه اِسْتطعَتُ، فلما حذفت التاء بقي على وزن (افعَلتُ)، ففتحت الهمزة وقطعت. وهذا الذي ذهب إليه غير مرضي؛ لأنه لو كان بقاؤه على وزن (اِفعَلتُ) بعد حذف التاء يوجب قطع همزته لما قالوا اِسْطَاع بكسر الهمزة وجعلها للوصل. واطّراد ذلك عندهم و كثرته يدل على فساد مذهبه

فإن قيل: ما ذهب إليه سيبويه من زيادة السين لتكون معدة للعوض، لم يثبت. فينبغي أن يحمل أَسْطَاع على ما ذهب إليه الفراء. قيل: قد ثبت أن العرب تزيد غير السين لذلك في أَهْرَاق و أَهْرَاح فيُحمل أَسْطَاع على ذلك. و أما قطع همزة الوصل؛ لأن اللفظ قد صار على وزن ما همزته همزة قطع، فلم يستقر في موضع من المواضع [1] "

الدراسة:

من مسائل الخلاف المشهورة بين العلماء خلافهم في زيادة السين في "أَسْطَاع" بقطع الهمزة وفتحها. وقد أطال ابن عصفور النقاش فيها، مرجحاً ومعللاً. ومدار النقاش فيها على ثلاثة من العلماء الكبار، وهم: سيبويه، والفراء، والمبرد.

ذهب سيبويه إلى أنها في الأصل (أَفْعَل): أَطْوَع، فحصل إعلال بالنقل،و تلاه آخر بالقلب، فصارت أَطَاع ثم عوض عن ذهاب حركة العين بالسين، فقيل: أَسْطَاع يُسْطِيْع، و الأصل: أَطَاع يُطِيع. هذا هو رأي سيبويه؛ إذ قال: " وقولهم: أَسْطَاع يُسْطِيْع،و إنما هي أَطَاع يُطيع، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أَفْعَل) "[2]. وقال في موضع آخر: " و نظير هذا[3] قولهم: أَسْطَاع يُسطِيع، جعلوا العوض السين؛ لأنه فعل، فلما كانت السين تزاد في الفعل زيدت في العوض لأنها من حروف الزوائد التي تزاد في الفعل، وجعلوا الهاء بمنزلتها لأنها تلحق الفعل في قولهم: ارْمَهْ وعِهْ ونحوها "[4].

---

(١) ـ الممتع ١٥٢-١٥٣.

(٢) ـ الكتاب ٢٥/١

(٣) ـ يعني نظير: أهرقت، و أهرحت.

(٤) ـ الكتاب ٢٨٥/٤.

وقال في موضع ثالث: " ومن قال يُسطيع فإنما زاد السين على أَطَاع يُطِيع، وجعلها من سكون موضع العين[1] "

وقد نقل هذا القول عن الخليل[2]، وعلى هذا الأخفش، والزجاج، وابن السراج، وابن ولاد، و السيرافي، وابن جني، والثمانيني، وابن الحاجب، والرضي، وغيرهم من العلماء [3]. وزيادة السين في هذا مسموعة، و ليست جارية عل القياس[4]. واستدلوا على ذلك بقطع الهمزة وفتحها، وضم أول المضارع[5].

و نقل عن المبرد اعتراضه على قول سيبويه،إن السين عوض عن ذهاب حركة العين، إذ الحركة باقية لم تذهب، وهذا فيه جمع بين العوض والمعوض[6] .

ورد جمهور العلماء اعتراض المبرد بأمرين:

أحدهما: أن مراد سيبويه أن السين عوض عن ذهاب حركة العين عن العين وتحولها إلى الصحيح قبلها لا عن حذفها وزوالها[7] .

والآخر: أن علة التعويض هي الوهن والضعف الذي لحق الكلمة من جراء نقل الحركة عن العين، حيث تحذف في نحو: لم يطعْ، وأطَعْتُ؛ لالتقاء الساكنين، ولولا ذلك

---

(١) —الكتاب ٤/٤٨٣.

(٢) —انظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣١٢، ومعاني القراءات ٢/١٢٧

(٣) —انظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣١٢، والانتصار ٢٧٠، وإعراب القرآن ٢/٤٧٤، ومعاني القراءات ٢/١٢٧، و التعليقة ٥/٢١٦، وسر الصناعة ١/١٩٩، والنكت ١/١٣١-١٣٢، وشرح التصريف للثمانيني ٢٨١، وشرح الكتاب للصفار٢/٣٨٤، وشرح المفصل،لابن يعيش ١٠/٦ ، ١٥٤، وشرح الملوكي ٢٠٧، وشرح الرضي على الشافية ٢/٣٧٩، و شرح الجاربردي ٦١٩-٦٢٠، والبزدي ٣٦١ - ٣٦٢.

(٤) —انظر: المساعد ٤/٥٥.

(٥) —انظر: شرح الرضي على الشافية ٢/٣٨٠، والمساعد ٤/٥٥.

(٦) — انظر: الانتصار ٢٧٠، وسر الصناعة ١/١٩٩، واللباب٢/٢٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٦، وشرح الملوكي ٢٠٧، وشرح الرضي على الشافية ٢/٣٨٠.

(٧) — انظر : الانتصار٢٧٠ ، وسر الصناعة١/١٩٩ ، واللباب٢/٢٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/٦ ، وشرح الملوكي ٢٠٧ ، وشرح الرضي على الشافية ٢/٣٨٠ .

لقلنا: لم يطْوع وأَطْوَعْتُ، فصارت السين عوضاً لذلك الوهن والضعف المسبب للحذف أو القلب[1].

وصحح ابن عصفور كلام سيبويه ؛ وفرق بين السين في "أَسْطَاع"، وأَسْطَعْتُ. فهي في الأولى زائدة. لعدم حذف العين، وفي الثانية عوض؛ للحذف الذي طرأ على العين ،فليس الانتقال عنده موجباً للتعويض وإلا لزمه في "أَسْطَاع".

ورده عليه الأستاذ أبو عبدالله ابن هشام الخضراوي، فقال: " الحرف يكون عوضاً من شئ في حال غير عوض في حال آخر معدوم النظير. والحرف عند سيبويه عوض من ذهاب الحركة، وذهاب الحركة ثابت في كل حال[2] "

وأجاب ابن عصفور -فيما نقله عنه أبوحيان- بقوله: " ما زعمت من ادعاء عدم النظير لذلك باطل؛ لأن لام (كي) عوض من أن الناصبة؛ إذا حذفت بعدها في مذهب البصريين[3] ، فإذا ظهرت بعدها لم تكن عوضاً، ومثلها في ذلك حرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به ، ولا يمكن أن يقال:إنها غير عوض؛ لأن إضمار أن وإبقاء عملها من غير عوض لا يجوز إلا في ضرورة أو في شذوذ من الكلام لا يقاس عليه نحو قولهم: مُرْه يَحْفُرَها، ولا بُدَّ من تَتْبَعَها[4] . و لا يجوز أن يقال قياساً على ذلك: لا بد مِنْ يقُومَ، يريد، من أن يقومَ، باتفاق من البصريين، وكذلك: الله، الألف واللام فيه عوض من الهمزة، فإذا أثبت الهمزة فقلت: الإله، لم يكن عوضاً، قال:

إِلاَّ سُلَيْمَانُ إِذْ قَالَ الإِلَهُ لَهُ البيت.

وأمثال ذلك كثير.

---

(١) -انظر: سر الصناعة ١/٢٠٠، وشرح الصفار ٢/٣٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٦، وشرح الملوكي ٢٠٧.

(٢) -انظر: التذييل ٦/١٢١ (ب)

(٣) -انظر الخلاف في هذه المسألة في: الإنصاف ٢/٥٧٦.

(٤) -انظر: الإنصاف ٢/٥٧٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٤٣.

وقال أيضاً: يدل على أن سيبويه قصد ما ذكرته أنه قد نص على ذلك في بـــاب (ما يسكن أوائله من الأفعال المزيدة)، يعني ما به يسوغ أن يورد الحـــرف في العـــوض بالنظر بعد الحذف، وفي الزيادة بالنظر إليه قبل الحذف "[1].

و قد رد أبو حيان تنظير ابن عصفور ، فقال:".. وأما مـــا زعـــم في لام كـــي وحرف العطف المعطوف والألف واللام في الله من أنها عوض في حال غـــير عـــوض في حال فكلام غير مُحرَّر؛ لأن الذي نفاه ابن هشام إنما هو الحرف الذي زيد وليس معنـــاه إلا الزيادة، وأنه إذ ذاك قد يكون مزيداً لحظت العوضية فيه في حال، ومزيداً لم تلحظ فيه العوضية في حال، وأما لام كي وحرف العطف فليسا من هذا القبيل؛ لأن كلاً منـــهما حرف معنى فاللام للتعليل والواو للشريك، وأما قوله: وكذلك "الله" لا نسلم له ذلـــك؛ لأن الألف واللام عوض من الهمزة، بل الله اسم علم، والإله ليس بعلم، وأيضاً فقد قالوا: بأن مادة الله ليس بمادة الإله؛ لأن تركيب ذلك من لام واو وهاء، وفيه خلاف أهو مـــن المقلوب أم لا، ومادة الإله همزة و لام وهاء في الظاهر، فدعوى العوضية في هذا كله غير ظاهر، و لو كانت اللام والواو وال عوضاً مما ذكرنا لما جاز أن تجمع بينها وبين المعوَّض منه، وقد جاز ذلك فدل على أنها ليست بعوض[2] "

كما نُسب إلى الفراء أنه يقول عن " أَسْطَاع " توهموا أن قولهم أَسْطَعتُ (أَفْعَلتُ) لأنه بوزنه[3]" وشرح ذلك ابن جني قائلا : " فهذا يدل من كلامه على أن أصلها: اسْتَطَعْت، فلما حذفت التاء بقي على وزن (افْعَلْتُ) ففتحت همزته، وقطعت [4] "

ونسب هذا القول في بعض المصادر إلى الكوفيين[5]

و قد رد بعض العلماء هذا القول مؤيدين قول سيبويه في ذلك بما يأتي .

---

(١) —انظر: التذييل٦ /١٢٤ (أ)

(٢) —انظر : التذييل ٦/١٢٤ (أ)

(٣) —أدب الكاتب ٦٠٧.

(٤) — سر الصناعة ١/٢٠٠-٢٠١، وانظر: شرح الصفار ٢/٣٨٦-٣٨٧، و شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٥٤، ٦، وشرح الملوكي ٢٠٨، وشرح الرضي على الشافية ٢/٣٨٠، والجاربردي ٩٢٠، وركن الدين ١٠٠٠، واليزدي ٣٦١.

(٥) —انظر: التذييل ٦/١٢٢ (ب) ، والارتشاف ١/٢١٨، والمساعد ٤/٥٥ .

١- أن قول سيبويه يحمل على النظير: وهو (أَهْرَاق) بخلاف قول الفراء.[1]

٢- ثبوت "أَسْطَاع"، و"أَسْطَعتُ"، بوصل الهمزة وكسرها، فمجيئه مع المقطوع الهمزة دليل على تباينهما، وأن أحدهما غير الآخر، وهم إذا أرادوا (اسْتَفْعَلْتُ) و حذفوا التاء وهم يريدونها، بقوا الهمزة موصولة مكسورة بحالها قبل حذف التاء. فلم يرتكبوا الشذوذ وهم لا حاجة لهم به.[2]

٣- أن مضارع أَسْطاع: يُسْطِيعُ. بالضم، وهذا دليل على أنه أَطَاع يُطِيْع، إذ لو كان اسْتَطَاع لجاء مضارعه بالفتح: يَسْطِيْع[3] .

٤- يمكن أن يلتمس من معنى أَسْطَاع ما يصلح دليلاً لمذهب سيبويه، إذ "أَسْطَاع" بمعنى انقاد كَأَطَاعَ، واسْتَطَاعَ بمعنى: قَدِر، وهذا يدل على زيادة السين في أَطَاع؛ لأنهم أرادوا معناه[4]. يدل على ذلك من قول سيبويه أمران:

أولهما: أنهم ضموا حرف المضارعه، وعليه قول الشاعر[5] :

وَقِيْلَكَ إِذَا لاقَيْتَنَا عَجْرَفِيَّة مِرَاراً فَمَا "نُسْتِيْعُ" مَنْ يَتَعَجْرَفُ

فمعنى: نُسْتِيع: نُسطيع. والتاء بدل من الطاء. و لا يمكن حمل نُسْتِيع على نستطيع بحذف التاء؛ لأن معنى البيت على خلاف هذا.

والآخر: قوله: إنما هي أَطَاع يُطِيْع.

وقد وافق ابن عصفور الجمهور في رد قول الفراء مستدلاً ببعض أدلتهم كما سبق.

وذهب الدكتور.عبد الفتاح الحمُّوز. إلى ترجيح مذهب الفراء؛ إذ يقول: " ويتراءى لي أن ما ذهب إليه الفراء أظهر؛ لأنه لم يعهد في لغتنا تعويض الحرف من الحركة

---

(١) -انظر: سر الصناعة ١/٢٠١-٢٠٢، وشرح اليزدي على الشافية ٣٦١.

(٢) -انظر: سر الصناعة ١/٢٠١، وشرح الصفار ٢/٣٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٦، و شرح الرضي على الشافية٢/٣٨٠، وشرح اليزدي ٣٦١.

(٣) -انظر: اللباب ٢/٢٧٨، والمساعد ٤/٥٥.

(٤) -انظر: التذييل٦/١٢٢ (ب) ، وحاشية الغزي على شرح الشافية للمحاربردي ١/١٢٣.

(٥) -انظر: سر الصناعة ١/٢٠٢، والخصائص ١/٢٦٠.

إلا في ثلاث كلمات، وهي: أَسْطَاع، وأَهْرَاقَ، وأَهْرَاحَ، وهي مسألة تجعلنا نميل إلى مذهب الفراء، ولسنا مع ابن عصفور فيما ذهب إليه [1] ".

ويبدو لي أن الدكتور الحمُّوز حَمَل كلام ابن عصفور على غير ظاهره، فظاهر كلام ابن عصفور -كما سبق بيانه-، أن التعويض من الحرف لا من الحركة ؛ لأمور:

أولها: أن ابن عصفور نص على أن التعويض من العين لا من ذهاب الحركة وانتقالها.

ثانيها: أن السين في "أَسْطَاعَ" ليست عند ابن عصفور للعوض، بل هي زائدة، أما في أَسْطَعتُ فهي عوض، وذلك لسقوط العين عند الإسناد، لالتقاء الساكنين. ولو كانت السين عوضاً من ذهاب الحركة لما فَرَّق ابن عصفور بينهما.

ثالثها:في رد ابن عصفور على منتقديه في النص السابق، من قوله: " فإن قيل فإن سيبويه ... إلخ " ما يدفع فهم الدكتور.

وفي المسألة قول ثالث ، نقله ابن الصفار منسوباً إلى ابن الطراوة [2]، وهو أن السين زائدة في (أَفْعَل) . وتعليل ذلك؛ أن تصريف الكلمة ثبت فيه زيادة السين في قولهم : اسْتَطَاعَ و يَسْتَطِيْعُ و مُسْتَطِيْع .

ورده ابن الصفار بأن القول بالزيادة على ذلك الوجه لا نظير له، خلافاً للقول الأول.[3]

وبعد: فالذي يترجح عندي أن ما ذهب إليه سيبويه هو المتجه ، أما ما نُسب إلى الفراء فمردود بأدلة الجمهور السابقة، على أن بعض الباحثين يشكك في نسبة هذا القول إليه على المعنى الذي ذكروه[4]، أما تفسير التعويض فإني أميل إلى تفسير ابن عصفور ؛ لسلامته مما اعترض به المبرد؛ إذ ليس فيما عَلَّلَ به ابن عصفور جمع بين العوض والمعوض من وجه، ومن وجه آخر ليس فيه عوض من حركة. وذلك غير معهود. والله تعالى أعلم.

---

(١) -انظر: ظاهرة التعويض في العربية ١٠٨، و جهود الفراء الصرفية ٢٩٠

(٢)- انظر : شرح الصفار ٣٨٦/٢ .

(٣) -انظر: شرح الصفار ٣٨٦/٢ .

(٤) -انظر: مسائل التصريف في كتاب الحجة ٥١٤.

المسألة السابعة

نقده الزجاج في عده همزة "ضَهْيأ" أصلية وياؤها زائدة

قال ابن عصفور:" وزعم الزجاج أنه يجوز أن تكون همزة "ضَهْيأ" أيضاً أصلية، وياؤه زائدة، ويكون مشتقاً من ضَاهَأْتُ أي: شابهت، و"ضَهْيأ" المقصور من ضَاهَأْتُ.

وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق الاشتقاق، إلا أنه يبقى في ذلك إثبات بناء لم يستقر في كلامهم. وذلك أن الهمزة إذا جعلت أصلية والياء زائدة كان وزن الكلمة (فَعْيَلاً). وذلك بناء غير موجود في كلامهم، إلا أن يكون مكسور الفاء، نحو: طِرِّيم، وحِذِّيم.

فإن قلت: وكذلك جعل الهمزة زائدة يؤدي إلى بناء غير موجود، وهو (فَعْلأ)؛ ألا ترى أنه لم يجئ منه إلا "ضَهْيأ" المختلف فيه، والمختلف فيه لا يجعل حجة ؟ فإذا كان جعلها زائدة أو أصلاً يؤدي لى بناء غير موجود فالأصالة أولى؛ لأنها أكثر. فالجواب: أن (فَعْلأ) و (فَعْيَلاً)، وإن كانا بناءين معدومين، ينبغي أن يحمل منهما على (فَعْلأ)؛ لأن (فَعْيَلاً)، يظهر منهم اجتنابه؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوله نحو: حِذِّيم وطِرِّيم ؟ ولم يظهر منهم ذلك في (فَعْلأ) لأنهم لم يجتنبوا (فَعْلأ) كما فعلوا ذلك بـ(فَعْيَل).

فثبت إذاً أن الذي ينبغي أن يدعى فيه أنه (فَعْلأ)، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردة لا ثاني لها. وأيضاً فإن الاستدلال على زيادة همزة "ضَهْيأ" بـ"ضَهْيَاءَ" الممدودة، أو ما في معناها، أولى من الاستدلال بشيء آخر خلافها. وهو ضَاهَأْتُ.فلذلك كان هذا المذهب باطلاً "[1]

الدراسة:

اختلف العلماء رحمهم الله في همزة "ضَهْيأ" هل هي أصل أم زائدة، على النحو الآتي:

---

(١) =اللمتع ١٥٦

١-ذهب الجمهور إلى أنها زائدة[١] ، واستدلوا على ذلك بما يأتي:

أولاً: اتفاق ضَهْيَأ مقصورة، وضَهْيَاءَ ممدودة في المعنى، وكون الثانية ممنوعة من الصرف كَحَمْرَاءَ، دليل قاطع على زيادتها، فتحمل المقصورة عليها[٢] .

ثانياً: أن القول بالأصالة يؤدي إلى إثبات بناء لا نظير له وهو (فَعْيَلٌ)[٣]

ثالثاً: مجيء قولهم: (ضَهْيا) بدون الهمزة، دليل على زيادتها. والمراد أن ضَهْيا على (فَعْلَى) وهو بناء له نظير، فليس شئ يدفعه، فثبوته دليل على أن الحروف الأصول هي: الضاد، والهاء، والياء، وكذلك غيرها مما كان من لفظها ومعناها.[٤]

رابعاً: أن الزيادة بالآخر أولى[٥]. وفيه نظر؛ إذ أصالة الهمزة غير أول أكثر من زيادتها[٦].

خامساً: أن "ضَاهَيْت" بالياء أشهر من "ضَاهَأت"[٧]، فاعتبار الياء أصلاً أولى من اعتبار الهمزة، ووجهه أنهما لغتان في كلمة واحدة، والأولى أشهر وأكثر استعمالاً، فهي الأصل في الاشتقاق.

وخالف اليزدي في هذا الدليل، قائلاً: " وقول الشارحين: ضاهيت أكثر استعمالاً ليس بشيء؛ لأدائه إلى كون التنزيل على قلة الاستعمال[٨] " و قال الغزي -في رد قول اليزدي:" وليس بشيء لأن التنزيل قد جاء بالأخرى، بل بها قرأ الأكثر "[٩]

---

(١) -انظر: الكتاب٤/٣٢٥، والحجة ٤/١٨٧، والمنصف ١/١٠١، وسر الصناعة ١/١٠٨، واللباب٢/٢٤٣، والشافية٧١، وشرحها للرضي ٢/٣٣٩، والجاربردي ٥٤٦، وركن الدين ٩١٩ -٩٢٠،واليزدي٣١٧ -٣١٨، والتذييل ٦/١٠٨-١٠٩. وحاشية الغزي على شرح الجاربردي ١/٤١،

(٢) -المراجع السابقة.

(٣) -انظر: سر الصناعة ١/١٠٨، واللباب٢/٢٤٣،

(٤) -انظر: الحجة ٤/١٨٧. وشرح المفصل،لابن يعيش ٩/١٤٦، وشرح الملوكي ١٤٨. والدر المصون ٣/٤٥٨.

(٥) -انظر: شرح الجاربردي على الشافية ٥٤٧.

(٦) - انظر: حاشية الغزي ١/٤١

(٧) -انظر: شرح الرضي على الشافية ٢/٣٣٩، وركن الدين٩٢٠، والجاربردي ٥٤٦.

(٨) -شرحه على الشافية ٣١٧ -٣٨١.

(٩) -انظر: حاشيته على شرح الجاربردي على الشافية ١/٤١. قرأ عاصم وابن مصرف (يضاهون)بالهمزة، والبقية من غير همز. انظر: النشر ١/٤٠٦، وإرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي ٣٥٢، والدر المصون ٣/٤٥٨، وفيه: أن الهمزة لغة ثقيف.

ولا أرى لهذا الدليل والخلاف فيه كبير قيمة؛ لأنه مبني على قياس الشهرة، والشهرة ليست مسلمة من المسلمات، بل هي قضية نسبية، وما هو مشهور عند قوم ضعيف عند آخرين. و ما كل ما في القرآن من مشهور لغة القوم.

٢-ذهب الزجاج إلى أنها زائدة كما قال الجمهور[١]، و أجاز أن تكون أصلاً على (فَعْيَل)؛ إذ قال ــ بعد قوله بالزيادة ــ:" ويجوز أن تكون (فَعْيَل) وإن كانت بنية ليس لها في الكلام نظير، فإنا قد نعرف كثيراً مما لا ثاني له. ومن ذلك قولهم: كَنَهْبَل، وهو الشجر العظام، تقديره (فَنَعْلَل)، وكذلك قَرَنْفُل، لا نظير له وتقديره (فَعَنْلُل). وقد قيل: إِبِــل لا نظير له، وإن كان قد جاء إِطِل وهو الخصْرُ، و قالوا: إِيْطِل ثم حذفوا فقــالوا إِطِــل، فيجوز أن يكون﴿ يُضَاهِئُونَ﴾ من هذا بالهمز،وتكون همزة "ضَهْيَاءَ" أصلاً في الهمزة"[٢]

ووافقه في هذا النحاس[٣]. واضطرب موقف الزمخشــري؛ إذ قــال:" وقــرئ ﴿يُضَاهِئُونَ﴾ } بالهمز من قولهم: امرأة ضَهْيَأ على (فَعْيَلٍ) وهي التي ضاهَأت الرجــل في أنها لا تحيض، وهمزها مزيدة كما في غَرْقَئ "[٤]. فقوله على: (فَعْيَل)، يناقض قوله في آخر النص: "وهمزها مزيدة كما في غَرْقَئ "

وعليه فالكلمة مشتقة من "ضَاهَأتُ"، الذي بمعنى: ضَاهَيْتُ، وليست لغة فيه.

٣-ونقل أحد الباحثين في المسألة قولاً ثالثاً و لم ينسبه لأحد من العلماء، و هــو أن "ضَهْيَأً" على (فَعْلَلٍ) كجعفر، وحروفه كلها أصول[٥].

والذي يظهر أن هذا ليس قولاً لأحد، وإنما هو افتراض مذهب ثالث في المســألة والرد عليه، ويقوي هذا أن الباحث اعتمد في قوله هذا على ثلاثة من العلمــاء، وهــم:

---

(١) ــانظر: معاني القرآن ٢/٤٤٣-٤٤٤

(٢) ــانظر: معاني القرآن ٢/٤٤٣-٤٤٤

(٣) ــانظر: إعراب القرآن ٢/٢١٠

(٤) ــانظر: الكشاف ٢/١٨٥ .

(٥) ــانظر هذا القول في بحث، أ / سلطان بن عواض العوفي، (مسائل التصريف في كتاب الحجة لأبي علي الفارسي) رسالة ماجستير.

الجاربردي، والغزي[1] ، والسمين الحلبي. وبالرجوع إلى مظان الكلمة في كتب هؤلاء، لم أقف على من حكى هذا القول. إلا على سبيل الافتراض[2] ، وعبارة السمين أوضح شئ في هذا وهي: " فإن قيل: فلم لم يُدَّع أن وزنها (فَعْلَل) كجعفر..؟[3] " وقوله: (يدَّع) واضحة الدلالة في عدم القول بهذا.

ويتضح من نص ابن عصفور موافقته للجمهور في القول بزيادة الهمزة في "ضَهْيَأ" مُعَلِّلاً بما عَلَّلَ به الجمهور، كما أضاف إلى أدلتهم ما يمكن أن يعدَّ دليلاً سادساً، وهو اجتناب العرب هذا البناء في كلامهم؛ ودليل اجتنابهم له أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوله نحو: حِذْيَم، وطِرْيَم. ولم يظهر منهم ذلك في (فَعْلاء).

وقد سبق مناقشة بناء (فَعْيَل). في باب الأبنية[4]. وتبين هناك عدم اعتداد ابن عصفور بهذا البناء. وهو يتمشى مع قوله هنا. و عدم اعتبار هذا البناء هو ما ظهر لي هناك، وفاقاً لابن عصفور. و هو ما يظهر لي في "ضَهْيَأ" هذه؛ لما عَلَّل به ابن عصفور. والله أعلم .

---

(١) — في رسالة العوفي(ابن جماعة)ص ٤٣٢، والإحالة إلى الحاشية التي طبعت ضمن كتاب مجموعة الشافية في الصرف منسوبة خطأ لابن جماعة، والتي حققتُ الجزء الأكبر منها في رسالتي الماجستير وأثبت أن هذه الحاشية ليست لابن جماعة، وإنما هي للغزي ت٩١٨ . انظرها ص ٤١/١ من المحقق. وليس فيها هذا القول.

(٢) —انظر: الجاربردي ٥٤٦، وحاشية الغزي ٤١/١، و الدر المصون ٤٥٩/٣.

(٣) — الدر المصون ٤٥٩/٣.

(٤) —انظر: هذا البحث ٥٥

المسألة الثامنة

نقده تجويز أبي علي في " أَوْلَق " (فَوْعَل) و (أَفْعَل)

قال ابن عصفور: " وزعم الفارسي أنَّ "أَوْلَقاً" يحتمل ضربين من الوزن: أحدهما ما قدمناه من أنه (فَوْعَل) وهمزته أصل، من: تألَّقَ البرقُ. والآخر: أنه (أَفْعَل) وهمزته زائدة، من: وَلَقَ، إذا أسرع؛ لأن الأَوْلَق: الجنون. وهي توصف بالسرعة.

فإن قيل: فكيف أجاز ذلك، مع قولهم: أُلِقَ ومَأْلُوق ؟ فالجواب أنه يجعل الهمزة منهما بدلاً من الواو، والأصل: وُلِقَ و مَوْلُوقٌ، ويجعل هذا من قبيل البدل اللازم، فتكون الواو من وُلِق لما أُبدلت همزة لانضمامها أُجريت هذه الهمزة مجرى الأصلية، فقالوا: مَأْلُوقٌ.

فيكون ذلك نظير قولهم: عِيد وأَعْيادٌ،ألا ترى أن عيداً من عاد يعود، وأن الأصل فيه عِوْدٌ فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فقيل: عِيْدٌ ؟ وكان ينبغي إذا جمعنا أن نقول في جمعه أعواد بالواو؛ لزوال الموجب لقلب الواو ياء، كما قالوا في جمع رِيْح أَرْوَاح بالواو؛ لزوال موجب قلبها ياء في رِيْح، وهو سكونها وانكسار ما قبلها. قال[1]:

تَلُفُّهُ الأَرْوَاحُ والسُّمِيُّ

إلا أنهم لما أبدلوا الواو ياء في: عِيْد أجروا هذه الياء مجرى الأصلية.

إلا أنَّ هذا النوع من البدل –أعني اللازم–قليلٌ، وأصالة الهمزة أيضاً إذا وقعت أوَّلا في مثل هذا قليل، فتكافأ الأمران عنده، فلذلك أجاز الوجهين:

والصحيح أن الأولَق همزته أصلية، ولا ينبغي أن يحمل على باب عِيد وأعْيَاد؛ لأن مثل هذا الباب قد سمع فيه الأصل، فتقول: عِيدٌ وأعوادٌ. ولم يقولوا: وُلِق،ولا مَوْلُوق في موضع من المواضع. فلذلك وجب حمل أَوْلَقٍ على أن همزته أَصلية[2] "

الدراسة:

اختلف العلماء رحمهم الله في وزن "أَوْلَق" على ثلاثة آراء:

---

(١)– للعجاج في ديوانه ٦٩ .

(٢) –الممتع ١٥٩–١٦٠. وقد سبق أن عرض لرأي أبي علي في أَوْلَق في ص٤١، عند مناقشة الاشتقاق الأصغر.

الأول: مذهب سيبويه أن وزنه (فَوْعَل) بأصالة الهمزة وزيادة الواو؛ إذ قال: ".. فإن "أَوْلَقاً" إنما الزيادة فيه الواو؛ يدلك على ذلك:قَد أُلِقَ الرجل فهو مَأْلُوقٌ. ولو لم يتبين أمر أَوْلَقٍ لكان عندنا (أَفْعَل)؛ لأن (أَفْعَل) من هذا الضرب أكثر من (فَوْعَل)"[1].

ووافقه المبرد[2]، والمازني[3] وهو ما رجحه ابن جني[4]، وذهب إليه ابن المؤدب،[5] والصيمري[6].

الثاني: مذهب الكسائي، أن وزنه (أَفْعَل) بزيادة الهمزة وأصالة الواو فقد، قال ابن جني: " وسئل الكسائي في مجلس يونس عن أَوْلَقٍ: ما مثاله من الفعل ؟ فقال: (أَفْعَل) فقال له يونس: استحييت لك يا شيخ. والظاهر عندنا من أمر أَوْلَق أنه (فَوْعَل) من قولهم: أُلِق الرجل، فهو مَأْلُوق[7] ". ورجح ابن الحاجب في شرحه على المفصل أصالة الواو[8] .

الثالث: جواز الوجهين، وهو ظاهر مذهب الفراء، فقد قال عند تفسير قوله تعالى[9]: ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾:" وقرأت عائشة ﴿ إِذ تَلِقُونه﴾[10] وهو من الوَلْقِ، أي ترددونه. والوَلْقُ في السير والوَلْق في الكذب بمعزلته إذا استمر في السير والكذب فقد وَلَقَ. وقال الشاعر:

---

(١) –الكتاب ١٩٥/٣

(٢) –انظر: المقتضب٣١٦/٣.

(٣) –انظر:المنصف ١١٣/١.

(٤) –انظر: المنصف١١٣/١–١١٥.

(٥) –انظر: دقائق التصريف٣٦٨.

(٦) –انظر: التبصرة والتذكرة٧٨٩/٢

(٧) –انظر: الخصائص ٢٩١/٣–٢٩٢. والمنصف١١٦/١، والارتشاف١٩٤/١. ونقل أبو حيان حكاية الكسائي عن أبي علي في التذكرة. انظر: التذيل ١٠٨/٦ (أ).

(٨) –انظر: الإيضاح ٣٧٣/٢–٣٧٤.

(٩) –من الآية (١٥) من سورة النور.

(١٠) –هي قراءة عائشة وابن عباس وعيسى بن عمر وزيد بن علي، وقرأ العامة {تَلَقَّونه} والأصل تَتَلَقَّونه، وانظر مزيداً من القراءات فيها في: المحتسب ١٠٤/٢–١٠٥، وشواذ ابن خالويه ١٠٠، الدر المصون٢١٣/٥ .

إن الجُلَيد زَلِـق وزمـلِقْ جاءتْ به عَنْس من الشام تَلِقْ
مُجَـوَّع البَطْنِ كلابيّ الخُلُقْ

ويقال في الوَلْقِ من الكذب:هو الأَلَقُ والإلْق وفَعَلْتُ منه: أَلَقْتُ وأنـتم تَألِقونَـه. وأنشدني بعضهم:

من لي بالمزرَّرِ اليلامق صاحب إدهانٍ وَألْقٍ آلِقِ[1] "

وهو صريح كلام الفارسي؛ إذ قال: " فأما أَوْلَق فيحتمل ضـربين مـن الـوزن، أحدهما: أن يكون (فَوْعَلاً) من أُلِق فالهمزة فاءٌ، ولو سميت به رجلا على هذا الوصـف لانصرف.

ويجوز أن يكون (أَفْعَل) من ولَقَ يَلِقُ؛ إذا أَسْرَع، ومنه قوله تعـالى: ﴿إذ تَلِقُونـه بألْسِنَتِكم﴾ . وقال:

جاءتْ به عَنْسٌ من الشام تَلِقْ

فهو على هذا (أَفْعَل)، الهمزة زائدة، والواو فاء، فإن سمي به رجل علـى هـذا لم يصرف "[2]

وعلى القول بالوجهين: الزمخشـري[3]، والعكـبري [4]،و ابـن يعـيش[5]، ، والخوارزمي [6]، وابن الحاجب في الشـافية[7]، وتبعـه الرضـي[8]، والجـاربردي[9]، واليزدي[10]، وركن الدين [11].

---

(١) —انظر: معاني القرآن للفراء٢/٢٤٨.

(٢) —انظر: التكملة ٥٥٤-٥٥٥.

(٣) —انظر: المفصل٣٥٧، والكشاف ٣/٢١٤.

(٤) —انظر:اللباب٢٣٤

(٥) —انظر: شرح المفصل ٩/١٤٥.

(٦) —في كتابه:شرح المفصل الموسوم بـ(التخمير) ٤/٣٠٦.

(٧) —انظر: الشافية٧٢.

(٨) —انظر:شرحه على الشافية ٢/٣٤٣.

(٩) —انظر: شرحه على الشافية٥٦١

(١٠) —انظر: شرحه ٣٢٥-٣٢٦.

(١١) —انظر: شرحه٩٢٩.

وقد نسب ابن جني إلى أبي إسحاق تجويزه (أَفْعَل) في أَوْلَق[1]. وهو خلاف ما نقله عنه السخاوي[2].

ولعله قد اتضح مما سبق أن الفريق الأول يستدل بقولهم: أُلِق،فهو مَألوق. وبقولهم: أَوْلَق فهو مُؤَلَّقٌ. وكذلك ما قاله أبو زيد: أمرأة أَلْقَى، بالتحريك، وهي السريعة الوثب[3]. فالهمزة على هذا السماع أصل، والواو زائدة. وقد وهم صاحب الصحاح فعد هذا دليلاً على أصالة الواو[4].

و قد اعترض على هذه الأدلة ببعض الاعتراضات على ما يأتي:

١- أن قولهم: أُلِق، يمكن أن تكون الهمزة فيه منقلبة عن الواو المضمومة، كأنه أُولاً: وُلِق، ثم قلبت همزة كقولهم: أُعِدَ في:وعِدَ. وأُزِنَ في: وُزِن. وأجاب عنه ابن جني بأنهم قد قالوا: مَألُوق، ولو كانت الهمزة في أُلِق إنما هي منقلبة عن الواو في وُلِق لزالت في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب. وكانوا يقولون: مَوْلُوق، كما يقولون: مَوْعُود، و لم نسمعهم يقولون: مَأْعُود.لزوال الضمة: فلما لم نرهم قالوا: مَوْلُوق، استدللنا بذلك على أن الهمزة في أُلِق ليست بمنزلة الهمزة في أُعِدَ،بل هي أصل ثابتة غير منقلبة.

٢- أنه يحتمل كونه من القلب اللازم كعِيْد وأعْيَاد وعُيَيْد، إذ بقيت الياء مع زوال موجبها وهو الكسر في: عِيْد. وأجاب عنه بأن هذا ونحوه من الشذوذ فلا يقاس عليه[5].

٣- يمكن أن يعترض على قول أبي زيد، بما جاء في تعليق أبي الحسن على بن سليمان الأخفش الأوسط على النوادر؛ إذ قال:" هكذا روى أبو زيد أَلْقَى،

---

(١) -انظر: الخصائص ١/٩

(٢) -انظر: سفر السعادة ١/٩٤

(٣) -انظر: النوادر ٤٨٦، والتخمير ٤/٣٠٦.

(٤) -انظر: الصحاح٤/١٥٦٨ (ولق). والإيضاح ٢/٣٧٤.

(٥) -انظر: المنصف ١/١١٤-١١٥.

والذي نحفظه عن الأصمعي وَلَقَى، يقال: ناقة ولَقى؛ إذ كانت سريعة والمصدر الوَلْق[1] "

-أما الفريق الثاني، فدليلهم قولهم أيضاً: وَلَق فهو مَوْلُوق، وعليه حملوا قراءة عائشة وابن عباس وغيرهما ﴿تَلَقُّونَهُ﴾. كما يساندهم أن (أَفْعَل) أكثر من (فَوْعَل)[2].

واعترض عليه بأنه لم يسمع مَوْلُوق في هذا المعنى[3]، أي في معنى: الجنون، وعليه فيحمل على غير هذا المعنى، ومعناه في قراءة عائشة وغيرها الإسراع في الكذب. وقال ابن الأثير:" أَوْلَق: هو ضرب من الجنون إذا كانت الهمزة أصلية، ومن السرعة إذا كانت زائدة [4] "

ويمكن أن يجاب عنه بما قاله ابن جني عند حديثه عن قول الشاعر:

*جَاءتْ بِهِ عَنْسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِق *.

قال:" أي تخف وتسرع. وهم يصفون الناقة -لسرعتها- بالحِدَّة والجُنُون"[5] * والسرعة ضرب من الجنون . كما روى ابن القطاع، أن من العرب من يقول: أَوْلَق فهو مَوْلُوق.[6].

أما الفريق الثالث، وهو الذي جوز في أَوْلَق: (فَوْعَل) و (أَفْعَل) فلتساوي الأدلة عنده قوة وضعفاً.

وبعد: فلعله قد اتضح من عرض أدلة الفريقين الأولين أن جميع ما استدل به كل فريق على رد قول الفريق الآخر لم يخل من مطعن.

وابن عصفور كما هو واضح من نصه يذهب في "أَوْلَق" مذهب سيبويه ومن تبعه، ويرد مذهب القائلين بجواز الأمرين. وما وجه به تجويزَ الفارسي في أَوْلَق الأمرين، لم

---

(١) -انظر: التحبير ٣٠٦/٤، حاشية المحقق (٤).

(٢) -انظر: الإيضاح ٣٧٣/٢-٣٧٤.

(٣) -انظر: المنصف١١٤/١-١١٥.ولم أقف على: وَلَقَ فهو مَوْلُوق فيما اطلعت عليه من كتب المعاجم بهذا المعنى.

(٤) -انظر: كتابه (البديع في علم العربية ٧١٦/٢)

(٥) -انظر: الخصائص٢٩١/٣-٢٩٢

(٦) -انظر: الأفعال لابن القطاع ٣٠٧/٣، والتذييل ١٠٧/٦(ب)

يخرج عن كلام ابن جني في المنصف[1]. وأدلته هي أدلة الفريق الأول.:" ومـــا قيـــل في توجيه أدلة هذا الفريق يقال في أدلة ابن عصفور.

والذي يظهر لي في أولق جواز الأمرين؛ لسلامته من التكلف، كما هـــو مـــذهب الجمهور . والله أعلم .

(١) -١/١١٤-١١٥.

المسألة التاسعة

نقده من اعتبار الميم زائدة في : " هِرْماس، و ضَبَارِم، و حُلْقُوم، و بُلْعُوم، وسَرْطَم، وصَلْقَم، و دُخْشُم، وجُلْهمة "

قال ابن عصفور : " وزعم بعض النحويين أن النون في "هِرْمَاس وضَبَارِم و حُلْقُوم و بُلْعُوم وسَرْطَم وصَلْقَم و دُخْشُم وجُلْهُمَة" زائدة، لأن هرماسا من أسماء الأسد،وهو يوصف بأنه هراس ؛ لأنه يَهْرِس فريسته . وضَبَارِم : الأسد الوثيق . فهو من الضَّبْرِ . وهو شدة الخلق . والحُلْقُوم من الحَلْق. الابتلاع . فهو من السَّرْط وهو الابتلاع . والصَّلْقَم : الشديد الصراخ . فهو من الصَّلْق ؛ لأن الصَّلْقَ : الصياح . ودُخْشُم وجُلْهُمة: اسمان علمان . فأما دُخْشُم فمشتق من : دَخِش يَدْخَش ؛ إذا امتلأ لحما . وأما جُلْهُمة فمن جَلْهَة الوادي : وهو ما استقبلك منه .

وينبغي عندي أن تجعل الميم في هذا كله أصلية . وذلك لأن زيادة الميم غير أول قليلة، فلا ينبغي أن يذهب إليها، إلا أن يقود إلى ذلك دليل قاطع . وليست هذه الألفاظ كذلك[1] "

الدراسة :

قال ابن جني : " وحدثنا أبو علي[2]. قال: قال الأصمعي.[3] : قالوا للأسد هِرْمَاس، وهو من الهَرْس، فمثاله على هذا (فِعْمَال) .

ويجوز على قياس قول الخليل[4] أن يكون حُلْقُوم : فعْلُوم ؛ لأنه من الحلق . وبُلْعُوم: فُعْلُوم أيضا ؛ لأنه من البَلْع . وسَرْطَم : فَعْلَم؛ لأنه من الاسترواط . ورأس

([1]) انظر : الممتع ١٦٣ .

([2]) انظر : التكملة ٥٣٦

([3]) قول الأصمعي في اشتقاق الأسماء ١٢٨، وانظر : المنصف ١٥٢/١، وسر صناعة الإعراب ٤٢٩/١ .

([4]) يعني قول الخليل في دُلامِص إنه فُعَامِل، قال أبو عثمان : " وزعم الخليل أن دلامصا الميم فيه زائدة، وهو فعامل، والدليل على ذلك قولهم : دلاص، ودليص، في معنى دلامص" انظر : المنصف ١٥١/١، والكتاب ٣٢٥/٤ والمقتضب ٥٩/١، وسر الصناعة ٤٢٨/١ .

صُلادِم: (فُعالِم) ؛ لأنه من الصَّلْد. وأسد ضُبَارِم : فُعَالِم؛ لأنه من الضبر والتضبير. وأن يكون أيضا ضماريط من قول القضيم بن مسلم البكائي:

وبَيَّتَ أمَّه فأساغَ لهما ضَمَارِيط استها في غَيْرِ نار

وزنه : (فَمَاعِيل) ؛ لأنه من الضَّرطِ ([1])."

أجمع الصرفيون على أن الميم لا تزاد حشوا و لا آخرا إلا على ندرة وقلة، ولا يحكم عليها بالزيادة إلا بثبت من الاشتقاق . قال سيبويه: " فأما الميم فإذا جاءت ليست في أول الكلام فإنها لا تزاد إلا بثبت لقلتها وهي غير أولى زائدة([2]) " وقال المبرد : " فإن وقعت غير أول لم تزد إلا بثبت([3]) " ومما جاءت الميم فيه حشوا : قُمَارِص، ودُلامِص، أو دُمالص، و هِرمَاس، ومما جاءت فيه آخراً : زُرْقُم، وفُسْحُم، وسُتْهُم . وغيرها([4]) .

وواضح من نص ابن عصفور السابق أنه يرد بعض ما حكم على ميمه ابن جني وغيره بالزيادة فيما كانت غير أول، وحجة ابن جني ومن ذهب مذهبه وضوح الاشتقاق في هذه الكلمات، ويرد ابن عصفور كلام ابن جني وغيره بأن زيادة الميم غير أول قليلة فلا يذهب إليها إلا بدليل قاطع، والمفهوم من كلامه هذا أن الاشتقاق الذي ذكروه ليس قاطعا . أما الكلمات التي حكم ابن عصفور على الميم فيها بالأصالة فهي كالآتي :

([1]) انظر : سر صناعة الإعراب ١/٤٢٩-٤٣٠، و المنصف ١/١٥١، والخصائص ١/٥٠ .

([2]) انظر : الكتاب ٤/٣٢٥ .

([3]) انظر : المقتضب ١/٥٩، وفي هذه المسألة انظر كذلك :المنصف ١/١٥١، والأصول ٣/٢٠٨-٢٠٩، و التكملة ٥٣٦، والخصائص ١/٥٠، وسر صناعة الإعراب ١/٤٢٩-٤٣٠، والملوكي وشرحه لابن يعيش ١٦٠ -١٦٥، وشرح التصريف للثمانيني ٢٤٢، والشافية ٧١، وشرحها للرضي ٢/٣٣٤، والجاربردي ٥٤٠، والنيسابوري ٢/٢٢٣، والمزدي ٣١٤، وركن الدين ٢/٩١٤، والمفصل ٣٥٨، وشرحه لابن يعيش ٩/١٥٥، وابن الحاجب ٢/٣٨١، والخوارزمي ٤/٣١٤ .

([4]) انظر : المصادر السابقة .

أولا : هِرْمَاس

قال ابن عصفور : " أما هِرْمَاس فهو من أسماء الأسد، وليس بصفة مشتقة من الهَرْس . فلعله اسم مرتجل، وليس مشتقاً من شيء؛ إذ قد يوجد من الأسماء ما هو هذه الصفة . أعني : ليس بمشتق من شيء [1] "

الدراسة :

اختلف الصرفيون في هذه الميم على مذهبين :

أحدهما : هو ما عليه الجمهور أن هذه الميم زائدة، وهو ما حكاه الأصمعي[2]،ونقله أبو على الفارسي عنه قال : " قال الأصمعي في قولهم في صفة الأسد: هِرْماس إنما هو من الهَرْس[3] " وعلى القول بزيادتها الثمانيني[4]، وابن جني [5] والزمخشري [6] وتبعه ابن يعيش [7]و الخوارزمي[8] وابن الحاجب في شرح المفصل[9]، وفي الشافية[10] . وتبعه من شراحها

([1]) –المتع١٦٣ .

([2])- انظر : اشتقاق الأسماء ١٢٨

([3])- انظر : التكملة ٥٦٣ ، وانظر : اشتقاق الأسماء١٢٨ .

([4])- انظر : شرح التصريف ٢٤٣-٢٤٤

([5])- انظر : سر الصناعة ٤٢٩/١، والمنصف١٥١/١، الخصائص ٥٠/١ .

([6])- انظر : المفصل ٣٥٨

([7])- انظر : شرح المفصل له ١٥٥/٩

([8])- انظر : التخمير ٣١٤/٤.

([9])- انظر : الإيضاح في شرح المفصل له ٣٨١/٢ .

([10])- انظر : الشافية ٧١

الرضي[1] والجاربردي[2] واليزدي[3] وركن الدين[4] والنيسابوري[5] .وأحمد بن محمد بن أبي بكر [6]

واستدلوا على ذلك بالاشتقاق، كما سبق، ونقلوا في ذلك قول العرب : أسد هَرِس، أي شديد. كما أنشدوا على ذلك قول الشاعر [7]:

شَديدُ السَّاعدين أخَا وِثَـــاب شَدِيْداً أسْرُه هَرِسا هَمُوسَـــاً

وقد عد ابن الحاجب هذا الاشتقاق في مقدمة أنواع الاشتقاق وهو الاشتقاق المحقق[8] . وللعكبري لطيفة في زيادة الميم هذه ؛ إذ قال : " وكأن الكلمة قويت بالميم لتدل على كثرة هَرْسه "[9]

والآخر : أن الميم في هِرْماس أصل، وهو ما رجحه ابن عصفور هنا، وهو لازم مذهب أبي عثمان المازني، وإن لم ينص على هذه الكلمة بعينها . قال عن دلامص ــ بعد أن نقل قول الخليل فيها ــ : " ولو قال قائل : إن دلامصا من الأربعة، ومعناه (دليص)، وليس بمشتق من الثلاثة . قال قولا قويا، كما أن (لآلاً) منسوب إلى اللؤلؤ . وليس منه . وكما أن سبطرا معناه السبط وليس منه[10] "

---

(1)- انظر : شرح الرضي ٣٣٤/٢

(2)- انظر : شرح الجاربردي ٥٤٠

(3)- انظر : شرح اليزدي ٣١٤

(4)- انظر : شرح ركن الدين٢٢٣/٢

(5)- انظر : شرح النيسابوري٩١٤/٢

(6)- انظر : شرحه على الشافية الموسوم بـ(الوافية شرح الشافية) ٩٨/أ . مخطوط . وقد صورته عن مكتبة السليمانية في تركيا ، وأهديته إلى أحد طلاب مرحلة الماجستير في كلية اللغة بجامعة أم القرى ، وقام بتسجيله مناصفة مع طالب آخر في نفس الجامعة ١٤٢٤ ـ١٤٢٥ هـ . أسأل الله أن ينفع به .

(7)- انظر : اللسان٧٥/١٥ (هرس)

(8)- انظر : الشافية ٧٠

(9)- انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٣/٢، أقول : وعند الهرس الشديد يخرج صوت ميم مشددة من الأنف، تدل على شدة الهرس .

(10)- المنصف ١٥١/١-١٥٢، وانظر : الأصول ٢٠٨/٣-٢٠٩

وعلى قياس قول أبي عثمان في دلامص حمل ابن جني قول الأصمعي في هرماس، واستظهر حمله على مذهب الخليل قال : " وقال الأصمعي : إنهم قالوا للأسد (هِرْماسٌ) لأنه من الهرْس . فهِرْماس على هذا القول عنده (فِعْمَال) . وهو نظير قول الخليـــل "، ثم قال : " ويحتمل أن يكون عنده من معنى الـــهَـــرْس وإن كان رباعيا كما ذهب إليه أبو عثمان، والقول الأول أظهر، ولهذا نظائر "([1])

يتضح من خلال هذا العرض أن أدلة القول بأصالة الميم في "هِرْمَاس" كالآتي :

أولا : قلة زيادتها غير أول، وهذا دليل عام .

ثانيا : أنها من معنى الثلاثي، وليست من لفظه ولها نظائر. كسبط وسبطر .ودمث ودمثر . وهذا ما وجه به ابن جني قول الأصمعي .

ثالثا : أنه اسم مرتجل . ليس بمشتق، وهو ما عول عليه ابن عصفور .

([1]) المنصف ١/١٥٢-١٥٣

ثانياً :دُخْشُمّ، وجُلْهُمَة

قال ابن عصفور : " وكذلك الأمر في "دُخْشُم" و "جُلْهُمة"، لأنهما اسمان علمان، والأعلام قد يكون فيها المرتجل، وإن كان أكثرها ليس كذلك [1] "

الدراسة :

اختلف الصرفيون في زيادة هذه الميم من هاتين الكلمتين على النحو التالي :

أولا: دُخْشُم، ضبطت بالضم والفتح [2] .و في ميمها قولان :

الأول : القول بزيادتها، نص عليه ابن دريد قال : "دخشم اسم رجل من دَخَشَ دَخْشاً إذا امتلأ لحما "[3] ووافقه ابن جني [4] وهو لازم مذهب الخليل، قياسا على دُلامِص السابقة، نص على ذلك ابن جني. كما سبق .

الثاني : القول بأصالتها، فقد عدها الفارابي في أبنية الرباعي على (فَعْلَل)[5]، وكذلك الجوهري [6] وهو ما اختاره ابن عصفور هنا .

ثانيا : جُلْهُمة، ضبطت بالضم والفتح .[7] وفي ميمها قولان :

الأول : القول بزيادتها، نص على ذلك الأصمعي، قال :" جَلْهَمة، اسم رجل، ترى أنه اشتق من جَلْهَة الوادي، وهو ما استقبلك منه[8] " ووافقه على ذلك ابن جني[9]، وآخرون[10] .

---

(1) –الممتع١٦٣

(2)– انظر : الجمهرة ١١٤٤/٢، واللسان٣٠٦/٤ (دخش)

(3)– انظر : الجمهرة ١١٤٤/٢، واللسان٣٠٦/٤ (دخش)

(4)– انظر : سر الصناعة ٤٣٢/١

(5)–. انظر : ديوان الأدب للفارابي ٢٩/٢

(6)– انظر : الصحاح١٩١٧/٥ (دخشم)

(7)– في الصحاح١٨٨٩/٥ (جلهم) :" الجُلْهُمة بالضم، الذي في حديث أبي سفيان : " ما كنت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجُلْهُمتين " قال أبو عبيد : أراد جانبي الوادي . والمعروف الجَلْهَتان . قال : ولم أسمع بالجُلْهُمَة إلا في هذا الحديث، وما جاءت إلا ولها أصل "

(8)– انظر : اشتقاق الأسماء ٩٨، والمنصف ١٥١/١

(9)– انظر : المنصف ١٥١/١

(10)– انظر : اللسان٣٤٢/٢ (جلهم)

الثاني : القول بأصالتها، فقد عدها الفارابي في أبنية الرباعي علـــى (فَعْلَلَـــة)[1]، وكذلك الجوهري[2]، وهو اختيار ابن عصفور هنا .

([1])- انظر : ديوان الأدب ٢/٥٠

([2])- انظر : الصحاح٢/٣٤٢ (حلهم)

ثالثاً : ضُبَارِم

قال ابن عصفور : " وأما "ضُبَارِم" فقد يكون بمعنى : جَـريء . يقـال : رجـل ضُبَارِم، أي : جريء على الأعداء . فلعل الأسد الوثيق وصف بضُبَارِم لجُرْأَتـه، فـلا يكون على هذا مشتقا من الضَّبْر ؛ لأن الضَّبْر لا يكون بمعنى الجرأة (١) "

الدراسة :

ضُبَارِم، في ميمها قولان :

الأول : القول بزيادتها، وهو مذهب الخليل نص على ذلك ابن منظـور(٢) . ولم أقف على ذلك فيما اطلعت عليه من كتبه، إلا أنه قياس مذهبه -كما سبق- حملاً على زيادتها في دُلامِص .

وبزيادتها قال ابن جني كما في النص السابق، وهي عند ابن القطاع كـذلك(٣)، وهو ما اختاره أبو حيان (٤) .

الثاني : القول بأصالتها، فقد عدها الفارابي في أبنية الرباعي علـى(فُعَالِـل) (٥)، واختاره ابن عصفور هنا .

---

(١) -الممتع ١٩٣

(٢)- انظر : اللسان٨/١٤ (ضبر)

(٣)- انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر٢٠٨، و معجم الأبنية العربية ٤-٥٤-٨٢-٩٥.

(٤)- انظر : الارتشاف ١/٢٠٠، والتذييل والتكميل ٦/١١١

(٥)- انظر : ديوان الأدب ٢/٥٨

رابعاً : الحُلْقُوم

قال ابن عصفور : " وأما "الحُلقُوم" فليس -أيضا- بصفة مشتقة من لفظ الحَلْق، فيلزم أن تكون الميم زائدة . بل هو اسم، فيمكن أن يكون بمعنى الحَلْق، وتكون ذاته مخالفة لذات حَلق، فيكون من سَبِط وسِبَطر، لا سيما وقد قالوا : حَلْقَمَه حَلْقَمَةً، إذا قطع حُلقومَه . فأثبتوا الميم في تصريفه [1] "

الدراسة :

حُلْقُوم : فُعْلُوم، على قياس مذهب الخليل، واختيار ابن جني [2] والعكبري[3]، و أبو حيان[4].

وهي : فُعْلُول، هكذا التمستها عند الفارابي[5]؛ لأنه قال في فُعْلُول : والبُلْعُوم : مجرى الطعام في الحلق . وهو الحُلْقُوم "، وجعلها الأزهري، والجوهري في (حلقم)[6]

قال الجوهري: " الحُلْقوم : الحَلْق ، وحلقمه، أي قطع حلقومه " ولم يزد على هذا . وحكى صاحب اللسان المذهبين فقال : "... كما أن حُلْقُوم الرجل هو حَلْقُه في طرفه، والميم أصلية، وقيل هو مأخوذ من الحَلْق، وهي والواو زائدتان "[7] و اختار ابن عصفور في ميمها الأصالة .

---

(1) -الممتع١٦

(2) - انظر : سر الصناعة ٤٣٢/١

(3) - انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٨/٢

(4) - انظر : التذييل والتكميل ١١١/٦، والارتشاف ٢٠٠/١

(5) - ديوان الأدب ٦٥/٢

(6) -انظر : المزهر ٩٠٢/١ والصحاح٥/١٩٠٤ (حلقم)

(7) - الصحاح٥/١٩٠٤، واللسان٢٩٤/٣ (حلقم)

خامسًا: البُلْعُوم

قال ابن عصفور : " وكذلك البُلْعُوم . أعني أنه ليس بصفة مشتقة من البَلْع، بل هو اسم ـ كما ذكرنا ـ لمجرى الطعام في الحلْق . فلعله اسم له، لا من حيث لُحِظ فيه معنى البَلْع؛ ألا ترى أن البياض الذي في طرف فم الحمار يسمى بُلْعُومًا،و إن لم يكن رجوعه إلى معنى البَلْع، فكذلك يجب ألا يجعل بالنظر إلى مجر ى الطعام في الحلق (١)"

الدراسة :

ما قيل في حُلْقُوم، يمكن أن يقال في بُلْعُوم :

فهي إما : فُعْلُوم، بزيادة الميم، وهو قياس مذهب الخليل، واختيار ابن جني(٢)،و العكبري(٣)، والفيومي (٤) وأبي حيان(٥)،

وإما : فُعْلول، جعلها الفارابي في أبنية الرباعي (٦)، والأزهري والجوهري في (بلعم)(٧) . واختار ابن عصفور أصالتها .

ونقل العكبري أصالة الميم في بُلْعُوم، وحُلْقُوم على مذهب المازني قال : "... ويخرج على قول المازني أن يكون أصلاً كما قالوا في دُلامِص(٨) "

قلت: وقول العكبري هنا لا يستقيم ؛ لأن قياس مذهب المازني في بُلعُوم وحُلقُوم ينبغي أن يحمل على قول المازني في الميم المتطرفة، فهي زائدة عنده ؛ للاشتقاق كما نص عليه في : زُرْقُم، وسُتْهُم، ودِلْقِم(٩) بقوله : " وزادوا الميم غير أول في :" زُرْقُم، وسُتْهُم، ودِلْقِم، ولولا الاشتقاق كان من الأصل، ولكن للاشتقاق كان زائداً(١٠) "، فما عرف اشتقاقه فيما لم ينص

---

(١)- المتع ١٩٤

(٢)- انظر : الخصائص ٢/٥٠-٥١، وسر الصناعة ١/٤٣٢ .

(٣)- انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٨

(٤)- انظر : المصباح المنير ٤٢

(٥)- انظر : التذييل والتكميل ٦/١١١، والارتشاف ١/٢٠٠

(٦)- انظر : ديوان الأدب ٢/٦٥

(٧)- انظر : التهذيب ١/٣٨٧ ، والصحاح ٥/١٨٧٤(بلعم)

(٨)- انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢٥٨

(٩)- الدلقم: الكبيرة . انظر : كتر الحفاظ ١/٣٤١

(١٠)- انظر : المنصف ١/١٥٠

عليه المازني ينبغي أن يحمل على ما عرف اشتقاقه فيما نَص عليه . وما لم يعرف له اشتقاق يحمل على الأصالة لكونها القياس . كما أن زيادة الميم آخرًا أمثل من زيادتها حشواً . قال ابن جني بعد أن عدد كلمات من نحو زُرقُم . . . :" ونحو ذلك بزيادة الميم في آخره . ولم تر أبا عثمان خالف في هذا خلافه في دُلامِص . وينبغي أن يكون ذلك ؛ لأن آخر الكلمة مشابه لأولها، فكانت زيادة الميم فيه أمثل من زيادتها حشوًا(١)"

(١)- انظر : الخصائص ٢/٥١

سادساً : الصَّلْقَم

قال ابن عصفور:" وأما الصَّلْقَم فيمكن أن يكون غير مشتق من الصَّلْق، لأنهم يقولون: جَمَلٌ صَلْقَمٌ، أي: ضَخْمٌ . فلعل الشّديد الصَّيّاح قيل له : صَلْقَمٌ ؛ لضخامة صوته، لا لأجل الصُّرَاخ نفسه . إذ وقع هذا اللفظ على ما ليس براجع لمعنى الصَّلْق، وهو الضخم من الإبل[1] "

الدراسة :

صَلْقَمٌ : (فَعْلَمٌ)، على قياس مذهب الخليل، واختاره ابن جني[2]، ووافقه أبو حيان[3] .

وهي : (فَعْلَل)، كذا عند الفارابي[4]، وعده الأزهري و الجوهري في الرباعي[5]، وحكى القول بزيادتها، وتبعه ابن منظور[6]، إذ حكى الزيادة فيها عن كُرَاع، وصحَّح الأصالة .قال :" والصحيح أنه رباعي " وهو ما اختاره في الأصل ابن عصفور .

---

[1]) – الممتع ١٦٤

[2])– انظر : سر صناعة الإعراب ١/٤٣٢، والمنصف ١/١٥٠، والخصائص ٢/٥٠-٥١ .

[3])– انظر : التذييل ٦/١١١

[4])– انظر : ديوان الأدب ٢/٤٨٥

[5])– انظر : التهذيب ٢/٢٠٤٥، الصحاح٥/١٩٦٧ (صلقم)

[6])– انظر : اللسان٧/٣٩٢ (صلقم)

سابعاً: السَّرْطَم

قال ابن عصفور : " و أما السَّرْطَم فإنه يحتمل، وإن كان واقعاً على الواسع الحلق السريع الابتلاع، ألا يكون مشتقا من السرط بمعنى البلع، لأنهم قد يوقعون السَّرْطَم على القول اللَّين، فيكون الرجل الواسع الحلق وُصِفَ بِسَرْطَمٍ، لسهولة الابتلاع في حلقه وليه عليه، لا لنفس السَّرط الذي هو الابتلاع، كما أن السَّرْطم إذا عُني به اللَّيِّن ليس براجع لمعنى السَّرْط .

فإذا أمكن في هذه الألفاظ حملها على ما ذكرت لك كان أولى من جعل الميم زائدة غير أوَّل، لقلة ما جاء من ذلك [1] "

الدراسة :

ما قيل في "صَلْقَم" يمكن أن يقال في "سَرْطَم"، فهي إما :

(فَعْلَم) : على قياس مذهب الخليل كما نقل صاحب اللسان[2]، واختاره ابن جني[3]، و تبعه أبو حيان [4].

أو (فَعْلَل) : كذا عند الفارابي[5]، وهي عند الجوهري في مادة (سرطم) [6]،رباعية. و هو اختيار ابن عصفور هنا .

ويتضح مما سبق أن ابن عصفور حاول أن يرد الاشتقاق في هذه الكلمات جميعها، قال أبو حيان_ بعد أن عَدَّد كلمات من هذا النوع _: " و لابن عصفور خلاف في بعضها بلا دليل "[7] فقد رد قول ابن عصفور في هِرْمَاس : إنه اسم مرتجل، بما نقل عن الأصمعي من كونه صفة لا اسما[8].

---

(1) -الممتع ١٦٤

(2) - اللسان :٦/٢٤٠-٢٤١ (سرط، سرطم)

(3) - انظر : سر الصناعة ١/٤٣٢، والخصائص ٢/٥٠-٥١، والمنصف ١/١٥٠

(4) - انظر : التذييل والتكميل ٦/١١١

(5) - انظر : ديوان الأدب ٢/٣٠

(6) - انظر : الصحاح٥/١٩٤٩ (سرطم)

(7) - انظر : الارتشاف ١/٢٠٠

(8) - انظر : التذييل والتكميل ٦/١١٠

ثم قال في رده عن باقي الأمثلة :" وما ذهب إليه الأستاذ أبو الحسن فيه تكلف، والأولى بنا السعي على ظاهر الاشتقاق فيه ؛ لأن ما خالف ظاهر الاشتقاق هو الذي ينبغي أن يرد إلى الاشتقاق : أما ضَبَارِم، وإطلاقهم إياه على الرجل الجريء على الأعداء فعلى طريقة المجاز ؛ لأنه لا يكون جريئا على الأعداء حتى يكون وثيق الخَلْق غالباً، فالجُرْأة ملازمة لوثاقة الخَلْق، فعبّر عن الملزوم باللازم . وأما الحُلْقوم و الحَلْق وحملهما على أنهما كسَبِط و سِبَطْر فدخول في باب قليل لا ينبغي أن يُدخَل فيه إلا عند التعذر .

وأما قوله إنهم قد قالوا : حَلْقَمَه قطع حُلْقُومَه ؛ فأثبتوا الميم في تصريفه، فلا يدل ذلك على تأصيل الميم، وإلا لزم أن تكون الميم في مِسْكِين ومِدْرَعة أصلية ؛ لأنهم قد أثبتوا الميم في تصريفه قالوا : تَمَسْكَن و تَمَدْرَع، وأصلوا أن لأنهم قد أثبتوا الميم .

بعض النحويين قد أثبت في أبنية الأفعال (فَعْلَم) .وأما البُلْعُوم فظاهر الاشتقاق من البَلْع، فلا تجعل الميم فيه أصلية لإطلاقهم إياه على البياض الذي في فم الحمار كما زعم، لأنه يحتاج في ذلك إلى تثبت في النقل، وعلى تقدير ثبوته لا يعارض دليل الاشتقاق، لأنه يكون إذ ذاك مادة أخرى؛ لأن التخالف بين المعنيين مقتض لاختلاف المادتين غالبا، وإلا لزم إذ ذاك الاشتراك غالبا. وأصل الألفاظ التباين. والاشتراك خلاف الأصل؛ فلذلك يذهب إلى أن الحلقوم بمعنى الحلق ميمه زائدة . والحلقوم بمعنى البياض الذي يكون في فم الحمار ميمه أصلية، فيكون إذ ذاك اللفظان من قبيل المتباينين؛ لاختلاف مادة كل واحد منهما، لا من قبيل المشترك .

وأما السَّرْطَم . فاشتقاقه من السَّرط في غاية الظهور، وإطلاقه على القول اللَّيِّن على جهة المجاز ، أي أنه سهل النطق، فنقول : رجل سَرْطَمٌ، معناه أنه سهل الابتلاع سريعه، وكذلك قولهم : سَرْطَمٌ، أي أنه سهل النطق به .

وأما صَلْقَمٌ . فذكر أنهم يقولون : جمل صَلْقم، إذا كان ضخما، وإذا كان ضخماً كان شديد الصراخ والصوت، فأطلق على الضخم باعتبار لازمه وهو شدة الصوت .

وأما "دُخْشُمٌ وجُلْهُمة" . فزعم أنهما علمان من قبيل المرتجل، ولا يلزم من كونهما من قبيل المرتجل أن يكونا مشتقين، بل قد يكون الاسم مرتجلاً مشتقاً ؛ لأن الارتجال لا ينافي الاشتقاق . ألا ترى أنا نقول : حَمْدان علم مرتجل ؛ لأنه لم يشتق له وضع في

النكرات، ولا ينافي ذلك كونه مشتقاً من الحَمْد، فكذلك دُخْشُمٌ و جُلْهُمَة، علمان وهما مرتجلان . ودُخْشُمٌ مشتقٌ من دَخِش، وجَلْهَمَة من جَلْهَة الوادي "(١) .

و مما سبق يتضح أن ما يرتضيه ابن عصفور في هذه الكلمات ــ وربما هو قياسه في غيرها من نظائرها ــ هو أن الميم أصل، وعَلَّل بما سبق .

والذي يظهر لي أن الأولى الحكم على هذه الميم بالزيادة لأمور :

أولها : أن ما علل به ابن عصفور لا يخلو من تكلف .كما نص على ذلك أبو حيان.

ثانيها : أن الاشتقاق في هذه الكلمات واضح، فينبغي أن يذهب إليه ولا يعدل عنه.

ثالثها : أن الحكم بزيادة الميم، لا يُخرِج هذه الكلمات عن أبنيتهم .فقد نص ابن القطاع على (فِعْمَال) .نحو هِرْمَاس . كما نص على فُعْلُوم نحو : عُلْجُوم . للضفدع، ويلحق به : بُلعُوم وحُلقُوم. والله أعلم .

---

(١) ــ انظر : التذييل والتكميل٦/١١٠.

المسألة العاشرة

نقده أباالحسن والمازني في عدهما (دُلامِصاً) من ذوات الأربعة، وحمله على باب سبط وسِبَطر .

قال ابن عصفور: " وزعم أبو الحسن وأبو عثمان المازني، أن دلامصاً من ذوات الأربعة، وأن معناه كمعنى دَليص وليس بمشتق منه، فَجَعَلاه من باب سَبِط وسِبَطر. والذي حملهما على أن يقولا ذلك في دُلامِص، ولم يقولاه في زُرْقُم وسُتْهُم وأشباههما، قلة مجيء الميم زائدة حشواً، بل إذا جاءت زائدة غير أوّل فإنما تزاد طرفاً . وكذلك ينبغي أن يكون قُمَارص عندهما .

وبالجملة ليس دُلامص مع دَليص كسِبَطْر مع سَبِط ؛ لأن الذي قاد إلى ادعاء أن سَبِطاً و سِبَطْراً أصلان مختلفان أن الراء لا تحفظ زائدة في موضع . و أما الميم فقد جاءت زائدة طرفا غير أول فيما ذكرنا، وحشوا في لمسكن وأخواته، وأولا فيما لا يحصى كثرة. فإذا دلّ اشتقاق على زيادتها فينبغي أن تجعل زائدة ؛ إذ باب سَبِط وسِبَطْر قليل جداً، لا ينبغي أن يرتكب إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة([1]) "

الدراسة :

قال المازني : " ... ولو قال قائل : إن دُلامِصاً من الأربعة، معناه (دَلِيصٌ)، وليس بمشتق من الثلاثة

. قال قولاً قوياً، كما أن (لآلاً) منسوب إلى اللولو وليس منه . وكما أن سِبَطْراً معناه السَّبِط وليس منه([2]) "

يتضح مما سبق أن المازني يجيز في دُلامِص أن تكون ميمه أصلاً، من معنى دَليص لا من لفظه، كسبط وسبطر، فهما أصلان مختلفان وليس أحدهما من الآخر . و قد وجه ابن جني رأي المازني بقوله : " وذلك أنه لما لم ير الميم قد كثرت زيادتها غير أول، ووجد في

([1])- انظر : الممتع ١٦٤-١٦٥

([2])- انظر : المنصف ١/١٥٢

كلامهم ألفاظاً ثلاثية بمعنى ألفاظ رباعية، وليس بين هذه وهذه إلا زيادة الحرف الـذي كمل أربعة حمل دلامصا عليه هرباً من زيادة الميم غير أول(١) "

أما ابن عصفور، فيرد ما ذهب إليه المازني وأبو الحسن . معتمدا على ثلاثة أدلة :

أولها : الاشتقاق .

ثانيها : قلة باب سَبِط و سِبَطْر .

ثالثها : أن الراء لا تحفظ زائدة، على عكس الميم فقـد زيـدت أولا، ووسـطا، وآخراً.

ويستفاد مما سبق أن للصرفيين رحمهم الله في (دُلامِص) قولين :

الأول : القول بزيادتها، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وتبعهم ابن جـني، وابـن عصفور وغيرهم .

ودليلهم على ذلك الاشتقاق . و أضاف العكبري دليلاً آخر فقال : "... ويقال: دَلْمَص بغير ألف، و دمْلص بتقدم الميم على الألف وحذفها، والتقدم والتأخير دليل على زيادتها ؛ لأن الأصل لا يتلاعب به "(٢).

الثاني : القول بأصالتها، وهو ما نسب إلى أبي الحسن، والمازني .

و قد سقت نصوص الفريقين في عرض هذه الكلمة في المسألتين الأولى و هذه، بما يغنينا عن عرضها مرة أخرى . والذي يهمنا هنا هو موقف ابن عصفور .

لا أجد تفسيراً واضحاً لتفريق ابن عصفور بين الاشـتقاق في (دُلامِـص) و(هِرْمَاس) مثلاً . إلا أنه ربما وجد الأول عند الخليل وسيبويه فاعتد به . و لم يقف على الثاني عنده فتكلف في رده .

وبعد: فإن ما يظهر لي في هذه الكلمات أن التعويل علـى الاشـتقاق فيهـا والاحتكام إليه أولى من تكلف دفعه ورده، ويقوي هذا ما ذكره أبـو حيـان في دفـع مذهب ابن عصفور، ولا يخفى أن الميم من حروف الزيادة . والله تعالى أعلم .

---

(١) –انظر : المنصف ١/١٥٢

(٢) انظر : اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٢٥٣

المسألة الحادية عشرة

نقده القائلين ببقاء النون، بعد ألف زائدة في مضعف العين محتملة للأصالة والزيادة .

قال ابن عصفور: " ومن الناس من اشترط أيضا ألا يكون ما قبل الألف مضاعفا، فيما قبل الألف فيه ثلاثة أحرف، نحو (مُرَّان) [1] و(رُمَّان)؛ لاحتمال أن تكون النون زائدة، وأن تكون أصلية وأحد المضعفين زائداً، ويتساوى الأمران عنده، لكثرة زيادة الألف والنون في الآخر، وكثرة زيادة أحد الضعفين .

والصحيح أنه ينبغي أن تجعل الألف والنون زائدتين؛ بدليل السماع، والقياس. أما القياس فأن النون اختصت زيادتها في هذا الموضع، أو ثالثة ساكنة، على ما يبين بعد. وأحد المضعفين زائد حيث كان. وما اختصت زيادته بموضع كان أولى بأن يجعل زائدا مما لم يختص، ألا ترى أن الهمزة في (أفْعىً)قضينا عليها بالزيادة وعلى الألف بالأصالة، لأن الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيرة، والهمزة لم تكثر زيادتها إلا أولاً خاصة، فكان المختص يشرك غير المختص بكثرة زيادته في ذلك الموضع، ويزيد عليه بقوة الاختصاص .

وأما السماع فقوله عليه الصلاة والسلام للقوم الذين قالوا له : " نحن بنو غَيَّان[2]"، فقال لهم عليه السلام : " بل أنتم بنو رَشْدَان " ألا تراه عليه السلام، كيف تكره لهم هذا الاسم، لأنه جعله من الغَيّ، ولم يأخذه من الغَيْن، وهي السحاب . فقد دل هذا على أنه إذا جاء مضاعف في آخره ألف ونون مثل (رُمَّان) أنه ينبغي أن يقضى

---

(١) . المُرَّان : شجر الرماح . اللسان١٣/٨٦

(٢) . في الأنساب، للسمعاني ١٠/١٠٢في ترجمة الغياني، قال : " هذه النسبة إلى غيان وهو بطن من جهينة، وهو غيان بن قيس بن جهينة بن زيد، وسموا بني رشدان ؛ لأنهم قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ...الخ . وانظر الطبقات الكبرى، لابن سعد ١/٣٣٣، والإصابة ٢/٤٨٤، وأسد الغابة ٢/٢٢٢، والمنصف ١/١٣٤، والخصائص ١/٢٥٠ .

عليه بزيادة الألف والنون، إلا أن يقوم دليل على أن النون أصلية، نحو "مُـرَّان" فـإن الخليل ذهب إلى أن نونه أصلية ؛ لأنه مشتق من (المَرَانة) التي هي اللين[1]"

الدراسة :

يتحدد نقد ابن عصفور في هذا النص في قوله : " ويتساوى الأمران عنده، لكثـرة زيادة الألف والنون في الآخر، وكثرة زيادة أحد المضعفين "

و الظاهر من كلام ابن عصفور أن كل ما كان قبل ألفه حرف مضاعف يحكـم على نونه بالزيادة ؛ لاختصاص الزيادة بالألف والنون في هذا الموضع، وكلامه ينسحب على كل مضعف العين بالشرطين السابقين، بغض النظر عن حركة الفاء . ويأتي ذلـك على نحو: حَسَّان و قَبَّان، وغيرهما مما هو مفتوح العين، يحتمل الأصالة والزيادة، لوضوح الاشتقاقين في الحالين . كما يأتي على عِدَّان،وإِبَّان ؛ مما هو مكسور الفاء، ولا يحتمل إلا الزيادة، لعدم وضوح الاشتقاق . فعبارة ابن عصفور ليست محترِزة، ألا تراه قال : " ومن الناس من اشترط ـأيضا ـ ألا يكون ما قبل الألف مضاعفا، فيما قبل الألف فيه ثلاثـة أحرف ... " ثم لم يمثل إلا بـ(مُرَّان) و(رُمَّان)، مما ضم أوله، اسما لنبات، وما كان بهذا الوصف فللعلماء فيه أقوال ستأتي في النص التالي .

ثم إن (مُرَّاناً) خاصة ليس فيها إلا القول بالأصالة عند جمهور العلماء،ومنـهم ابن عصفور نفسه، على خلاف بينهم في تعليل الأصالة .

أدخل ابن عصفور (مُرَّاناً) في عموم كلامه عن المضاعف وحكم بزيادتها، ثم عاد في آخر النص السابق، وحكم بأصالتها تبعا للخليل .

و للصرفيين –رحمهم الله تعالى– في الحكم على هذه النون مذهبان :

الأول : قول الجمهور، وهو الحكم على هذه النون بالزيادة من أول الأمر، إلا أن يسعفنا دليل من الاشتقاق على أصالتها، فيرجع إليه . وإنما حكموا عليهما بالزيادة قياسا على كثرة ما عرف اشتقاقه من هذا النوع .[2]

---

(١)–الممتع : ١٧٢–١٧٣.

(٢) – انظر : المنصف ١/١٣٥، والممتع ٢٥٨، والرضي ٢/٣٨٨، والأشموني ٤/٢٦٥.

قال ابن عقيل : " والذي ذهب إليه الجمهور هو زيادتها، إذا لم يكن قبل الألف حرفان، و لم يكن من باب حَنْحَان[1]، إلا إن دل دليل على الأصالة فتعتبر[2]"

الثاني : قول بعض العلماء، إن زيادة النون آخرا تتردد بين الأصالة والزيادة، ولا يذهب إلى أحدهما إلا بدليل . وهذا ما يفهم من قول ابن جني : " فما كان من هذا النحو يحتاج فيه إلى الاشتقاق. ولا يقضى عليه بشيء إلا بثبت [3]"، وذهب إلى ذلك ابن مالك قال : " ما آخره همزة أو نون بعد الفاء حرف مشدد أو حرفان أحدهما لين فمحتمل لأصالة الآخر وزيادة أحد المثلين أو اللين أو العكس"[4] وقال : " كل اسم مضموم الأول مضعف الثاني ثالثه ألف بعدها نون أو همزة فيحتمل أن يكون الآخر زائدا، والتضعيف أصلا وبالعكس "[5]وقال عنه الأشموني وابن عقيل: " هو مذهب بعض المتقدمين[6] " .

يرد ابن عصفور القول الثاني ويذهب إلى الحكم على الألف والنون بالزيادة من أول الأمر حملا لغير المشتق على المشتق، ، إلا أن يقوم الدليل على الأصالة،وهومذهب الجمهور كما سبق

وقد عول ابن عصفور على القياس والسماع، و أدلة ابن عصفور كالآتي :

أولا : القياس،ودليله: اختصاص النون بالزيادة في هذا الموضع، واشتراكها مع المضعف في كثرة زيادتهما على وجه العموم، وإنما غلبت زيادة النون بقوة الاختصاص .

([1])- كتبت في كتاب المساعد جَيْحان، وعلق عليها المحقق بقوله : " بالجيم المعجمة، ثم الحاء المهملة بعد الياء : نهر بالشام " وهذا تصحيف، والصواب ما أثبت، وقد سبق إيضاحه .

([2]) -انظر : المساعد ٤/٦٥

(3) – انظر : المنصف ١/١٣٥

([4]) -انظر :التسهيل ٢٩٧

(٥) – انظر :شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٦

(٦) -انظر : الأشموني ٤/٢٦٥، والمساعد ٤/٦٥

ثانيا: السماع، وهو قول النبي عليه الصلاة والسلام : " بل أنتم بنو رَشْدَان " أخذه من الرُّشد ؛ لأنه ضد الغيّ[1].وحمل عليه اشتقاق (غيَّان) .

والذي يظهر أن الكلمة من هذا النوع، يحكم على نونها بالزيادة إذا لم يعرف لها اشتقاق، أما تمثيل ابن عصفور على المضعف بـ(رُمَّان) وجعله مما زيدت فيه النون لعدم ثبوت الاشتقاق فأمر فيه نظر، وسيأتي في المسألة التالية . أما الكلمة التي لم يثبت لها الاشتقاق فإن القول بالزيادة أولى، وهو قول ابن عصفور تبعا للجمهور للأسباب الآتية :

أولا : غياب الاشتقاق يستدعي تحكيم الأصول، والأصل زيادة النون آخرا.

ثانيا : ما ذكره ابن عصفور من قوة الاختصاص .

ثالثا : أن في القول بزيادتها طرداً لقواعد باب الزيادة في النون . والله تعالى أعلم .

---

(١) -انظر : المنصف ١/١٣٤

المسألة الثانية عشرة

نقده القائلين بأصالة النون في " رُمَّان " ونحوه .

قال ابن عصفور:" ومنهم من شرط ألا يكون ما قبل الألف مضاعفا، مما قبل الألف منه ثلاثة أحرف، وألا يكون مع ذلك مضموم الأول، اسما لنبات، نحو (رُمَّان)، لأن مثل هذا عنده ينبغي أن تكون نونه أصلية، ويكون وزنه (فُعَّالاً)، لأنه قد كثر في أسماء النبات (فُعَّالٌ)، نحو"حمَّاض[1]" و" عُنَّاب[2]" و" قُثَّاء[3]".فحمله على ما كثر فيه وهذا فاسد ؛ لأن زيادة الألف والنون في الآخر أكثر من مجيء اسم النبات على (فُعَّال) ؛ ألا ترى أن ما جاء من الأسماء، أعني أسماء النبات، على غير وزن (فُعَّال) لا ينضبط كثرة، وإن كان (فُعَّال) قد كثر واطرد [4]"

الدراسة :

سبق في مناقشة المسألة السابقة موقف ابن عصفور مما كان آخره نونا قبلها ألف زائدة في مضعف العين، وبيَّنْتُ أن قوله هناك يأتي على كل مضعف العين، وإن اقتصر في التمثيل على مضموم العين اسما لنبات نحو: رمَّان . ثم عاد في هذه المسألة فخصها بالحديث . وقد اختلف العلماء في الحكم على نون "رُمَّان" هذه على ثلاثة مذاهب:

الأول : مذهب الخليل وسيبويه أن (رُمَّانَ) : (فُعْلانٌ) من (رمَّ) غير مصروف قال سيبويه.: "و سألته : عن رُمَّان فقال : لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف به " [5] ووافقهما كثير من الأئمة [6].

---

(١) -الحماض : نبت جبلي وهو من عشب الربيع ورقه عظام ضخم فطح إلا أنه شديد الحمض يأكله الناس، وزهره أحمر وورقه أخضر ويتناوس في ثمره مثل حب الرمان يأكله الناس شيئا قليلا . اللسان٣/٣٢٦ (حمض)

(٢) . العناب : من الثمر معروف، وهو العِنَب . وربما سمي ثمر الأراك عنابا . اللسان٩/٤١٣ (عنب)

(٣) . القُثَّاء : بالضم، وبه الاستشهاد، وتكسر قافه، وهو نبت معروف . اللسان١١/٣٩ (قثأ)

(٤) -الممتع ٢٦٠

(٥) – الكتاب ٣/٢١٨

(٦)- ينظر : الكتاب ٣/٢١٨، والأصول ٢/٨٦، والمسائل المنثورة ٢٠٤، والمنصف ١/١٣٤، وشرح المفصل

واستدلوا على ذلك بدليلين :

الأول : كثرة زيادة الألف والنون في هذا الموطن من الكلمة .

الثاني : الحمل على تركيب مستعمل، وهو (رم م)

الثاني : مذهب الأخفش أن "رُمَّاناً " (فُعَّالٌ)، مصروف. نقل أبو على الفارسى مذهب أبي الحسن في (رُمَّان) ، فقال : " سيبويه يقول (رُمَّان) لا ينصرف ؛ لأن هذه الألف والنون قد كثرت في كلامهم، فأحملها على الكثرة، إلا أن أبا الحسن قال : أُشبِّهها بحُمَّاضٍ وقُرَّاصٍ[1] و خُبَّازٍ[2] ؛ لأن هذا الباب أكثر من الألف والنون [3]"

وتبعه ابن مالك، وابنه البدر، والمرادي، والأنصاري، وأبو حيان : [4]، واختلفوا في تعليل الحكم بأصالة النون هنا على ما يأتي :

أولاً : ما علل به الأخفش ومن تبعه أن (فُعَّالاً)، في النبات أكثر، فحمله على الأكثر في جنسه، وهذا دليل قياسي .

ثانياً : ما استدل به بعضهم من اشتقاق "رُمَّان" من قولهم : "أرض مَرْمَنة " أو "أرض رَمِنة" ، وهذا عند أصحاب هذا القول اشتقاق صريح . قال ابن الناظم :" ويقوي كون "رُمَّان" : (فُعَّالاً) قولهم للمكان الذي يكثر فيه الرُّمَّان : مَرْمَنَة ، فإنه لو كان (فُعْلان)، لقيل في اسم المكان : مَرَمَّة [5]" وقال الأشموني في تأييد حكم الأخفش دون

لابن يعيش ٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٥/٤، وبغية الطالب ١٤٤-١٤٥، والمرادي على الألفية ١٤١/٤، والأنصاري على الشافية ١٦٣/٢، والخضر اليزدي على الشافية ٣٨٧، والأشموني ٢٦٥/٤.

(١) – القُرَّاص : نبت ينبت في السهولة والقيعان والأودية والجَدَد وزهره أصفر وهو حار حامض، ينبت نبات الجرجير يطول ويسمو . اللسان ١١٠/١١ (قرص)

(٢) –الخُبَّاز : نبت بقلة عريضة الورق لها ثمرة مستديرة . اللسان ١٤/٤ (خبز)

(٣) –انظر : المسائل المنثورة، لأبي على الفارسي ٢٠٤-٢٠٥ .، وقول الأخفش أكثر من الألف والنون، يعني في النبات، كما فسره العلماء بعده . وانظر :العضديات ٧٨ .

(٤) – انظر : الكتاب ٢١٨/٣، والأصول ٨٦/٢، والمسائل المنثورة ٢٠٤، والمنصف ١٣٤/١، وابن يعيش ٦٧/١، وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٥/٤، وبغية الطالب ١٤٤-١٤٥، والمرادي على الألفية ١٤١/٤، وشرح الشافية للأنصاري ١٦٣/٢، واليزدي ٣٨٧، وانظر : والأشموني ٢٦٥/٤.

(٥)– انظر : بغية الطالب١٤٤-١٤٥ .

دليله :" والصحيح ما ذهب إليه لا لما ذكره، بل لثبوتها في الاشتقاق ، قالوا: أرضٌ مَرْمَنة؛ لكثيرة الرُّمَّان ولو كانت النون زائدة لقالوا: مَرمَّة [1]" .

ثالثاً: أن الكلمة مترددة بين أمرين، وهما: شبهة الاشتقاق، وغلبة الزيادة، فالأولى الحكم بالشبهة، لأن ارتكاب إثبات تركيب مهمل أصعب.وهذا قول لابن الحاجب . [2]

الثالث : مذهب من يقول بجواز الأمرين، مستدلا بالاشتقاق في الحالين، وهذا القول عن ابن الحاجب أيضا، قال : " يحتمل أن يكون (رُمَّان) من رمَّ، أو من رَمَن إذا أقام[3] "

خلاصة القول في (رُمَّان) أنه (فُعْلان) وهذا مذهب سيبويه، أو(فُعَّال) وهو مذهب الأخفش، أو جواز الوزنين، وهو أحد قولي ابن الحاجب .

ويتضح مما سبق أن ابن عصفور يرد قول الأخفش ومن تبعه في الحكم والاستدلال، بحجة أن زيادة النون آخرا أكثر من مجيء اسم النبات على (فُعَّال)، كما أن غير (فُعَّال) في النبات لا ينضبط كثرة . والملاحظ أن الأخفش يستدل بالقياس، وابن عصفور يرد بالقياس، وكلاهما يعتمد الكثرة دليلا .أما قول الأخفش في الكثرة، فقد اضطربت النقول عن العلماء في المقصود بهذه الكثرة . والظاهر من نص أبي على السابق أن (فُعَّالاً) أكثر من (فُعْلان)[4]، وهو ما نص عليه الجوهري[5]، ونقله الرضي وابن منظور وغيرهم[6] .

---

(١)- انظر : الأشموني٤/٢٦٥ .

(٢) – هذا رأي ابن الحاجب . انظر الشافية ٨٠ ، وشرحها للرضي ٢/٣٨٨، و ركن الدين ١٠٣٩،واليزدي ٣٨٧.

(٣) – انظر : الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/١٤٦ . و شرح اليزدي على الشافية ٣٨٧

(٤)-انظر : المسائل المنثورة ٢٠٤- ٢٠٥

(٥)-قال : " وقال الأخفش : نونه أصلية، مثل قُرَّاص، حُمَّاض، وفُعَّال أكثر من فُعْلان " الصحاح (رمن)

(٦)-انظر : شرح الرضي على الشافية ٢/٢٨٧،واللسان٥/٣٢٦ (رمن)

ورد هذا القول ابن بري فقال : " لم يقل أبو الحسن إن (فُعَّالاً) أكثر من (فُعْلان)،بل الأمر بخلاف ذلك، وإنما قال : إن (فُعَّالاً) يكثر في النبات نحو المُرَّان والحماض والعُلاَّم، فلذلك جعل رُمَّاناً: (فُعَّالاً)[1] " .

والظاهر من كلام ابن عصفور أن المقابلة بين الوزنين ليست منحصرة في النَّبات .

وبعد: فالذي يظهر لي في هذه الكلمة هو قول الأخفش ؛ للأسباب الآتية :

أولاً : قياس الأخفش يسانده الاشتقاق، أو شبهة الاشتقاق على أحد القولين، و الاشتقاق أقوى الأدلة عندي . "[2]

ثانياً : تصغير (رُمَّانة) على (رُمَيْمينة)[3].

ثالثاً : ما استدل به ابن عصفور من أن زيادة الألف والنون أكثر من (فُعَّال) صحيح إذا حملنا الدليل على عموم الزيادة في الأسماء والصفات وغيرها، لكن ينبغي أن نخصص زيادة الألف والنون في الأسماء خاصة[4]،ثم في أسماء النبات بوجه أخص . وعلى هذا تقوم المقارنة . بين (فُعَّال) و (فُعْلان) في النبات خاصة . و(فُعَّال) في النبات أكثر [5]

رابعاً : كأن (فُعَّالاً) له اختصاص كثير بالنبات، وهذا يضيف إلى دليل الأخفش في القول بكثرة (فُعَّال) في النبات قوة أخرى.وهي قوة الاختصاص أو شبهه .

أما تجويز القولين فمردود بقولهم : أرض مَرْمَنَة ؛ على ما سبق عند ابن مالك .

والذي يظهر لي أن ابن عصفور لم يثبت عنده الاشتقاق في هذه المسألة، معتمدا على قول الخليل رحمه الله في النص الذي نقله عنه سيبويه، فوقف عنده . أو أن الكلمة

---

(١) ـ اللسان ٥/٣٢٦(رمن)

(٢)– انظر : شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٥

(٣) –اللسان٥/ ٣٢٦(رمن)

(٤)– المشهور أن زيادة الألف والنون آخرا يكثر في الصفات مما مؤنثه فعلى نحو : عطشان، غضبان لشبهها بالأفعال، والأفعال في الزيادة أقعد من الأسماء لتصرفها، و الأعلام من نحو مروان وقحطان محمولة على الصفات . انظر:شرح السيرافي على سيبويه ٤/٨٩ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٥٤ .

(٥)– قال ابن مالك :" فإنه في النبات أكثر من فُعْلان و فعلاء " شرح الكافية الشافية ٢٠٤٧

إذا ترددت بين اشتقاقين، أحدهما فيه أصالة النون، والآخر زيادتها، حمل على الزيـــادة لموافقة الأصول، وستأتي مناقشة تردد الكلمة من هذا النوع بين اشتقاقين في حديث ابن عصفور عن (دُكّان) .

. والله أعلم .

المسألة الثالثة عشرة

نقده السيرافي في عده زيادة النون وأصالتها بعد ألف زائدة باعتبار وجود البناء وعدمه .

قال ابن عصفور: " و ذهب السيرافي إلى أن النون إذا أتت في الآخر، بعد ألف زائدة، فإنه لا يخلو أن يكون جعلها أصلية يؤدي إلى بناء غير موجود، أو إلى بناء موجود. فإن أدى إلى بناء غير موجود قضي عليها بالزيادة،نحو "كَرَوَان"[1] و "زَعْفَران"؛ ألا ترى أن النون فيهما لو كانت أصلية لكان وزن "كَرَوان" : (فَعَلالاً) ووزن "زَعْفران": (فَعْلالاً)،وهما بناءان غير موجودين . وإن أدى ذلك إلى بناء موجود قضي عليها بالأصالة، نحو: دِهقان[2] وشَيطان، لأن نون دهقان إذا جعلت أصلية كان وزنه (فِعْلالاً)، ونون شيطان إذا كانت أصلية كان وزنه (فَيْعَالاً). وهما بناءان موجودان، نحو: شِمْلال [3]وبَيطار.[4]"

وهذا الذي ذهب إليه ـ من أصالة النون، فيما يؤدي جعل النون فيه أصلية إلى بناء موجود باطل؛ لأنه جعل دليله على ذلك كون سيبويه قد جعل النون فيهما أصلية يؤدي إلى بناء موجود، بل لقولهم : تَدَهْقَن، وتشيطن، لأنه ليس في كلامهم (تَفَعْلَنَ) . فدل ذلك على أصالة النون . فأما : تدهَّق،و تَشَيَّط فليس في قوة " تَدَهقَن وتَشَيْطَن"، لأن أبا علي قد دفعهما من طريق الرواية " [5]

الدراسة :

---

(١)ـ الكروان : طائر صغير ، وهو الكرا، في المثل : أطرق كرا، يضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الذي لا يشبهه وأمثاله الكلام فيه . اللسان١٢/٨٣ (كرا)

(٢)- في القاموس ١٥٤٦(دهقن) : " الدِّهقان، بالكسر والضم : القوي على التصرف مع حِذْقة، والتاجر، وزعيم فلاحي العجم مُعَرَّب "

(٣)- الشِّملال : الشِّمال،والناقة الخفيفة السريعة . اللسان٧/٢٠٤ (شملل)

(٤)- البيطار : معالج الدواب .اللسان ١/٤٣٠(بطر)

(٥)- انظر : الممتع١٧٣-١٧٤، والمنصف ١/١٣٥

يقرر ابن عصفور في هذا النص مذهب السيرافي في الحكم على النون المتأخرة بعد ألف زائدة بالنظير وعدمه، أخذ هذا من قول السيرافي : " وإذا كانت النون بعد ألف فكانت لو جعلت أصلية كان الاسم في أبنيتهم جعلت أصلية، وإن كانت إذا جعلت أصلية خرج الاسم عن أمثلتهم جعلت زائدة، وذلك كالنون في "دِهْقان" و "شَيْطَان" تجعلها أصلية ـ وكذلك فعل سيبويه ـ وذلك أنا إذا جعلنا النون في " دِهْقَان " أصلية صار على (فَعْلال) ونظيره، كِرْبَاس و سِرْهَاف ... (١) ".

وابن عصفور يرد قول السيرافي من حيث التقعيد، والاستدلال :

أما التقعيد : فالواضح من عبارة السيرافي أن الحكم على هذه النون يأتي من طريق النظير؛ فإن وجد النظير للأصالة حكمنا بها، وإن وجد النظير للزيادة حكمنا بها . ويضرب ابن عصفور لذلك بأمثلة :

فمما يحكم على نونه بالزيادة لعدم النظير قولهم : " كَرَوان " و " زَعْفَران " ؛ إذ ليس في أبنيتهم (فَعَلال) و لا (فَعْلَلال) .

ومما يحكم عليها بالأصالة لوجود النظير: "دِهْقَان " و "شَيْطَان" لوجود: شِمْلال، وبَيْطار .

وأما الاستدلال : فإن السيرافي يجعل دليله على ذلك أن سيبويه حكم على نوني : " دِهْقَان" و " شَيْطَان" بالأصالة لهذه العلة . وعلى هذا المحمل حمل ابن عصفور قول السيرافي، ورده ؛ لأن حُكم سيبويه على هذه النون إنما كان لقولهم : تَدَهْقَنَ، و تَشَيْطَن. فثبات النون في تصريف الكلمة دليل أصالتها . وما قاله ابن عصفور في تعليل أصالة النون فيهما هو الموافق لكلام سيبويه إذ يقول : " فأما الدِّهْقان والشَّيْطان فلا تجعلهما زائدتين فيهما؛ لأنهما ليس عليهما ثبت . ألا ترى أنك تقول : تَشَيْطَن و تَدَهْقَن، وتصرفهما "(٢) .

لكن يبقى قول السيرافي :" وكذلك فعل سيبويه " متردداً بين أمرين : إما أن يكون قول السيرافي :" وكذلك فعل سيبويه " أي حكم على نوني دِهْقان وشَيْطَان

---

(١)- شرح السيرافي لكتاب سيبويه ٨٧/٦ (ب) . وفي المخطوط الذي بين يدي سقط واضطراب في هذا الموضع .

(٢) – الكتاب ٣٢١/٤

بالأصالة ؛ لعدم النظير ، فيكون دليله قول سيبويه يفهم هذا من كلام ابن عصفور . وإما أن يكون قول السيرافي :" وكذلك فعل سيبويه " أي جعلها أصلية لا زائدة. فيكون اعتبار كلام سيبويه عند السيرافي على الأصالة فحسب. والذي يترجح عندي الثاني ؛ يقويه تصريح سيبويه بعلته في النص الذي سقته لك. ثم إني أستبعد أن يذهب السيرافي مذهباً غير هذا فهو من الوضوح بمكان .

وإسقاط ابن عصفور استدلال السيرافي ـ على الوجه الذي فهمه ـ يستلزم منه إسقاط تقعيده، والحق أن اعتبار أبنيتهم والاحتكام إليها أمر مسلم، لكن ترتيب هذا الأصل يحتاج إلى تأمل عند السيرافي، إذ الظاهر من قوله السابق تقدم هذا الأصل في هذه النون على غيره، وحاولت أن أتتبع هذا عند السيرافي فلمست ميله إلى تقدم هذا الأصل ؛ إذ كثيراً ما يقرن الكلمة ببنائها، يقول : " فمما يحكم على نونه بالزيادة ويمنع الصرف سَعدان و مَرحان و مَرْوان ؛ لأن هذه أبنية لو جعلت النون فيها غير زائدة صار على مثال (فَعْلال) وقد تقدم أنه ليس في كلامهم عند سيبويه (فَعْلال) إلا مضاعفاً [1].

والذي يظهر لي من هذا أن الاحتكام إلى هذا الدليل مُسَلَّمٌ، إلا أن يعارض اشتقاقاً واضحاً، فالاشتقاق مقدم . وقد قدمت فيما سبق ما يجلي هذا في مواطن متعددة . والله تعالى أعلم .

---

(1) شرحه على الكتاب ٤/٩٠ . وانظر : ٦/٨٩ (أ) .

المسألة الرابعة عشرة

نقده من جوز في نون " دُكّان " ونحوه،مما يحتمل اشتقاقين الأصالة والزيادة .

قال ابن عصفور: " فإذا جاءت النون بعد ألف زائدة، فيما لا تَعْرِفُ له اشتقاقًا، بالشرطين المذكورين، فاقض بالزيادة حملاً على الأكثر . وكذلك تفعل إذا احتملتْ الكلمة اشتقاقين، تكون في أحدهما أصلية، وفي الآخر زائدة . فينبغي أن تحمله على الذي تكون فيه زائدة، حملا على الأكثر، نحو: (دُكّان) [1] فإنه يحتمل أن يكون مشتقاً من: دَكَكْتُهُ أَدُكُّهُ دَكًّا، إذا نَضَدتَ بَعْضَه فوق بعض، فتكون نونه أصلية. ويحتمل أن يكون مشتقاً من قولهم : أَكُمَّةٌ دَكَّاءُ، إذا كانت منبسطة، وناقةٌ دكّاءُ، إذا كان سنامها مفترشاً في ظهرها، فتكون نونه زائدة . لكن الذي ينبغي أن يحمل عليه الاشتقاق الآخر، لما ذكرناه من الحمل على الأكثر [2] "

الدراسة :

قال ابن جني :" فأما (دُكّان) فله اشتقاقان قالوا : دَكَكْتُ الشيء أَدُكُّه دَكًّا : إذا نضدت بعضه فوق بعض، ودَكَكْتُه تَدْكِيكًا، حكى ذلك ابن دريدقال: ومنه اشتقاق (الدُّكّان) قال وهو عربي صحيح. قال وسمعت أبا عثمان الأشناندانى يقول : قال الأخفش : "الدُّكّان" مشتق من قولهم : أَكُمَّةٌ دَكّاء، إذا كانت منبسطة . وناقة دَكّاء : إذا افترشَ سَنَامُها في ظهرها. كما اشتقوا عُثْمَان من العَثْم فالنون على هذا القول في "دُكّان" زائدة وهي في الأول أصل " [3]

يتضح مما سبق أن ابن جني يجيز في "دُكّان" زيادة النون وأصالتها حملا على الاشتقاقين المذكورين، أما ابن عصفور فإنه يحكم بزيادتها أخذًا بأحد الاشتقاقين لموافقته كثرة زيادة النون آخراً .

و يمكن مناقشة هذه المسألة في جانبين :

([1])- الدُّكان : واحد الدكاكين، واختلف في عربيته، قال الجوهري : فارسي معرب ، وقال ابن فارس: عربي " الصحاح٥/٢٠١٤ ، ومقاييس اللغة٣٤٢ .وانظر : اللسان ٣٨٤/٤

(٢) – الممتع١٧٤

([3])- انظر : المنصف ١٣٤/١

الجانب الأول : الحكم .

الجانب الثاني : التمثيل .

أولاً : الحكم ، في نص ابن عصفور مسألتان :

الأولى : يحكم ابن عصفور على النون بعد ألف زائدة فيما توفر فيه الشرطان السابقان بالزيادة المطلقة، إلا أن يثبت عكس ذلك، وقد سبق مناقشة هذا القول في المسألة الأولى، وتبين أنه قول الجمهور .

الثانية : يحكم ابن عصفور على النون المتطرفة في الكلمة، بعد ألف زائدة فيما عرف له اشتقاقان، بالزيادة حملا على الأكثر، وهو بهذا يعمل بأحد الاشتقاقين ويهمل الآخر .

ومسألة دوران الكلمة بين اشتقاقين واضحين ارتبطت عند الصرفيين فيما آخره ألف ونون بـ"حسَّان"، و"قبَّان"، ومن خلال مناقشة هاتين الكلمتين يتضح الحكم على الاشتقاقين، كما يتحدد موقف العلماء منه :

أولاً : حسَّان : هي إما أن تكون مأخوذة من (الحَسِّ) وهو : القتل[1] ومنه قوله تعالى[2]: ﴿ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ﴾ وعلى هذا فالنون زائدة، ووزنه (فَعْلان)، لا ينصرف . وإما أن تكون مأخوذة من(الحُسْن)، فوزنه (فَعَّالٌ)، وحكمه أن ينصرف

ثانياً : قبَّان : حمار قبَّان، إما أن تكون من القَبِّ : وهو القطع ، فالنون زائدة، ووزنه (فَعْلان) لا ينصرف .

وإما أن تكون من القُبُون : وهو الذهاب في الأرض، فالنون أصل، ووزنه (فُعَّالٌ)، وحكمه أن ينصرف .

وقد انقسم الصرفيون في ترجيح الوزنين إلى ثلاثة أقسام :

([1])- الحَسُّ :مصدر حسستُ القوم أحسهم، إذا قتلتهم، . انظر : المشوف للعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم ١٩٠/١ ، و الصحاح٩١٧/٣، واللسان١٧٢/٣ (حس) ، وإصلاح المنطق ٢١٥، ٢٦ .

([2])- آل عمران آية ١٥٢ .

الأول : تجويز الوزنين، وهو قول ابن جني[1]، وابن الشجري[2]، والزمخشري[3]، وابن الحاجب [4]، ووافقه الرضي [5]، وابن مالك في أحد قوليه[6]، وأبو حيان [7]. ودليلهم على ذلك الاشتقاق الواضح .

الثاني : الاعتبار بالدليل في ترجيح أحد الو زنين، وإلغاء الآخر : ففي هاتين الكلمتين يحكم بـ(فَعْلانَ)، ويلغى (فَعَّالٌ)، وعليه جمع من العلماء، منهم : ابن بري في "قَبَّان"، [8]،وابن سيدة في (حَسَّان) [9]وابن مالك في (حَسَّانَ) في أحد قوليه [10] ، وتبعه ابنه البدر[11]، وأدلتهم : السماع، والقياس .

أما السماع : فإن هاتين الكلمتين سمعتا غير منصرفتين : في قول الشاعر [12]:

ألا مَنْ مُبْلِغٌ حسَّانَ عَنِّي أسحرٌ كان طِبُّكَ أمْ جُنُونُ ؟

و ما أنشده الفراء في (قَبَّانَ)، من قول الشاعر [13]:

حمار قبانَ يَسُوقُ أَرْنَباً

فعدم انصرافها في هاتين الكلمتين من هذين البيتين، دليل على زيادتها .

([1])- انظر : المنصف ١/١٣٥، ورأيه مفهوم من حديثة عن دكان كما في النص.

([2])- انظر : أمالي ابن الشجري ١/١٦٢

([3])- انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٥٤

([4])- انظر : الشافية ٧٢

([5])- انظر : شرح الرضي على الشافية ٢/٣٤٤

([6])- انظر : ٣/١٤٧٣

([7])- انظر : الارتشاف ١/٤٣٢

([8])- انظر : اللسان ١١/٢٦ (قبن)

([9])- انظر : اللسان ٣/١٨٠(حسن)

([10])- انظر : شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٤

([11])- انظر : بغية الطالب ١٢٠، ومن الغريب أن ابن الناظم هنا أجاز في قبان خاصة الوجهين، اعتمادا على سماعها مصروفة وغير مصروفة، لا لوضوح اشتقاقها .

([12])- انظر : شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٤ .

([13])- انظر : الصحاح٦/٢١٧٩، واللسان١١/٢٦ (قبن) .

هذا القول عرضه وعارضاها كل من الجاربردي والخضر اليزدي. قال الجاربردي : " فإن قلت ذُكر في الصحاح أن العرب لا تصرف "قَبَّانَ"، وذكر ابن مالك أن المسموع في "حَسَّانَ" منع الصرف، فكيف قال المصنف[2] حيث صرف ومنع ؟ .

قلت : من الجائز أن يسمع فيه المصنف الصرف وعدمه، وهم لم يسمعوا فيهما إلا منع الصرف، فإن شهدوا بأنه لم يأت فيهما الصرف، فشهادة النفي لا تسمع، وما وقع في الشرح المنسوب إلى المصنف[3] من أنه يترجح فيه (فَعْلانُ) على (فَعَّالٍ) من حيث كان هذا الوزن في الأعلام أكثر، فخارج عن الغرض ومخل به، فلا يبعد أن يقال ذكرهما المصنف من طريق التمثيل، بمعنى أنه لو ثبت فيهما الصرف وعدمه ولا يكون مرجح من خارج . فهما مما نحن فيه "[4]

وقال اليزدي :" ولقائل أن يمنع كون (فَعْلانَ) مُتَرَجِّحا ؛ إذ (فَعَّالٌ) أيضا أكثر من أن يحصى في الأعلام، كالبَشَّارِ والشَّدَّاد، والعجَّاج، إلى غير ذلك، وأما كون (فَعْلاَن) أكثر فَمُعَارَضٌ بأن الأصل في الأسماء الانصراف، و(فَعَّالٌ) حقه الصرف، فتقديره أولى لكونه مستلزم الأصل، وأيضا يتقوى الاشتقاق من الحُسْنِ والقُبُونِ بالمناسبة القريبة، ولا كذلك الاشتقاق من الحَسِّ والقَبِّ ؛ لأن الأخذ من الحُسْنِ في علم الإنسان مناسب موجود نظيره، كالحَسَنِ والحُسَيْنِ، بخلاف الأخذ مما معناه القتل، إذ بُعْد ذلك عن الطبع معلوم، وأما الدُّوَيْبَة فمناسب حال اسمها أن يكون مما معناه الدَّبِيْبِ، لا مما معناه القطع وذلك مُدْرَكٌ ضرورة "[5].

الثالث : العمل بالدليل، أيضاً، وهو أن (فَعَّالاً)، أوْلى بحمل الكلمة عليه من (فَعْلان)، يفهم هذا الوجه من مناقشة اليزدي السابقة، ونَسَبَ إلى سيبويه هذا، قال : "

---

(1)- انظر : الممتع ١٧٤

(2)- يعني : ابن الحاجب في الشافية .

(3)- شرحه على الشافية ٤٥/أ

(4)- انظر : شرح الجاربردي على الشافية ٥٦٢-٥٦٣

(5)- انظر : شرح الخضر اليزدي على الشافية ٣٢٧

قال سيبويه : حسان (فَعَّال) من الحُسْن، وقَبَّانٌ من قَبَنَ [1]" ولم أقف على هذا النص في كتاب سيبويه، ولا عند غير اليزدي .

ثانيا : التمثيل، يمثل ابن عصفور بما يرجع إلى اشتقاقين واضحين، بكلمة (دُكّان)، تابع ابن جني في التمثيل، وخالفه في الحكم .

والاستشهاد بهذه الكلمة على هذا الباب نادر عند علماء التصريف . ولذا أتيت بالكلمتين السابقتين لمزيد من الإيضاح .

و يتضح من كلام ابن جني أن كلمة (دُكّان) لها اشتقاقان:

إما من الدَّكْن : فالنون أصل .

وإما من الدَّك : فالنون زائدة .

وللصرفيين فيها ثلاثة آراء :

الأول: جواز الوزنين، وهو قول ابن جني، كما في النص السابق، كما يلزم أن يكون قول من جوز الوزنين في (حَسَّان) و (قَبَّان)، كابن الشجري، والزمخشري، وابن الحاجب ... وإن لم يُنَصّ عليها عندهم، إلا أن هذا هو لازم مذهبهم كما سبق .

الثاني: الاعتبار بأصالة النون، حملا على الاشتقاق من دَكَن، وهو قول ابن فارس، قال : " دكن : الدال والكاف والنون أصيل يدل على تنضيد شيء إلى شيء . يقال دَكَنْتُ المتاع : إذا نَضَدْتَ بعضه فوق بعض، ومنه اشتقاق الدُّكّان "[2]

الثالث: الاعتبار بزيادة النون، نص عليه أبو علي الفارسي ، فقال في حديثه عن زيادة النون :" وفي (فُعْلان) جمعا واسما غير جمع ، فالجمع نحو :رُغْفَان و كُثْبَان . والاسم نحو : دُكّان وعثمان .."[3]، وقال ابن عقيل : " فإذا قل النظير لم يلحق به، بل يلحق بما كثر نظيره، كـ"دُكّان"، فهو (فُعْلانٌ)، لكثرته، وقلة (فُعَّالٍ)، والدَّكّة، والدُّكان : الذي

([1])- المصدر السابق .

([2])- انظر : معجم مقاييس اللغة٣٤٢ (دكن)

([3])- انظر : التكملة٥٦٤

يقعد عليه، وناس يجعلون النون أصلية من مصدر دَكَنْتُهُ، أي نضدت بعضه فوق بعض، وكونه من مصدر قولهم : أَكُمَّةٌ دكّاء، أي منبسطة، أولى ؛ لما سبق[1] " .

ويتضح أن ابن عصفور يذهب إلى زيادة النون في "دُكّان" عملاً بالاشتقاق الذي يسانده كثرة زيادة النون في هذا الموضع .

وبعد: فالذي يظهر لي في هذه الكلمات جواز الوزنين ؛ فإنه وإن وافق أحد الاشتقاقين كثرة زيادة النون آخراً، فإن الآخر قد ضارعه بوضوح اشتقاقه، على الوجه الذي ذكره الجاربردي واليزدي، والله أعلم .

([1]) انظر : المساعد ٦٧/٤

المسألة الخامسة عشرة

نقده ابن جني في جعله نون نحو : " خَرَنْزَن " و " عَصَنْصَن " محتملة للأصالة والزيادة

قال ابن عصفور : " وزعم ابن جني أنه إذا جاء مثل " خَرَنْزَن " أو " عَصَنْصَن " فإنه تجعل نونه محتملة، فلا يقضى عليها بالأصالة ولا بالزيادة إلا بدليل . وإنما احتمل هذا النحو أن تكون النون فيه أصلية وزائدة ؛ لأنك إذا جعلت النون أصلية كان من باب : " صَمَحْمَح " و " دَمَكْمَك " ، و إن كانت زائدة كان من باب : " عَقَنْقَل " . وباب "صَمَحْمَح" أكثر وأوسع . فإزاء كون النون ساكنة ثالثة كون باب "صَمَحْمَح" أوسع من باب عقنقل .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد . بل ينبغي أن يقضى عليها بالزيادة ؛ لأن زيادة النون ثالثة ساكنة لازمة فيما عرف له اشتقاق، فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كون باب صَمَحْمَح أوسع من باب عَقَنْقَل، لأن دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة [1] "

الدراسة :

يجمع الصرفيون[2] على أن النون إذا وقعت ثالثة ساكنة، غير مدغمة، في كلمة على خمسة أحرف، فإنه يقضى عليها بالزيادة فيما لم يعرف اشتقاقه أو تصريفه ؛ حملا لما لم يعرف له اشتقاق أو تصريف، على ما عرف اشتقاقه وتصريفه لأن ما عرف اشتقاقه وجدت النون فيه زائدة، فمما عرف اشتقاقه (حَحَنْفَل) و (عَقَنْقَل) ؛ إذ هما من الجَحْفَلة والعَقْلِ، ومما لم يعرف له اشتقاق :

(غَضَنْفَر)[3] و (عَبَنْقَس)[4].

---

(1) –المتع١٧٥ .

(2)– قال سيبويه :" واعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف كانت زائدة " الكتاب ٣٢٢/٤ و انظر : المنصف ١٣٦/١، وشرح التصريف ٢٤٥-٢٤٦، والفصول ١٣٧،وإيجاز التعريف ٩٦، وشرح الملوكي ١٨٠-١٨٢، والشافية ٧٦، وشرحها للرضي ٣٧٨، واليزدي ٣٥٩، والجاربردي ٦١٦، وركن الدين ٩٩٨، والنيسابوري ٢٦٦، والتذييل والتكميل ١١٢/٦ .

(3)– الغضنفر : الجافي الغليظ، والأسد . انظر : تهذيب اللغة ٢٦٧٤/٣ ، واللسان ٨٤/١٠ (غضفر)

(4)– العبنقس : السيء الخلق ، والناعم الطويل . اللسان ٢٤/٩(عبقس) .

أما مسألتنا هذه فقد تنازعها أمران :

أحدهما : أن هذا موطن زيادة النون فيما عرف له اشتقاق، وحمل ما ليس له اشتقاق عليه .

والآخر : كثرة ما جاء من باب (فَعْلَل) بتضعيف العين واللام .

أجاز ابن جني الوجهين، لأن سعة باب صَمَحْمَح ودَمَكْمَك مما هو مكرر العين واللام، تقابل باب عَقَنْقَل، مما وقعت فيه النون ثالثة ساكنة غير مدغمة في اسم خماسي، فليس لتغليب أحدهما على الآخر موجب . فقال : [1]" ولو جاء شيء مثل"خَزَنْزَن" و "قَدَنْدَن"[2] جاز فيه عندي أمران : أحدهما : أن تكون النون الثالثة زائدة، وتجعل الزايين والدالين عينين مكررين، وتجعله من باب " هَجَنْجَل" [3]، و"عَقَنْقَل"[4]، و"سَجَنْجَل"[5] " فيكون (فَعَنْعَلا). والآخر : أن يكون الحرفان الرابع والخامس مُكَرَّرين بمنزلة تكوير حاء "صَمَحْمَح " [6]، وكاف "دَمَكْمَك" [7]الأوَّلَيين، فيكون (فَعْلَعَلاً) . والأمران عندي معتدلان، وإنما اعتدلا ؛ لأن بإزاء كثرة باب "صَمَحْمَح، ودَمَكْمَك" وزيادته على باب "عَقَنْقَل وعَصَنْصَر"[8] أن النون الثالثة ساكنة، والكلمة خمسة أحرف، فقام أحد السببين

([1])- انظر : المنصف ١٣٧/١

([2])- لم أقف على معنى هاتين الكلمتين فيما اطلعت عليه من كتب المعاجم، والظاهر أنهما من تأليف ابن جني، كما يفهم ذلك من قوله : " ولو جاء شيء مثل... "؛ " وقال شارح المنصف والخزنزن والقدندن كلاهما من تأليفه ووضعه لا من اللغة " كما أن محقق كتاب المتع د/ فخر الدين قباوه لم يقف عند هاتين الكلمتين . انظر : المنصف ١٣٧/١، والمتع ١٧٥ .

([3])- الجَحَنْفَل : الغليظ، وهو أيضا الغليظ الشفتين . اللسان١٨٨/٢ (ححفل)

([4])- العقنقل : الكثيب العظيم المتداخل الرمل . اللسان٣٣٠/٩ (عقل)

([5])-السجنجل : المرآة، وتطلق على الفضة وسبائكها، ويقال هو الذهب، ويقال إنه رومي معرب . اللسان١٨٢/٦ (سجل)

([6])- الصمحمح : الشديد المجتمع الألواح . اللسان٤٠٣/٧ (صمح)

([7])- الدمكمك : الشديد القوي . اللسان٤٠٦/٤ .(دمك)

([8])- عصنصر : قال الأزهري، موضع، وقال غيره ماء لبعض العرب، وقال الأزدي : عصنصر جبل . انظر :معجم البلدان ١٤٥/٤

بإزاء الآخر، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لتغليب أحدهما على الآخر موجب . فإن جاء الاشتقاق بشيء عمل عليه وترك القياس [1] "

وأوجب ابن عصفور كونها زائدة، لأمرين :

أحدهما : ثبوت زيادتها في ما عرف اشتقاقه .

والآخر : وهو يقوي الأول :أن دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة .

وقد رد ابن الضائع ما ذهب إليه ابن عصفور بقوله : " وهذا رد فاسد، لأنا إذا جعلناه من باب صَمَحْمَح، لا يخالف ما زعم اللزوم فيه، فيقول ابن جني : هذه النون التي على هذه الصفة قسم برأسه ؛ ليس مما ثبت فيه اشتقاق فيعتمد عليه ؛ لأنه يحتمل بابين، فيحمل على أوسع البابين، وهو التضعيف في العين واللام، بل الأولى –عندي – القضاء بالتضعيف ؛ لأنه أكثر هنا، فلا ينبغي أن يجعل الاحتمالان فيه على السواء "[2]

وهذا انتصار لما ذهب إليه ابن جني، وفيه قول ثالث لابن الضائع وهو : أن الأولى جعله من باب صَمَحْمَح مع تجويزه للوجه الآخر، وعلى هذا ففي المسألة ثلاثة أقوال :

الأول: تجويز الوجهين دون ترجيح، وهو قول ابن جني .

الثاني: وجوب كون النون زائدة، وهو قول ابن عصفور .

الثالث: جواز الوجهين مع ترجيح باب التضعيف . وهو قول ابن الضائع .

وأقرب هذه الأقوال –فيما يظهر لي– هو قول ابن عصفور، للأمور الآتية :

أحدها : أن هذا موطن زيدت فيه النون كثيرا فيما عرف اشتقاقه، وحمل غيره عليه؛ طردا للباب على سنن واحد .

الثاني : أن دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة على ما قرره ابن عصفور .

قال سيبويه : " وتلحق ثالثة فيكون الحرف على (فعنعل) في الاسم، نحو : عقنقل، وعصنصر، ولا نعلمه جاء وصفا " الكتاب ٤/٢٧٠

(1) – المنصف ١/١٣٧ .

(2) – انظر : التذييل والتكميل ٦/١١٢ . و نقل هذا القول محقق الممتع عن نسخة ف، ولم ينسبه . انظر : الممتع ١٧٥ حاشية رقم (١٣) .

الثالث : أن كونها قسما مستقلا، أمر لا يخلو من التكلف، إذ هي لا تخرج عن القسمين، فإما أن تكون مما عرف اشتقاقه فيجب المصير إليه، وإما أن تكون مما لم يعرف له اشتقاق، فيحمل على ما عرف له اشتقاق .

الرابع : أن "خَزَنْزَن و فَدَنْدَن "، ليستا من اللغة على ما سبق، وهي أمثلة افترضها ابن جني ، فجَعْلُهُما قسما مستقلا، وإقامة قاعدة عليهما، فيه نظر . والله أعلم .

المسألة السادسة عشرة

نقده تجويز ابن جني في " النِّبْراس " أن يكون (نِفْعَالاً)

قال ابن عصفور : " وزعم ابن جني أن النون في "نِبْراسٍ " زائدة ووزنه (نِفْعَالٌ)، وجعله مشتقا من البَرْس وهو القطن، لأن الفتيل يتخذ في الغالب من القطن . وذلك اشتقاق ضعيف جدًا . بل لقائل أن يقول : الغالب في الفتيل ألا يكون من القطن(١)"

الدراسة :

قال ابن جني : " وأما النِّبْرَاس فيجوز أن يكون (نِفْعَالاً)من البَرْسِ، وهو القطن ؛ لأن النِّبْراس : المصباح، وفتيله القطن(٢) ":

يتضح مما سبق أن الخلاف بينهما في النون أهي زائدة أم أصل، فابن جني يعدها زائدة معللا بالاشتقاق، وابن عصفور يجعلها أصلاً لضعف ذلك الاشتقاق .

سار الصرفيون تبعا لابن جني وابن عصفور بين مؤيد ومخالف، فممن أيد ابن جني، ابن سيدة في المحكم، فقد أوردها في مادة (برس)، واعتذر عن ذلك بأنه إنما أوردها في هذا الموضع ؛ لأن بعضهم ذكر أنها مشتقة من البَرْس .

ووافق ابن يعيش ابن جني معللا بعلته،إذ قال : " وقالوا: "نِبْرَاسٌ للمصباح، وهي (نِفْعَالٌ) من البِرْسِ، وهو : القطن؛ لأن المصباح يتخذ منه "(٣)

أما ابن الضائع فقد نصر مذهب ابن عصفور، ورد مذهب ابن جني بأمرين :

أحدهما : قلة زيادة النون أولا في غير الفعل .

والآخر : أن هذا البناء غير موجود في كلام العرب .

---

(١)- الممتع ١٧٦

(٢)- انظر : سر الصناعة ٢/٤٤٥

(٣)- انظر : شرح التصريف الملوكي ١٨٤

ذكر ذلك عنه أبو حيان في التذييل[1]، وتعقبه بقوله : " وما ذكره من أن هذا البناء مفقود ليس بصحيح، بل لقد صح (نِفْرَاج) للذي ينكشف فرحه، فيثبت وجود (نِفْعَال)[2] .

ويظهر من كلام أبي حيان ميله إلى مذهب ابن جني، ولم يصرح بذلك[3]، وهذا الذي ذكره لا يلزم ابن عصفور ؛ لأنه جعل النون أصلا في (نِفْراج) وستأتي .

لكنه يلزم ابن الضائع ؛ لأنه جوز في "نِفْرجة" أن تكون على وزن (نِفْعِلة)، وما ذكره ابن الضائع من قلة زيادة النون أولا في غير الفعل مُسَلَّم، غيرأنه ناقضه في "نِفْرِجة"، وستراه في المسألة التالية .

و الذي يظهر لي في هذه المسألة أن النون أصل، ووزنه (فِعْلالٌ)، كما ذهب إليه ابن عصفور، وذلك لأمور ثلاثة :

أحدها : قلة زيادة النون أولا في غير الفعل .

وثانيها : أن أصحاب المعاجم أوردوه في مادة (نبرس) الرباعية، إلا صاحب المحكم . وقد سقت عبارته فيما تقدم .

وثالثها : وهو أهمها أن الجواليقي ذكر النِّبراس في المُعَرَّب، فقال :" والنِّبْراس : المصباح، قيل إنه ليس بعربي[4] . وقد أيد محقق المُعَرَّب د.ف . عبدالرحيم ما ذكره الجواليقي بأن النِّبْراس سرياني وأصله : (نِبْرِشْتَا)، ومعناه: الشَّمْعَدان، ومن معانيه أيضا الموقد واللهيب، وهو من نَبْرَشَ بمعنى أَجَّجَ، وإذا ثبت هذا كانت النون فيه أصلا .

---

(1)-انظر : التذييل والتكميل ٦/١١٣ب

(2)- انظر : الارتشاف ١/٢٠٩، وفي معجم الأبنية ٧١ : " وعلى تفعلاء : نحو نفرجاء، للذي ينكشف فرحه عن أبي زيد "

(3)- انظر : الارتشاف١/٢٠٣

(4)- انظر : المعرب له ٦١٩

المسألة السابعة عشرة

نقده قول ابن جني في " نِفْرِجَة " : (نِفْعِلَة)

قال ابن عصفور : " وكذلك قولهم : "نِفْرِجَة القلب" وزنه عنده (نِفْعِلة)؛ لأن النِّفْرِجَة : الجبان الذي ليست له حلادة ولا حزم، واستدل على ذلك بقول العرب : رجل أَفْرَجٌ وفُرُجٌ، وهو الذ لا يكتم سراً، فجعل "نِفْرِجَة القلب" مشتقا منه ؛ لأن إفشاء السر من قلة الحزم، وهذا الاشتقاق ـ أيضا ـ ضعيف ؛ لأن إفشاء السر ليس بقلة حزم، بل هو بعض صفات القليل الحزم، وأيضا فإن "الأَفْرَجَ" أو "الفُرُج" لا يراد بهما الجبان، كما يراد بـ"نِفْرِجَة القلب"، فدل ذلك على ضعف الاشتقاق، فينبغي أن تجعل النون فيه أصلية[1] "

الدراسة :

قال ابن جني : " قد زيدت النون أولا ... وفي نحو "نِفْرِجَة" يقال: رجل نِفْرِجَة القلب؛ إذا كان جَبَانًا غير ذي حلادة ولا حزم، وحدثنا أبو على عن أبي إسحاق، قال : يقال : رجل أَفْرَج وفُرُجٌ، وهو الذي لا يكتم سرًا، وهو ـ أيضا ـ الذي يكشف عن فرجه، فقوله : الذي لا يكتم سرا، وهو في معنى "نِفْرِجَة"، ومثاله : (نِفْعِلَة) ...[2] "

هذه المسألة كسابقتها من حيث أصالة النون وزيادتها، فالنون زائدة عند ابن جني، ودليله على ذلك الاشتقاق، وهي عند ابن عصفور أصل ؛ لضعف الاشتقاق الذي ذكره ابن جني .

ومما يؤيد ابن جني هنا قول الزمخشري : " ورجل "نِفْرِجة في معنى فَرِج، وهو الذي لا يكتم السر"[3]، ومما يؤيده كذلك، أن ابن سيدة جعلها في مادة (فرج)، وحكى المساواة بين من ينكشف فرجه عند الحرب وبين الضعيف الجبان،و كلاهما من قلة الحزم والجلادة .قال : " ورجل نِفْرِجٌ، ونِفْرِجةٌ، ونِفْرَاجٌ، ونِفْرِجَاء ـ ممدود ـ : ينكشف عند

---

(1) ـ الممتع ١٧٧

(2) ـ سر الصناعة ٢/٤٤٤

(3) ـ انظر : الفائق في غريب الحديث ٤/١١٨

الحرب، ونِفْرِجٌ، ونِفْرِجَة، و تِفْرِج، و تِفْرِجة : ضعيف جبان "[1] وقد وافق ابن يعيش ابن جني في القول بزيادة النون إذ قال : " واعلم أن النون تزاد أولا، نحـو: "نِفْرِجَـة"، للجبان الذي لا حلادة عنده، ولا صبر له . فهو قريب من معنى : رجل أَفْرَج، وفَـرِج، للذي لا يكتم السر . فكانت زائدة، لما ذكرناه من الاشتقاق "[2]

كما انتصر له ابن الضائع ؛ إذ قال : " إذا كان من صفات القليل الحزم، فهو قلة حزم، وهذا كاف في الاشتقاق، على أن أبا سعيد حكى رجل فَرِجٌ في معـنى نِفْرِجـة، وحكاه بالتاء، وزعم أنه : (نِفْعِلة) و(تِفْعِلة) "[3]

بل قد حكى ابن القطاع ما هو أوضح من هذا فقال : " ... وفَـرِجَ فَرَجـاً : جبن وفزع، وفَرُج فَرَاجة : لم يكتم السر[4] "

وعلى ما سبق يتضح أن النون في "نِفْرِجة" زائدة عند ابن جني، يدعمه في القول بزيادتها ما حكاه الزمخشري، وابن سيدة، وابن القطاع، ويوافقه على هذا ابن يعيش وابن الضائع .

وهي أصل عند ابن عصفور . ولم أقف على موافق له فيما اطلعت عليه .

والذي يظهر مما سبق أن قول ابن جني هو المتجه لأمور :

الأول : أن ما ذكره ابن عصفور من ضعف الاشتقاق أمر غير مسلم ؛ لما حكـاه ابن الضائع من كون عدم كتمان السر من قلة الحزم . وهذا واضح .

الثاني : تعاقب التاء والنون دليل على زيادة النون، فقد جاء "تِفْرِجـة" في معـنى "نِفْرِجة" كما سبق ذكره عند ابن سيدة .

الثالث : ما حكاه ابن القطاع فيما تقدم دليل على اتحاد مادة "نِفْرِجـة"، بمعـنى الجبان، وأَفْرَج و فُرُج .والله تعالى أعلم .

([1])- انظر : المحكم (فرج)

([2])- انظر : شرح الملوكي ١٨٤

([3])- انظر : التذييل والتكميل ١١٣/ب

([4])- انظر : كتاب الأفعال ٤٦٥/٢

المسألة الثامنة عشرة

نقده أحمد بن يحيى في نون " خِنْزِير "

قال ابن عصفور : " و أما خِنْزِير فنونه أصلية، وليس في قوله[1] :

لا تفخرنَّ فإنَّ الله أنْزَلَكُم يا خُزْرَ تَغْلبَ دَارَ الذُّلِّ والهُونِ

دليل على أن النون زائدة ؛ لأن خُزْرًا ليس بجمع خِنْزِير، بل هو جمع أَخْزَر؛ لأن كل خِنْزِير عندهم أخزر، خلافا لأحمد بن يحيى، فإنه يجعل خُزْراً جمع خِنْزِير . وذلك فاسد ؛ لأنه ليس قياس خِنزِير أن يجمع على خُزْر. فمهما أمكن أن يحمل على المطرد كان أولى[2]"

الدراسة :

اختلف الصرفيون رحمهم الله في نون "خِنْزِير" على مذهبين :

الأول : القول بزيادتها، وهو عن الخليل إذ قال: " والخِنْزِير، مأخوذ من الخَزَر لأن ذلك ملازم له، قال :

لا تَفْخَرَنَّ فَإنَّ اللهَ أَنْزَلَكُمْ يا خُزْرَ تَغْلَبَ دَارَ الذُّلِّ وَالْعَارِ

يعني : يا خنازير، وكل خِنْزِيرٍ أَخْزَر " ونسب صاحب اللسان هذا إلى كراع فقال : "والخِنْزير من الوحش العادي ... وقال كراع : هو من الخَزَر في العين لأن ذلك لازم له، قال : فهو على هذا ثلاثي [3]

فقوله :" مأخوذ من الخَزَرِ"، دَلَّ على زيادتها عنده . وهي على بناء (فِنْعِيل) عند الفارابي [4]

ونسب ابن جني القول بزيادتها إلى أحمد ابن يحيى، فقال_بعد أن أنشد البيت السابق :" ...إنه أراد بالخُزْر الخنازير؛ لأن كل خنزير عندهم أَخْزَر، وأنكر ذلك أحمد

---

(١)-البيت في العين ٢٤٢ ، واللسان ٤/٢٣٠ (خزر)

(٢)- المتع ١٧٩

(٣)- انظر : العين٢٤٢، واللسان٤/٢٣٠ (خزر)

(٤)- انظر : ديوان الأدب ٢/٧٥

بن يحيى، فقال : خُزْر جماعة خِنْزِير، على حذف الزوائد ظن النون زائدة، وإنما هي ههنا أصل " [1]، وجعلها الجوهري في الثلاثي [2] .

الثاني : القول بأصالتها، وهو ما ذهب إليه ابن جني، وجاءت عند الأزهري في "خَنْزَر"[3] وواضح من نص ابن عصفور السابق موافقته لابن جني في الحكم على نون خنزير بالأصالة، كما يتضح مخالفته لأحمد بن يحيى من وجهين :

أولهما : الحكم ؛ إذ حكم أحمد بن يحيى على هذه النون بالزيادة . وهي عند ابن عصفور أصل.

ثانيهما : الاستدلال . فقد استدل أحمد بن يحيى بأن (خُزْراً) في البيت السابق جمع خِنْزِير، وهو ما حكاه عنه ابن جني، ونقله ابن عصفور هنا . ورده ؛ بأن خُزْراً جمع " أَخْزَر " لا جمع خنزير.

أقول : قياس ما كان في الصفات على "أَفْعَل" لمذكر، و (فَعْلاء) لمؤنث أن يجمع على (فُعْل) وهو بناء موضوع للكثرة، نحو : أَحْمَر وحمراء، على حُمْر، وأخضر وخضراء، على خُضْر . ومنه : أَخْزَر و خَزْراء، على خُزْر[4].

أما (فَعالِيل) فهو جمع لأحد أمرين :

أحدهما : الثلاثي المكررة لامه وفيه زيادة أخرى، نحو : شِمْلال وشَمالِيل ، و طُنْبوب وطَنَابِيب .

والآخر: الرباعي المزيد قبل آخره حرف علة ساكن، نحو: عُصْفُور وعَصَافِير، وقِنْدِيل و قَنَادِيل، وعلى القول بأصالة نون خِنْزِير و خَنَازِير، فهو : (فِعْلِيل) و (فَعَالِيل)[5] .

([1])- انظر : سر الصناعة ٤٤٦/٢

([2])- انظر : الصحاح٦٤٤/٢ (خزر)

([3])-التهذيب١١١١/١ (خزر)

([4])-انظر : المقتضب ٢١٧/٢، وأوضح المسالك ٣١٢/٤، النحو الوافي ٦٤١/٤، وتصريف الأسماء والأفعال ٢١٣،

([5])- انظر : تصريف الأسماء والأفعال ٢١٧

و بالقياس السابق رد ابن عصفور ما وهم فيه أحمد بن يحيى ثعلب في قوله في البيت إن خزراً جمع خنزير، وبه حكم على نون خِنْزير بالأصالة . فسقط استدلال أحمد بن يحيى ، على أن من حكم على هذه النون بالزيادة ليس دليله على ذلك قول أحمد بن يحيى، بل دليله أن (الخَزَر) معنى يشترك فيه هذا الحيوان المعروف، مع من يشبهه من الآدميين وغيرهم، وهو نوع اشتقاق .يدل على ذلك أنه ملازم له . ويمكن أن ينظّر لذلك بمثل، جُنْدَب، لذكر الجراد فإنهم حكموا على نونه بالزيادة لأنه مرتبط بجَدْب الأرض . قلت : والأرض مغايرة للجُنْدَب فكلاهما ذات مباينة للأخرى، ومع هذا فقد التمس العلماء علة للحكم بزيادة النون فما وجدوا إلا هذه . قال سيبويه : " وأما جُنْدَبٌ فالنون فيه زائدة ؛ لأنك تقول جَدُبَ، فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه [1]" وقال ابن الناظم : " ... لأن الجُنْدَب ضرب من الجراد فهو من الجَدْب ؛ لأن الأرض تجدب معه[2] " والجدب إنما هو لعشب الأرض . أما الخَزَر فإنه وصف ملازم لملزومه فحمله على الاشتقاق منه أقرب من حمل جُنْدَب من الجَدْب . هذا عن جهة الاشتقاق من الثلاثي خَزَر . ويلتمس أيضاً الاشتقاق من خَنْزرَ على معنى: الغلَظ، وهو أيضاً من لوازم الخِنْزير . فيحمل على الثلاثي خَزَر من وجه : وهو صغر العينين، ويحمل على الرباعي خَنْزَر من وجه : وهو الغلظ، وكلاهما للخنزير ؛ ألا ترى بعد هذا أن تجويز القولين سائغ ؟ . وهو ما أجازه ابن دريد ؛بقوله : " والخَنْزَرَة : الغلَظ، ومنه اشتقاق الخِنْزير، أو يكون من الخَزَر، وهو صغر العين[3] " وهو ما يظهر لي، والله أعلم .

([1])- الكتاب ٣٢١/٤

([2])- انظر : بغية الطالب ١٢٨

([3])-انظر : جمهرة اللغة ١١٤٥/٢ .

المسألة التاسعة عشرة

نقده من عدّ النون زائدة في " ضَيْفَن "

قال ابن عصفور : " وأما "ضَيْفَن" ففيه خلاف : منهم من جعل نونه زائدة ؛ لأنه الذي يجيء مع الضيف . فهو راجع إلى معنى الضيف . ومنهم من ذهب إلى أن نونه أصلية ـ وهو أبو زيد ـ وحكى من كلامهم : ضَفِنَ الرجل يَضْفَن إذا جاء ضَيْفاً مع الضَّيْف . فـ"ضَيْفَن" على هذا المذهب (فَيْعَلٌ) . وهذا الذي ذهب إليه أبو زيد أقوى . ويقويه أيضاً أن النون لا تكون في مثل هذا إلا أصلية . وأيضاً فإن نونه إذا كانت زائدة كان وزنه (فَعْلَناً)، و(فَيْعَل) أكثر من (فَعْلَنٍ) ([1])"

الدراسة :

اختلف الصرفيون في نون " ضَيْفَن " على قولين :

الأول : مذهب سيبويه ومن وافقه أن النون زائدة ؛ إذ قال في معرض حديثه عن النون الزائدة : " وأما العِرَضْنَة والخِلَفْنَة فقد تبينتا لأنهما من الاعتراض والخلاف، وكذلك الرَّعْشَن ؛ لأنه من الارتعاش والضَّيْفَن ؛ لأنه من الضيف([2])" وقال عند حديثه عن الأبنية:" ...وكذلك الرَّعشَن ؛ لأنه من الارتعاش . والضَّيْفَن ؛ لأنه من الضيف "[3] ونسب هذا القول إلى الخليل[4]، وهو مذهب المبرد[5] وسلمة

([1])- انظر : الممتع ١٨٠

([2])- انظر : الكتاب ٤/٣٢٠، ٢٧٠

([3])-الكتاب ٤/٣٢٠ .

([4])-انظر :إيجاز التعريف ٨٤ .

([5])-انظر : المقتضب٣/٣٣٧ .

بن مسلم العوتبي الصحاري[1] والتمانيني[2]، والجوهري[3] ، وتبعه ابن منظور[4] والفيروزبادي [5] وابن القبيصي[6]، والعكبري[7] .

واستدلوا على ذلك بما يأتي :

أولاً : الاشتقاق من لفظ الضيف، كما سبق في نص سيبويه .

ثانياً : أنه وإن كان ضيف ضيفٍ، فهو على كل حال ضيف، فينبغي أن تكون نونه زائدة، وهذا ما التمسه ابن جني في توجيه هذا الرأي إذ قال :" ... لأنه وإن كان ضَيْفَ ضَيْفٍ ، فهو على كل حال ضَيْفٌ ، فينبغي أن تكون نونه زائدة "[8] .

ثالثاً : أن ضَيْفَن جاء في معنى الضيف[9].

ثالثاً : يمكن أن يستشهد لهذا القول بأن يقال :إن معنى الإضافة متحقق في الطرفين، فالضيف مضاف إلى الداعي، والضَّيْفَن مضاف إلى الضيف، فكلاهما مشترك في هذا المعنى، وعليه دارت التسمية في اللفظين .

الثاني : مذهب أبي زيد، ومن وافقه أنها أصل، قال : " يقال : " ضَفَنَ الرَّجُل يَضْفِن إذا جاء ضيفاً مع الضَّيْف [10]"، وهو اختيار ابن جني، وعلل له بما سبق عند أبي زيد، وأضاف إليه دليلا آخر فقال: " وفيه شيء آخر يقوي ما قال أبو زيد، وهو أن (فَيْعَلاً) أكثر في الكلام من(فَعْلَن)، فهذه بينة أخرى تشهد لكونه (فَيْعَلاً)[11] " .

---

(1) –انظر : كتابه الإبانة في اللغة العربية١/٣٠٩ .

(2) –انظر : شرح التصريف ٢٤٧

(3))– انظر : الصحاح٤/١٣٩٢ (ضيف)

(4))– انظر : اللسان٨/١٠٨ (ضيف)

(5))– انظر : القاموس ١٠٧٣ (ضيف)

(6))– انظر: كتابه التتمة في التصريف ٥١

(7) –انظر : اللباب٢/٢٦٦ .

(8))– انظر : المنصف ١/١٦٨

(9) –انظر : الإبانة في اللغة العربية ١/٣٠٩ .

(10))– انظر : النوادر ١٨٨، والمنصف ١/١٦٧ .

(11))– انظر : المنصف ١/١٦٧ .

وجعله صاحب التهذيب في ضَفَن[1] . وهو اختيار ابن مالك.[2]

يتضح مما سبق أن ابن عصفور عول على ابن جني في الحكم والاستدلال، وأضاف دليلاً آخر زعم أنه يقوي مذهب أبي زيد أيضاً، وهو أن باب النون ألا تكون في هذا الموطن إلا أصلية .

وخلاصة أدلة هذا الفريق ما يأتي :

أولاً : الاشتقاق، وهو ما حكاه أبو زيد من قولهم ضَفَن يَضْفِن، إذا جاء ضيفاً مع الضيف .

ثانياً : ما أورده ابن جني من أن (فَيْعَلاً) أكثر من (فَعْلَنٍ) .

ثالثاً : ما أضافه ابن عصفور من أ ن هذا موطن أصالة للنون .

رابعاً : ثبوت النون في جميع تصاريف الكلمة ؛ فإن العرب قالت : ضَفَن الرجل فهو ضافن وضَيْفَن[3] .

وقد اضطرب ابن عصفور في "ضَيْفَنٍ" هذه ؛ إذ عَدَّها في الأبنية على (فَعْلَن)[4]، وهو هنا يرد ما قرره هناك . وعلى ذلك فهو موافق لسيبويه في باب الأبنية، مخالف له في باب الزيادة .

والذي يترَجَّح عندي أن النون زائدة؛ لظهور اشتقاقه من الضيف ؛ إذ الضَّيْفن على كل ضَيف، ثم إن معنى الإضافة متحقق فيه ؛ ألا تراه مضافاً إلى الضيف ؟.

والله أعلم .

---

(1)- التهذيب ٣/٢١٢٦(ضفن)

(2) -انظر : إيجاز التعريف٨٣-٨٤

(3) -إيجاز التعريف ٨٣-٨٤

(4) -الممتع ٦٨

المسألة العشرون

نقده تجويزابن جني زيادة التاء في "تَلَبُوت[1]"

قال ابن عصفور :" فأما الثلبوت من قول لبيد[2] :

بأحِـزَّة الثَّلَبوتِ ، يربأ فَـوقَـها قَفْر المَراقِبِ ، خَوفُها آرامُها

فالتاء فيه أصل . وأجاز ابن جني أن تكون التاء زائدة ، حملاً على جبروت وأخواتـه . قال:وليس ذلك بالقوي. والصحيح أنه لا يسوغ جعل التاء فيه زائدة؛ لقلة ما زيدت فيه التاء، مما هو على وزنه؛ إذ لا يحفظ منه إلا ستة الألفاظ المذكورة[3] "

الدراسة :

قال ابن جني بعد إنشاد البيت السابق :" فقياس التاء أن تكون فيه أصلاً؛ لأنها في موضع السين من " قَرَبُوس" و "قَرَقَوس " .

فإن قلت : أحمله على باب " جَبَرُوتٍ " و " رَغَبُوتٍ" و " رَحَمُوتٍ " ، وما أشبه ذلـك لكثرته، فهو قول وليس بالقوي "[4].

والخلاف بينهما مبني على اعتبار الكثرة فيما جاء على (فَعَلوت) ممـا دل عليـه الاشتقاق، فهي عند ابن جني من الكثرة بحيث يجوز أن تحمل عليها (تَلَبُوت) ، ويـرى ابن عصفور أنها قليلة لا يحمل عليها؛ إذ لم يرد منها إلا ستة الألفاظ ، وقد ذكرها قبيـل كلامه هذا وهي : "رَغَبُوت " و " رَهَبُوت " و "طَاغُوت" و "رَحَمُوت" و " مَلَكُوت" و " جَبَرُوت " ، وفي هذا الحصر نظر؛ إذ قد وردت ألفاظ أخرى على هذا الوزن مـن طريق الاشتقاق، منها : " تَرَبُوت" جاء في الصحاح[5] :" وجملٌ تَرَبُوت وناقة تَرَبُـوت ، أي ذلول، وأصله من التراب، الذكر والأنثى فيه سواء " و "خَلَبُوت" جاء في[6] الصحاح

---

(١)- الثلبوت : اسم واد بين طيء وذبيان . معجم البلدان٢/٩٦

(٢)- البيت في ديوانه ١٤٢

(٣)-الممتع١٨٤

(٤)- المنصف١/١٣٩

(٥)-١/٩١ (ترب)

(٦)-١/١٢٢(خلب)

عن ابن السكيت:" رجلٌ خَلاَّبٌ وخَلَبُوت ، أي خداع كذاب " و"بَرَهُوت"، نقله الجوهري في الصحاح[1] عن الأصمعي فقال :" " بَرَهُوت " على مثال " رَهَبُوت ": بئر بحضرموت، يقال فيها أرواح الكفار " ثم ذكر الحديث: (خير بئر في الأرض زمزم، وشر بئر في الأرض بَرَهُوت[2] " وذكر ابن دريد في الجمهرة [3]إضافة إلى ما سبق : " عَظَمُوت : من العظمة، وسَلَبُوت: من السَّلْب، وناقة حَلَبُوت رَكَبُوت، أي : تصلح للحلب والركوب " وبهذا تندفع علة القلة التي اعتمد عليها ابن عصفور في رد قول ابن جني .

وبعد: فالذي يظهر لي أن الأولى أن تكون التاء زائدة لأمرين :

أحدهما: أن ما ورد عليه كثير .

والآخر: أن مادة (ثلب) موجودة في لسانهم بخلاف (ثلبت) .

أما ما علل به ابن جني من كون القياس في التاء أن تكون أصلاً؛ لأنها في موضع السين من " قَرَبُوس " و " قَرَقُوس " فهو قياس مع الفارق؛ فالسين في " القَرَبُوس " و " القَرَقُوس" أصل، أما الثَّلَبُوت فهي من ثَلَبَ الثلاثي، وكذلك جاءت في المعاجم .

والله أعلم .

---

(١)-٦/٢٢٢٧

(٢)- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير١١/٩٨ برقم١١٦٧، وفي المعجم الأوسط٤/٨،١٧٨ ، و٨/١١٢، من حديث ابن عباس، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة٣/٤٤ رقم الحديث١٥٦ .

(٣)-٣/١٢٩٣

المسألة الحادية والعشرون

نقده من قال: إن قَطَوْطَى ونحوه على (فَعَوْعَل)

قال ابن عصفور : "... وأما من زعم أن "قَطَوْطَى"[1] و"ذَلَولى"[2] لا يكون وزنهما إلا (فَعَوْعَل)، واستدل على ذلك بأن اقْطَوْطى واذْلَوْلى وزنهما (افْعَوعَل)، وزعم أن سيبويه لو حفظ اقْطَوطَى لم يجز في "قَطَوطَى" إلا أن يكون (فَعَوعَلاً)، فلا يلتفت إليه؛ إذ ليس قَطَوطىٌ باسم جارٍ على اقْطَوطى، فيلزم أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام، كما هي في اقطَوطَى.

بل لا يلزم من كونهم قد اشتقوا اقْطَوْطَى من لفظ قَطَوطىٌ أكثر من أن تكون أصولهما واحدة، وذلك موجود فيهما؛ لأن قَطَوطَى إذا كان وزنه (فَعلعَلاً) كانت إحدى العينين وإحدى اللامين زائدتين، فتكون حروفه الأصول: القاف والطاء و الواو التي انقلبت ألفاً. والدليل على أن حروفه الأصول ما ذكرناه قولهم: قَطَوانٌ، في معناه[3] "

الدراسة:

اختلف الصرفيون في وزن " قَطَوْطى" على ما يأتي:

الأول: ذهب سيبويه في موضع من الكتاب إلى أنها (فَعَوعَل) إذ قال: " ويكون على (فَعَوْعَل) في الصفة نحو: عَثَوثَل، وقَطَوْطى، وغَدَودن "[4]. و أكد ذلك في موضع آخر فقال : " وأما قَطوطَى فمبينة أنها (فَعوْعَل)؛ لأنك تقول: قَطَوان فتشتق منه ما يذهب الواو ويثبت ما الألف بدل منه.."[5]، و إلى ذلك ذهب ابن السراج[6]

---

(١) –رجل قَطَوطَى، قصير الرجلين، يقارب خطوه. وهو المتبختر. اللسان١١/٢٣٤ (قطو)، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٢٥.

(٢) –الذلولى: المسرع المستخفي. اللسان٥/٥٧ (ذلا).

(٣) –الممتع ١٨٩

(٤) – الكتاب ٤/٢٧٥.

(٥) –الكتاب ٤/٣١١

(٦) –انظر: الأصول ٣/٢٣٤

والسيرافي[1]، والأعلم الشنتمري[2]، وجاء عند ابن دريد و الفارابي في (فَعَوعَل)[3] واختاره الأستاذ أبو علي الشلوبين[4].

واستدلوا على مذهبهم بثلاثة أدلة:

الأول: الحمل على النظير.وهو "عَثَوثَل"[5].

الثاني: أنهم قالوا في معناه:اقْطَوْطَى، و لايكون إلا (افْعَوعَل)؛ لعدم (افْعَلْعَل)[6] .

الثالث: أن الواو لا تكون أصلاً في بنات الثلاثة فصاعداً[7]

الثاني: وهو ظاهر كلام سيبويه في موضع ثالث من الكتاب؛ إذ قال:" وأما المَرُوراء فبمنزلة الشَّحَوْجَاء، وهما بمنزلة صمحمح، ولا تجعلهما على عَثَوْثَل؛ لأن مثل صمحمح أكثر وكذلك قَطَوْطَى[8] " فدل قوله هذا على أنها (فَعَلْعَل) وهو اختيار ابن عصفور معللا بما علل به سيبويه[9]. وعلى هذا القول ابن أبي الربيع[10].واستدلوا له بدليلين:

أحدهما:أن باب صَمَحْمَح ودَمَكْمَك أكثر من باب: عَثَوْثَل[11].

والآخر: الاشتقاق، بدليل قولهم: القَطَوان، وقولهم: قَطَا في مشيته يَقْطُو.[12] فدل هذا على أصالة الطاء والواو ثم كررتا.

---

(١) –انظر: شرحه على الكتاب ٧١/٦ التذيل ١٠٥/٦ (أ)، والارتشاف ٢٠١/١

(٢) –انظر: النكت على سيبويه ١٢١٧/٢. والارتشاف ٢٠١/١.

(٣) –انظر:الجمهرة ١٢١٦/٢ ، ديوان الأدب ٧٠/٤

(٤) –انظر: التذيل ١٠٥/٦(أ)، والارتشاف ٢٠٢/١.

(٥) –انظر: الأصول ٢٣٤/٣

(٦) –انظر: شرح السيرافي ٧١/٦، والتذيل ١٠٥/٦ (ب).

(٧) –انظر: الأصول ٢٣٤/٣.

(٨)– الكتاب ٣٩٤/٤

(٩)– الممتع ١٨٨

(١٠) –انظر: الارتشاف ٢٠٢/١

(١١) –انظر: الممتع ١٨٩، والتذيل ١٠٥/٦ (أ) والارتشاف ٢٠٢/١

(١٢) –اللسان ٢٣٤/١١(قطو)

وعلى القولين السابقين فالألف بدل من أصل، وأصل الكلمة (قَطَوطى). فقلبت الواو الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها[1]. وقد اختلف العلماء في تحديد مذهب سيبويه على ما في نصوصه السابقة، فمنهم من ذهب إلى أنه يجيز الوزنين، وهو ما نسب إلى أبي عمرو الجرمي [2]، وما استظهره ابن عصفور هنا[3]. ومنهم من ذهب إلى أن سيبويه لا يجيز فيه إلا (فَعَوعَل) وهو الأستاذ أبو علي الشلوبين؛ إذ كان يقول في قول سيبويه: " وكذلك قَطوطى ":" معناه وكذلك هو لولا قيام الدليل في قولهم: اقطوطى، ولو أجاز الوجهين لكان تناقضاً[4] " وهذا القول هو ما ينقده ابن عصفور في نصه السابق؛ وبيانه: أن الأستاذ أبا على لا يجيز في قَطَوطى إلا (فَعَوْعَل) وعلة ذلك عنده أنهم قالوا: اقْطَوْطَى، واقْطَوْطَى: (افْعَوْعَل) قطعاً، إذ ليس من أبنيتهم (افْعَلعَل)[5]. أما ابن عصفور فلا يعتبر هذا دليلاً للأستاذ أبي علي؛ لأن قَطَوْطَى ليس اسما جارياً على اقْطَوْطَى فيلزم أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام، كما هي في اقْطَوْطَى. كما رده بالاشتقاق من قولهم: قَطَوَان. ورد ابن الضائع قول الأستاذ أبي على؛ حين قال: " ولو كان عند سيبويه أنهم قالوا اقْطَوطى، وأنه دليل على أن قَطَوْطَى (فَعَوْعَل) ولم يحكه فكان إلغازاً؛ حيث قضى بشيء لا بد عليه من دليل، ولم يبين الدليل؛ وهو نقل محض. ثم كيف يقول[6]: وكذلك

---

(١) – انظر:اللباب ٢/٢٤٧-٢٤٨.

(٢) –انظر: الارتشاف ١/٢٠٢

(٣) –الممتع:١٨٨

(٤) –التذييل ٦/١٠٥ (أ)

(٥) –التذييل٦/١٠٥ (أ)

(٦) –يعني سيبويه.

قَطَوْطَى، يشير إلى أنه (فَعَلْعَل) ويحذف (لولا قيام الدليل)، هذا خُلْف؛ بل هو نص على أن قَطَوْطَى عنده (فَعَلْعَل) "[1].

وقد نص الرضي على أنه (فَعوْعَل) عند سيبويه، ونسب (فَعَلْعَل) إلى المبرد[2]. و قال: " قال سيبويه: جاء منه اقْطَوْطى إذا أبطأ في مشيه"

و لم أقف على ما نسبه إلى المبرد أو سيبويه فيما تحت يدي من كتبهما[3] . ولعلها في نسخ أخرى .

والذي يظهر لي أن تحديد مذهب سيبويه في أحد الوزنين تحكم بلا دليل، ولا يخفى ما في قول الأستاذ أبي علي الشلوبين من تكلف، اتضح من رد أبي الحسن بن الضائع وابن عصفور ، على إن ما نسبه الرضي إلى سيبويه من قولهم: اقْطَوْطَى، موضع شك؛ إذ لم أقف عليه كما سبق[4] عند سيبويه . والأصل بقاء نصوص سيبويه على ظاهرها، وهو ما ارتضاه ابن عصفور؛ إذ قال: " والظاهر من كلام سيبويه ...أنها تحتمل ضربين من الوزن[5]".

الثالث: أنها على وزن (فَعَولَى)، وهو لازم مذهب الزُّبيدي[6] وابن سيدة[7]؛ إذ أثبتا (فَعَولَى)، وصريح قول ابن القطاع في موضع من أبنيته[8]، وخالفه في موضع آخر فجعله (فَعَوعَلا)[9]. كما جعله ابن خلكان على (فَعَوْلَى)[10] . ويستدل له بأن حروف

---

(١) —انظر: التذييل ١٠٥/٦(أ)

(٢) —انظر: شرح الشافية له ٢٥٣/١.

(٣) —انظر: الكتاب، والمقتضب، والكامل، والانتصار.

(٤) —انظر: الممتع ١٨٩، حاشية المحقق رقم (٣).

(٥) — الممتع ١٨٨

(٦) —انظر: الاستدراك ٩٢

(٧) —انظر: المخصص ٢٠٨/١٥.

(٨) —أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٢٥، وأورد هنا القولين الأولين.

(٩) —المصدر السابق ٢١٨.وأجاز هنا (فَعَلّل)

(١٠) —انظر: معجم البلدان ٤٢٦/٤. وقد جاء عند العكبري في اللباب٢٤٨/٢، وأبو حيان في التذييل١٠٤/٦-١٠٥ أوزان تحتملها الكلمة وردها أبو حيان جميعاً. أعرضت عن مناقشتها؛ لأنها فيما يظهر لي أقوال افتراضية.

اللين لا تكون مع الثلاثي فما فوقه إلا زائدة[1] ، كما أن لـه نظـيراً وهـو: حَبَـوْنى، وعَدَوْلَى؛ على ما سبق في الأبنية [2].

وبعد: فالذي يظهر لي أن "قَطَوْطَى" على (فَعَلْعَل)؛ كما ذهـب إلى ذلـك ابـن عصفور؛ لقوة الاشتقاق وظهوره من:قَطَا يَقْطُو، ومن قولهم: قَطَوان. كمـا أن بـاب صَمَحْمَحٍ ودَمَكْمَكٍ أكثرُ من باب عَنَوْثَلٍ. فاجتمع فيه مقويان الاشتقاق، وكثرة النظير، واجتماعهما في غاية القوة، أما من قال: (افْعَوْعَل) من اقْطَوْطَى. فمرجوح بما قال ابـن عصفور. وأما (فَعَوْلَى) وإن كان معتبراً في عَدَوْلَى ونحوها إلا أن الاشتقاق هنا مع كثرة النظير رجحا بناء (فَعَلْعَل). والله أعلم .

---

(١) –انظر: التذييل ٦/١٠٥(أ)

(٢) –انظر ٧٧ من هذا البحث

المسألة الثانية والعشرون

نقده أباالحسن في عده حروف " هَمَّرِش " أصولاً على (فَعْلَلِل)

قال ابن عصفور: " وأما أبو الحسن فزعم أن هَمَّرِشاً حروفه كلها أصول، وأن الأصل هَنْمَرِش بمنزلة جَحْمَرِش، ثم أدغمت النون في الميم. وجاز الإدغام عنده لعدم اللبس. وذلك أن هذه البنية -أعني (فَعْلَلِلاً) -لم توجد في موضع من المواضع قد لحقتها زوائد للإلحاق.

فيعلم بذلك أن هَمَّرِشاً في الأصل هَنْمَرِش. إذ لو لم يحمل على ذلك، وجعل من إدغام المثلين، لكان أحد المثلين زائداً، فيكون ذلك كسراً لما ثبت في هذه البنية واستقر، من أنها لا تلحقها الزوائد للإلحاق. فتقول على هذا في تصغير هَمَّرِش وتكسيره: هُنَيْمِرٌ وهَنَامِر. فترد النون إلى أصلها، لما زال الإدغام، وتحذف الآخر لأن حروف الكلمة كلها أصول.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنه مبني على أن هذه البنية لم تلحقها زيادة للإلحاق في موضع. وقد وجد هذا الذي أنكر، قالوا: جِرْوٌ نَخْوَرِش أي: إذا كبر خَرَشَ؛ ألا ترى أن الواو زائدة، وأن الاسم ملحق بِجَحْمَرِش ؟ فإذا تقرر أن هذه البنية قد لحقتها الزوائد للإلحاق وجب القضاء على إدغام هَمَّرِش بأنه من قبيل إدغام المثلين[1] "

الدراسة:

اختلف الصرفيون في وزن (هَمَّرِش) على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه على وزن (فَعَّلِل)، وهذا رأي لسيبويه؛ إذ يقول:" ويكون على (فَعَّلِلٍ)، وهو قليل. قالوا: الهَمَّرِشُ[2]"،فالكلمة على هذا: هـ.م.ر.ش. ثم

---

(١) -المنع ١٩٨

(٢) -الكتاب٤/٢٩٨. وانظر: الأصول ٣/٢٢١، وشرح السراف على الكتاب ٦/٦١-٦٢، والتبصرة ٢/٨٠٨، والشافية ٧٥ وشرحها للرضي ٢/٣٦٤، والجاربردي٤/٦٠٤ ، واليزدي٣٥٠.

ضعفت الميم للإلحاق. ورجحه الصَّيْمَري[1]، واليزدي[2]. ووُصِفَ بأنه قول الأكثر[3].

الثاني: أنه على وزن (فَعْلَلِل) فتكون حروفه كلها أصول، وقد نسب العلماء هذا القول إلى الأخفش[4]، وعلى هذا القول فلا تضعيف فيه، ولا زيادة، وإنما كان في الأصل هنمرش، بنون قبل الميم، فقلبت النون ميماً وأدغمت في الميم الثانية، واحتج على ذلك بعدم مجيء (فَعَّلِل)، واستدل على ذلك بأنه لو كان (فَعَّلِل) موجوداً لكان الواجب إظهار النون، فيمتنع حينئذ الإدغام؛ وذلك لأنه لو أدغم لالتبس المثالان؛ أعني (فَعَّلِلاً) و (فَعْلَلِلاً)، ولما لم يظهروا دل على عدم مجيء (فَعَّلِل)[5] .

وهو ما اختاره ابن جني إذ قال:" فأما هَمَّرِشٌ فخماسي، وميمه الأولى نون، وأدغمت في الميم لمّا لم يُخَفْ هناك لبس، ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة مثال جَعَّفِر فيلتبس به هَمَّرِش"[6]

و قد انتقد ابن عصفور قول الأخفش، بوجود نَخْوَرش، بزيادة الواو، وألحقت بِجَحْمَرِش. وقد سبقت الإشارة إلى تناقض ابن عصفور في نَخْوَرِش ففي الأبنية عدَّ الواو أصلاً فهي على (فَعْلَلِل). وهنا اعتبرها زائدة للإلحاق بِجَحْمَرش.

وما رد به ابن عصفور قول الأخفش سبقه إليه الصيمري حين قال:" وليس الأمر على ما قال الأخفش؛ لأنا قد وجدنا في كلامهم جِرْوٌ نَخْوَرِش، وهو ملحق بِجَحْمَرِش بزيادة الواو، ومعناه إذا أكثر الجِرْو الخَرْشَ[7] "

---

(١) —انظر: التبصرة ٨٠٨/٢.

(٢) —انظر: شرحه على الشافية ٣٥٠.

(٣) —انظر: شرح الجاربردي ٦٠٤.

(٤) —شرح السيرافي على الكتاب٦١/٦-٦٢، والتبصرة ٨٠٨/٢ ، والشافية٧٥ وشرحها للرضي ٣٦٤/٢، والجاربردي ٦٠٤، واليزدي ٣٥٠.

(٥) —انظر هذا التوجيه في: شرح اليزدي على الشافية ٣٥٠. والتبصرة ٨٠٨/٢.

(٦) — الخصائص٦٠/٢.

(٧) — التبصرة: ٨٠٨/٢-٨٠٩.

الثالث: أنه على (فَنْعَلِل)، وهو ظاهر قول سيبويه في موضع من الكتاب:" وأما الهَمَّرِش فإنما هي بمنزلة القَهْبَلِس[1]، فالأولى نون يعني: إحدى الميمين نون ملحقة بِقَهْبَلِس؛ لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال (فَعَّلِل)[2] "

وقد نص ابن سيدة على هذين القولين عند سيبويه،فقال:" ...جعلها سيبويه مرة (فَنْعَلِلاً)، ومرة (فَعَّلِلاً) [3] " وأشار الصيمري إلى أن (فَنْعَلِلاً) يتقوى عند ابن السراج[4].

ولم يذكر جمهور العلماء لسيبويه إلا (فَعَّلِلاً).

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن ما نقله جمهور العلماء على أنه قول الأخفش، هو قول آخر لسيبويه، فقد قال –بعد أن نقل نص سيبويه السابق–:" وهذا هو عين رأي الأخفش، وبذلك يتبين أن لسيبويه قولين في هَمَّرش، أحدهما موافق للأكثر في أنه (فَعّلِل)، والآخر موافق للأخفش في أنه (فَعْلَلِل). ولم أجد أحداً أشار إلى اختلاف قولي سيبويه في هذه المسألة "[5] والذي يظهر أن الباحث فهم من كلام سيبويه أن حروف الكلمة كلها أصول، كما هي حروف قَهْبَلِس.

ويمكن أن يرد هذا الفهم من وجوه:

الأول: أن النون زيدت في هَمَّرِش للإلحاق بجحمرش، كما زيدت الواو في نخورش، وعليه فالقول الآخر الذي يمكن اعتباره لسيبويه هو (فَنْعَلِل). لا (فَعْلَلِل).

الثاني: أن هذا ما نص عليه ابن سيدة كما سبق، ونقله عنه ابن منظور والزَّبيدي[6].

الثالث: أنه لا يمكن أن يعتبر سيبويه هَمَّرِشاً ملحقة بِقَهْبَلِس؛ باعتبار أصالة حروفها جميعاً؛ ألا ترى أن الأصول لا تلحق بالأصول.

---

(١) –القهبلس: الضخمة من النساء، والكمرة، وصفتها، والذكر، والقملة الصغيرة ... انظر: اللسان١١/٣٣٣ (قهبلس).

(٢) –الكتاب٤/٣٣٠.

(٣) –انظر: المحكم ٤/٣٤٣ (همرش)

(٤) –انظر: التبصرة٢/٨٠٩

(٥) –انظر: شرح ركن الدين على الشافية ٩٨٢ (حاشية ٤)

(٦) –اللسان١٥/١٣١ ، والتاج ٩/٢٣١ (همرش).

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح، أما مذهب الأخفش فمدفوع بما قاله الصَّيْمَري وابن عصفور، إضافة إلى أن الحرف إذا تردد بين الأصالة والزيادة حكم بالزيادة؛ لأنها الأكثر[1] .

وأما (فَنْعَلا) فيمكن رده بأنه لو كان كذلك لظهرت النون، لأن إدغام النون في الميم من كلمة لا يجوز؛ ألا ترى أنهم لم يدغموا في شاة زَنْمَاء، وامرأة قَنْواءَ، كراهية أن تلتبس بالمضاعف[2] . والله أعلم .

---

(١) —انظر: اليزدي، ٣٥٠

(٢) —انظر: المحكم ٣٤٣/٤ (هرش).

المسألة الثالثة والعشرون

لقده من خالف في رباعية المضعف بتكرار الفاء والعين.

قال ابن عصفور:" وأما صَلْصَل وبابه فلو جعلت كل واحد من المثلين زائداً لأدى ذلك إلى بقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف. ولو جعلت إحدى الصادين أو اللامين من صَلْصَل زائدة، لا مجموعهما لم يجز ذلك؛ لأنه إن جعل إحدى الصادين زائدة لم يخل من أن تكون الأولى أو الثانية:

فإن كانت الزائدة الأولى كان وزن الكلمة (عَفْعَلاً). وذلك بناء غير موجود. وأيضاً فإن الكلمة تكون إذ ذاك من باب: سَلِسَ وقَلِق ــ أعني مما لامه وفاؤه من جنس واحد-وذلك قليل.

وإن كانت الثانية كان وزن الكلمة (فَعْفَلاً)، وذلك بناء غير موجود. وأيضاً فإن الكلمة إذ ذاك تكون من باب ما ضوعفت فيه الفاء نحو: مَرْمَرِيس، لأن وزنه (فَعْفَعِيل). وذلك قليل جداً، لا يحفظ منه إلا مرمريس، ومرمريت بمعناه.

وإن جعلت اللام زائدة لم تخل من أن تكون الأولى، أو الثانية. فإن كانت الأولى كان وزن الكلمة (فَلْعَلاً)، وذلك بناء غير موجود. وإن كانت الثانية كان وزن الكلمة (فَعْلَعاً)، وذلك بناء غير موجود. وأيضاً فإنه يكون من باب: سَلِس وقَلِق، لأن فاء الكلمة إذ ذاك ولامها الصاد، وقد تقدم أنه بناء قليل.

فلما ثبت أنه كيفما فعلت في جعل أحد الحرفين زائداً يؤدي إلى بناء معدوم، ودخول في باب قليل، وكان باب صَلْصَلٍ كثيراً، جعلت حروفه كلها أصولاً، وجعل صنفا برأسه، و لم يدخل في الأبواب المذكورة "[1]

الدراسة:

تعددت آراء الصرفيين في وزن مضعف الفاء والعين من الرباعي نحو: زَلْزَلَ، وصَلْصَلَ، وصَرْصَر، ورَبْرَب[2]. وقد اضطربت النقول عن العلماء في هذه المسألة ، وملخص أقوالهم على ما يأتي:

---

(١) ـالممتع ٢٠٠-٢٠١.

(٢) ـالرَّبْرَب: القطيع من بقر الوحش. انظر: اللسان٥/١٠٢(ربب)، والقاموس١١٣ (ربب)

أولاً: أنه على وزن (فَعْفَل)، وهو قول الكوفيين[1] ،وعزي إلى الخليل[2]،وهو قول قطرب[3] والزجاج[4]، وابن السراج[5]، ونسبه ابن جني إلى الكوفيين مرة وإلى البغداديين مرة أخرى[6] ، ودليلهم على ذلك الاشتقاق؛ فَزَلْزَل من زَلّ، وصَلْصل من صَلّ، وصَرْصَر من صَرّ[7] . وأما ما لم يثبت فيه اشتقاق عندهم، فقد ذهب بعض العلماء إلى أنهم يحملونه على ما ثبت فيه اشتقاق [8]، وذهب الرضي وغيره إلى أنهم لا يرتكبون ذلك فيه، إذ قال:" و أما ما لم يكن كذلك، كالبَلْبَال والخَلْخَال، فلا يرتكبون فيه ذلك[9] " يعني الحمل على ما عرف اشتقاقه.

ثانياً: أنه على وزن (فَعْفَع) تكررت فاؤه وعينه، وهو ما عزي إلى الفراء[10]، كما روي عن الخليل[11]. وهذا الرأي يجعل الكلمة قائمة على حرفين. ثم إنه نقل عن الفراء رفضه لهذا الرأي، فقد نقل الشنتمري في معرض حديثه عن الخماسي المضعف (صمحمح) حجة الفراء في رفض أن تكون على (فَعْلَعَل) بقوله: " لو كان (فَعْلَعَل) لتكرير لفظ العين واللام فيه لجاز أن يكون صرصر (فَعْفَع)[12] .

---

(١) —انظر:الإنصاف٢/٧٨٨-٧٩٥، والشافية ٧٥، وشرح الشافية للرضي ١/٦٢، وارتشاف الضرب١/٤٤، والهمع ٦/٢٤٢، وحاشية الشيخ أحمد الرفاعي على شرح بحرق على لامية الأفعال ٢١.

(٢) —انظر: أبنية الأسماء والأفعال،لابن القطاع ١١١

(٣) —انظر: أبنية الأسماء والأفعال،لابن القطاع ١١١ ، و الارتشاف١/٤٥.

(٤) —انظر: معاني القرآن وإعرابه له ٥/٢١٤، والخصائص٢/٥٢.

(٥) —انظر: الأصول٣/٢٥٨، والمنصف٢/٢٠٠.

(٦) —انظر: المنصف٢/٢٠٠، وسر الصناعة١/١٨٠-١٨٢، والخصائص٢/٥٢-٥٥.

(٧) — انظر: المنصف٢/٢٠٠ ، وسر الصناعة١/١٨٠-١٨٢ ، والخصائص٢/٥٢-٥٥ .

(٨) —انظر:شرح اليزدي على الشافية٣٥٣.

(٩) — شرحه على الشافية١/٦٢. وانظر التذييل٦/١٢٥.

(١٠) —انظر:أبنية الأسماء والأفعال والمصادر١١١، وشرح الشافية للرضي ١/٦٣،

(١١) —انظر: الارتشاف ١/٤٥.

(١٢) —انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١٦٤ وشرح المفصل٦/١٣١، وشرح الشافية للرضي ١/٦٣، والمساعد٤/٢٤، وجهود الفراء الصرفية ٤٨.

ثالثاً: أنه على وزن (فَعَّل)، وهو ما نقل عن سيبويه وأصحابه وبعض الكوفيين في رَبْرَب، فأصلها على هذا القول:رَبَّب، أبدل الوسط حرفاً من جنس فاء الكلمة، فأصبحت رَبْرَب[1].

رابعاً: أنه على وزن (فَعْلَل)، قال سيبويه:" إذا ضوعف الحرفان في الأربعة فهو كالحرفين في الثلاثة[2] " يعني: أن حروف صَلْصَل وزَلْزَل ونحوهما أصول،كما أن مدَّ و وشدَّ كذلك، وهو مشهور قول البصريين[3].

وقد اتضح من نص ابن عصفور اعتداده بهذا القول، كما اتضح انتقاده الأقوال المخالفة له وذلك على النحو الآتي:

أولاً: قول الكوفيين ومن وافقهم وهو (فَعْفَل)، مردود عنده بأمرين:

أولهما: عدم النظير؛ إذ ليس في أبنيتهم (فَعْفَل).

والآخر: أن تضعيف الفاء قليل جداً. لم يحفظ منه إلا "مَرْمَرِيْس و مَرْمَرِيْت "في معناه.

ثانياً: قول الفراء -فيما نسب إليه- وهو أنه (فَعْفَع)، مردود عنده؛ لأن ذلك يؤدي إلى بقاء الكلمة على أقلّ من ثلاثة أحرف.

وهذان القولان هما ما وجدهما منسوبين إلى العلماء مما جاء في نص ابن عصفور، على أن القول الثالث وهو (فَعَّل) المنسوب إلى سيبويه وأصحابه وبعض الكوفيين، لم يناقشه ابن عصفور في نصه.

أما بقية الأوزان المحتملة في الكلمة مما عرض له ابن عصفور، فلم أر أحداً _ *فيما اطلعت عليه* _ قد قال بها، والغالب أنها افتراضات قُلّب عليها ابن عصفور الكلمة.

والراجح فيما يظهر لي مما عرضته من أقوال العلماء القول الأخير، وهو ما اختاره جمهور البصريين، وفاقاً لسيبويه، لما ذكره ابن عصفور في ردها من العلل.

---

(١) -انظر:أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١١١ و الارتشاف ١/٤٤.

(٢) -الكتاب٤/٣١٤

(٣) -انظر: الخصائص٢/٥٢-٥٥، وسر الصناعة١/١٩٧-١٩٨،و الإنصاف ٢/٧٨٨-٧٩٥، والشافية ٧٥، وشرحها للرضي١/٦٢، والجاربردي٧٠٦، وركن الدين٩٨٠، وانظر: الارتشاف١/٤٤، والأشموني٤/٢٥٥-٢٥٦.

أمَّا الاشتقاق الذي ذكره الكوفيون، فمردود بأصول أهمها:

أولاً: أنه لم يثبت في لغة العرب تكرير يراد به الزيادة مع وجود الفصل بحرف أصلي مغاير لما زيد[1].

ثانياً: أن اتفاق المعنى قد يكون بين اللفظين ولا اشتقاق، كدمث ودمثر، وسبط وسبطر[2].

ثالثاً: أن باب (فَعْفَل) قليل، كما سبق عند ابن عصفور.

رابعاً: أن الكوفيين يقولون ذلك فيما ظهر اشتقاقه على قول بعض العلماء، فكيف يعملون فيما لم يثبت اشتقاقه ؟. هم بين ثلاثة أمور: إما أن يقولوا بقول البصريين بأصالة جميع حروف الكلمة، فينتقض أصلهم القائل: بأن ما زاد على ثلاثة أحرف زائد. وإما أن يقولوا بزيادة الحرفين المكررين فتكون الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف. وهو ما يخالف قولهم في أن أقل الأصول ثلاثة. وإما أن يقولوا بأحد الأقوال المحتملة في الكلمة كما في نص ابن عصفور، فيرد عليهم بما ذكر ابن عصفور.

وأما (فَعَّل)، فَيَرِدُ عليه أن فيه ما ليس من حروف الإبدال كالكاف في كَرْكَر[3].

والله تعالى أعلم.

---

(١) -انظر: شرح ركن الدين ٩٨٦، والتذييل ١٢٥/٦ (أ).

(٢) -انظر: الخصائص٥٢/٢-٥٥، وشرح اليزدي على الشافية ٣٥٣.

(٣) -انظر: شرح الرضي على الشافية ٦٣/١، والتذييل١٢٥/٦.

المسألة الرابعة والعشرون

نقده ما احتج به الخليل ويونس والفارسي للزائد من المضعف الثلاثي نحو: "سُلّم"

قال ابن عصفور:" فإن قيل فأي الحرفين هو الزائد ؟ فالجواب أن في ذلك خلافاً:

فمذهب الخليل أن الزائد الأول، فاللام الأولى من سُلّم هي الزائدة، وكذلك الزاي الأولى من بَلِزّ. وحجته أن الأول قد وقع موقعاً تكثر فيه أُمّهات الزوائد. وهي الياء والألف والواو؛ ألا ترى أن حروف العلة الثلاثة قد تقع ثانية زائدة نحو: حَوْمَل و صَيقَل وكاهِل؟ فإذا قضينا بزيادة اللاّم الأولى من سُلّم كانت واقعة موقع هذه الزوائد وساكنة مثلها. وكذلك أيضاً قد تقع هذه الحروف ثالثة نحو: كِتَاب وعَجُوز وقَضِيب. فإذا جعلنا الزاي الأولى من بِلِزّ زائدة كانت واقعة موقع هذه الزوائد وساكنة مثلها.

ومذهب يونس أن الثاني هو الزائد. واستدل على ذلك أيضاً بأنه إذا كان الأمر على ما ذكر وقعت الزيادة موقعا تكثر فيه أمهات الزوائد؛ ألا ترى أن الياء والواو قد تقعان زائدتين متحركتين ثالثتين، نحو: جَهْوَر وعِثْيَر ؟ فإذا جعلنا اللام الثانية من سُلّم هي الزائدة كانت واقعة موقع الياء من عِثْيَرَ والواو من جَهْوَر ومتحركة مثلهما. وكذلك أيضاً تكثر زيادتهما رابعتين متحركتين نحو: كَنَهْوَر وعِفْرِية. فإذا جعلنا الزاي الثانية من بِلِزّ زائدة كانت واقعة موقع الواو من كَنَهوَرٍ، والياء من عِفْرِية، ومتحركة مثلهما.

قال سيبويه: وكلا القولين صحيح ومذهب.

وهذا القدر الذي احتج به الخليل ويونس لا حجة لهما فيه؛ لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير، وليس فيه دليل قاطع.

وزعم الفارسي أن الصحيح ما ذهب إليه يونس، من زيادة الثاني من المثلين، واستدل على ذلك بوجود اسحَنكَك و اقعَنْسَسَ وأشباههما في كلامهم. وذلك أن النون في (افْعَنْلَل) من الرباعي لم توجد قط إلا بين أصلين، نحو: احرنجم. فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثي بين أصلين، لئلا يخالف الملحق ما ألحق به. ولا يمكن جعل النون في اسْحَنْكَكَ واقْعَنْسَسَ وأشباههما بين أصلين، إلا بأن يكون الأول من المثلين هو الأصل،

والثاني هو الزائد. وإذا ثبت في هذا الموضع أن الزائد من المثلين هو الثاني حملت سائر المواضع عليه.

وهذا الذي استدل به لا حجة فيه؛ لأنه لا يلزم أن يوافق الملحق ما ألحق به في أكثر من موافقته له في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ ألا ترى أن النون في (افْعَنْلَل) من الرباعي بعدها حرفان أصلان، وليس بعدهما فيما ألحق به من الثلاثي إلا حرفان، أحدهما أصلي، والآخر زائد ؟ فكما خالف الملحق ما ألحق به في هذا القدر، فكذلك يجوز أن يخالفه في كون النون في الملحق به واقعة بين أصلين، وفي الملحق واقعة بين أصل وزائد.

والصحيح عندي ما ذهب إليه الخليل، من أن الزائد منهما هو الأول، بدليلين:

أحدهما: أنهم لما صغروا صَمَحْمَحاً قالوا: صُمَيْمِح، فحذفوا الحاء الأولى. ولو كانت الأولى هي الأصلية والثانية هي الزائدة لوجب حذف الثانية؛ لأنه لا يحذف في التصغير الأصل ويبقى الزائد.

فإن قال قائل: فلعل الذي منع من حذف الحاء الأخيرة، وإن كانت هي الزائدة، ما ذكره الزجاج من أنك لو فعلت ذلك لقلت صُمَيْحِم ويكون تقديره من الفعل (فُعَيْلِع)، وذلك بناء غير موجود. فالجواب أن هذا القدر ليس بمسوِّغ حذف الأصلي وترك الزائد؛ لأن البناء الذي يؤدي إليه التصغير عارض لا يعتد به، بدليل أنك تقول في تصغير افْتِقَار: فُتَيْقِيرٌ، فتحذف همزة الوصل، وتصير كأنك صَغَّرت فَتْقَاراً، و(فَتْعَال) ليس من أبنية كلامهم. كذلك كان ينبغي أن يقال صُمَيْحِم، وإن أدى إلى بناء غير موجود.

والآخر: أن العين إذا تضعَّفت، وفصل بينهما حرف، فإن ذلك الفاصل أبداً لا يكون إلا زائداً نحو: عَثَوثَل وعَقَنْقَل؛ ألا ترى أن الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان ؟ فإذا ثبت ذلك تبين أن الزائد من الحاءين في صَمَحْمَح هي الأولى؛ لأنها فاصلة بين العينين. فلا يتصور أن تكون أصلاً، لئلا يكن في ذلك كسرٌ لما استقر في كلامهم، من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلا بحرف زائد. و إذا ثبت أن الزائد من المثلين في هذين الموضعين، هو الأول حملت سائر المواضع عليهما [1] "

الدراسة:

---

(١) –الممتع ٢٠٣-٢٠٤

اختلف الصرفيون في المثلين إذا اجتمعا أيهما الزائد ؟ على خمسة مذاهب:

الأول: أن الزائد هو الأول، والثاني أصل، وهو مذهب الخليل نقل عنه ذلك سيبويه؛ فقال:" سألت الخليل فقلت: سُلّم أيّتهما الزائدة ؟ فقال: الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في (فَوعَل) و(فَاعِل) و(فَيْعل).

وقال في (فَعلَل) و(فِعلّ) ونحوهما: الأولى هي الزائدة؛ لأن الواو والياء والألف يقعن ثوالث نحو: جَدْوَل، وعِثْير، وشَمال.

وكذلك: عدبَّس ونحوه، جعل الأولى بمنزلة واو فَدَوكَس وياء عَمَيْثَل. وكذلك: قَفَعْدَد، جعل الأولى بمنزلة واو كَنَهْوَر[1] "

الثاني: أن الزائد هو الثاني، والأصل هو الأول، ؛ قال سيبويه:" و أما غيره[2] فجعل الزوائد هي الأواخر، وجعل الثالثة في سلّم و أخواتها هي الزائدة؛ لأن الواو تقع ثالثة في جَدْوَل والياء في عِثْير. وجعل الآخرة في مهدد ونحوه بمنزلة الألف في مِعْزَىً وتَتْرىً، وجعل الآخرة في خِدَبّ بمنزلة النون في خِلَفْنَة، وجعل الآخرة في عَدَبّس بمنزلة الواو في كَنَهْوَروبَلَهْور "[3]، ونسبه ابن جني إلى يونس[4] .

وقد سار على هذا كثير من الصرفيين منهم:الفارسي [5]،، وابن الحاجب [6]،وركن الدين [7]، ووصف بأنه مذهب الأكثرين[8].

الثالث: تجويز المذهبين، وهو ما ذهب إليه سيبويه؛ قائلاً: " وكلا الوجهين صواب ومذهب [9] " وهو ما يظهر من مناقشات ابن جني إذ أورد الكثير من العلل

---

(١) –الكتاب: ٣٢٩/٤.

(٢) –يعني: غير الخليل.

(٣) –الكتاب:٣٢٩/٤. وانظر: الخصائص٦١/٢، والارتشاف٢٢٦/١-٢٢٨ ، والهمع ٤١٥/٣.

(٤) –انظر: الخصائص٦١/٢.

(٥) –انظر: الممتع ٢٠٤،و الارتشاف ٢٢٦/١ ، والهمع ٤١٥/٣.

(٦) –انظر: الشافية ٧٥، وشرحها له ٣٣.

(٧) –شرحه على الشافية٩٨٣

(٨) –انظر: شرح ابن الحاجب على الشافية ٤٨ (أ)،و شرح اليزدي على الشافية٣٥١

(٩) – الكتاب ٣٢٩/٤.

للمذهبين من غير ترجيح[1]، ووافقه اليزدي، معتبراً أقيسة الفريقين، كما ذكر تعليلاً آخر لمذهب يونس وهو ما وصفه بمذهب الأكثرين، فقال:" ويجوز أن يرجح مذهب الأكثرين بوجه غير ما ذكروه، وهو أن الأصل ذكر الأصل أولاً لكونه أصلا، والزائد لكونه دخيلاً، الأصل عدمه، فالتأخير أولى، فمتى احتمل كون الأول أصلاً يجب القول به لهذا المعنى [2]" وهذا دليل استئناس أيضاً.

الرابع: مذهب من فرق بين المكرر والمضعف، وهو ابن مالك؛ إذ يقول:" وثاني المثالين أولى بالزيادة في نحو (اقْعَنْسَسَ) لوقوعه موقع ألف (احْرَنْبى)، وأولهما أولى في نحو عَلَّم لوقوعه موقع ألف فاعل وياء فَيْعل و واو فَوْعل "[3]

الخامس: الحكم بزيادة الثاني في المكرر للإلحاق، والحكم بزيادة أحد المثلين في غيره لا على التعيين، وهو مذهب الرضي؛ إذ قال:".. فالأولى الحكم بزيادة الثاني في المكرر للإلحاق، والحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين في غيره "[4].

و في نص ابن عصفور السابق نقد لآراء العلماء من وجوه:

أولها: مخالفته للخليل، في الاستدلال. وإن وافقه في الحكم.

ثانيها: مخالفته ليونس في الحكم، والاستدلال.

ثالثها: مخالفته لسيبويه في تجويز القولين.

رابعها: مخالفته للفارسي في الحكم والاستدلال كذلك.

أولاً: انتقد ابن عصفور الخليل في الاستدلال على مذهبه؛ من جهة أن ما ذهب إليه الخليل في الاستدلال ، لا يتجاوز الاستئناس بالحمل على النظير، وليس فيه دليل قاطع، وهو ما قاله ابن جني من قبل[5] ، والرضي[6]. وهو نقد له وجاهته؛ إذ القطعية فيه منتفية.

---

(١) –انظر: الخصائص٢/٦١-٦٦.

(٢) –شرحه على الشافية ٣٥١

(٣) –التسهيل له ٢٩٧. والمساعد٤/٦٢ –٦٣.

(٤) –شرحه على الشافية ٢/٣٦٦.

(٥) –انظر: الخصائص٢/٦١.

(٦) –شرحه على الشافية ٢/٣٦٦.

ثانياً: مخالفته ليونس جاءت من وجهين:

أحدهما: الحكم؛ فيونس يرى على ما سبق أن الزائد الثاني، معللاً بما سبق في نص ابن عصفور، وخالفه ابن عصفور هنا معتبراً الزائد هو الحرف الأول، واستدل على قوله بأمرين:

أحدهما: تصغير صَمَحْمَح على (صُمَيْمِح) بحذف الحاء الأولى، وهذا دليل على زيادتها؛ إذ لا يمكن أن يحذف الأصلي ويبقى الزائد.

والآخر: أن العين إذا ضعفت لا يفصل بينهما إلا زائد نحو: عَثَوثَل، وعَقَنْقَل.

وقد تعقبه في هذين الدليلين ابن الضائع؛ فقال: " كلام ابن عصفور خطأ؛ أما في الدليل الأول: وهو صَمَحْمَح بحذف حائه الأولى إذا صغر، فلم يفهم عن الخليل ولا عن يونس ولا عن سيبويه مرادهم من ذلك؛ فإنهم متفقون على أن الحاء الأولى من صَمَحْمَح هي الزائدة، لم يختلفوا في ذلك. فكيف يقول يونس الثانية هي الزائدة ولا ... يخالف كلام العرب، وهم قد زعموا أنما فعلت العرب في تصغير صَمَحْمَح وجمعه هو القياس، وذلك نص من كلامهم في التصغير والتكسير، وإنما مرادهم أن الكلمة التي لم يثبت فيها سماع عن العرب ولا نص أيهما الزائد ؟ واحتمل الوجهين ما الحكم فيها ؟ هل القضاء بزيادة الأول، أم القضاء بزيادة الثاني ؟. واختار الخليل الأول، واختار غيره الثاني.

ودليل ابن عصفور على زيادة الحاء الأولى صحيح في صَمَحْمَح ونحوه. غير أنه جهل أيضاً أن قولهم أيضاً في تصغير مَرْمَرِيس: مُرَيْرِيس يدل على زيادة الحرف الثاني.

وأما دليل ابن عصفور الثاني، وهو الفصل بين العينين فلا نسلم له ذلك، بل يقال: لا يفصل بين العينين المضاعفين إلا زائد كما ..... أو مضاعف. فيقال له كذلك أيضاً لا يفصل بين اللامين المضاعفين إلا زائد، فيلزم أن تكون الميم الثانية هي الزائدة [1]"

ثالثاً: اختياره مذهب الخليل دليل على رده مذهب سيبويه، الذي يستحسن المذهبين.

رابعاً: رجح الفارسي قول يونس مستدلاً على ذلك بأن النون في (افْعَنْلَل) من الرباعي نحو:احْرَنْجَم ، لم توجد قط إلا بين أصلين، فيحكم على الملحق به من الثلاثي

---

(١) –انظر: التذييل ١٢٦/٦ (ب) و لم أستطع قراءة ما حذف من النص.

بحكمه نحو:اقْعَنْسَسَ واسْحَنْكَك تكون كل من الكاف والسين الأوليين من الكلمتين، أصلاً؛ لئلا يخالف الملحق الملحق به، وإذا ثبت ذلك تحمل سائر المضاعفات عليه[1].

ووصف ابن جني قوله هذا بالسديد الحسن[2]. لكن ابن عصفور لم يرض قول الفارسي ولا شهادة ابن جني، فحكم على قول الفارسي بأنه لا حجة فيه؛ إذ لا يلزم في الملحق أن يوافق الملحق به في أكثر من الحركات والسكنات وعدد الحروف.

قال ابن الضائع – معلقاً على قول ابن عصفور هذا –:" وهذا رد فاسد؛ فإن الفارسي ليس دليله ما قال فقط. بل دليله أن هذه النون قد ثبتت في الأصل الملحق به بين أصلين، وكذلك في بعض الملحقات، كاسْلَنْقَى ونحوه، فينبغي أن يكون اقْعَنْسَسَ مثله، ويقوي ذلك امتناعهم أن يلحقوا التضعيف العين مع هذه النون فلم يقولوا (فَعَنْعَل)؛ لأنها تقع بين زائد وأصل، وكذلك أيضاً لم يلحقوا بحرف من حروف اللين، قبلها و لا بعدها، فلم يقولوا (فَوْفَعل) ولا (افْعَنُون)، ولا بالياء، فهذه كلها مقرونة ما قال أبو علي الفارسي، فلم يفهم عنه ولا أورد دليله على ما ينبغي[3] "

و الذي يظهر لي أن مراد الفارسي لم يتجاوز ما فهمه ابن عصفور من كلامه، وحمله على هذا الفهم أولى من تكلف ما ذهب إليه ابن الضائع.

وما دلل به الفارسي يلحق بأدلة الاستحسان التي ذكرها العلماء عند الخليل ويونس، وليس دليلاً قاطعاً، وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن الملحق لا يلزم أن يلحق الملحق به في أكثر مما ذكر ابن عصفور[4].

والذي يظهر لي أن الجزم بزيادة أحد المضعفين لايستقيم ؛ إذ تكافؤ الأدلة ظاهر ، ولذا استحسن سيبويه القولين ، و لم يجزم بأحدهما ، وهو ما يتبادر إليّ . والله أعلم .

---

(١) –انظر: الخصائص٢/٦٢

(٢) –انظر : الخصائص٢/٦٢

(٣) –انظر: التذييل ٦/١٢٦ (أ).

(٤) –انظر: المغني في تصريف الأفعال ٦٠ –٧٨.

المسألة الخامسة والعشرون

نقده الكوفيين في عدهم نهاية الأصول ثلاثة

قال ابن عصفور: " وزعم أهل الكوفة أن نهاية الأصول ثلاثة، فجعلوا الراء من جعفر زائدة، والجيم واللام من سفرجل زائدتين، وجعلوا وزن جعفر من الفعل (فَعْلَلاً)، ووزن سَفَرْجَل (فَعَلّلاً). كما فعلناه نحن. وأما الكسائي منهم فجعل الزيادة من جعفر وأشباهه ما قبل الآخر.

وكان الذي حملهم على ذلك أن رأوا المثال يلزم ذلك فيه؛ ألا ترى أن إحدى اللامين من (فَعْلَل) زائدة ؟ وكذلك (فَعَلّل) اللامان من هذه الثلاثة زائدتان. هكذا قياس كل مضعف. أعني أن يحكم على أحد المثلين أو الأمثال بالأصالة، وعلى ما عداه بالزيادة. فلما رأى ذلك لازما في المثال قضى على الممثل بما يلزم في المثال.

وذلك فاسد من وجهين:

أحدهما: أنه لا يحكم بزيادة حرف إلا بدليل من الأدلة المتقدمة الذكر. أعني الاشتقاق أو التصريف وأخواتهما. و لا شيء من ذلك موجود في جعفر ولا سفرجل. فالقضاء بالزيادة فيهما تحكم محض .

والآخر: أن قياس المثال أن يبقى الزائد فيه بلفظه، إذا لم يكن من لفظ الأصل. فكان ينبغي أن يجعل وزن جعفر من الفعل (فَعْلَر). عند من يجعل الآخر زائداً، و (فَعْفَل) عند من يجعل الزائد ما قبل الآخر، وأن يجعل وزن سَفَرْجَل (فَعَلْجَل) أو (فَعَرْجَل).

ومن أهل الكوفة من ذهب إلى أن ما ذكرناه من الأصول ثلاثة، إلا أنه وزن ما عدا الأصول بلفظه، فجعل وزن جعفر (فَعْلَر)، وسَفَرْجَل (فَعَلْجَل).

ومنهم من قضى بزيادة ما عدا الثلاثة إلا أنه لا يزن.فإن قيل له: ما وزن جعفر وفرزدق ؟ قال: لا أدري.

وكل ذلك باطل؛ لما ذكرناه من أنه لا ينبغي أن يقضى على حرف بزيادة إلا بدليل. فالصحيح في النظر، والجاري في تمثيل الكلمة بالفعل، ما ذهب إليه أهل البصرة"[1]

---

(١) –الممتع ٢٠٦-٢٠٧.

الدراسة:

اختلف البصريون والكوفيون في نهاية الأصول على ما يأتي:

أولاً: ذهب البصريون إلى أن الأصول تكون ثلاثية نحو: زيد، ورباعية نحو: جعفر، و خماسية نحو: سَفَرْجل. فالرباعي والخماسي ضربان غير بنات الثلاثة. يجعلون في مقابلة الأصول منها: الفاء والعين واللام، فالفاء في مقابلة الأصل الأول، والعين في مقابلة الأصل الثاني، واللام في مقابلة الثالث. فإن فنيت الفاء والعين واللام و لم تفن الأصول كررت اللام في الوزن على حسب ما بقي لك من الأصول حتى تفنى.

وأما الزوائد فإما أن تكون مكررة من لفظ الأصل أو لا تكون فإن لم تكن مكررة من لفظ الأصل أبقيتها في المثال على لفظها، و لم تجعل في مقابلتها شيئا. وإن كانت مكررة من لفظ الأصل وزنتها بالحرف الذي تزن به الأصل الذي تكررت منه [1].

ثانياً: ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة، على التفصيل الذي ذكره ابن عصفور، وهو ما ذكره من قبل ابن الأنباري[2].

والقول قول البصريين.

يقول الدكتور عبدالرزاق الصاعدي:" وأما مذهب البصريين في عد الرباعي أصلاً من الأصول، فهو المذهب الصحيح الذي يؤيده الاشتقاق والتصريف؛ وهو المذهب الذي كتب له الانتشار والاستمرار. وما احتج به الكوفيون لنفي الأصول الرباعية ضعيف لا يعول عليه [3] " . فإذا أضفنا إلى ما قاله الدكتور الصاعدي ما ذكره ابن عصفور من العلل يبدو لنا أن مذهب البصريين هو المتجه . والله أعلم .

(انتهى باب الزيادة ، ويليه باب الإبدال)

---

(١) –عن الممتع ٢٠٥، وانظر: الإنصاف ٢/٧٩٣، وشرح التصريف للثمانيني ٢١٩-٢٢٦ وشرح الملوكي١٠٨-١١٦.

(٢) –انظر: الإنصاف٢/٧٩٣.

(٣) –تداخل الأصول اللغوية ١/١٣٠.

(باب الإبدال)

أولاً: التمهيد.

تعريفه:

الإبدال في اللغة: التَّنحية والتغيير، يقال:" بَدَّلت كذا بكذا إبدالاً: نَحَّيت الأول، وجعلت الثاني مكانه، وأَبْدَلْتُه تَبْدِيْلاً بمعنى غَيَّرتُ صورته تغييرًا[1].

وأما الإبدال الصرفي: فهو أن تقيم حرفاً مقام حرف في موضعه، إما ضرورة، وإما استحساناً[2].

وجاء في كتاب (الاشتقاق) لعبدالله أمين نحو هذا؛ إذ قال في تعريف الإبدال: " مجيء حرف بدل حرف آخر من الكلمة الواحدة، وفي موضعه منها؛ لعلاقة بين الحرفين[3]. ويعنون بهذا البدل، البدل لغير إدغام. أما البدل للإدغام فإنه جائز في كل حرف يدغم في مقاربه أن يبدل حَرْفاً من جنس مقاربه الذي يدغم فيه[4] .

وإذا كان العلماء قد حصروا أبنية العربية، وحروف الزيادة فيها، على ما سبق بيانه في بابي الأبنية والزيادة، فإنهم أيضاً حصروا حروف البدل.

وأول من عدد حروف البدل هذا سيبويه؛ إذ قال: " هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد، وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى ــ يعني حروف الزيادة ــ وثلاثة من غيرها " وهي: الألف، والواو، والياء، والهمزة، والنون، والميم، والتاء، والهاء. وهذه من حروف الزيادة. وثلاثة من غيرها وهي: الطاء، والدال، والجيم. [5].

واكتفى المبرد من بعده بهذه الحروف [6] ، وكذا ابن السراج [7]، و أبو على

---

(١) انظر: المصباح المنير (١/٤٥)، واللسان ١/٣٤٥ (بدل).

(٢) ـشرح الملوكي ٢١٣.

(٣)- الاشتقاق: ٣٣٣.

(٤) ـانظر: شرح الملوكي ٢١٣، والممتع ٢١٣.

(٥) ـالكتاب ٤/٢٣٧ ـ٢٤١.

(٦) - المقتضب ١/١٩٩.

(٧) ـالأصول ٣/٢٤٤.

الفارسي [1]، وابن جني [2]، وغيرهم من العلماء[3].

على أن بعضهم أضاف إلى حروف البدل اللام، وجعلها اثني عشر حرفاً، يجمعها " طَالَ يَومَ أَنجدتُه[4] " وجعلها الرُّماني أربعة عشر حرفا؛ يضيف إليها: الصاد، والزاي[5].

وجعلها الزمخشري خمسة عشر حرفاً، جمعها في قوله:" استنجده يوم صال زط[6]".

وإذا كان بعضهم زاد على ما ذكره سيبويه، فإن آخرين حذفوا منها، فهذ ابن مالك يذهب إلى أنها تسعة أحرف جمعها في قوله[7] :

(هَادَأتَ طِوِي) كلامٌ جمعا حروف إبدال فشا متَّبَعا.

هذا وقد عالج ابن عصفور حروف الإبدال ومواضع استعمالها، في هذا الباب، صدَّره بمذهبه الذي يرتضيه فيها، حين قال: " فمن ذلك حروف البدل لغير إدغام، وهي الحروف التي يجمعها قولك " أُجُدٌ طُوِيَتْ مَنهلا [8] ".

فهو بهذا يعد حروف الإبدال التي قررها سيبوية. يعالجها حرفا حرفاً، يعقد لكل حرف باباً مستقلاً.

ولم يفت ابن عصفور أن يورد شيئاً مما زاده العلماء بعد سيبويه، فبعد أن قرر حروف البدل السابقة، عقد بحثاً مستقلاً في آخر باب الإبدال عنون له بقوله (ما لم يذكره سيبويه من حروف الإبدال)[9] انتهى في آخره إلى الاعتذار لسيبويه في تركه هذه الحروف إذ يقول:" والسبب في أن لم يذكر سيبويه ــ رحمه الله ــ هذه الحروف السبعة في

---

(١) ــ التكملة ٥٧٠.

(٢) ــ التصريف الملوكي ٢٦، وسر صناعة الإعراب ١/٦٢-٦٣.

(٣) ــ انظر: نزهة الطرف ٣١، وشرح الملوكي٢١٣، والممتع ٢١٣.

(٤) ــ انظر: شرح الملوكي٢١٦.

(٥) ــ انظر : شرح الملوكي٢١٦

(٦) ــ المفصل ٣٦٠.

(٧) ــ شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٧.

(٨) ــ الممتع ٢١٣.

(٩) ــ الممتع٢٧٣.

حروف البدل[1]، أنها تنقسم قسمين: قسم الإبدال فيه مراد به تقريب الحرف من غيره، فبابه أن يذكر في البدل الذي يكون للإدغام لأنه يشبهه. وهو إبدال الصاد من السين، إذا كان بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف. وقد تقدم تبيين ذلك.

وقسم: الإبدال فيه قليل جداً، أو في لغة بعض العرب، فلم يعتبره. وهو ما بقي من سبعة الأحرف. فأما الكاف والسين والشين والفاء فإبدالها قليل جداً. وأما العين فإبدالها من الهمزة قليل، ولا يفعل ذلك إلا بنو تميم. وكذلك إبدال الزاي من الصاد إنما تفعله كلب"[2].

وقد انتقد ابن عصفور مذاهب بعض العلماء في هذا الباب، في عدد من المسائل أهمها:

- نقده المازني -فيما نسبه إليه- من زعمه أنه لا يجوز همز الواو المكسورة المتصدرة بقياس.
- نقده سيبويه في قوله: إنهم همزوا واو مصائب — جمع مصيبة على وجه الغلط والتوهم، شبهوهها بياء (صحيفة) حين قالوا: صحائف.
- نقده الزجاج في عدم قلبه واو (فُواعِل) من القوة همزة؛ إذ يبقي على الواو.
- نقده أبا الحسن الأخفش في قوله: إنه لا يجوز قلب الواو همزة ما لم يكتنف ألف الجمع واوان.
- نقده المازني في قلبه الثانية من الهمزتين المجتمعتين ياء إذا كانت الأولى منهما مفتوحة. كأن تبني من: أَمَمْتُ على مثال (أفْعَل). فإنك تقول على مذهبه: أَيَمّ.
- نقده من قال: إن الهاء في " هناه " مبدلة من الواو، أو من قال: إنها أصل.

---

(١) —حددها في أول هذا المبحث، وهي: السين، والصاد، والزاي، والعين، والكاف، والفاء، والشين. الممتع ٢٧٣.

(٢) —الممتع ٢٧٦

ثانياً: المسائل.

المسألة الأولى

نقده المازني- فيما نسبه إليه- من زعمه أنه لا يجوز همز الواو المكسورة المتصدرة بقياس.

قال ابن عصفور: " وزعم المازني أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يتبع في ذلك السماع. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، قياساً وسماعاً:

أما القياس: فلما ذكرنا من أن الواو المكسورة بمنزلة الياء والواو، فكما يكرهون اجتماع الياء والواو، حتى يقلبون الواو إلى الياء ، تقدمت أو تأخرت، فيقول: طَوَيْتُ طَيّاً. والأصل: طَوْياً. ويقولون: سيِّد والأصل سَيْود. فكذلك ينبغي أن يكون النطق بالواو المكسورة مستثقلاً.

فإن قال قائل: هلا قستم وشاحاً وأخواته على "وَيْح ووَيْس " وأمثالهما. فكما أن الواو والياء إذا اجتمعتا في أول الكلمة لم يوجب ذلك قلب الواو همزة، فكذلك الواو مكسورة. فالجواب: أن الواو المكسورة إنما تشبه الواو الساكنة إذا جاءت بعدها ياء نحو: طَيّ. وذلك أن الحركة في النية بعد الحرف. وسيقام الدليل في ذلك في موضعه. فالكسرة إذاً من (وِشَاح) في النية بعد الواو، وهي بمنزلة الياء، وتبقى الواو ساكنة. فكما أنه إذا كانت الواو قبل الياء، وكانت ساكنة، يجب إعلالها، نحو: طَيّ، فكذلك يجب إعلال ما أشبهها، نحو: وِشَاح.

فإن قيل: فهلا أُعلت بقلبها ياء، كما فعل بها في طَيّ. فالجواب: أنهم لم يفعلوا ذلك؛ لأن المقصود بالإعلال التخفيف، والكسرة في الياء ثقيلة، فأعلت بإبدال الهمزة منها.

أما السماع: فلأنهم قد قالوا: إِسَادة وإِشَاح وإِعَاء وإِفَادة. وكَثُرَ ذلك كَثْرَةً توجب القياس في كل واو مكسورة وقعت أولاً ".[1]

الدراسة:

---

(١) -الممتع ٢٢٢

قال أبو عثمان: " اعلم أن الواو إذا كانت أولا وكانت مكسورة، فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطرداً فيها، فيقول في: وِسَادة: إسادة، و في وِعَـاء: إعَاء، وفي الوفادة: إفَادة[1] "

وأنت واجد في كلام المازني هذا مخالفة صريحة لما نسبه إليه ابن عصفور. وتقريـر ذلك: أن المازني يرى أن إبدال الهمزة من الواو المكسورة المصدَّرة مطرد، وهو ما فهمـه جمهور العلماء[2] . أما ابن عصفور فقد نسب إليه عكس ذلك وتبعه بعضهم[3] . وهـذا مردود بصريح كلام أبي عثمان.

وبعد: فالواو المتصدرة إذا كانت مضمومة ضمة لازمة جاز إبدالها همزة، وهـو عندهم قياس مطرد؛ لكثرة ما سمع فيه من وجه[4] ، ومن وجه آخر: أنـه لمـا وجـب الإبدال في الواوين إذا التقتا جعلت الواو المضمومة ضما لازما مع الضم الذي عليها بمثابة واوين فجاز إبدالها همزة لذلك[5]. ومثالها: ﴿ أُقِّتَتْ﴾ والأصل : وُقِّتت، مـن قولـه تعالى[6]:﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾. وأما المفتوحة فإنهم اقتصروا في قلبها على ما سمـع ولم يقيسوا عليه ، لخفة الفتحة، مثال ذلك: أَنَاة، والأصل وَنَاة؛ لأنه من ونى يَنِي. وأَحَـد في العدد، أصله: وَحَد [7].

وأما المكسورة، فاختلفوا في الحكم عليها، على قولين:

الأول: أنها مقصورة على السماع، وقد نسب هذا القول إلى الجرمي[8]. ونسبه ابن

---

(١) —انظر: المنصف ١/٢٢٨-٢٢٩.

(٢) —انظر: الأصول ٣/٢٤٥، والتكملة ٥٧٢، والشافية٩٥ ، وشرحها: للرضي ٣/٧٨-٧٩، والجاربردي ٧٣٦، واليزدي ٥٣٤ ، وركن الدين١١٤٢، وحاشية الفزي ٢/٢٤٨ -٢٤٩.

(٣) —انظر: الارتشاف ١/٢٥٩، والمساعد٤/٩٣، وحاشية الفزي ٢/٢٤٨-٢٤٩

(٤) —انظر: الكتاب٤/٣٣١، والمقتضب١/٩٣، والأصول٣/٣٤٥، والمنصف١/٢١٢، وسر الصناعة ١/٩٨،٩٢،والتبصرة٢/٨١٣، وشرح الشافيين ٣٢٣، و التتمة٣٢٣، وشرح الملوكي ٢٧٠-٢٧١، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٩٠، والمساعد٤/٩١-٩٢.

(٥) —انظر: شرح الرضي على الشافية ٣/٧٨، و التذييل٦/١٤٣(ب) و١٤٤(أ)

(٦) —من الآية(١١) من المرسلات.قرأ الجمهور بالهمز وتشديد القاف وانظر: الحجة ٦/٣٦٤، والبحر المحيط١٠/٣٧٥

(٧) —انظر: الكتاب ٤/٣٣١، التبصرة ٢/٨١٤، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٩٠-٢٠٩١.

(٨) —انظر: التكملة ٥٧٢، والارتشاف١/٢٥٩، والمساعد٤/٩٣.

يعيش إلى الأكثر قائلاً:" واعلم أن أكثر أصحابنا يقفون في همز الواو المكسورة على السماع دون القياس "[1]. وهو ما يفهم من عبارة الشافية وشروحها ؛ إذ نسبوا إلى المازني القياس، وجعلوا غيره على السماع[2]فالمكسورة في قول هذا الفريق تلحق بالمفتوحة في الشذوذ.

والآخر: أن ذلك مقيس، وهو المشهور عن المازني[3] ، وعليه المبرد[4] والفارسي[5]، وابن جني [6] والصيمري[7]، وغيرهم[8]. ووصفه أبو حيان بمذهب الجمهور [9]، وقال: إنه ظاهر كلام سيبويه، وهو محتمل؛ لأمرين:

الأول: أن سيبويه شبه ذلك بالواو المضمومة فقال: " وليس ذلك مطرداً في المفتوحة –يعني الإبدال– ولكن ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة [10]" فقد ساق المكسورة مع المضمومة ، فلعلها قياس واحد عنده .

والآخر: أنه قال في باب حروف البدل: " فالهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قَضَاءٍ وشَقَاءٍ ونحوهما، وإذا كانت الواو عيناً في أُدْؤُر و أَنْؤُر والنُّؤُور، ونحو ذلك، وإذا كانت فاء نحو: أُجُوه، وإِسَادة، وأُعد[11] ". فجمعه في الكلام بين المضمومة والمكسورة، دليل على أنهما قياس واحد[12].

وهو ما اختاره ابن عصفور، مدللاً على ذلك بالقياس،

---

(١) –انظر: شرح الملوكي ٢٧٥، وشرح المفصل ١٤/١٠.

(٢) –انظر: الشافية ٩٥، وشرح الرضي ٧٨/٣-٧٩، و الجاربردي ٧٣٦، واليزدي ٥٣٦، وركن الدين ١١٤٢.

(٣) –انظر: المنصف ١٢٩/١-٣٣١.

(٤) –انظر: المقتضب ٩٤/١.

(٥) –انظر: التكملة ٥٧٢، والحلبيات٣٣٧.

(٦) –انظر: سر الصناعة١/٢،٩٨،٩٢/٥٩٥.

(٧) –انظر: التبصرة ٨١٤/٢.

(٨) –انظر: التتمة١٢٤، والارتشاف١/٢٥٩، ونزهة الطرف ١٥٢، والأشموني٤/٢٩٦.

(٩) –انظر :الارتشاف١/٢٥٩.

(١٠) –انظر: الكتاب ٣٣١/٤، والارتشاف١/٢٥٩، و التذييل ١٤٣/٦ (ب)

(١١) –انظر: الكتاب ٢٣٧/٤.

(١٢) –وانظر: التذييل ١٤٤/٦ (أ)

والسماع. ويمكن أن يناقش قوله على أنه نقد لأصحاب القول الأول، والذين يمثلهم الجرمي فيما نسب إليه وابن الضائع فيما صرح به. و ما ذهب إليه ابن عصفور هو قول الأكثرية كما رأيت خلافاً لابن يعيش وغيره. واستدل ابن عصفور بدليلين أحدهما: السماع ، والآخر القياس.

أما السماع: فابن عصفور يرى أن ما سمع كثير يكفي في القياس عليه، وهو ما رده ابن الضائع حين قال: " وردت منه ألفاظ كثيرة بالنظر إلى المفتوحة، قليلة بالنظر إلى المضمومة، فتقوى عندي الوقوف عند ما سمع من ذلك، ويقوي ذلك أنه ما من واو مضمومة إلا سمع فيها الهمز، أما المكسورة فإذا نظرنا الألفاظ التي لم تسمع فيها الهمز، لم تكن فيها الهمزة قدر لتلك الألفاظ[1] "

وأما القياس: فرده أبو حيان فقال:" ويعارض هذا القياس الذي ذكره ابن عصفور أنه لو كانت الواو المكسورة كما زعم لوجب تغييرها وسطاً بل كان يكون أشمل في التشبيه بما زعم؛ لأن الواو والياء لا تجتمعان ويسبق أحدهما بالسكون في أول الكلمة فتشبهها وسطاً أكمل بما قاله منه أولاً، وإنما قلبت المكسورة أولاً؛ إذ كانت المفتوحة قد قلبت، وبلا شك أن المكسورة أثقل[2] " .

والذي يبدو لي أن قول المازني ومن وافقه هو المتجه لأمرين :

أولهما : أن ما ورد منه كاف في القياس عليه ، وقد قاسوا على لفظ واحد ، فقالوا في النسب إلى رَكوبة : رَكَبي ، قياسا على شنوءة وشَنَئِي ، وليس لهم إلا هذه اللفظة . وهذا يرد اعتراض ابن الضائع .

والآخر : أن القياس الذي ذكره ابن عصفور متجه . وهو عندي أوجه من قياس أبي حيان، على أن موقع الحركة من الحرف خلاف بين

---

(١) التذييل ١٤٣/٦ (ب)

(٢) التذييل ١٤٣/٦ (ب)

العلماء[1] ، ليس هذا مكان مناقشته، وما ذهب إليه ابن عصفور هو الراجح منها . والله أعلم .

(1)- انظر: الخصائص٢/٣٢٤-٣٢٥ ، وسر الصناعة١/٣٢-٣٣ ، وشرح الرضي على الكافية١/٦٩ ، واللباب١/٦٣، والتفكير الصوتي عند العرب، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد ٢٣/ص٨١ ، و أصوات اللغة العربية١/١٠٥ ، والدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني ٣٣٥ .

المسألة الثانية

نقده سيبويه في قوله: إنهم همزوا واو مصائب–جمع مصيبة– على وجه الغلط والتَّوهم، شبهوها بياء " صَحِيْفَة " حين قالوا: "صحائف "

قال ابن عصفور: " وأما "مَصَائِب" في جمع مصيبة فكان القياس فيها "مَصَاوِب"على ما يبين في باب القلب.

فإما أن يكونوا همزوا الواو المكسورة غير أول شذوذاً، فتكون مثل أَقَائِيم في جمع أَقْوام –وهو مذهب الزجاج– وإما أن يكونوا غلطوا فشبهوا ياء "مُصِيْبَة"، وإن كانت عيناً بالياء الزائدة في نحو صحيفة، فقالوا: مَصَائِب، كما قالوا : صَحَائِف. وهو مذهب سيبويه. والأول أقيس عندي؛ لأنه قد ثبت له نظير. وهو أَقَائِيم [1] "

الدراسة:

الياء في مُصِيْبَة عين مبدلة من واو؛ لأنه من صَابَ يصُوبُ، فجمعها يجب أن يكون على: مَصَاوب، بغير همز،وبهذا نطقت العرب . كما سمع منهم "مَصَائِب" في جمعه [2].

فاختلف العلماء في توجيهه على ما يأتي:

أولاً: ذهب سيبويه إلى أن ذلك من تشبيه المدة الأصلية بالمدة الزائدة، وتوهم ذلك فيها ؛ إذ قال: " فأما قولهم: مَصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة (فَعِيْلَة) وإنما هي (مُفْعِلَة). وقد قالوا: مصاوب ... وقالوا: مُصِيْبَة ومَصَائِب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصَحِيْفَة و صَحائف"[3] وتبعه على هذا جمهور العلماء[4] .

ثانياً: ذهب الزجاج إلى أن ذلك القلب قياسي يتبع فيه السماع؛ فهي عنده بدل

---

(١) –المتع ٢٢٥

(٢) –انظر: الكتاب٤/٣٥٦،و معاني القرآن للأخفش ٢/٥١٢، و إعراب القرآن له ٢/١١٦، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٣٢٠، والحجة ٣/٢٥٩،١٣٢، ٤/٧–٨، والمنصف ١/٣٠٨، والخصائص ٣/١٤٤، والتبصرة ٢/٨٩٧، واللباب ٢/٤١١، وإيجاز التعريف٧٣، وشرح الشافية للرضي ٣/١٣٤، واليزدي ٤٩٤، والارتشاف ١/٢٦١، والمساعد ٤/٩٨.

(٣) –انظر: الكتاب ٤/٣٥٦

(٤) –انظر: الحجة ٣/١٣٢، ٢٥٩، ٤/٧–٨، والمنصف١/٣٠٨، والخصائص ٣/١٤٤، والتبصرة ٢/٨٩٧، واللباب٢ /٤١١، والارتشاف١/٢٦١، والمساعد ٤/٩٨.

من واو مَصَاوِب؛ إذ قال: " وقد أجمع النحويون على أن حكوا مَصَائب في جمع مُصِيبَة، بالهمز. و أجمعوا أن الاختيار مَصاوِب، وهذا عندهم من الشاذ، أعني مَصَائب. وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة كما قالوا في وسادة: إسَادة، إلا أن هذا البدل يقع أولاً كما يقع في المضمومة ، نحو ﴿ أُقِّتَتْ﴾، وإنما هو من الوَقْت، والمضمومة تبدل في غير أول نحو أَدْور يقولون: أَدْؤر، فحملوا المكسورة على ذلك. و لا أعلم أحداً فسر ذلك غيري، و هو أحسن من أن يجعل الشيء خطأً إذا نطقت به العرب وكان له وجه من القياس، إلا أنه من جنس البدل الذي إنما يتبع فيه السماع، و لا يجعل قياساً مستمراً[1]"

والمفهوم من قول الزجاج أن هذا يشبه إبدال الهمزة المتحقق في المكسورة أولاً، والمضمومة أولا ووسطاً، فإبدال الهمزة شائع، فتحمل همزة مَصَائب على المُشاع وإن كان ذلك فيها شاذاً، ولا تحمل على الخطأ والتوهم . فكأن هذا وجه القياس عنده فيها[2] .

ورده أبو على، بأن الواو المكسورة إنما تقلب همزة إذا كانت أولاً[3] .

أما ابن عصفور فذهب مذهب الزجَّاج كما يتضح من نصه السابق، وعلة ذلك عنده أن له نظيراً؛ وهو قولهم في جمع أقوام: أقائيم. وقياسه، أقاويم[4]. فأشبهت واو مصاوب واو أقَاوِيم في التوسط والكسر، وهذا عند ابن عصفور من قياس الشاذ على الشاذ لا من الوَهْم والغَلَط كما قال سيبويه.

ثالثاً: مذهب أبي الحسن أنه لما كان أصل الياء الواو في المفرد ، وقد اعتلت بالقلب ياء فيه اعتلت في الجمع بقلبها همزة. قال:" وأما "مَصَائب" فكان أصلها مَصَاوِب؛ لأن الياء إذا كانت أصلها الواو فجاءت في موضع لا بد من أن تحرك فيه قلبت الواو في الموضع إذا كان الأصل من الواو، فلما قلبت صارت كأنها قد أفسدت حتى صارت كأنها

---

(١) –انظر: معاني الزجاج ٢/٣٢٠-٣٢١.

(٢) –انظر: التبصرة ٢/٨٩٨.

(٣) –انظر: المنصف١/٣٠٩

(٤) –انظر: الممتع ٢٢٥،و الارتشاف ١/٢٦٢،و تصريف الأسماء والأفعال٢٢٣

الياء الزائدة فلذلك همزت، ولم يكن القياس أن تهمز" [1].

ورده الزجاج وابن جني بأن هذا يلزم منه أن أقول: مَقَائِم في مَقَـــام، ومَعَـــائِن في معونة، ولا قائل به[2].

والذي يظهر لي أنَّ أوْجه هذه العلل، ما عَلَّل به الزَّجَّاج وذلك لوجود النظير على ما ذكر ابن عصفور ، كما أن الحمل على المشاع أول من الحكم بالشـــذوذ والغلـــط والتوهم ، فقلب الواو همزة شائع في المضمومة أولاً ووسطا ، وفي المكسورة أولاً . على أن قول أبي الحسن فيه شيء من الغموظ والتكلف وهو أقرب إلى قول سيبويه .

والله أعلم .

---

(١) —انظر: معاني القرآن ٢/٥١٢.

(٢) —انظر: معاني الزجاج ٢/٣٢١، والمنصف ١/٣٠٩-٣١٠، والخصائص٣/٢٧٧.

المسألة الثالثة

نقده الزجاج في عدم قلبه واو (فُواعِل) من القُوَّة همزة، إذ يبقي على الواو.

قال ابن عصفور:" فإن لم تقع بعد ألف الجمع الذي لا نظير لـــه في الآحـــاد، أو وقعت بعدها في غير الأماكن المذكورة، لم تهمز أصلاً، بلا خلاف في شيء من ذلك. إلا أن تقع بعد ألف زائدة، في اسم مفرد يوافق الجمع الذي لا نظـــير لـــه في الآحـــاد، في الحركات وعدد الحروف، وقد تقدم الألف ياء أو واو، فإن في ذلك خلافـــاً. فمـــذهب سيبويه إجراء ذلك مجرى الجمع لقربه منه، فتبدل الواو همزة. ومذهب الزجـــاج أنـــه لا يجوز إبدالها لأن الاسم مفرد، وإنما ثبت إبدالها في المجموع.

فتقول في (فُوَاعِل) من القوة، على مذهب سيبويه: قُواءٍ. وعلى مذهب الزجـــاج: قُواوٍ. وهذا النوع لم يرد به سماع، لكن القياس يقتضي ما ذهب إليه سيبويه، أعني من أنه إذا قوي الشبه بين شيئين حكم لكل واحد منهما بحكم الآخر" [1].

الدراسة:

إذا اكتنف حرفي العلة ألف، فإما أن تكون ألف الجمع، وسيأتي الحديث عنها، وإما أن تكون الألف زائدة في المفرد، كأن تبني من (القول) على مثال "عُـــوارِض"[2]، فقـــد اختلف العلماء فيه على مذهبين:

أحدهما : مذهب الخليل وسيبويه وتبعهما الجمهور الهمز، فتقول في (عُوارِض) من القول: قُوائِل، كما تقول فيه من القوة: قُواء[3]. قال سيبويه:" و كذلك (فَواعِـــل) مـــن قلت قَوائِل، لأنها لا تكون أمثل حالاً من (فُواعِل) من عَوِرت ومـــن أوائِـــل[4]". قـــال الرضي:" وأما إن وقع مثل ذلك في غير الجمع فإن سيبويه يقلب الثاني أيضا ألفا ثم همزة،

---

(١) –الممتع ٢٢٥-٢٢٦

(٢)– عُوارِض: اسم علم مرتجل لجبل أسود في أعلى ديار طيء وناحية دار فزارة، عليه قبر حاتم الطائي، وقيل: هو جبل لبني أسد، وقال الأبيوري: قنًا و عُوارِض جبلان لبني فزارة. انظر: معجم البلدان ١٦٤/٤.

(٣) –انظر: الكتاب ٣٦٩/٤،٣٥٧ –٣٧١ ، والأصول٣٩٦/٣، والمنصف٤٤/٢، وشرح الملوكي ٤٨٦، وشرح الشافية للرضي١٣٣/٣-١٣٤، وإيجاز التعريف ٧٠-٧١ ، والتذييل ١٤٤/٦ (ب)، والارتشاف ٢٦٠/١،

(٤) –انظر: الكتاب٣٧١/٤.

فيقول: عُوائِر، وقُوائِم، على وزن (فُواعِل) من عَوِرَ وقَامَ[1] " وعللوا للقلب بأمور:

أولها: الشبه الحاصل بين نحو: قُوائِل، ونحو: أوائِل، فالواو الأولى زائدة والثانية عين في كليهما، فلما تشابها قلبت في المفرد كما قلبت في الجمع[2].

ثانيها: أن ضم الأول جعله ثقيلاً مع أنه مفرد[3].

ثالثها: يظهر لي أن الثقل الحقيقي في الكلمة إنما هو باجتماع الواوين وقد تحقق في المفرد كما تحقق في الجمع، فيهمز المفرد كما همز الجمع. أما ثقل الجمع وثقل الضم فهي علل مساندة.

والآخر: مذهب الأخفش والزجاج أنها لا تهمز، فتقول على مذهبهما في: عُوارِض من القول: قُواوِل، ومن القوة: قُواوٍ[4]، وعَلَّلوا لذلك بفوات ثقل الجمع[5].

و قد اختار ابن عصفور هنا مذهب سيبويه والجمهور، واستدل له بالقياس، وبيانه: أن الشبه الحاصل بين المفرد والجمع من اجتماع حرفي اللين وكونهما طرفاً أو قريباً منه وتحقق الثقل كاف في حمل المفرد على الجمع.

وعليه فإن ابن عصفور ينتقد مذهب الزجاج، لضعف قياسه وهو على كل حال تابع للأخفش في هذا المذهب[6].

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن عصفور تبعا للجمهور هو الصواب، للقياس الذي قاسوه، إضافة إلى أن العلة التي عُلِّل بها مذهب الأخفش والزجاج، وهي فوات ثقل الجمع، علة ضعيفة، ذلك أن العلة الأم قد تحققت في المفرد كما تحققت في الجمع، وهي اجتماع الواوين وليس بينهما إلا الألف، وهي حاجز غير حصين، والله أعلم .

---

(١) —انظر: شرحه على الشافية٣/١٣٣.

(٢) —انظر: إيجاز التعريف ٧٠ —٧١.

(٣) —انظر: شرح الشافية للرضي ٣/١٣٣.

(٤) —انظر: المنصف ٢/٤٤ —٤٥، وشرح الملوكي ٤٨٦، و إيجاز التعريف ٧١، والتذييل ٦/١٤٤ (ب)، والارتشاف ١/٢٦٠، والمساعد ٤/٩٥.

(٥) —انظر: المساعد ٤/٩٥.

(٦) —انظر: التذييل٦/١٤٤(ب)

المسألة الرابعة

نقده أبا الحسن الأخفش في قوله: إنه لا يجوز قلب الواو همزة ما لم يكتنف ألف الجمع واوان.

قال ابن عصفور: " وزعم أبو الحسن الأخفش أنه لا يجوز قلب الواو همزة، إلا إذا اكتنف ألف الجمع واوان، نحو: أوَّل وأوائِل. فأما إن اكتنفها ياءان، أو واو وياء، فلا يجوز عنده قلب حرف العلة الذي بعد الألف. بل يقول في جمع (فَوْعَل) من البيع: بَوايِع، وفي جمع بيِّن: بَيايِن، وفي جمع سيِّد المتقدم في فصل الواو: سَياوِد. وحجته على ذلك أن الواوين أثقل من الياءين، ومن الواو والياء، والقلب لم يسمع إلا في الواوين، نحو قولهم في جمع أوّل: أوَائِل. فلا يقاس عليه ما ليس من رتبته من الثقل.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ بدليل ما حكاه المازني عن الأصمعي. من قولهم في جمع عَيِّل: عَيائِل بالهمزة[1] ، ولم تكتنف ألف الجمع واوان. فدل ذلك على أن العرب استثقلت في هذا وأمثاله اكتناف ألف الجمع حرفا علة.

فإن قال قائل: فلعل قولهم في جمع عَيِّل: عَيائِلُ. شاذ. لذلك لم يسمع من ذلك إلا هذه اللفظة، فلا ينبغي أن يقاس عليه. فالجواب أنه وإن لم يسمع منه إلا هذه اللفظة، لا ينبغي أن يعتقد فيه الشذوذ؛ لأنه لم يرد له نظير غير مهموز، فيجعل الهمز في هذا شذوذاً. بل جميع ما أتى من هذا اللفظ ــ وهو مهموز ــ فكان جميع ما أتى من هذا الباب مهموزاً. إذ هذا اللفظ هو جميع ما أتى من هذا الباب.

وقد جعل أبو الحسن هذا أصلاً يقاس عليه. وذلك أنه قال في النسب إلى (فَعُولَة): (فَعَلِيّ)، نحو: رَكَبِيّ في النسب إلى رَكُوبة، قياساً على قولهم في النسب إلى شَنُوءة: شَنَئِي.ثم أورد اعتراضاً على نفسه فقال: فإن قال قائل: فإن قولهم:شَنَئِيّ شاذ، فلا ينبغي أن يقاس عليه إذ لم يجئ غيره. فالجواب: أنه جميع ما أتى من هذا النوع. فجعله لما لم يأت غيره مخالفاً له ولا موافقاً، أصلاً يقاس عليه[2]."

---

(١) ــ العيائل: جمع عَيِّل، وهو (فَيْعِل) من عال يعيل، إذا تبختر، أو من عال الفرس يعيل إذا تكفأ في مشيه وتمايل؛ وذلك لكرمه، ويقال: اشتقاقه من عال يعيل إذا افتقر. انظر: شرح شواهد الشافية ٣٧٦-٣٧٩.

(٢) ــ الممتع ٢٢٨

الدراسة:

إذا اكتنف طرفا اسم، حرفي لين، بينهما ألف، وجب إبدال الهمزة من ثانيهما، فمثال الواوين: أوّل، يقال في جمعه: أوائل. وأصلها: أوَاوِل. ومثال الياءين، عَيِّل، يقال في جمعه: عَيَائِل. و الأصل:عَيَايِل. ومثال الياء والواو: سيِّد،يجمع على:سَيَائِد ، والأصل سَيْوَد، ومثال الواو والياء صَيِّد، يجمع على: صَائِد. والأصل صَوْيِد. هذا مذهب الجمهور[1] .وقد عللوا لذلك من وجوه :

الأول: السماع؛ إذ العرب تقول في جمع أوّل: أوَائِل، وفي جمع عَيِّل: عَيَائِل. وفي جمع سَيِّد: سَيَائِد[2] .

الثاني: الثقل الناشئ عن اجتماع الواوين وليس بينهما إلا الألف، وهو حاجز غير حصين فكما همزوا الواو الأولى من الواوين المجتمعتين في أول الكلمة، نحو: أوَاصِل. شبهوا بها ما وقع آخر الكلمة، وأول الكلمة طرف وآخرها طرف. فأعطوها الحكم نفسه، ثم حمل على الواوين الياءين والمختلفتين؛ لتشابهما في الثقل.[3]

الثالث: أنهم لم يفرقوا بين الواو والياء في كِسَاءٍ وقَبَاءٍ؛ حيث قلبوهما همزة، لكونهما متطرفتين بعد ألف زائدة، فكذا ههنا [4].

ووافق أبو الحسن الجمهور في الواوين، وخالفهم فيما سوى ذلك[5]، ومذهبه إقرار الياءين والمختلفتين. فيقول في جمع: أوَّل: أوائل، وفاقاً للجمهور. أما عَيِّل و سَيِّد وصَيِّد فمذهبه فيهما: عَيايِل، وسَياوِد.وصوايد.

وعلة ذلك عنده أمران:

---

(١) – انظر:الكتاب٤/٣٧١،و المقتضب ١/١٢٥-١٢٦،والأصول ٣/٣٨٨، والمنصف ٢/٤٥، و شرح الرضي على الشافية ٣/١٢٧،والتسهيل ٣٠١،والتذييل ٦/١٤٤(ب)، والارتشاف ١/٢٥٩. والمساعد٤/٩٤

(٢) –انظر: المنصف ١/٤٥-٤٦.

(٣) –انظر: المنصف ٢/٤٤-٤٥.

(٤) –انظر: المقتضب١/١٢٦، وشرح اليزدي ٤٩٢

(٥) – انظر: المقتضب١/١٢٥ –١٢٦، والمنصف ٢/٤٥، وشرح الرضي على الشافية٢/١٢٧، وإيجاز التعريف٦٨-٦٩، والتذييل ٦/١٤٤(ب). والارتشاف ١/٢٦٠.

أحدهما: السماع؛ إذ لم يسمع القلب إلا في الواوين. كما قالوا في ضَيْوَن: ضَيَاون[1].

والآخر: القياس؛ فالياءيان أو المختلفتان ليستا في ثقل الواوين[2].

وقد رد المبرد قول أبي الحسن، من جهة القياس؛ إذ قال: " والقول البَيِّن الواضح قول النحويين لا قول أبي الحسن الأخفش؛ ألا ترى أنه يلزمك من همز الياء إذا وقعت طرفاً ما يلزمك من همز الواو إذا وقعت طرفاً بعد الألف، وأن الياء والواو تظهران إذا وقع الإعراب على غيرهما؛ نحو سِقاية، وشَقَاوة[3]"

ورده ابن جني من جهتي السَّماع والقياس، وهو ما نقله ابن عصفور في النص السابق[4]. وأضاف دليلاً آخر، (وهو لازم مذهب الأخفش في النسب إلى (فَعُولة) على ما سبق في نصه.)

وفيما أضافه ابن عصفور نظر؛ وذلك أن المشهور عن الأخفش خلاف ما ذكر؛ قال اليوطي :" وذهب الأخفش والجرمي والمبرد إلى أنه ينسب إليه على لفظه كقولهم في أزْد شَنُوءة :شَنُوئي "[5] وما ذكره هو مذهب سيبويه لا الأخفش[6]، يقول الشيخ خالد الأزهري:" وأما (فَعُولَة) فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعاً ، واجتلاب فتحة مكان الضمة، وذهب الأخفش والجرمي والمبرد إلى وجوب بقائهما معاً[7] "

ومذهب الجمهور هو الراجح في هذه المسألة لما علل به ابن عصفور فيما نقله عن ابن جني ، ويقوي مذهب الجمهور أن الياء والواو من آخر الكلمة تساوتا في أحكام

---

(١) —انظر: شرح اليزدي على الشافية٤٩٣

(٢) —انظر: الممتع ٢٢٨.وشرح اليزدي ٤٩٢.

(٣) —انظر: المقتضب ١٢٦/١، وشرح اليزدي ٤٩٣.

(٤) —وانظر: المنصف ٤٥/٢

(٥)- انظر : الهمع١٦٣/٦ .

(٦) —انظر: الكتاب ٣٣٩/٣ ، وابن يعيش على المفصل١٤٦/٥-١٤٧، وشرح الرضي على الشافية ٢٣/٢-٢٤، والهمع ١٩٥/٢، والأشموني ١٨٦/٤، والتصريح ٣٣١/٢.

(٧) —شرح التصريح ٣٣١/٢.

القلب والتصحيح، وعلى نحو ما علل ابن جني لقلبهما بالحمل على قلبهما من أول الكلمة، فقد جعل المبرد تعليل الكلمة حملاً على آخرها؛ إذ قال:" وليس هذا من باب ما يقع من همز الواو إذا لقيها واو أوَّل الكلمة ولا مما يناسبه.

والدليل على ذلك أنهما جميعا إذا تباعدتا من الطرف لم يكن همز. وهذا يدل على أنه من أجل الآواخر، لا من أجل الأوائل.

ولو بنيت مثل (فَيْعَال) من كِلت، فقلت: كَيَّال لقلت في الجمع: كَيَايِيْل، فلم تهمز؛ كما تقول: طَوَاوِيْس [1] ".

فالقياس يقوي قول الجمهور؛ إن التمست العلة من أول الكلمة أو آخرها.

والله تعالى أعلم.

---

(١) —المقتضب ١/١٢٧

المسألة الخامسة

نقده المازني في قلب الثانية من الهمزتين المجتمعتين ياءً إذا كانت الأولى منهما مفتوحة. كأن تبني من " أَمَمْت على مثال (أفْعَل) فإنك تقول: "أَيَمّ".

قال ابن عصفور: " وزعم المازني أن الهمزة إذا كانت مفتوحة، وقبلها فتحة، أنها تبدل ياء. فقال في (أَفْعَل) من أَمَمْت: أَيَمٌّ، كما كانت إذا كانت مكسورة، نحو: إِبِلٌ جمع إمام؛ لأن الفتحة أخت الكسرة. فالأقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة في الإبدال، لا كالمضمومة في إبدالها واواً. ورأى أن لا حجة في أوادم؛ لأنهم لما قالوا في المفرد: آدَم صار بمنزلة تَابَل، فأجروا الألف المبدلة مجرى الزائدة. فكما قالوا: تَوابِل، فكذلك قالوا: أوَادِم. فالواو عنده بدل من الألف لا من الهمزة.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأن الألف المبدلة لو كانت تجري مجرى الألف الزائدة لجاز أن يجمع بينها وبين الساكن المشَدَّد، فكنت تقول في جمع إمام: آمَّة؛ فيكون أصله أَأْمِمَة فتبدل الهمزة ألفا فيصير آمِمَة، ثم تدغم الميم في الميم فتسكن الأولى لأجل الإدغام فتقول:آمَّة، وتجمع بين الألف والسَّاكن المشَدَّد، كما جاز ذلك في دابَّة. فقول العرب: أيِمَّةٌ، ونقلهم الحركة إلى ما قبل دليل على أنها لم تُجرَ مُجرى الألف الزائدة.

فكذلك أيضاً آدَم، لا ينبغي أن تجرى هذه الألف مجرى الألف الزائدة. فينبغي أن يعتقد أنها ترد إلى أصلها من الهمزة، إذا جمعت لزوال موجب إبدالها ألفاً. وهو سكونها وانفتاح ما قبلها. فإذا رُدَّت إلى أصلها قالوا: أأدِمُ فاستثقلوا الهمزتين فأبدلوا الثانية واواً. فإذا تبين أنهم أبدلوا من الهمزة المفتوحة واواً في أوادِم وجب أن يقال في: أَفْعَلَ من أَمَمتُ: أَوَمٌّ. وهو مذهب الأخفش [1] "

الدراسة:

إذا اجتمعت الهمزتان المتحركتان في غير الطرف وكانت الثانية منهما مفتوحة والأولى إما كذلك، وإما مضمومة، فإنه يجب قلب الثانية واواً. هذا قول الأخفش[2] ،

---

(١) –الممتع ٢٤٢-٢٤٣.

(٢) –انظر: معاني القرآن له ١/٤٥، والأصول ٣/٣٧٧-٣٧٨، ومعاني الزجاج ٢/٤٣٥، والحلبيات ٣٣٤، والمنصف ٢/٣١٥-٣٢٣. وسر الصناعة ٢/٥٧٤، والمساعد ٤/١٠٨.

ووافقه على ذلك جمهور الصرفيين[1].

وخالف المازنيُ الأخفشَ[2] ، فذهب إلى أنها تقلب ياء، ووافقه على ذلك صاحب المهذب[3].

فمثال تحركهما بالفتح: أَوَامّ، جمع أَئِمَّة. والأصل "أَأَامّ" بإرجاع الياء المنقلبة في المفرد عن همزة إلى أصلها، وذلك لزوال موجب إبدالها ياء وهو الكسر، فلما اجتمع فيه همزتان مفتوحتان، وجب قلب الثانية منهما واواً تخفيفاً.

والمثال الآخر هو ما ذكره ابن عصفور في النص السابق، وهو أن تبني (أَفْعَل) من الفعل "أَمَّ" فإنك تقول: أَوَمّ، والأصل "أَأْمَم" ادغمت الميم في الميم ونقلت فتحة الأولى إلى الهمزة قبلها. فصارت "أَأَمّ" فاجتمع في الكلمة همزتان مفتوحتان فقلبت الثانية واواً للتخفيف.

ومثال تحركهما بالضم: فأن تبني نحو "أُبْلُم" من أَمّ. فإنك تقول: "أُومّ"، والأصل "أُأْمُم" فتدغم الميم في الميم، وتنقل حركتها وهي الضم إلى الهمزة قبلها، فتكون الكلمة "أُأَمّ" ثم تقلب الثانية واواً للتخفيف، فتكون الكلمة "أُومٌ".هذا مذهب الجمهور في الهمزتين وفاقاً للأخفش. ودليلهم على ذلك ما يأتي:

أولاً: قول العرب في جمع "آدَم": "أَوَادِم"، والأصل "أَأَادم". فقلبت الهمزة الثانية واواً تخفيفاً [4].

ثانياً: أنها أبدلت منها في نحو: صَحْرَاوين، و صَحْرَاوات، و صَحْرَاوِى، وذَوائِب، و أَوَاصِل، و﴿ أُقِّتَتْ﴾، وإِكَاف، وأَحَد.[5]

ثالثاً: أن الواو فيها جهر كالهمزة، وهما من طرفين، هذه أسفل

---

(١) —انظر: الأصول ٣/٣٧٩، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٤٣٥، والمنصف ٢/٣١٥-٣٢٣، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٩٣، وشرح الرضي على الشافية ٣/٥٦، وشرح اليزدي٤٤٧، وإيجاز التعريف٧٩، وشرح التعريف بضروري التصريف ١٢٥-١٣٦، وأوضح المسالك٣/٣٢٥، والمساعد٤/١٠٧.

(٢) —انظر: المصادر السابقة.

(٣) —انظر: الارتشاف ١/٢٦٨. والمهذب في النحو لابن كيسان، ذكر في بغية الوعاة ١/١٩.

(٤) —انظر: المنصف٢/٣١٥-٣١٨، وشرح الرضي على الشافية٣/٥٦-٥٧، والمساعد ٤/١٠٨.

(٥) —انظر: إيجاز التعريف ٨٠ ، وشرح التعريف بضروري التصريف ١٣١-١٣٦.

الحروف وهذه أعلاها[1].

أما المازني فإنّ كل ذلك عنده بالياء فتجمع أَئِمَّة عنده على "أَيَامّ"، وتصغر على "أُيَيْمَّة" وتقول في أُبْلُم من أَمَمَ: أُيِمَّ. وليس عنده في ذلك اجتماع همزتين؛ لأن الياء لما أبدلت في "أَيِمَّة" لتحرك الهمزة بالكسر التزم بها في باقي التصاريف، فلا حظ لها في القلب، مستدلا بالألفْ في "آدَم" لما أبدلت في المفرد ألفا عن الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها قيل في الجمع "أَوَادِم" .فهي مثل خَالِد وخَوَالِد .

وأما (أَفْعَل) من "أَمّ" فإن المازني يقول فيه: أَيَمّ بالياء. فهو يتفق مع الجمهور في اجتماع الهمزتين، ويختلف معهم في التخفيف[2].

و قد انتقد ابن عصفور قول المازني هذا وحكم عليه بالفساد؛ وعلة ذلك عنده، أن الألف المبدلة لا تجري مجرى الألف الزائدة؛ لأن الزائدة يمكن الجمع بينها وبين الساكن المشَدد كما قالوا: دَابّة. ولم يقولوا في جمع إمام آمَّة. لأن المبدلة لا تجرى مجرى الزائدة في كل حال. وما علل به ابن عصفور مستفاد من كلام ابن جني في المنصف[3].

والذي يظهر لي – أن ما رجحه ابن عصفور، وهو قول الأخفش والجمهور – هو الصواب وذلك لأمور:

أولها: أن كلام المازني ضرب من الاستحسان، ولا مستند له من المستعمل في كلام العرب [4].

ثانيها: أن الياء منقلبة عن كسر الهمزة في (أيمة)، فإذا زالت زال موجب القلب وعادت إلى أصلها، ونظير ذلك: ميزان وموازين[5].

ثالثها: ما سبق من تعليل ابن جني ووافقه فيه ابن عصفور، وهو أن ما ذكره المازني، من أن إبدال الهمزة ملتزم به في آدَم وأَوَادِم، وأنها

---

(١) –انظر: إيجاز التعريف ٨٠ ، وشرح التعريف بضروري التصريف ١٣١-١٣٦

(٢) –انظر: الأصول ٣/٣٧٨، المنصف ٢/٣١٥-٣١٨، وشرح الرضي على الشافية ٣/٥٦-٥٧، والارتشاف ١/٢٦٧-٢٦٨، والمساعد ٤/١٠٨.

(٣) –٢/٣١٥-٣١٨.

(٤) –انظر: شرح الرضي على الشافية ٣/٥٧. حاشية المحقق.

(٥) –انظر: المنصف ٢/٣١٦-٣١٧

نظيرة الألف في تَابِل وتَوابِل، وخَالِد وخَوَالِد. حيث يرى ابن جني أن هناك فرقاً بين الألفين، إذ الألف المبدلة ليست زائدة على الحقيقة، ولولا الهمزة قبلها لظهرت، وليست كذلك ألف تَابِل وخَالِد؛ لأنها غير منقلبة [1]. والله أعلم.

(١) -انظر: المنصف٢/٣١٦-٣١٧

المسألة السادسة

نقده من قال: إن الهاء في " هَنَاه " مبدلة من الواو،
أو من قال: إنها أصل

قال ابن عصفور: " وأبدلت من الواو في هَناه[1] . والأصل هَناو، فأبدلت الواو هاء. وهو من لفظ هَنٍ. ولا تجعل الهاء التي بعد الألف أصلاً؛ لأنه لا يحفظ في تركيب هَنَهَ. وأيضا فإنه لو كان كذلك لكان من باب: سَلِس وقَلِق. وذلك قليل.

وذهب أبو زيد إلى أن الهاء إنما لحقت في الوقف لخفاء الألف، كما لحقت في الندبة في زَيْداه، ثم شبهت بالهاء الأصلية فحركت. فيكون ذلك نظير قوله[2]:

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَه إِذَا أَتَى قَرَّبْتُه لِلسَّانِيَه

فيكون ذلك من باب إجراء الوصل مجرى الوقف المختص بالضرائر، ويكون على القول الأول قد أُبدلت فيه الواو هاء. وذلك أيضا شاذ لا يحفظ له نظير.

والوجه عندي أنها زائدة للوقف، لأن ذلك قد سمع له نظير في الشعر، كما ذكرت لك. وأيضاً فإن ابن كيسان –رحمه الله– قد حكى في (المُختَار) له أن العرب تقول : يا هَنَاهُ، بفتح الهاء الواقعة بعد الألف، وكسرها وضمها. فمن كسرها فلأنها هاء السكت، فهي في الأصل ساكنة، فالتقت مع الألف، فَحُرِّكت بالكسر، على أصل التقاء الساكنين. ومن حركها بالفتح فإنه أتبع حركتها حركة ما قبلها. ومن ضم فإنه أجراها مجرى حرف من الأصل فضمها كما يضم آخر المنادى. ولو كانت الهاء بَدَلا من الواو لم يكن للكسر والفتح وجه، ولوجب الضم كسائر المناديات [3] "

الدراسة:

اختلف الصرفيون رحمهم الله في هاء (هَناه) على مذاهب:

---

(١) –هناه: اسم من الأسماء المختصة بالنداء، ويستعمل كناية عن أسماء الأجناس، وأكثر ما يستعمل فيما يستقبح ذكره، أو عند الجفاء والغلظة. انظر: اللسان١٥/١٤٩ (هنن، هنا).

(٢)– انظر البيت في : المنصف٣/١٤٢ ، والخصائص٢/٣٥٨ ، وشرح الملوكي ٢٠١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٣٨٠ ، ورصف المباني ٤٠٠ .

(٣) –الممتع ٢٦٦-٢٦٧

الأول: أنها مبدلة من الألف المنقلبة عن الواو، وأصله هَنَاوٌ، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن الفاصل غير حصين، فالتقى ألفان، فقلبت الثانية واوًا على وجه الشذوذ.وهو قول الزمخشري[1]، وقواه ابن جني.[2]

الثاني: أن الهاء بدل من الواو، فأصله هَنَاو، فأبدلت الواو هاء من أول الأمر، وهو قول أكثر البصريين، ورجحه أبو علي الفارسي، وابن جني، وعليه كثير من العلماء[3] .

الثالث: أن الهاء بدل من همزة، مبدلة من واو. فأصله: هَنَاو، فقلبت الواو همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، كما في كِسَاءٍ، ثم قلبت الهمزة هاء شذوذاً، وقد رجحه ابن الشجري[4] والثمانيني[5] .

الرابع: أن الهاء أصلية وليست بدلاً .وقال هذا الفريق إن هذه الكلمة مما جاءت لامها هاء في لغة، و واوًا في لغة أخرى مثلها: عِضَة و سَنَة فيمن قال : عِضَوات وسَنَوات فجعل لامها واواً. ومن قال عَضَاةٌ وسُنَيْهَةٌ فيمن جعلها هاء [6].

الخامس: أن الهاء للسكت. والألف بدل عن الواو التي في هَنَوات. وقد نسب ابن جني هذا الرأي لأبي زيد الأنصاري، فقال:" وكتب إليَّ أبو على من حلب في جواب شيء سألته عنه، فقال: وقد ذهب أحد علمائنا إلى أن الهاء من (هَناه) إنما لحقت في

---

(١) —انظر: المفصل ٣٧٠

(٢) — سر صناعة الإعراب ٥٦١/٢، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/١٠، ٤٤، والإيضاح في شرح المفصل ٥٢٦/٢، وشرح الشافية لركن الدين ١٣١٦، واليزدي٥٤٥، والجاربردي ٨٨٢،

(٣) —انظر: الحلبيات ٣٤٧، والعضديات ٣٠-٣١، والتصريف الملوكي ٣٨، وسر صناعة الإعراب ٥٦١/٢، والمنصف١٣٩/٣،وأمالي الشجري ٣٣٨/٢، والفصول ١٤٤، والوجيز٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣/١٠،وبغية الطالب ٢٤٠، وشرح الشافية لركن الدين١٣١٦،والرضي٢٢٥/٣والبزدي٥٤٥،والجاربردي٨٨٢، وانظر: الارتشاف ٢٢٠٩/٤،و الأشموني ٣٣٤/٤،

(٤) —انظر: أماليه ٣٣٨/٢.

(٥) —انظر: شرح التصريف له ٣٣٦. وانظر هذا القول في: شرح الملوكي لابن يعيش ٣١١، وبغية الطالب ٢٤٠، وشرح الشافية لركن الدين١٣١٧، واليزدي٥٤٥، والجاربردي ٨٨٢، وشرح الكافية للرضي١٣٨/٢ والارتشاف ٢٢٠٩/٤.

(٦) —انظر: المنصف١٣٩/٣، وما بعدها. وشرح ابن يعيش على المفصل٤٤/١٠، وشرح الملوكي ٣١٠، وبغية الطالب٢٤٠، وشرح الرضي على الشافية٢٢٥/٣، والجاربردي ٨٨٢، واليزدي ٥٤٥، وركن الدين١٣١٨، والارتشاف٢٢٠٩/٤.

الوقف لخفاء الألف، كما تلحق بعد ألف الندبة في نحو:وازَيْدَاه و وابَكراه. ثم إنها شُبِّهت بالهاء الأصلية، فحركت، فقالوا: يا هَنَاهُ ولم يسم أبو على هذا العالم من هو، فلما انحدرتُ إليه إلى مدينة السلام، وقرأت عليه نوادر أبي زيد، نظرت فإذا أبو زيد هو صاحب هذا القول[1] " ولم أظفر بما نسبه ابن جني لأبي زيد في كتاب النوادر. وقد تبع ابن جني في هذه النسبة جمع من العلماء[2]. وهو ما يرجحه ابن عصفور هنا، كما رجحه ابن مالك[3]؛ معللاً بما علل به ابن عصفور.

السادس: أن الألف والهاء زائدتان، والهاء للسكت، والوقف، واللام محذوفة كما حذفت في هَنٍ وهَنَةٍ.فوزنها على هذا القول (فَعَاه) وهو قول الكوفيين والأخفش[4]، وقد رجحه الرضي فقال:" ومجيء الكسر في هاء هَنَاهُ يقوي مذهب الكوفيين، وأيضاً اختصاص الألف والهاء بالنداء، وأيضاً لحاق الألف والهاء في جميع تصاريفه وصلاً ووقفاً على ما حكاه الأخفش[5] "

وبعد: فهذه أقوال العلماء في هاء (هَنَاه)، ذكر ابن عصفور منها ثلاثة ، انتقد اثنين واختار الثالث، وأول هذه الآراء التي انتقدها ابن عصفور هو مشهور رأي البصريين من أن الهاء بدل من الواو، وهو ما وصفه ابن يعيش بقول المحققين[6]، ورده ابن عصفوربقوله:" ولو كانت الهاء بدلاً من الواو لم يكن للكسر والفتح وجه، ولوجب الضم كسائر المناديات". والثاني: قول بعضهم: إنها أصل، ورده من وجهين: أحدهما: أنه لا يحفظ تركيب هنه. و الآخر: أن باب سَلِس وقَلِق قليل.

---

(١) —سر الصناعة ٥٦٢/٢.

(٢) —انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/١٠، وشرح الملوكي له ٣١٠، والتسهيل١٨٣، وشرح التسهيل ٤٠٨/٣، وبغية الطالب ٢٤١، وشرح الكافية للرضي١٣٨/٢، والمساعد ٥٢٤/٢، وشرح الرضي على الشافية ٢٢٥/٣، والجاربردي ٨٨٢، واليزدي ٥٤٥ و ركن الدين١٣١٨.

(٣) —انظر: شرح التسهيل ٤٠٨/٣.

(٤) —انظر: أمالي ابن الشجري ٣٣٩/٢، والملوكي ٣٨،وبغية الطالب ٢٤١، وشرح الكافية للرضي ١٣٨/٢، وشرح الشافية للجاربردي ٨٨٣، واليزدي ٥٤٥ —٥٤٦، وركن الدين١٣١٨.

(٥) —شرح الكافية له ١٣٨/٢.

(٦) — انظر: شرح الملوكي له ٣١٠.

وقد أطبق جمهور العلماء من قبل ابن عصفور ومن بعده على رد هـذا القـول، معللين بما علل به ابن عصفور[1].

وما اختاره ابن عصفور هو ظاهر كلام أبي زيد فيما نقله عنه ابن جني كما سبق، وهو أن الهاء زائدة للوقف.

وقد سبق أن رد جملة من العلماء هذا القول، يقول ابن جني:" وهذا من أبي زيـد غير مرضي عند الجماعة؛ وذلك أن الهاء التي تلحق لبيان الحركات وحروف اللين إنمـا تلحق في الوقف، فإذا صرت إلى الوصل حذفتها البتة، فلـم توجـد فيـه سـاكنة ولا متحركة"[2]

وقال عنه الثمانيني:" ... وهذا الوجه ضعيف جداً؛ لأن هاء لا يجوز حركتها، ولا سيَّما إذا وجدنا طريقة أُخرى تغنينا عنها[3] "

ويفهم من نص ابن عصفور السابق مخالفته لقول ابن جني والثمانيني وغيرهما مـن العلماء ممن ضعف هذا القول؛ وذلك أن هاء (هَنَاه) ثبت تحريكها من طريقين:

أولهما: القياس، وذلك أن هاء السكت قد تحركت في قول الشاعر:

(يا مَرْحَباه).

و هي نظيرة هاء "هَنَاه"، فتحمل عليها، وتكون مثلها في التحريك والوصل.

ثانيهما: السماع؛ وذلك أن ابن كيسان حكى أن العرب تقول: ياهَنَاهِ بفتح وكسر وضم.

ووافقه على ذلك ابن مالك حين قال: " ومنه يا هَنَاه، بالكسر والضم، والأصـل السكون؛ لأنها هاء السكت، لكنه أجرى الوصل بها وبأشباهها مجرى الوقف في الثبوت،

---

(١) –انظر: المنصف ١٣٩/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/١٠، وشرح الملوكي له ٣١٠، وبغية الطالب ٢٤٠، وشرح الرضي على الشافية ٢٢٥/٣، والجاربردي ٨٨٢، واليزدي ٥٤٥، وركن الدين ١٣١٨، وانظر: الارتشاف ٢٢٠٩/٤.

(٢) – سر صناعة الإعراب ٥٦٢/٢، وانظر: شرح ابن يعيش على المفصل ٤٤/١٠، وشرح الملوكي ٣١٠، والتسهيل ١٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٨/٣، وبغية الطالب ٢٤٨، وشرح الكافية للرضي ١٣٨/٢، والمساعد ٥٢٤/٢، وشرح الرضي على الشافية ٢٢٥/٣، والجاربردي ٨٨٢، واليزدي ٥٤٥، وركن الدين ١٣١٨.

(٣) –انظر: شرح التصريف له ٣٣٧.

فحركت لسكونها في الأصل، وسكون ما قبلها، فمن حركها بالضم شبهها بهاء الضمير، ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين، وفي كسرها حجة بينة على أنها هاء سكت، لا بدل من لام الكلمة[1] "

والذي يظهر لي في هاء (هَنَاه) أنها بدل من الهمزة المبدلة من الواو . وذلك لسببين:

أولهما: أنه يسير على قواعد صرفية معتد بها[2] .

والآخر: أنه لا يلزم عليه القول بلحوق هاء السكت للكلمة مع ضرورة تحريكها، كما هو الحال في رأي أبي زيد واختيار ابن عصفور وابن مالك[3] . والله أعلم .

(انتهى باب الإبدال ،و يليه باب القلب والحذف والنقل)

---

(١) —انظر: شرح التسهيل٣/٤٠٨.

(٢) —انظر: سر الصناعة٢/٥٦٢.

(٣) —انظر: شرح التصريف للثمانيني ٣٣٦، حاشية ٣.

(بَابُ الْقَلْبِ وَالْحَذْفِ وَالنَّقْلِ)

أولاً: التمهيد.

هذه أَضرُب الإعلال، وهو في اللغة مصدر قولك: أعلَّ المريض إذا أُصيْب بالعلة[1].

وفي الاصطلاح: هو تغيير حروف العلة للتخفيف[2].

قال الرضي: " تسمى الثلاثة حروف علة؛ لأنها تَتَغيَّر و لا تبقى على حال، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حَالاً بعد حَال، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها، بحيثُ لا تَحتَمِل أدْنَى ثِقَل، وأيضاً لكثرتها في الكلام؛ لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها ـ أعني الحركات ـ مُحال، وكل كثير مستثقل وإن خف [3] "

وقد عنون ابن عصفور هذا الباب بقوله: (باب القلب والحذف والنقل)، وهذه كما علمت أضرب الإعلال.

أما القلب: فهو تقدم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز، وقد جاء في غيرها قليلاً. نحو:"امْضَحلَّ" في "اضْمَحَلَّ"[4].

وأما الحذف: فهو على قسمين: أحدهما مقيس، وهو ما كان عن علة. كحذف الواو من يعد. والآخر: عن استخفاف، فلا يسوغ قياسه[5].

وأما النقل: فهو نقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة. ويعرفه أحد المحدثين بقوله: " ويراد به –عند الصرفيين– الإعْلال النَّاشِيء عن نقل حركة أحد أصوات العلة (الواو أو الألف أو الياء) إلى الصَّامِت غير المتحرك قبله، فيترتب على هذا النقل ـ في قواعد الصرف ـ الحرف المعتل دون حركة، أي يصبح ساكناً، ولذلك يسمى أيضاً (الإعلال بالتَّسْكِين)[6].

---

(١) –انظر: اللسان ٣٦٧/٩(علل).

(٢) –انظر: التعريفات للجرجاني ٣١.

(٣) –انظر :شرحه على الشافية ٦٨/٣.

(٤) –انظر: شرح الشافية للرضي٦٦/٣-٦٧.

(٥) –انظر: شرح الملوكي٣٣٣.

(٦) –انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية للدكتور عبدالصبور شاهين ١٩٦.

وقد أبان ابن عصفور عن طريقة معالجته هذا الباب إبانة واضحة حين قال:" وإنما أفردت لذلك باباً واحداً؛ لأن جميع ذلك إنما يتصور باطراد في حروف العلة. فإن جاء شيء من الحذف أو القلب في غير حروف العلة في خلاف ما يتضمنه هذا الباب فيحفظ ولا يقاس عليه. وسيذكر منه شيء عند الفراغ من هذا الباب.

فحروف العلة هي الواو والياء والألف. وهذه الحروف تكون أصولاً وزوائد، فليقدم الآن الكلام على الأصول. وقد بين فيما تقدم أن الألف لا تكون أصلاً بنفسها، بل تكون منقلبة عن ياء أو واو. فعلى هذا لا يخلو أن تقع الياء والواو فاءين أو عينين أو لامين [1] ". فكان أن قسم هذا البحث أبواباً:

أولها: باب أحكام حروف العلة الأصول .

ثانيها: باب أحكام حروف العلة الزوائد.

ثالثها: باب القلب والحذف على غير قياس.

وبعد: فقد عرض ابن عصفور أقوال العلماء في مسائل الإعلال عرضا مسهباً، و لم يكتف بمجرد العرض، بل كان له أن رجح بعضها، كما انتقد بعضاً آخر منها. على النحو الآتي:

- نقده الفراء في قوله: إن موجب حذف الواو من نحو: "يَعِد"، و" يَزِن "، إنما هو التعدي، وموجب الإثبات، إنما هو عدم التعدي.
- نقده عدَّ أبي الحسن الأخفش العين هي المحذوفة في اسم المفعول من الأجوف.
- نقده المبرد ــ فيما نسب إليه- من تجويز إتمام اسم المفعول من ذوات الواو قياساً على ما ورد منه.
- نقده أبا الحسن الأخفش في قلبه الياء واواً في المفرد الذي على بناء (فُعْل) من البياض.
- نقده أبا العباس المبرد في قوله: إن سبب إعلال الأسماء التي على مثال أفعالها، مما فيه زيادة ليست من زوائد الأفعال، إنما يعل إذا أفاد معنى الفعل.

---

(١) ـالممتع ٢٧٩.

- نقده البغداديين في قولهم: إن " سَيِّداً و مَيِّتا " وأمثالهما في الأصل على وزن (فَيْعَل) بفتح العين.
- نقده قول الفراء: إن أصل سَيِّد: سَوِيْد بزنة (فَعِيْل).
- نقده الفراء في قوله: إن أصل "كَيْنُونَة و قَيْدُودَة " " كُوْنُونَة، و قُوْدُودَة " بضم الفاء.
- نقده أبا الحسن الأخفش والكسائي، والفراء في إعلال " أَشْيَاء "
- نقده تعليل أبي الحسن الأخفش قلب الألف ياء في " يَشْأَيان "
- نقده بعض النحويين في قولهم: إن الألف قد تثبت في آخر الفعل في الجزم ضرورة.
- نقده الفراء في عده إعلال اسم المفعول من الناقص الواوي نحو: مَسْنِيَّة، ومَعْدِيَّة. على القياس.
- نقده قول أبي إسحاق الزجاج: إن تنوين حوارٍ وغَواشٍ ونحوهما بدل من حركة.
- نقده قول أبي علي إن ألف " واو " منقلبة عن ياء.
- نقده المازني في عده واو "حَيَوان" أصلاً.
- نقده المازني في تجويزه إظهار ياء " تَحيَّة "
- نقده الفراء والكسائي في إعلال " آية "
- نقده الخليل في تعليل حذف ألف " استَحْيا "
- نقده المبرد في قوله في مصدر احْواوى: " احْوِيَّاء " .
- نقده بعض الصرفيين في قولهم في مصدر احْوَوَى: حِيَّاء.
- نقده المازني في عده ألف " حَاحَيْت، وعَاعَيْت، وهَاهَيْت " منقلبة عن واو.
- نقده الكوفيين في حذفهم الألف مما زاد على أربعة أحرف عند التثنية، كقولهم في جمادى: " جُمَادَان ".

• ثانياً: المسائل.

المسألة الأولى

نقده الفراء في قوله: إن موجب حذف الواو من نحو: " يَعِد " و " يَزِن "، إنما هو التعدي، وموجب الإثبات، إنما هو عدم التعدي.

قال ابن عصفور: " وزعم الفراء أن موجب الحذف إنما هو التعدي نحو:" يَعِد ويَزِن"، وموجب الإثبات إنما هو عدم التعدي نحو:" يَوْجَل ويَوْحَل".

وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنه خارج عن القياس؛ ألا ترى أن الحذف إنما القياس فيه أن يكون لأجل الثقل ؟ وأيضاً فإنهم قالوا: وألَ زيد مما كان يحذره يَئِلُ، ووَبَلَ المطر يَبِل، ووقَدَت النَّار تَقِد ، و وَحِرَ صدره يَحِر ووَغِر يَغِرُ. فحذفوا الواو في جميع ذلك، وإن كان غير متعد؛ لمَّا وقعت بين ياء وكسرة [1] "

الدراسة:

اختلف الصرفيون في عِلّة حذف الفاء من" وَعَد ووَزَن" ونحوهما في قولهم في المضارع:" يَعِدُ و يَزِنُ" على قولين:

أولهما: أن علة ذلك الحذف الثقل الناشيء عن وقوع الواو بين ياء وكسر؛ وهو ما عَلَّلَ به سيبويه قائلا:".. فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا:" ياجَلُ و ييحَل "، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى (يَفْعِل)، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة؛ إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها من (يَفْعِل)، فعلى هذا بناء ما كان على (فَعَل) من هذا الباب"[2].

وهو مذهب جمهور البصريين [3] " يقول ابن يعيش- موضحا علة هذا الحذف عندهم -:" إنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة في الفعل، نحو:" يَعِد و يَزِن و يَرِد

---

(١) -المتع ٢٨٥

(٢) -الكتاب ٤/٥٢-٥٣.

(٣) -انظر: الأصول ٣/٢٧٦، والتكملة٥٧٥، والمنصف١/١٨٤، والخصائص ١/ وسر صناعة الإعراب ٢/٦٥٠، وشرح التصريف للثمانيني ٣٧٤، والإنصاف ٢/٧٨٢-٧٨٧، وشرح الملوكي ٣٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش١٠/٩٥، واللباب ٢/٣٥٣، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٣، والشافية٩٥، وشرحها للرضي ٣/٨٨، والجاربردي ٧٤١،واليزدي ٤٦٨ -٤٦٩، وركن الدين١١٤٨، والارتشاف١/٢٣٩.

" للثقل. وذلك أن الواو مستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرة، والفعل نفسه أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم. فلما اجتمع هذا الثقل وجب تخفيفه، بحذف شيء من هذه الأشياء المستثقلة. فلم يجز حذف الياء؛ لأنها حرف المضارعة، وحذفها يخل بمعناها، مع كراهية الابتداء بالواو. ولم يجز حذف الكسرة؛ لأنه بها يعرف وزن الكلمة. فلم يبق إلا حذف الواو، وكان أبلغ في التخفيف، لكونها أثقل من الياء والكسرة، مع أنها ساكنة ضعيفة، فقوي سبب حذفها، وجعلوا سائر المضارع محمولا على" يَعِد "، فقالوا:" تَعِد،ونَعِد، وأعِد ". فحذفوا الواو، وإن لم تقع بين ياء وكسرة؛ لئلا يختلف بناء المضارع، ويجرى في تصريفه على طريقة واحدة[1] ".

والآخر : أن علة ذلك الحذف التعدي واللزوم، فما كان من هذه الأفعال متعدياً نحو:" يَعِد و يَزن "، تحذف واوه، وما كان لازماً تبقى واوه نحو:" يَوجَل و يَوحَل ". وهو ما نقل عن الكسائي[2]، والفراء إذ يقول:" وإنما كسروا ما أوله الواو؛ لأن الفعل فيه إذا فتح يكون على وجهين: فأما الذي يقع فالواو منه ساقطة، مثل:" وزن يَزِن "، والذي لا يقع تثبت واوه في (يَفْعَل)، والمصادر تستوي في الواقع، وغير الواقع، فلم يجعلوا في مصدريهما فَرْقاً ...[3] " ، ويبدو أنه مذهب الكوفيين بعامة[4] .

وقد نقل ابن عصفور هذا القول عن الفراء وانتقده، كما هو واضح من نصه السابق، معللاً نقده لهذا القول بعلتين:

إحداهما: علة قياسية؛ إذ الحذف إنما يكون لأجل الثقل، والمعنى على هذا أنه لا علاقة للتعدى واللزوم بمثل هذا الموضع.

والأخرى: علة سماعية؛ إذ أورد ابن عصفور أمثلة من اللازم سقطت الواو فيها كقولهم:وأَل يَئِل، و وبَل يَبِل ... الخ.

---

(١) —شرح الملوكي له ٣٣٤-٣٣٥

(٢) —انظر: شرح القصائد السبع ٢٨٧.

(٣) —انظر: معاني القرآن له ٢/١٥٠.

(٤) —انظر: الإنصاف ٢/٧٨٢-٧٨٧، وائتلاف النصرة١٣٣، وشرح الملوكي لابن يعيش ٣٣٥، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٣٩٥، و المساعد ٤/١٨٥.

وأول من تصدى للفراء في قوله هذا المبرد، وإن لم يصرح باسمه، إذ يقول:" فإن قال قائل: إنما هذا؛ لأن الفعل المتعدي تحذف منه الواو، فإن كان غير متعد ثبت، فقد أقبح القول ...[1] " إلى آخر ما أورد من أمثلة يرد بها ذلك الرأي. مما جاء في نص ابن عصفور.

ويفهم من كلام العلماء الذين تصدوا له كالمبرد[2]وابن جني[3] ،وأبي البركات الأنباري[4] وابن عصفور وغيرهم[5] ، أنهم فهموا كلام الفراء على عمومه، يشمل ما كان مكسور العين أو مفتوحها، وانبرى كل واحد منهم يرد عليه بما ورد مكسور العين،لازما، قد حذف منه الواو.

وقد صحح ما ذهب إليه الفراء المؤدب، كما نقل عن الفراء فيه شرطاً آخر؛ إذ قال: ".. والقول الصحيح الذي لا يجوز غيره قول الفراء رحمه الله، وهو أن الواو إنما سقطت؛ لخروج الدائم منه على ميزان (فَاعِل)، نحو:" وَزَعَ يَزَع، فهو وازِع، ووَسَع، فهو واسع، ولوقوعه على المفعول به أيضاً[6] ".

والمفهوم من قول المؤدب أن سبب سقوط الواو في المثال مفتوح العين إحدى علتين:

إحداهما: مجيء اسم الفاعل منه على (فَاعِل). وهي ما لم تظهر في نص الفراء.

والأخرى: تعديته.

و قد انتهى الدكتور محمد الدغريري في هذه المسألة إلى فهم مخالف تماماً لفهم جمهور العلماء لقول الفراء، يقول:" وكان بفضل الله ثم بفضل المعايشة التامة لهذا النص مع المشرف، أن وصلت إلى تفسير مقنع لعبارة الفراء، هو أنه لا يختلف مع باقي النحاة في المكسور العين، سواء أكان متعدياً، أم لازماً، في أن علة الحذف هي الكسر، ولكنه

---

(١) – انظر: الكامل١/١١٥.

(٢) –انظر: الكامل١/١١٥

(٣) –انظر: المنصف ١/١٨٨ .

(٤) –انظر: الإنصاف ٢/٧٨٢.

(٥) –انظر على سبيل المثال: شرح الشافية للرضي ٣/٩٢، وبغية الآمال ٨١، والمساعد ٤/١٨٥.

(٦) –انظر: دقائق التصريف له ٢٢٣

يعلل لما حذف من مفتوح العين، فيرى أن اللازم منه تبقى واوه،كَوجِل يَوْجَل، وأما المتعدي فتسقط واوه، كوضَعَ يضَعُ، كسقوطها تماماً في وزن يَزِن، فذكره الفعل (وَزَنَ يَزِن) ليس للتمثيل لما فتحت عينه، وكان متعدياً ـ فكسر عينه أمر بدهي، لا يغيب عن الفراء – ولكنه جاء بهذا المثال على أنه مما اتفق على حذف واوه، فما كان مفتوح العين متعدياً، تحذف واوه، مثل حذفها في هذا المثال (وزن يزن)، المتفق على حذف واوه عند الجميع.

وبهذا الفهم تسقط كل الردود، والاعتراضات التي أوردها المبرد، ومن تبعه على الرأي المزعوم للفراء [1] "

أقول: يفهم من قوله هذا أن مراد الفراء بالفعل في نصه السابق (الفعل المضارع المفتوح العين).

وقد خلص إلى نتائج تؤيد رأي الفراء على التفسير الذي انتهى إليه هو.وهو أن الواو تسقط عند الفراء في الفعل المضارع المتعدي إذا كان مفتوح العين فقط.

ولم يرتض الدكتور مؤمن غنام ما انتهى إليه الدكتور الدغريري، ورد ذلك من وجهين:

أولهما: أن الفراء لم ينص على مراده بالفعل، وإذا أطلق في التصريف والاشتقاق فإنما يراد به الماضي فحسب؛ وهو لا يريد به هنا المضارع؛ لأن النص لا يفيد ذلك.

ثانيهما: أنه لا إشكال في تمثيله بِوَزَن يَزِن، بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع؛ بل إن هذا التمثيل يعضد أنه لا يخص مفتوح العين في المضارع.

وانتهى إلى أن كل ماضٍ، مثال، واوي، تحذف الواو فيه سواء كان مفتوح العين أو مكسورها[2] .

وفي رأيي أن ما انتهى إليه الدكتور غنام هو ظاهر كلام الفراء؛ لما علل به من جهة، ومن جهة أخرى فهو الموافق لفهم جمهور العلماء الذين تصدوا للمبرد؛ كما أن حمل كلام الفراء على هذا يؤدي إلى نتيجتين مهمتين في القضية:

---

(١) –انظر: جهود الفراء الصرفية ٢٩٥ –٢٦٠.

(٢) –انظر: منهج الكوفيين في التصريف٢٤٢-٢٤٨.

أولهما: السلامة من اتهام علماء كبار كالمبرد وابن جني وابن عصفور بعدم الوقوف على مراد الفراء، وهم أرباب هذه الصنعة.

والأخرى: تحرير نص الفراء من اللبس. الذي ذكره السابق.

وقد أيد كل منهما رأي الفراء والكوفيين في هذه المسألة كل على تفسيره، والذي يظهر لي خلاف ذلك، وهو أن الراجح هو قول البصريين لما علل به ابن عصفور من القياس والسماع. وهما أصلان في غاية القوة.

وأما ما حشده المؤيدون للفراء والكوفيين، فقد تأملت أدلتهما، خاصة ما عرضه الباحثان فوجدت فيها تكلفاً كبيراً، لا تقوى في مجموعها دليلاً يناهض دليل القياس الذي ذكره ابن عصفور. والله أعلم.

المسألة الثانية

لقده عدّ أبي الحسن الأخفش العين هي المحذوفة في اسم المفعول من الأجوف.

قال ابن عصفور:" وأما اسم المفعول فإنه على وزن (مَفْعُول) على قياس الصحيح، نحو:" مَبْيوع و مَقْوُول ". فيعل حملا على فعله، فتنقل حركة العين إلى الساكن قبل، فيصير:مَقُوْوْل، ومَبْيُوْعٌ فيجتمع ساكنان: واو (مَفْعول)، والعين، فتحذف واو (مفعول)، فيقال: مَقُولٌ، في ذوات الواو. وأما مَبيوع فإنه إذا حذفت واو (مَفْعُول) قلبت الضمة التي قبل العين كسرة؛ لتصح الياء،فتقول: مَبيع. هذا مذهب الخليل وسيبويه.

وأما أبو الحسن فإنه ينقل الحركة من العين إلى الفاء في ذوات الواو، فيلتقي له ساكنان، فيحذف العين فيقول: مَقُول. وفي ذوات الياء مَبْيُوع ينقل الضمة من الياء إلى ما قبلها، ثم يقلب الضمة كسرة لتصح الياء، فيلتقي الساكنان: الياء وواو مفعول فتحذف الياء فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياء، فيقول: مَبِيعٌ.

... ومما يدل على صحة مذهب سيبويه والخليل، وفساد مذهب الأخفش، أنك إذا نقلت الضمة من العين إلى الفاء في (مَفْعول) من ذوات الياء، اجتمع لك ساكنان: واو (مَفْعُول) والياء فتحذف واو (مَفْعُول) فتجيء الياء ساكنة بعد ضمة، فتقلب الضمة كسرة، على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضمة إذا كانت تلي الطرف، فإنه تقلب الضمة كسرة، مفردًا كان الاسم أو جمعا، نحو" بِيْض جمع أبْيَض ". أصله : بُيْضٌ نحو حُمْر، ثم قلبت الضمة كسرة. وكذلك لو بنيت من البياض اسماً على (فُعْل) لقلت: بِيْضٌ. فالأصل في مَبيع على أصله:" مَبْيُوْعٌ " ثم " مَبْيُعٌ " ثم " مَبِيْعٌ ".

وأما أبو الحسن الأخفش فيلزمه على مذهبه، أن يقول: "مَبُوعٌ". وذلك أن الأصل "مَبْيُوعٌ". فإذا نقلت الضمة اجتمع له ساكنان، فيحذف الياء، فيلزمه أن يقول: "مَبُوعٌ". فإن قال: لا أحذف إلا بعد قلب الضمة كسرة. فالجواب أن يقال له: لم تقلب الضمة كسرة، وأنت تزعم أن الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمة في مفرد فإن الياء هي التي تقلب واواً، بشرط القرب من الطرف ؟ فأما مع البعد فلا يجوز قلب الضمة كسرة، في مذهب أحد من النحويين.

فإن قلت: فإنما قلبت الضمة كسرة لتصح الياء؛ لأني لو لم أفعل ذلك فقلت:"مَبُوع" لالتبست ذوات الياء بذوات الواو. فالجواب أن هذا القدر لو كان لازما لوجب أن تقول:" مِيْقِن، في مُوْقِن"؛ لئلا يلتبس بذوات الواو. فكما أن العرب لم تفعل ذلك في مُوقِن، فكذلك لا تفعله في مبيع وأمثاله [1] "

الدراسة:

من مسائل الخلاف المشهورة بين العلماء، خلافهم في أي الواوين يحذف في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف.نحو:" مَقُول، ومَبِيع ". ولهم في ذلك قولان:

أحدهما: قول سيبويه ومن وافقه أن المحذوف واو مَفْعُول، وهي الثانية. قال سيبويه:" تقول مَزُورٌ، وإنما كان الأصل: مَزْوُوْرٌ، فأسكنت الواو الأولى التي في موضع العين، كما سكنوها في (يُفْعَل) و (فُعِل) وحذفت واو (مَفْعُول) لأنه لا يلتقي ساكنان.

وتقول في اليائي: مَبِيْع، ومَهِيبٌ؛ أسكنت العين، وأذهبت واو مفعول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان وجعلت الفاء تابعة للياء في موضع العين، حيث أسكنتها كما جعلتها تابعة في بِيْضٍ، وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة[2]".

ونسب أبو عثمان هذا القول للخليل[3]، و اختار هذا القول ابن الشجري[4].

واستُدل لهذا المذهب بأدلة:

أولها: أن حذف الزائد أولى من حذف الأصلي[5].

ثانيها: أن مَبِيع، أصله: مَبْيُوع، فلو حذفت الياء لقلنا: مَبوع، وكذلك: مَشِيب، أصله: مَشْوُب، فلو كانت الواو واو مفعول لما جاز أن يقال: مَشِيْب؛ لأن واو مفعول لا يجوز قلبها إلا أن تكون لام الفعل معتلة، مثل: مَرْمِيّ، ومَقْضِيّ[6].

---

(١) – المتع ٢٩٧-٢٩٩.

(٢) –الكتاب ٣٤٨/٤

(٣) –انظر: المنصف١/٢٨٧

(٤) –انظر: الأمالي له ٣١٤/١ –٣٢٢.

(٥) –انظر على سبيل المثال: المنصف ٢٨٧/١، والمقتضب١/١٠٠، وأمالي ابن الشجري١/٣١٥.

(٦) –انظر: المنصف١/٢٨٨.

ثالثها: أنه يتخلص من التقاء الساكنين بتحريك الثاني في نحو: (لم يَرِدَّ)، فيقاس على تحريك الثاني فيه، حذف الثاني في (مَفْعول) لأن العلة فيهما واحدة، وهي التقاء الساكنين[1].

رابعها: قرب الواو الزائدة من الطرف؛ إذ الطرف محل التغيير[2].

والآخر: قول أبي الحسن الأخفش، أن المحذوف عين الفعل، والباقية واو مفعول، نقل ذلك المازني، فقال:" وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفة عين الفعل، والباقية واو مفعول، فسألته عن مَبِيْع. فقلت: ألا ترى أن الباقي في مَبِيْع الياء، ولو كانت واوَ مَفْعُول لكانت مَبُوْعٌ ؟.فقال: إنهم لما أسكنوا ياء "مَبْيوع" وألقوا حركتها على الباء، انضمت الباء، وصارت بعدها ياء ساكنة، فأبدلت مكان الضمة كسرة لليـاء التي بعدها، ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الباء كسرةً لليـاء التي حذفْتَها، فوافقت واو (مفْعُول) الباء مكسورة، فانقلبت للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واو "مِيْزان، ومِيْعاد"[3]".

ونسب ابن المؤدب هذا القول للكسائي[4]، وأيده ابن السراج[5]، وابن المؤدب[6].واحتج لهذا الفريق بما يأتي:

أولاً: أنه إذا التقى ساكنان حذف الأول، أو حرك لالتقاء الساكنين[7] .

ثانياً: أن واو مَفْعُول زيدت لمعنى، فكانت أولى بالمحافظة عليها[8].

ثالثاً: أن العين أعلت في اسم الفاعل بالإبدال كما في: قَائِل وبَائِع، وبالحذف كما في: شَاك السلاح. كما لحقها الإعلال في الماضي بالقلب كما في: استقام، وفي المضارع

---

(١) –انظر: المنصف١/٢٩٠.

(٢) –انظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس٢/١٣٠٢.

(٣) –انظر: المنصف ١/٢٨٧-٢٨٨.

(٤) –انظر: دقائق التصريف ٢٧٧.

(٥) انظر: الأصول٣/٢٨٣.

(٦) –انظر:دقائق التصريف٢٧٧.

(٧) –انظر على سبيل المثال: المقتضب ١/١٠٠، وأمالي الشجري ١/٣١٥. وشرح اليزدي على الشافية٥٠٢.

(٨) –انظر: أمالي ابن الشجري١/٣١٥.

بالنقل، كما في: يقوم، وفي الأمر بالحذف، كما في قُل، وبِعْ؛ فكذلك أعلت في اسم المفعول بالحذف[1] .

رابعاً: أن واو مفعول لو كانت هي المحذوفة، وقع بذلك لبس بين اسم المفعول والمصدر الذي جاء على المَفْعِل، كالمَسِير والمَبِيت[2].

وأجاب كل فريق عن أدلة الآخر بإجابات، عرض لبعضها ابن جني، ولم ينته إلى ترجيح أي من المذهبين؛ لقوة أدلة الفريقين.

قال المازني ـ بعد أن ذكر القولين ـ:" وكلا الوجهين حسن جميل، وقول الأخفش أقيس[3] " قال ابن يعيش معلقاً على قول المازني:" فمذهب أبي الحسن أقيس، من جهة حذف الأول إذا وليه ساكن، ومذهب الخليل وسيبويه أقل كلفة و عملاً [4] " فوزنهما على قول الخليل وسيبويه (مَفُعْل) وعلى قول الأخفش (مَفُول).

ويظهر من كلام جمهور العلماء في هذه المسألة استحسان المذهبين لمجموع العلل التي استحسنها كل فريق [5]، خلافاً لبعضهم كابن الشجري الذي اختار مذهب الخليل وسيبويه[6]، وابن السراج وابن المؤدب اللذين اختارا مذهب الأخفش [7]، ولقوة المذهبين لم تتجاوز عبارتهم الترجيح والاستحسان، أما ابن عصفور فذهب أبعد من ذلك؛ حين حكم على مذهب أبي الحسن بالفساد، كما سبق في نصه. وقد علل لذلك بمخالفة الأخفش لأصله؛ لأن الأخفش يقول: بأن الياء إذا جاءت ساكنة في مفرد بعد ضمة

---

(١) ـ انظر: المنصف ٢٣٨/١، أمالي ابن الشجري ٣١٨/١ .

(٢) ـ انظر: أمالي ابن الشجري ٣١٩/١.

(٣) ـ انظر : أمالي ابن الشجري ٣١٩/١

(٤) ـ انظر: شرح الملوكي له ٣٥٢.

(٥)- انظر: المقتضب ١٠٠/١-١٠٣، والأصول ٢٨٣/٣، والمنصف ٢٨٢/١-٢٩١، والخصائص ٢٦٠/٢، ٤٧٧/٢، ٦٦، والتبصرة ٨٨٧/٢، والشافية ١٠٣، وشرحها، للرضي ١٤٧/٣، والجاربردي ٧٩٦، وركن الدين ١٢٢٧، واليزدي ٥٠١-٥٠٣، وانظر: شرح الملوكي لابن يعيش ٣٥١-٣٥٥، وشرح المفصل له ٦٦/١٠-٧٨، وشرح الكافية الشافية ٢١٤٣/٤، وبغية الطالب ٢٠١-٢١٠، وقد صنف ابن جني فيها كتاباً سماه: المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور / مازن المبارك.

(٦) ـ أماليه ٣١٤/١ ـ ٣٢٢.

(٧) ـ انظر : الأصول ٢٨٣/٣ ، ودقائق التصريف ٢٧٧ .

تقلب واواً، بشرط القرب من الطرف.نحو: (فُعْل) من البياض؛ فإن الأخفش يقول: بُوض[1] . وهنا خالف فقلب الضمة كسرة لتسلم الياء.

أقول: ذكر بعض العلماء أن كلاً من سيبويه والأخفش في هذه المسألة قد خالفا أصليهما[2] ؛ أما سيبويه فوجه مخالفته لأصله؛ أن القياس عنده في الساكنين الملتقيين أن يحذف أولهما، وههنا قد حذف الثاني[3] .

وأما الأخفش فلأنه يقلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها واواً لتسلم الضمة، وههنا قلب الضمة كسرة لتسلم الياء. وقد سبق ذكره.

ولقائل أن يقول: إن لازم دليل ابن عصفور في الاستدلال على فساد مذهب الأخفش بمخالفته لأصله، وهو أنه يقلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها واواً لتسلم الضمة، وهنا خالف فقلب الضمة كسرة لتسلم الياء ، أن يستدل بمخالفة سيبويه لأصله، أيضاً، وهو أن القياس عنده في الساكنين الملتقيين أن يحذف أولهما، وهنا حذف الثاني، فيتساقطان.

ولابن عصفور أن يقول: ما ادعيته من لازم مذهب سيبويه، غير مستقيم؛ لأنه ليس بلازم، لأنه ليس على إطلاقه؛ لأن حذف الأول مشترط بكونه من كلمة منفصلة، كقولك: رَمَى القَوْم، أو بكون الثاني حرفاً صحيحاً، نحو: قُل وبِعْ، أو دالاً على معنى لو حذف يفوت ذلك المعنى، كالمصْطَفَون، فإنه لو حذف الواو فَاتَ معنى الجمعية، وههنا الشرط مفقود؛ إذ لا كلمتين، ولا حرف صحيح، ولا دالّ، كما ذكر، فثبت أن سيبويه لم يخالف أصله[4] .

---

(١) —انظر: المقتضب ١/١٠٠-١٠١، والأصول ٣/٢٨٥، والمنصف١/٢٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨١، ٨٢، وشرح الرضي على الشافية ٣/١٣٦.

(٢) —انظر على سبيل المثال: الشافية ١٠٣، وشرحها للبزدي ٥٠٢، وانظر:ابن الناظم ٢٠٨-٢١٠.

(٣) — انظر : الشافية ١٠٣ ، وشرحها للبزدي ٥٠٢ . وانظر : ابن الناظم ٢٠٨-٢١٠ .

(٤) —انظر: بغية الطالب ٢٠٨-٢١٠، وشرح الشافية لركن الدين ١٢٢٨، والبزدي ٥٠٢.

وما استدل به ابن عصفور على صحة مذهب الخليل وسيبويه، وفساد مذهب الأخفش منقول عن ابن جني[1] و ابن الشجري[2].

والذي يظهر لي أن أدلة الفريقين متكافئة إلى حد بعيد، وهو ما استحسنه ابن جني حين قال:" ولكل واحد من القولين أصول تجذبه، ومقاييس تشهد له " وعلى ذلك فلا تقوى أدلة ابن عصفور على رد مجموع الأدلة التي استُشْهِد بها للأخفش. والله أعلم.

---

(١) —انظر: المنصف ١/٢٨٨.

(٢) —انظر: أمالي ابن الشجري ١/٣١٤ —٣٢٢.

المسألة الثالثة

نقده المبرد – فيما نسب إليه – من تجويزه إتمام اسم المفعول من ذوات الواو قياساً على ما ورد منه.

قال ابن عصفور:" و لا يجوز الإتمام في ذوات الواو إلا فيما سُمع ... وخالف المبرد كافة النحويين فأجاز الإتمام في ذوات الواو قياساً على ما ورد منه، وقال: ليس بأثقل من سُرتُ سُوُوراً، وغَارت عينه غُووُراً؛ لأن في سُوُور و غُوُور واوين وضمتين، وليس في مَعْوُود مع الواوين إلا ضمة واحدة.

وهذا الذي ذهب إليه باطل؛ لأن ما ورد من الإتمام في ذوات الواو من القلة بحيث لا يقاس عليه.

وأما احتجاجه بسُوُور وغُوُور فباطل، لأن مثل سُوُور شاذٌ، ولو لم يسمع لما قيل. وأيضاً فإن الضرورة دعت إلى ذلك في مثل سُوُو؛ لأنهم لو أعلوا فأسكنوا الواو الأولى، وبعدها واو ساكنة، لوجب حذف إحداهما، فيصير لفظ (فُعُول) و (فُعْل) واحداً، فيقع اللبس.

وكذلك –أيضاً– لو أعلوا الواو في مثل قَوُول فقلبوها ألفاً لالتقى ساكنان: الألف والواو، فيجب حذف أحد الساكنين، فيصير (فَعُول) و (فَعْل) في اللفظ واحداً.

فيقع اللبس؛ لأن المصدر قد يأتي على (فُعْل) كظُلْم، وكذلك الصفة قد تأتي على (فَعْل) كضَخْم. ولا يلزم شيء من ذلك في إعلال (مَفْعُول). فإذا أعللته علم أنه مُغَيَّر من ذلك "[1]

الدراسة:

كثر تصحيح اسم المفعول في المعتل بالياء، حتى صار قياساً، وهو لغة بني تميم[2] ، نحو: مَبْيُوع، ومَكْيُول، ومَزْيُوت، ومَطْيُوب.

---

(١) –المتع ٣٠٠-٣٠١.

(٢) – انظر: الكتاب ٣٤٨/٤، والأصول٢٨٣/٣، ٢٨٤، والتكملة ٥٩٠، والتبصرة ٨٨٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١٠، وشرح الكافية الشافية ٢١٤٣/٤، والشافية ١٠٣، وشرحها للرضي ١٤٩/٣، وركن الدين ١٢٣٠، واليزدي ٥٠٣.

واختلفوا في قياس اسم المفعول من المعتل بالواو على مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه أنه لا يجوز تصحيح اسم المفعول من الواوي البتة؛ قال سيبويه:" و لا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات[1] " وتبعه جمهور البصريين[2] واختلفت عبارتهم في وصف ما ورد من ذلك عن العرب نحو قولهم: ثوب مَصْوون، ومسك مَدْوُوف، وفرس مَقْوُود، وقول مَقْوُول[3]، فالجمهور يصفونه بالشذوذ[4]، ووصفه بعضهم بالقلة، كابن مالك[5]، واليزدي[6]. والذي يظهر أن ذلك خلاف في العبارة فقط ؛ لأن الأول سبب للثاني، والثاني مترتب على الأول.

الثاني: مذهب الكسائي؛ إذ نقل عنه أنه كان يجيز التصحيح في البابين قياسا، قال الرضي:" ... وحكى الكسائي خاتم مَصُووغ، وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياساً" [7]، ولم ينكر أبو علي التصحيح فيه، فهو يقول:" ولو جاء التصحيح في ما كان من الواو لم ينكر[8] " لعله يعني لو سمع التصحيح؛ لأن ابن جني نقل عنه تخطئة قول من قال بالقياس[9] .

الثالث: مذهب المبرد، أن قياسه جائز في الضرورة. قال:" فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها، كراهيةً للضمة بين الواوين؛ وذلك أنه كان يلزمه أن يقول: مَقْوُوْل، فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء.

---

(١) –الكتاب٤/٣٤٩.

(٢) –انظر: المقتضب١/١٠٢ –١٠٣، التبصرة ٢/٨٨٨، والمنصف١/٢٨٣-٢٨٦، ونزهة الطرف٢٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨٠، وبغية الطالب٢١٢.

(٣) –انظر: المصادر السابقة. و قيل إن هذه لغة بني يربوع وبني عقيل. انظر: الارتشاف١/٣٠٧.

(٤) –المصادر السابقة.

(٥) –انظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٤٢.

(٦) –انظر: شرحه على الشافية ٥٠٣.

(٧) –انظر: شرح الشافية للرضي ٣/١٤٩-١٥٠، والأشموني٤/٣٢٤، والارتشاف ١/٣٠٧.

(٨) –التكملة ٥٩٠

(٩) –المنصف١/٢٨٥

هذا قول البصريين أجمعين، ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة، إذ كان قد جاء في الكلام مثله، ولكنه يعتل لاعتلال الفعل، والذي جاء في الكلام ليس على فِعْل، فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذاك.

فمما جاء قولهم: النُّوور، وقولهم: سرت سُوُوراً ونحوه، قال أبو ذؤيب:

وغيَّرَ مَاءُ الوَرْدِ فَاهَا فَلَوْنُه كَلَوْنِ النُّؤُور وهي أدْمَاءُ مَارُها

وقال العجاج:

كَأنَّ عَيْنَيهِ مِنْ الفُوُر

وهذا أثقل من (مَفْعُول) من الواو؛ لأن فيه واوين وضَمَّتين. وإنما تم واوان بينهما ضمة[1] "

ووجه ابن عصفور نقده إلى أبي العباس معتمداً على ابن جني في نسبة القول إلى المبرد، كما اعتمد عليه في الاستدلال على فساد مذهب أبي العباس [2].

وهناك فرق بين نص المبرد السابق، وقول ابن جني؛ من جهة أن المبرد يشترط في القياس وجود الضرورة، وهو ما صرح به ابن عصفور -فيما نقله عنه أبو حيان؛ وأثبته محقق الممتع بنصه فقال، معلقاً على قول ابن عصفور السابق:"والصواب أنه الكسائي، وقد نقل أبو حيان إلى حاشية (ف) من خط ابن عصفور ما يلي: هذا الذي ذكرته عن المبرد هو الذي حكاه أبو الفتح عنه. وأما الذي ذهب إليه أبو العباس في تصريفه فخلاف هذا؛ وذلك أنه إنما أجاز ردَّ مَبِيْع إلى أصله في الضرورة، ولم يجعله قياساً..."[3] ".

وما رد به ابن عصفور مذهب المبرد المنسوب إليه من طريق ابن جني، يمكن أن يقال في رد مذهب الكسائي، إذ هو صاحب القول، كما سبق.

أما تجويز المبرد ذلك في الضرورة، فإنه يدخل في حكم الضرورة. وليس بقياس.

على أن ما تميل إليه نفسي في هذه المسألة هو قول المبرد المنقول من المقتضب؛ لأمرين:

---

(١) -المقتضب ١/١٠٢-١٠٣.

(٢)-المنصف: ١/٢٨٦

(٣) -الممتع ٢٠٠ حاشية (٩)

أولهما: أن ما ورد عليه مما سمع عن العرب يكفي لاعتباره قياساً في الضرورة.

ثانيهما: أن قياس الضرورة يحتمل ما لا يحتمله القياس المطلق. إذ الضـــرورة لهـــا أحكامها الخاصة. والله أعلم.

المسألة الرابعة

نقده أباالحسن الأخفش في قلبه الياء واواً في المفرد الذي على بناء (فُعْل) من البياض.

قال ابن عصفور:" فإن كان على (فُعْل) وعينه ياء فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو جمعاً.

فإن كان جمعاً قلبت الضمة كسرة لتصح الياء، نحو:" أبْيَض وبِيْض "... وإن كان مفرداً فحكمه عند سيبويه والخليل كحكم الجمع. فإذا بَنيت من البَيَاضِ اسماً على (فُعْل) قلتَ:بِيْض. فـ"دِيْكٌ" على مذهب سيبويه، يحتمل أن يكون (فُعْلاً) و (فِعْلاً). وأبو الحسن يقلب الياء واواً، ويقر الضمة، فيقول:" بُوْضٌ "، و لا يكون" دِيْك" عنده إلا (فِعْلٌ). وحجته أن قلب الضمة كسرة قد استقر في الجمع، نحو:"بِيْض"، في جمع أَبْيَض، و لم يستقر في المفرد، والقياس يقتضي التفرقة؛ لأن الجمع أثقل من الواحد، فهو أدعى للتخفيف. فلذلك قلبت الضمة كسرة في الجمع؛ لتصح الياء، و لم تقلب الياء واواً؛ لأن الياء أخف من الواو. وأما المفرد فلكونه أخف من الجمع يحتمل فيه الواو.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، بدليل ما ذكرناه في "مَبِيع" وأمثاله، من أنه لما اجتمع ساكنان وحذفت الواو — على مذهب سيبويه- جاءت الياء ساكنة، وقبلها ضمة تلي الطرف، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء. وقد تقدم الدليل على صحة ذلك. فكذلك في (فُعْل) من الياء ينبغي أن تقلب الضمة كسرة لتصح الياء. فأما قوله[1] :

وكُنْتُ إذا جاري دعا لَمَضُوْفَةٍ أُشمر حتى ينصفَ الساقَ مِئزَري

فقلب الياء من مَضُوفَة واواً، وأقر الضمة مع كون الياء تلي الطرف؛ لأن الأصل مَضْيُفَةٌ؛ لأنه من ضاف يَضِيْف، ثم نقلت الضمة إلى الساكن قبلها، فصار مَضْيُفة فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة، ثم قلبت الياء واواً ــ فشاذٌ لا يعرج عليه. بل ينبغي أن يعول على باب: مَبِيْع ومَكِيل؛ لأنه مطرد.

---

(١) —الشاهد لأبي حنذب بن مرة الهذلي، في شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري ٣٥٨/٢، والتخمير ٣٩٦/٤، واللسان٨/١١٠ (ضيف) وشرح شواهد الشافية (٣٨٢)، والعيني ٥٨٨/٤.

وكذلك ما حكاه الأصمعي، من أنهم يقولون للريح الحارة: هَيْف و هُوْفٌ[1]. فلا حجة فيه لأبي الحسن، في قوله في (فُعْل) من البيع: بُوْعٌ فيقلب الياء واواً ويقر الضمة؛ لاحتمال أن يكونا لغتين، فيكون هَيْف من ذوات الياء، وهُوْفٌ من ذوات الواو، نحو: التَّيْه والتُّوه. ويحتمل أن يكون الهَيْف والهُوف معاً من ذوات الواو، فيكون أصل هَيْف: هَيْوِف مثل مَيْت، ثم أُدغمت الياء في الواو فقلبت الواو ياء فصار هَيِّف وحذفت، فقالوا: هَيْف، كما قالوا: مَيْت[2]"

الدراسة:

الجمع الذي يأتي على (فُعْل) يائي العين نحو: بِيْض، جمع: أَبْيَض، كَحُمْر جمع أَحْمَر، تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء، فأصل: بِيْض، بُيْض، ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء، على هذا انعقد إجماعهم[3].

ومقتضى قولنا في الجمع إخراج المفرد؛ ففيه خلاف على قولين:

أحدهما: أنه كالجمع، وهو مفهوم كلام سيبويه إذ لم يفرق في الحكم بين الجمع والمفرد حين قال : ".. وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها، كما جعلتها تابعة في بِيْضٍ؛ وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للضمة، فصار هذا الوجه عندهم، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياء و لا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة والواو، إلى الياء لشبهها بالألف، ذلك قولهم: مَشُوب و مَشِيْبٌ، وغارٌ مَئُول ومَئِيْل، ومَلُوم ومَلِيم، وفي حُور: حِيْر[4]".

---

(١) —هي ريح حارة تأتي من قبل اليمن وهي النكباء التي تجري بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل يهيف منها ورق الشجر. وقيل: الهيف ريح باردة تجيء من قبل مهب الجنوب. اللسان١٥/١٨١ (هيف). وانظر قول الأصمعي في المنصف١/٢٩٩.

(٢) —الممتع٣٠٤

(٣) —انظر: الكتاب ٤/٣٤٩، والمقتضب ١/١٠١، والمنصف١/٢٩٦-٣٠١، والشافية ١٠١، وشرحها، للرضي٣/١٣٦، والجاربردي٧٨٤، وركن الدين ١٢٠٨، واليزدي٤٩٥، والارتشاف١/٢٨٠، والمساعد٤/١٣١.

(٤) —الكتاب ٤/٣٤٨.وانظر: شرح الشافية للرضي ٣/١٣٦.

ونسب ابن جني هذا القول للخليل، واختاره[1]، وهو ما عليه جمهور البصريين[2]. فهم لا يفرقون بين المفرد والجمع، وقياسهم في الجمع قياسهم في المفرد، و استدلوا لهـذا القلب بالسماع والقياس.

أما السماع: فقولهم في الحُورِ: الحِيْر، وأصله الواو . وقالوا في مَثُوب: مَثِـيْب، وفي مَثُول: مَثِيل. وفي أرض مَمُوت عليها: أرض مَمِيت عليها. ووجهه أنهم قـد قلبـوا الواو ياء في الواحد مع أنه أخف من الجمع، فهم بأن لا يقلبوا الياء – الـتي أخـف إلى الواو التي هي أثقل في الجمع، الذي هو أثقل من الواحد ـ أجدر[3].

وأما القياس فمن وجهين:

أحدهما: أن تغيير الحركة أيسر من تغيير الحرف[4] .

والآخر: أن ذلك أقل تغييراً [5].

والآخر: أن المفرد فيه خلاف الجمع، فيخالفه في الحكم؛ فتقلب الياء واواً. وهـو ما نسب إلى الأخفش، فيقول في بناء (فُعْل) من البياض: بُوضٌ. نقل ذلك المازني فقال:" وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه ويقول في (مَفْعُلَة) من العَيْش: مَعُوْشَةٌ، وفي (فُعْلٍ) من البيع: بُوعٌ. ويقول في بِيْضٍ: هو (فِعْلٌ) ولكنه جمع والواحد ليس على مذهب الجمع[6]"

واستدل لمذهبه بأمرين:

أولهما: السماع، في قول الشاعر:

وكنت إذا جاري دعا لَمَضُوقَةٍ أُشَمِّر حتى ينصف الساق مِئْزَري

---

(١) –انظر: المنصف١/٢٩٦ –٣٠١.

(٢) –انظر: المقتضب ١/١٠١.

(٣) –انظر: المنصف ١/٣٠٠.

(٤) –انظر: المساعد٤/١٣١.

(٥) –انظر: شرح الشافية للرضي٣/١٣٦. والجاربردي٧٨٢، وركن الدين ١٢٠٨، واليزدي ٤٩٥.

(٦) –انظر: المنصف١/٢٩٧.

وشاهده: مَضُوفَة؛ إذ كانت مَضْيُفَة بضم الياء؛ لأنها من ضافه الهمُّ: أي نزل بـه، ومعناه الأمر الذي يشفق منه، وقد قلبت ياؤها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها. لا الضمة كسرة[1].

والآخر: القياس، وهو عنده مخالفة المفرد للجمع؛ إذ المفرد أقل ثقلاً من الجمع فاحتمل الواو والضمة.

وردوا استشهاد أبي الحسن بمَضُوفَة، بأنها من الشاذ الذي لا يقاس عليه[2]. كما رد ما يمكن أن يعتبر شاهداً لأبي الحسن، من قولهم: هُوْف، بما أورده ابن عصفور في نصه، من احتمال أن تكون لغة أخرى في هَيْف، أو أن تكون هَيْف و هُوف كلاهما من ذوات الواو، ثم حصل لهَيْف إعلال على الوجه الذي ذكره ابن عصفور. وهذا التوجيه نقله ابن عصفور عن ابن جني[3].

أما ما استدل به الأخفش، من أن القياس أن يخالف المفرد الجمع، إذ هو أخف، فيحتمل الضم والواو.فيمكن رده بأنهم قد هربوا مما أصله الواو في المفرد، كما في: مَشُوب وأخواته إلى الياء، فقالوا: مَشِيب، فأن يقوا الياء أولى.

وبعد: فالراجح- فيما يظهر لي- قول سيبويه والجمهور لما ذكره ابن عصفور فيما نقله عن ابن جني من الأدلة، إضافة إلى أن المخالفة التي اعتمد عليها الأخفش، فيها شيء من التحكم؛ إذ لا فرق بين الواحد والجمع في اللفظ، فالمعتمد في الثقل بنية الكلمة لا دلالتها، ألا ترى أن بِيْض، جمعاً ومفرداً لفظ واحد. ثم إن الأخفش خالف قياسه الذي قاسه في: مَبِيع، إذ قلب الواو ياءً[4]. والله تعالى أعلم.

---

(١) -انظر:المنصف١/٣٠١،و شرح اليزدي ٤٩٦.

(٢) -انظر: المنصف١/٣٠١.

(٣) -انظر: المنصف١/٣٠٠-٣٠١.

(٤) -انظر: المنصف ١/٣٠٠.

المسألة الخامسة

نقده أبا العباس المبرد في قوله: إن سبب إعلال الأسماء التي على مثال أفعالها مما فيه زيادة ليست من زوائد الأفعال،إنما يعل إذا أفاد معنى الفعل.

قال ابن عصفور:" وذهب أبو العباس إلى أن نحو: مَقَام ومَبَاع، إنما اعتل لأنه مصدر للفعل أو اسم مكان، لا لأنه على وزن الفعل. وجعل "مَزْيد" و"مَرْيَم" و"مَكْوَزَة" على القياس؛ لأنها ليس لها أفعال فتُحمل في الإعلال عليها، إنما هي أسماء أعلام.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنه إن زعم أنه لا يعل إلا أسماء المصادر، وأسماء الأزمنة والأمكنة، فقد أعلت العرب "مَعِيْشَة" وهو اسم ما يُعاش به، وليس باسم مصدر، ولا زمان، ولا مكان. وكذلك "المَثُوبة"، وهو اسم ما يثاب به من خير أو شر. وإن زعم أن الذي يُعَلّ ما هو جار على الفعل ـأعني مشتقاً منه بقياس مطرد — فباطل؛ لأنهم قد أعلوا مثل "مَعِيْشة"، وليس (مَفْعِلَة) مما عينه ياء مما يقال باطراد. وإن زعم أن الذي يُعَل ما هو بالجملة مأخوذ من الفعل، فهذه الأسماء، وإن كانت أعلاماً، فإنها منقولة في الأصل مما أخذ من الفعل. فمَزْيَد في الأصل مصدر قد شذ في تصحيحه، وحينئذ سمي به. وكذلك " مَرْيَم، ومَكْوَزَة.

هذا هو المذهب الصحيح في الأعلام، أعني أنها كلها منقولة، سواء علم لها أصل نقلت منه أو لم يعلم؛ لأن الأسماء الأعلام كلها يحفظ لها في النكرات أصول نقلت منها، وما لا يحفظ له أصل منها يحمل على الأكثر فيقضى بأن له أصلاً، وإن لم يحفظ. قال أبو علي: ومما يبين أن الإعلال قد يكون في الاسم بمجرد كونه على وزن الفعل، إعلالهم نحو باب ودار، ولا مناسبة بينه وبين الفعل أكثر من الوزن. فإذا تبين أن الوزن موجب للإعلال وجب أن يحمل مَزْيَد وأخواته على الشذوذ؛ لكونها لم تَعْتَلّ، وهي على وزن الفعل.

فإن قال قائل: لعل إعلال دار وأمثاله ليس بالحمل على الفعل، بل الموجب له في الموضعين استثقال حرف العلة مع المثلين ـ أعني الفتحتين ـ وليس كذلك في مقام وأمثاله؛ لأن حرف العلة إذا سكن ما قبله في الاسم حكمه أن يصحح نحو: عِثْيَر وحِذْيَم. فقد كان الواجب على هذا تصحيح مقام وأمثاله، لولا حمله على أقام. فالجواب

أن الذي يدل على إعلال دار وأمثاله بالحمل على الفعل شيئان: أحدهما أن الثلاثي المجرد من الزيادة إذا لم يكن على وزن الفعل لا يعل باتفاق. وأبو العباس ممن يوافق على ذلك. نحو: حِوَل وبِيَع وصُوَر. وكذلك لو بنيت من القول مثل إبِل لقلت: قِوِلٌ. فلما وجدناهم يعلون إذا كان على وزن الفعل، ويمتنعون من إعلاله إذا لم يكن وزنه، دل ذلك على أن إعلاله بالحمل عليه. والآخر تصحيحهم مثل: صَوَرَى، وحَيَدَى وأشباههما، بزوال الشبه الذي بين الاسم والفعل، لما لحقت ألف التأنيث الخاصة بالأسماء "[1].

الدراسة:

للصرفيين في سبب إعلال الأسماء التي على مثال أفعالها، مما فيها زيادة ليست من زوائد الأفعال، نحو: مَقَام ومَبَاع.قولان:

أحدهما: قول الجمهور، وهو أن إعلال الاسم إذا كان على وزن الفعل . قال سيبويه:" وأما (مُفْعَل) منهما فهو على يُفْعَل، وذلك قولهم: مُقَام ومُبَاع، إذا أردت منهما مثل "مُخْدَع" وكمُسْعُط يجري من الواو كـ(أُفْعُلْ) في الأمر قبل أن يدركه الحذف، وهو قولك: مُزُورٌ و مُقُولٌ، يجري مجرى (مَفْعُلة) منها، إلا أنك تضم الميم من ذلك . وتقوله من الياء على مثال مَعِيْشة، إلا أنك تضم الأول، وذلك قولك: مُبِيْعة.

وقد قال قوم في (مَفْعَلة) فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: أجودت، فجاءوا بها على الأصل؛ وذلك قول بعضهم:" إن الفكاهة لَمَقْوَدَةٌ إلى الأذى ". وهذا ليس بمطرد، كما أن أجودت ليس بمطرد [2] "

وعلة ذلك أنه قد أُمن التباسه بالفعل، فتقول في (مَفْعَل) من القيام: مَقَام، وأصله: مَقْوَم، فتنقل الفتحة من حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصبح: مَقَوْم، ثم تقلب الواو الساكنة ألفاً لمناسبة الفتح، فتقول: مَقَام. كما قلت في الفعل: يَخَاف[3].

---

(١) ـالممتع٣١٥ ـ٣١٦.

(٢) ـالكتاب ٤/٣٥٠

(٣) ـانظر: المقتضب ١/١٠٧،والتكملة ٥٩٢، والمنصف١/٢٦٩-٢٧٢، وشرح الرضي على الشافية ٣/١٠٤-١٠٥، والممتع ٣١٢. وشرح للوكي لابن يعيش٤٤٧.

والآخر: قول المبرد، وهو أنه إنما يعل إذا أفاد معنى الفعل، بأن كان اسم زمان، أو مكان، أو مصدراً؛ إذ قال:" اعلم أن كل اسم كان على مثال الفعل، وزيادته ليست من زوائد الأفعال، فإنه منقلب حرف اللين كما كان في الأفعال، إذ كان على وزنها وكانت زيادته في موضع زيادتها.

والنحويون البصريون يرون هذا جارياً في كل ما كان على هذا الوزن الذي أصفه لك.

ولست أراه كذلك، إلا أن تكون هذه الأسماء مصادر فتجري على أَفْعَالها.

أو تكون أَسْماءً لأزمنة الفعل، أو لأمكنته الدالة على الفِعْل.

فأما ما صيغ منها اسماً لغير ذلك فليس يلازمه الاعتلال؛ لبعده من الفعل ...فإن صغت اسما لا تريد به مكاناً من الفعل، ولا زماناً للفعل، ولا مصدراً، قلت في (مَفْعَل) من القول: هذا مَقْوَل، ومن البيع: هذا مَبْيَع؛ كما قالوا في الأسماء: مَزْيَد. وقالوا: "إن الفُكَاهَة مَقْوَدة إلى الأذى."

وعلى هذا قالوا: مَرْيَم، ولو كان مصدراً لقلت: مَرَامَاً، وهذا مَرامك؛ إذا أردت الموضع الذي تروم فيه، وكذلك الزمان [1]"

ولعل أبا علي الفارسي هو أول من تصدى لأبي العباس في هذا، فيما نقله عنه ابن جني؛ إذ قال ـ بعد أن نقل مذهب أبي العباس ـ:" وأنكر ذلك أبو علي وقال: " ألا ترى إلى إعلالهم نحو " بَاب، ودَار " ولا نسبة بينه وبين الفعل أكثر من الوزن. فأما اعتلاله " بمَزْيَد، ومَرْيَم " فاسمان علمان، والأعلام تغير كثيرا عن القياس.

وأما اعتلاله بـ"مَقْوَدة" فعليه لا له؛ لأنها مصدر، وإنما هي شاذة "[2]

وقول المبرد هذا هو ما ينتقده ابن عصفور، كما ترى، وقد رده من طرق:

الأول: إن كان المبرد يقول إنه لا يعل إلا أسماء المصادر، وأسماء الأزمنة والأمكنة، فقد أعلت العرب في غير ذلك؛ إذ قالوا: مَعِيْشة، وليست من الثلاثة. وهذا وجه من السماع.

---

(١) ـ المقتضب ١/١٠٧-١٠٨ .

(٢) ـ المنصف ١/٢٧٦.

والثاني: إن كان المبرد لا يعتبر الإعلال إلا فيما جرى على الفعل بقياس مطـــرد؛ فمردود بـــ"مَعِيْشَة" أيضاً؛ إذ ليس (مَفْعِلَة) مما عينه ياء مما يقال باطراد.

والثالث: إن زعم المبرد أن الذي يعل ما هو بالجملة مأخوذ من الفعل فـــإن نحـــو: مَرْيَم، ومَزْيَد. منقولة في الأصل مما أخذ من الفعل؛ لأن المذهب الصحيح في الأعلام أنها كلها منقولة. والمعنى على هذا التوجيه، أن "مَرْيَم، ومَزْيَد " ونحوهما صححا مع موجب الإعلال. فدل على أنهما ليـــا على القياس.

إضافة إلى ما نقله عن ابن جني فيما رواه عن أبي علي[1].

والذي يظهر لي في هذه المسألة قوة قول الجمهور لمجموع العلل التي علل بها ابـــن عصفور، على أنك لا تجد لأبي العباس مستمسكاً قوياً تعذر نقده أو رده .

والله تعالى أعلم.

---

(١) المنصف ١/٢٧٦.

المسألة السادسة

نقده البغداديين في قولهم: إن " سَيِّداً و مَيِّتاً " و أمثالهما في الأصل على وزن (فَيْعَل) بفتح العين.

قال ابن عصفور:" وزعم البغداديون أن سَيِّداً ومَيِّتاً وأمثالهما في الأصل على وزن (فَيْعَل) بفتح العين، والأصل "سَيَّدٌ" و " مَيَّتٌ " ثم غير على غير قياس، كما قالوا في النسب إلى بَصْرة: بِصْرِي، فكسروا الباء. والذي حملهم على ذلك أنه لا يوجد (فَيْعِل) في الصحيح مكسورالعين، بل يكون مفتوحَها، نحو: صَيْرَف وصَيْقَل.

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد ؛ لأنه لا ينبغي أن يحمل على الشذوذ ما أمكن. وأيضاً فإنه لو كان كتغيير بِصْرِيٍّ لم يطرد. فاطراده في مثل: سَيِّد ومَيِّت وهَيِّن وبَيِّن، دليل على بطلان ما ذهبوا إليه. فأما مجيئه على (فَيْعِل) مع أن الصحيح لم يجيء على ذلك فليس بموجب لادعاء أنه في الأصل مفتوح العين؛ لأن المعتل قد ينفرد في كلامهم ببناء لا يوجد في الصحيح.

وذلك نحو قَرْيَة قالوا في جمعه: قُرىً، ولا يجمع (فُعْل) من الصحيح على (فُعَل) بضم الفاء أصلاً . وكذلك قاضٍ وغازٍ، قالوا في جمعهما: قُضَاة وغُزَاة، فجمعوهما على (فُعَلَة) بضم الفاء، ولا يجمع الصحيح اللام إلا بفتح الفاء، نحو: ظالم وظَلَمَة وكافر وكَفَرة.

فإن قيل: إن قُضَاة على مذهب إليه الفراء، من أنها " قُضَّى " في الأصل نحو: ضارب وضُرَّب، ثم أُبْدِلوا من أحد المضعفين ألفاً؛ فقالوا: " قُضَّا " فالتقى ألفان: الألف التي هي لام،و الألف المبدلة من أحد المضعفين، فَحَذَفُوا إحداهما ثم أبدلوا منها التاء.

فالجواب: أن يقال: إن الألف من أحد المضعفين ليس بقياس. واطراد قُضَاة وغُزاة و رُمَاة يدل على بطلان ما ذهب إليه؛ إذ لو كان كما ذهب إليه لم يطرد "[1].

الدراسة:

في سَيِّد وهَيِّن ونحوهما خلاف بين الصرفيين، ينتقد ابن عصفور في هذا النص أحد هذه الآراء وهو ما وصفه برأي البغداديين. وهو: أن أصل سَيِّد ونحوه (فَيْعَل) نقل إلى

---

(١) –الممتع ٣٢١ –٣٢٢.

(فَيْعِل). وقد نسب أبو العلاء هذا القول إلى الرؤاسي[1]، وقال ابن المؤدب: إن هذا قول غير الكسائي[2] ، ونسبه ابن جني إلى البغداديين[3] ، وتبعه ابن عصفور، وابن يعيش[4] ، وابن عقيل[5]. ونسبه ابن قتيبة إلى الفراء[6]. ولم ينسبه ابن الأنباري إلى قوم معينين[7] .

والراجح منها أنه قول الرؤاسي؛ لأن سيبويه نقل هذا القول، وذكر أنه قول غير الخليل، فقال -بعد أن ذكر قول الخليل-:" وقد قال غيره: هو (فَيْعَلٌ)؛ لأنه ليس في غير المعتل (فَيْعِل)[8] "

وظاهر من كلام سيبويه أن حجة هذا الفريق أن (فَيْعَلاً) موجود في الصحيح، نحو: ضَيْغَم، وخَيْفَق، وصَيْرَف، أما (فَيْعِل) على قول البصريين فلا نظير له. كما استشهدوا بقول العرب في النسب إلى البَصْرة: بِصْرِيّ ، فكسروا الباء على غير قياس، وكما قالوا في أُمَوي: أَمَوي، بالفتح. وكما قالوا في النسب إلى الدَّهر: دُهْرِي بالضم، كما استدلوا بقول الشاعر[9] :

ما بال عَيْنِي كالشعيب العَيَّن

فقوله: عَيَّن، على فَيْعَل، معتل[10].

---

(١) -انظر: رسالة الملائكة ١٧١.

(٢) -انظر: حقائق التصريف٢٦٦.

(٣) -انظر: المنصف٢/١٦. ولعله يقصد بهم الكوفيين؛ لأن هذا مطرد عنده.

(٤) -انظر: شرح المفصل، له ١٠/٩٤-٩٥.

(٥) -انظر: المساعد ٣/٣٠٠.

(٦) -انظر: أدب الكاتب٥٩٩.

(٧) -الإنصاف٢/٧٩٦.

(٨) -الكتاب ٤/٣٦٥.

(٩)- البيت لرؤبة في ديوانه١٦٠

(١٠) -انظر: الإنصاف ٢/٨٠١-٨٠٢.

وقد رد هذا القول سيبويه؛ فقال: " وقول الخليل[1] أعجب إلي؛ لأنه قد جاء في المعتل بناء لم يجيء في غيره، ولأنهم قالوا: هَيَّان[2]، وتَيَّحَان[3] فلم يكسروا. وقد قال بعض العرب:

ما بالُ عَيْنِي كالشَّعِيبِ العَيَّنِ

فإنما يحمل هذا على الاطراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك، ووجدت بناءً في المعتل لم يكن في غيره. و لا تحمله على الشاذ الذي لا يطرد، فقد وجدت سبيلاً إلى أن يكون (فَيْعِلاً)"[4]. ووافقه على هذا التعليل جمع من العلماء[5] .

وقد رد ابن عصفور —كما هو واضح من نصه — ما نسبه إلى البغداديين بأدلة:

أولها: أن ما استدلوا به من قولهم في النسب إلى البصرة: بِصْرِي ... الخ. أن كل ذلك من الشاذ الذي لا يحمل عليه.

ثانيها: أنه قد اطرد (فَيْعِل) في كلامهم . فكأنه بهذا الاطراد قد قوي. فأن تحمله على ظاهره أولى لاطراده.

ثالثها: أنه قد جاء في المعتل ما لم يأت في الصحيح، و مثل ابن عصفور لذلك بجمعهم (فَعْل) من المعتل على (فُعَل) نحو: قَرْيَة و قُرَىً. ولا يجمع (فَعْل) من الصحيح

---

(١) —يعني: أنه (فَيْعِل) على ما سيأتي.

(٢) —الهَيَّان: الهَيُوب. كذا فسره السجستاني، ونقل الجرمي عن بعضهم أنه الراعي، مأخوذ من أهاب بالغنم، إذا صاح بها لتقف. وقيل: الكثير، وقيل: المتفش الخفيف. وقيل: الخفيف النحر. انظر: شرح أبنية الكتاب، لأبي عمرو الجرمي ٥٣٢ (بحوث كلية اللغة العربية، عدد ٣. وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم السجستاني ١٠٦ و اللسان١٥/١٧٢ (هيب).

(٣) —التَّيحان: الذي يَنْذَرِيء على الناس. يقال: اندرأ عليهم بشر: اندفع، ويقال: اندرط عليهم: اندرأ بالقول السيء والفعل. ومن معانيها : الطويل ، وشديد الجري . انظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، لأبي حاتم السجستاني ١٠٦ ، واللسان ٢/٦٨(تيح) .

(٤) —الكتاب٤/٣٦٦.

(٥) —انظر: الأصول ٣/٢٦٢، والمنصف٢/١٥-١٧، والإنصاف٢/٨٠٣، وشرح الشافية للرضي٣/١٥٢.

على (فُعَل)[1]. وكذلك قَاضٍ وغَازٍ، قالوا في جمعهما: قُضَاة و غُزَاة، فجمعوهما على (فُعَلَة). و لا يجمع الصحيح اللام إلا بفتح اللام.

وقد رد ابن عصفور من وجه آخر ما يمكن أن يعترض به على استدلاله بقُضَاة وغُزَاة من خروجهما على ظاهر القياس، وهو ما نسب إلى الفراء[2]، إذ يقرر أن غُزَاة و قُضَاة، غُزًّىً و قُضًّىً، بزنة (فُعَّل) بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة، عُوضَ بالتاء عن أحد المثلين. والذي عليه الجمهور أن وزنهما (فُعَلَة) و أصلهما (قُضَيَة و غُزَيَة). وهو ما عليه ابن عصفور. ورد هذا القول بما ملخصه: أن إبدال الألف من أحد المضعفين ليس بقياس، واطراد غُزَاة ورماة يدل على بطلان ما ذهب إليه الفراء؛ إذ لو كان كما ذهب إليه لم يطرد.

وقد حاول بعضهم أن يبرر مذهب الفراء بأمور:

أولها: أن الصحيح منه كذلك، فينبغي أن يكون الصحيح هو الأصل؛ إذ في ذلك استقرار لأوزان جموع التكسير.

ثانيها: طرد القواعد على باب واحد، فيكون (فُعَّل) مقيساً (لفَاعِل) الصحيح والمعتل.

ثالثها: مما يمكن أن يعضد مذهب الفراء موقف الصرفيين من مصدر المضعف الصحيح والمعتل، فالصحيح على (تَفْعِيل)، و المعتل على (تَفْعِلَة) ومع ذلك قالوا إن التاء في (تَفْعِلَة) عوض عن ياء (تَفْعِيل). فلا مانع أن تكون التاء في قُضَاة عِوَضًا عن أحد المثلين[3].

و لم تخرج أدلة ابن عصفور عما قرره السابقون في هذه المسألة[4].

وسيأتي الترجيح في المسألة التالية.

---

(١) –قياس جمع (فَعْل) من الصحيح العين على (أَفْعُل) نحو: نَفْس و أَنْفُس، وحَرْف وأَحْرُف. انظر: تصريف الأسماء و الأفعال ٢١١.

(٢) –انظر إضافة إلى الممتع: شرح الشافية للرضي ٢/١٥٦-١٧٦، والمساعد ٣/٤٤٢.

(٣) –انظر: جهود الفراء الصرفية ٢٢٤-٢٢٥.

(٤) –انظر: الكتاب ٤/٣٦٦، والمنصف ٢/١٦-١٧، والإنصاف ٢/٧٩٥-٨٠٤.

المسألة السابعة

نقده قول الفراء: إن أصل سَيِّد: سَوِيْد بزنة (فَعِيْل)

قال ابن عصفور:" وذهب الفراء إلى أن الأصل في سَيِّد: " سَوِيْد على وزن (فَعِيْل)، ثم قلب فأُدغم، وكذلك ما كان نحوه. وحمله على ذلك عدم (فَيْعِل) بكسر العين في الصحيح.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأن القلب ليس بقياس. وأيضاً فإنه لم يجيء على الأصل في موضع. ولو كان الأمر كما ذكر لسمع " سَوِيد " و " مَوِيْت ". وأيضاً فإن (فَعِيْلاً) لا يحفظ مما عينه باء و لامه حرف صحة؛ ليس في كلام العرب مثل " كَيِيل ". فإذا حمل "بَيِّناً ولَيِّناً" على أن الأصل فيهما " لَيِيْن و بَيِيْنٌ" فقد ادعى شيئاً لا يحفظ في كلام العرب "[1]

الدراسة:

ذهب الفراء *فيما نسب إليه* إلى أن الأصل في سَيِّد ومَيِّت: سَوِيْد ومَوِيْت، كَطَوِيْل. قُدِّمَت الياء على الواو فصارتا سَيْوِداً و مَيْوِتاً. فقلبت الواو ياء؛ لاجتماعهما مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت الياء في الياء.

وحمله على ذلك أن له نظيراً من كلام العرب في الصحيح، وأما (فَيْعِل) فليس له نظير في الصحيح، وجعل هذا قياساً في الصفة المشبهة، قال الرضي ــ حكاية عنه ــ:" وإنما صار هذا الإعلال قياساً في الصفة المشبهة؛ لكونها كالفعل، وعملها عمله، فإن لم يكن صفة، كعَوِيْل لم يعل هذا الإعلال[2]".

ونسب الأنباري هذا المذهب للكوفيين عامة[3].

و قد اتضح من نص ابن عصفور انتقاده لهذا القول، معتمداً في ذلك على أدلة:

---

(١) ــالممتع ٣٢٢

(٢) ــانظر: شرح الرضي على الشافية ١٥٤/٣، وانظر: رأي الفراء في: رسالة الملائكة ١٧١، وشرح المفصل،لابن يعيش ٩٥/١٠، وجهود الفراء ٦٨، ومنهج الكوفيين في التصريف٢٨٧.

(٣) ــانظر: الإنصاف ٧٩٥/٢.

أولها: أن هذا القلب ليس بقياس. ولا نظير له في الصحيح، فياء (فَعِيْل) لا تتقدم على عينه في الصحيح.

ثانيها: أنه لو كان كذلك لسمع الأصل في موضع. فأن لم يسمع سَوِيْد و مَوِيْت، فهذا دليل على انتفاء هذا الأصل.

ثالثها: أنه لا يحفظ من كلامهم (فَعِيل) مما عينه ياء ولامه حرف صحيح، ككَيِيْل.

و لم تخرج أدلة ابن عصفور في هذه أيضاً عما ساقه المتقدمون[1] .

وبعد: فهذان القولان اللذان انتقدهما ابن عصفور، ينسبان عموما إلى الكوفيين، وقد ردهما ابن عصفور بأدلة هي أدلة البصريين كما حكى ابن الأنباري[2].

وبقي في المسألة قولان:

أحدهما: أن الأصل سَوِيْد و مَوِيْت أيضاً، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين (الألف المنقلبة والياء)، وحتى لا يلتبس (فَعْل) بـ(فَعِيْل) زادوا ياء على الياء.

والفرق بين هذا القول وقول الفراء، هو القول بالقلب المكاني في الأول، وبالقلب الإعلالي في الثاني، أما الوزن فهما متفقان على أن الأصل بزنة (فَعِيْل)[3].

و هو مردود عند البصريين أيضاً بعموم الأدلة السابقة.

والآخر: وهو قول البصريين، وهو أن وزنه (فَيْعِل). وهو مذهب الخليل؛ نقل ذلك عنه تلميذه سيبويه فقال:" وكان الخليل يقول: سَيِّد (فَيْعِل)، و إن لم يكن (فَيْعِل) في غير المعتل، لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من المعتل، ألا تراهم قالوا: كَيْنُونَة و القَيْدُودَ، لأنه الطويل في غير السماء، وإنما هو من قاد يقود. ألا ترى أنك تقول جمل منقاد وأقوَد، فأصلهما (فَيْعَلُولَة). وليس في غير المعتل (فَيْعَلُولٌ) مصدراً. وقالوا:

---

(١) –انظر: الإنصاف ٢/٨٠٢.

(٢) –الإنصاف ٢/٨٠٢

(٣) –انظر: الإنصاف ٢/٧٩٦، وجهود الفراء الصرفية ٦٨-٦٩.

قُضَاة فجاءوا به على (فُعَلَة) في الجمع، و لا يكون في غير المعتل للجمـــع. ولـــو أرادوا (فَيْعَل) لتركوه مفتوحاً كما قالوا تَيَّحَان و هَيَّبان [1] "

ووافقه على هذا جمهور البصريين[2]، كما اختاره ابن عصفور، فقال: " فينبغي أن يبقى في سَيِّد وبابه على الظاهر من أنه (فَيْعِل) ...[3] " ثم ساق علله.

وبعد: فيظهر لي أن قول البصريين هو الراجح، لقوة الأدلة التي ذكروها، كمـــا أن البقاء على ظاهر اللفظ أولى ما وجد إلى ذلك سبيلاً.

والله أعلم.

---

(١) – الكتاب ٤/٣٦٥.

(٢) –انظر: أدب الكاتب٥٩٩، والمنصف ٢/١٦، والخصائص ١/١٥٥، وسر الصناعة ٢/٥٨٥، ورسالة الملائكة ١٧١، الإنصاف ٢/٧٩٥-٨٠٤، والمنصف ٢/١٦-١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٩٤-٩٥، وشرح الرضي على الشافية ٢/١٧٦، ٣/١٥٤، وجهود الفراء الصرفية ٦٨-٦٩.

(٣) –الممتع ٣٢٢.

المسألة الثامنة

لقده الفراء في قوله: إن أصل " كَيْنُونَة " و "قَيْدودة " كُوْنُونَة، و قُوْدُودة "

قال ابن عصفور:" وزعم الفراء أنهما في الأصل " كُوْنُونَة " و " قُوْدُودَة "، بضم الفاء، وكذلك " صُيْرُورة " وطار " طُيْرُورة "، ثم قلبت الضمة فتحة في " صَيْرُورَة " و " طَيْرُورَة "، ثم حملت ذوات الواو على ذوات الياء، ففتحوا الفاء وقلبوا الواو ياء؛ لأن مجيء المصدر على (فَعْلُولَة) أكثر ما يكون في ذوات الياء، نحو: صَيْرُورَ و سَيْرُورَة و طَيْرُورَة وبَيْنُونة.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد من جهات:

منها: أن ادعاء قلب الضمة فتحة لتصح الياء مخالف لكلام العرب. بل الذي اطرد في كلامهم أنه إذا جاءت الياء ساكنة بعد ضمة قلبت واواً، نحو: مُوْقِن وعُوْطَط، وهما من اليقين والتعيط.

ومنها: أن الضمة إذا قلبت لتصح الياء فإنما تقلب كسرة، كما فعلوا في بِيْض، لا فتحة، فإن قيل: لم يقلبوها كسرة، استثقالاً للخروج من كسر إلى ضم. فالجواب أن الكسر إذا كان عارضاً فلا يكرهون الخروج منه إلى ضم، نحو: بِيُوت و شِيُوخ.

ومنها:أن حمله ذوات الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطرد. أعني أنه إذا كثر أمر ما في ذوات الياء ثم جاء منه في ذوات الواو شيء، لم يوجب ذلك حمل ذوات الواو على الياء، وإن فعل ذلك فشذوذاً؛ ألا ترى أن كثرة (فِعَالَة) في المصادر من ذوات الياء نحو: السِّقَاية، والرِّماية، والنِّكاية، وقلتها من ذوات الواو، لم تُخْرِج جباوة عن الشذوذ.

ومنها: أن ما ادعاه من أن (فَعْلُولَة) في ذوات الياء قد كثر، غير مسلم. بل هذا الوزن في المصادر قليل في ذوات الياء والواو، وما جاء منه في ذوات الواو كالمعادل لما جاء منه في ذوات الياء [1] "

الدراسة:

اختلف الصرفيون في أصل ووزن "كَيْنونَة و قَيْدُودَة " على عدة مذاهب:

---

(١) -الممتع ٣٢٣-٣٢٤.

أولها: مذهب الخليل وسيبويه، وعامة البصريين، ووافقهم الكسائي من الكوفيين في أحد القولين المنسوبين له، أن أصل كَيْنُونَة: كَيْوُنُونَة، ووزنها على هذا (فَيْعَلُولَة)، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمتا، فصارت في التقدير: كَيِّنُونَة، مثقلة، ثم خففت بحذف الياء المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل، فصارت: كَيْنُونَة. وألزموها الحذف لطول الكلمة[1] .

ورد الفراء مذهب البصريين، فقد نقل ابن السيد أن الفراء أنكر على البصريين ما ذهبوا إليه، وحجته أنها " لو كانت كذلك لوجدتها تامة في شعر أو سجع، كما وجدت الميِّت والمَيْت على وجهين: الأصل والتخفيف[2] "

ورد عليه ذلك ابن السيد بأمرين:

أحدهما: أن الأصول قد ترفض حتى تصير غير مستعملة، كرفضهم استعمال أَيْنُق وقُسِيٌّ ... ومن ذلك قول الفراء نفسه أن أصل سَيِّد و مَيِّت: سَوِيْد ومَوِيْت.

والآخر: ما أنشده المبرد على التمام:

قد فارقت قَرِيْنَها القَرِينَة وشحطت عن دارها الظعينة

يا ليت أنا ضمَّنا سَفِيْنَة حتى يعود الوصل كَيِّنُونَة[3]

ثانيها: مذهب آخر منسوب للخليل، أيضاً، وهو أنها (فَيْعُولَة)، نقل الأزهري عن الفراء أنه قال:" كان الخليل يقول: كَيْنُونَة: فَيْعُولَة، وهي في الأصل: كَيْوُنُونَة، التقت منها ياءٌ و واوٌ، والأولى منهما ساكنة، فصيرتا ياء مشددة، مثل ما قالوا: الهيِّن من هُنْتُ، ثم خففوا فقالوا: كَيْنُونَة، كما قالوا: هَيْنٌ لَيْنٌ [4] "

---

(١) —انظر: الكتاب ٣٦٥/٤، وقد أثبت نص سيبويه فيها في المسألة السابقة بما يغني عن إعادته هنا، وانظر كذلك: أدب الكاتب ٦١١، ومجالس العلماء ٢٣٧، وأمالي الزجاجي ٢٤٥، والمنصف٩/٢-١١،وحقائق التصريف٢٦٤، واللباب ٤٠١/٢، وشرح الشافية للرضي١٥٢/٢، ٤٤/٣-١٥٥.

(٢) — الاقتضاب٣٣٩/٢

(٣) —انظر: الاقتضاب ٣٣٩/٢، والمنصف١٥/٢، وحاشية على شرح بانت سعاد ١٧٠/١، ١٧٤.

(٤) —تهذيب اللغة ٣٠٨٤/٤ (كون)

وقد أورد الصرفيون للفراء قولين مختلفين في هذا المذهب، أحدهما استحسانه لـه، نقل ذلك عنه الأزهري، فقال –حكاية عن الفراء:" وقد ذهب مـذهباً، إلا أن القـول عندي هو الأول[1] " يعني قوله.

والآخر: إنكار هذا المذهب، جاء في الاقتضاب:" وحكي عن الفراء في هذا الباب أنه أنكر على البصريين قولهم في كَيْنُونَة وأخواتها أنها (فَيْعُولَة) مخففة من كَيِّنُونَة[2] "

ثالثها: مذهب آخر نقله ابن القطاع ولم ينسبه لأحد، وهو أن وزنهـا (فَعَّلُولَـة) مشددة، إلا أنهم حذفوا كما حذفوا من هَيِّن، فقالوا: هَيْن[3].

رابعها: مذهب جوزه الكسائي، واختاره الفراء، واشتهر عنه، وهو أنها على (فَعْلُولَة)، وأصلها "كَوْنُونَة". وعلة ذلك عنده أن أكثر ما يجيء من هذه المصادر من ذوات الياء، كصَيْرُورَة وسَيْرُورَة، ففتحوه حتى تسلم الياء، وقلبوا الواو ياء في كَوْنُونَة حملا على صَيْرُورَة؛ لكثرته في ذوات الياء[4].

قال ابن قتيبة– ناقلاً مذهب الفراء–:" وقال الفراء في قول العرب " صَارَ صَيْرُورَة، وحاد حَيْدُودَة، وسَارَ سَيْرُورَة ": هو خاص لذوات الياء من بين الكلام، إلا في أربعـة أحرف من ذوات الواو، وهي (كَيْنُونَة، ودَيْمُومَة، وهَيْعُوعَة، وسَـيْدُودَة) ..."[5] ثم بين سبب مجيئها بالياء وهي من ذوات الواو فقال: " وإنما جعلت بالياء وهي مـن ذوات الواو؛ لأنها جاءت على بناء لذوات الياء ليس للواو فيه حظ فقوبلت بالياء[6] "

---

(١) –تهذيب اللغة ٣٠٨٤/٤ (كون)

(٢) –تهذيب اللغة ٣٠٨٤/٤(كون)

(٣) –أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٧٥

(٤) –انظر: المنصف ١٢/٢، وأمالي الزجاجي ٢٤٤، ومجالس العلماء ٢٣٧، ودقائق التصريف ٢٦٤، وشرح الشافية للرضي١٥٤/٣

(٥) – أدب الكاتب ٦١٠–٦١١ ، وانظر: التهذيب ٣٠٨٣/٤ ، واللسان ١٩١/١٢ .

(٦) –أدب الكاتب٦١٠–٦١١، وانظر: تهذيب اللغة ٣٠٨٣/٤ ، وانظر : اللسان ١٩١/١٢

ونسب ابن القطاع والجاربردي ، وركن الدين، واليزدي، والسيوطي هذا المذهب إلى الكوفيين عامة[1].

و قد أورد ابن عصفور المذهبين المشهورين في المسألة، مذهب سيبويه وهو أنه في الأصل (فَيْعَلُولَة). ومذهب الفراء وهو أنهما في الأصل (فُعْلُولَة)، واختار الأول واستدل له، و حكم على الآخر بالفساد، مستدلاً بما سبق في النص، ونقل عنه ذلك أبو حيان معللاً بعلله[2] ، ورد بعض الباحثين بعض ما استدل به ابن عصفور، فقال:" وعد الرضي[3] وابن عصفور ما جاء من ذوات الواو على هذا المثال كالمعادل لما جاء منه من ذوات الياء.

وهذا مردود؛ فقد جاء عن الفراء في تهذيب اللغة: " العرب تقول في ذوات الياء مما يشبه زِغْتُ، وسِرْتُ: طِرْتُ طَيْرُورَة، وحِدْتُ حَيْدُودَة، فيما لا يحصى من هذا الضرب [4] " ... وقد نقل الأزهري وابن منظور في اللسان قول الفراء هذا و لم يعترضا عليه، وهم أهل اللغة، والفراء أحد مصادرهم. و قد حصر العلامة أحمد تيمور ما جاء من هذا واوياً بالأربعة المذكورة[5] "

كما قال:" ذكر ابن عصفور أن حمله ذوات الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطرد، وإن فعل ذلك فشاذ ...الخ، قال: وأرى أن مأخذ ابن عصفور هذا مردود أيضاً بما أصله النحاة وارتضوه من أن:" الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل[6] "

---

(١) —انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر٣٧٤ ، وشرح الشافية للجاربردي ٨٠٥، وركن الدين٥٠٦، واليزدي١٢٤١، والهمع ٢٥١/٦.

(٢) —انظر: التذييل ١٦٨/٦ (أ)

(٣) —انظر: شرحه على الشافية ١٥٤/٣.

(٤) —التهذيب ٣٠٨٣/٤ (كون) ، وانظر : اللسان ١٩١/١٢

(٥) —صاحب الاعتراض هو الدكتور / مؤمن غنام. انظر: منهج الكوفيين في الصرف ٢٥٩، وعنه انظر: السماع والقياس، لأحمد تيمور باشا ٣٢.

(٦) — انظر: منهج الكوفيين في الصرف ٢٦٠، وعنه انظر: الأشباه والنظائر ٩٥/٢، والقواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي ٩١.

و في اعتراضه هذا نظر؛ أما الأول: فإنما أقام دليله على كلام الفراء في قوله: " فيما لا يحصى من هذا الباب " يعني باب (الياء) ثم لم يحص منه إلا قليلاً. والراجح أن الاعتماد على قول الفراء هذا لا يستقيم دليلاً لأمور:

أولها: أن إطلاق هذه العبارة ليس بالضرورة صواباً؛ لأن الفراء قالها في موطن يخدم مذهبه الذي ذهب إليه.

ثانيها: أن التعويل على أمثال هذه العبارات، وإن كانت من عالم كبير كالفراء، لا تكفي دليلاً؛ إلا أن يساندها حصر واستقصاء.

ثالثها: أن عدم رد الأزهري وابن منظور قول الفراء، لا يعني بالضرورة صحته، لأنهما هنا ناقلان فقط.

وأما اعتراضه الثاني على ابن عصفور، فلا يثبت من جهة أن الكثرة المعتبرة عنده، محمولة على قول الفراء السابق، وهي غير محققة، فيسقط هذا الاعتراض تبعاً لسابقه، ويبقى لابن عصفور ما أصله.

وبعد: فما يُذْهب إليه في هذه المسألة، هو قول جمهور الصرفيين؛ لما استدل به ابن عصفور من الأدلة المعتبرة ، وهي في عمومها أدلة البصريين[1] ، والله تعالى أعلم.

---

(١) ـ انظر: المنصف ١٢/٢، وشرح الشافية ١٥٤/٣.

المسألة التاسعة

نقده أبا الحسن الأخفش والكسائي والفراء في إعلال " أَشْياء "

قال ابن عصفور:" ومن ذلك " أَشْياءُ " فمذهب الخليل وسيبويه أنها (لَفْعَاء) مقلوبة من (فَعْلاء) والأصل " شَيْئَاء " من لفظ شَيء، وهو اسم جمع كَقَصْبَاء وطَرْفَاء. ومذهب الكسائي أنها (أَفْعَال) جمع شَيء. ومذهب الفراء والأخفش أنها (أَفْعِلاء) والأصل " أَشْيِئَاء" فحذفت الهمزة التي هي لام وانفتحت الياء لأجل الألف.

ويخالف الفراء أبا الحسن في " شَيء" الذي هو مفرد أشْياء. فمذهب أبي الحسن أنه (فَعْل) كبيت، ومذهب الفراء أنه مخفف من (فَيْعِل) والأصل " شَيِّيء" فخفف كما خفف هَيِّن و مَيِّت فقالوا: هَيْن و مَيْت.

فالذي يرد على الكسائي أنه لو كان (أَفْعَالاً) لكان مصروفاً، كأبْيات وأجْمَال وأعْبَاء، إذ لا موجب لمنع الصرف. فإن احتَج بأنهم لما جمعوه بالألف والتاء، فقالوا: أَشْيَاوات، أشْبَه (فَعْلاَء) فمنع الصرف. فالجواب أن (أَفْعالاً) لا يجمع بالألف والتاء، فإذ قد جمعوا أشياء بالألف والتاء فذلك دليل على ما ادعى الخليل من أنها (فَعْلاء). وبتقدير أنها (أَفْعَال) جمعت بالألف والتاء فإن هذا القدر لا يوجب منع الصرف، لأن ذلك لم يستقر في العلل المانعة للصرف.

وأما الفراء والأخفش فالذي يدل على فساد مذهبيهما أن حذف اللام لم يجيء منه إلا " سُوتُه " سَوايَة " والأصل سَوائية كرَفاهِيَة. وحكى الفراء " بُرَاء " ممنوع الصرف، والأصل بُرَآءُ فحذفت الهمزة التي هي اللام. وذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه، والقلب أوسع منه.

وأيضاً فإنه لو كان الأصل (أَفْعِلاء) لكان من أبنية جموع الكثرة، وجموع الكثرة لا تصغر على لفظها، بل ترد إلى جموع القلة إن كان للاسم جمع قلة، وإلا ترد إلى المفرد، ثم يصغر المفرد ويجمع بالواو والنون إن كان مذكراً، وبالألف والتاء إن كان مؤنثاً، فتقول في تصغير فلوس: أُفَيلِس، وفي تصغير رجال: رجَيْلُون، وفي تصغير دراهم: دُرَيْهِمات. وهم قد قالوا في تصغير أَشْياء: أُشَيَّاء، فصغروها على لفظها. فدل ذلك على فساد مذهبيهما.

ولا يرد بالتصغير على الكسائي؛ لأن (أَفْعَالاً) من أبنية جموع القلة، وجموع القلة تصغر على ألفاظها. وكذلك لا يرد على الخليل بذلك، لأن أَسْمَاء الجموع تصغر على لفظها. وأيضاً فإن (أَفْعِلاء) لا يكون جمعا لـ(فَعْل) ولا لـ(فَيْعِل). فأما قولهم: هَيِّن و أَهْوِنَاءُ، فشاذ لا يقاس عليه.

ولا حجة للأخفش فيما ذكر، من أن (أَفْعِلاء) أُخت (فُعَلاء). يعني أنهما يشتركان في كونهما جمعين لـ(فَعِيْل)، فكما جمعوا سَمْحَاً، وهو (فَعْلٌ)، على سُمَحَاء، فكذلك جمعوا شَيْئاً، وهو (فَعْل) على (أَفْعِلاء). وذلك أن جمع سَمْح على سُمَحاء شاذ، لا يقاس عليه مثله، فكيف نظيره.

فإن قيل: فإن الفراء قد ذهب إلى أن (فَيْعِلاً) في الأصل (فَعِيْل) فقلب. فإذا كان كذلك فبابه أن يجمع على (أَفْعِلاء). فالجواب: أنه تقدم الدليل على فساد مذهبه في ذلك.

ومما يدل أيضاً على فساد مذهب الفراء أنه ادعى أن الأصل في شَيء: " شَيِّيء ". وذلك لم ينطق به في موضع من المواضع. ولو كان شيء كَمَيْت وهَيْن لجاء على أصله في موضع من المواضع."[1]

الدراسة:

للعلماء في تصريف (أَشْيَاء) مذاهب:

الأول: ذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما من البصريين إلى أن أَشْيَاء اسم جنس جمعي على وزن (لَفْعَاء)، مقلوبة عن (فَعْلاء). جاء في العين:" وقال الخليل: أَشْياء: اسم للجميع، كأن أصله (فَعْلاء) شَيْئاء، فاستثقلت الهمزتان، فقلبت الهمزة الأولى إلى أول الكلمة، فجعلت: (لَفْعَاء)، كما قلبوا " أَنْوُق" فقالوا: " أَيْنق ". وكما قلبوا: قُوُوس، فقالوا: قِسِيّ "[2] :" و قال سيبويه:" وزعم الخليل أن "أَشْيَاءَ " مقلوبة كقُسِيّ[3] "

---

(١) —المتع ٣٢٩-٣٣٠.

(٢) — العين ٥٠٢.

(٣) —الكتاب ٥٦٤/٣. وانظر هذا القول في: المقتضب ١٦٨/١، ومعاني الزجاج ٢١٢/٢، والأصول ٣٣٨/٣، والتكملة ٣٤٢، والمنصف ٦٤-١٠٠،والتبصرة ٩٠٤/٢ ، وشرح التصريف للثمانيني٤٠٢، وأمالي ابن الشجري ٢٠٩/٢، والإنصاف ٨١٣/٢، والتتمة في التصريف١٩٨، واللباب٣٦٧/٢-٣٦٨، وشرح الملوكي لابن يعيش ٣٧٦-٣٧٨، وشرح الرضي على

واستدلوا لمذهب الخليل وسيبويه بما يأتي:

أولاً: جمعهم أَشْياء على: أَشَاوى، وأَشَايا. قال الزجاج:" ويصدق قول الخليل جمعهم أَشْياءَ على أَشَاوى و أَشَايا[1]".

ثانياً: أنه حكى في معناها أَشَاوى، قالوا: إن لك عندي لأَشَاوَى[2] .

ثالثاً: أنهم قالوا في تصغيره أُشَيَّاء، ولو كانت (أَفْعِلاء) لقيل: شُيَيْئات. فردت إلى واحدها[3] .

رابعاً: أنه ليس فيه إلا القلب، والقلب كثير في كلامهم[4] .

وقد اختار ابن عصفور مذهب الخليل وعلل له. وهو ما عليه أكثر الصرفيين، كما انتقد ما خالف ذلك من المذاهب على النحو الآتي:

أولاً: مذهب الكسائي، أنها على ظاهر لفظها فوزنها عنده (أَفْعَال) جمع شَيء: مثل: فَيْءٍ وأَفْيَاء ، كفَرْخ وأَفْراخ[5] .

و يرد على مذهب الكسائي سؤال، وهو لماذا منعت من الصرف وهي على وزن (أَفْعَال) ؟.

وأُجيب عنه، أن علة منع صرفها: التوهم والتشبيه، وذلك أنها أشبهت (فَعْلاء) نحو: حَمْرَاء، وصَحْرَاء ، كما ظنوا مكاناً على وزن (فَعَال) فجمعوه على أَمكنة ، ومَسِيلاً على وزن (فَعِيْل) فجمعوه على مُسْلان[6] .

ورد ابن عصفور على الكسائي الحكم والعلة، وذلك: أنه لو كان (أَفْعَالاً) لكان مصروفاً، كأبْيات وأَجْمَال. هذا في جهة الحكم.

الشافية ١/٣٠، والمبدع ١٩٤، وسفر السعادة ١/٦٥، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال١٥٧، وأثر الأخفش ٤٧٠، وجهود الفراء ٦٢، ومنهج الكوفيين في الصرف ٢٨٠.

(١) —معاني القرآن ٢/٢١٢. وانظر : الإقليد٣/١١٥٧

(٢) —انظر: المنصف ٢/٩٤، و الممتع ٣٣١.

(٣) —انظر: اللسان٧/٢٤٩ (شَيَا).

(٤) —انظر: الممتع ٣٣٠.

(٥) —انظر: معاني القرآن، للزجاج ٢/٢١٢، والمنصف٢/٩٥، وشرح الشافية للرضي١/٢١، واللسان٧/٢٤٩ (شيأ)، والإقليد ١١٥٩/٣ والمع٦/٢٧٨.

(٦) —انظر: المنصف ٢/٩٦، وسفر السعادة ١/٦٩، والإقليد٣/١١٥٩

أما علة التشبيه التي ذكروها لمذهب الكسائي، فحواها من وجهين:

أحدهما: أن (أَفْعَالاً) لا يجمع بالألف والتاء.

والآخر: أن جمعها بالألف والتاء، لا يوجب منع الصرف؛ لأن ذلك لم يستقر في العلل المانعة للصرف.

وقد استحسن بعضهم مذهب الكسائي، يقول السخاوي ـ في ترجيحه ـ:" فأحسن هذه الأقوال كلها وأقربها من الصواب قول الكسائي؛ لأنه (فَعْل) جمع على (أَفْعَال) مثل سَيْف و أَسْيَاف، وأما منع الصرف فيه فعلى التشبيه بـ(فَعْلاء) وقد يشبه الشيء بالشيء فيعطى حكمه، كما أنهم شَبهوا ألف أَرْطى بألف التأنيث فمنعوه الصرف في المعرفة[1] "

كما مال إليه من المحدثين الدكتور أمين السيد[2]، والدكتور عبدالرحمن شاهين[3]، وتبعهم الدكتور محمد الدغريري[4]. و علة ميلهم إليه: أن فيه تيسيراً وتوجيها للمسألة بطريقة خالية من الحذف والتقدير[5] .

ثانياً: مذهب الفراء والأخفش، وهو أن "أَشْياء " جمعت على (أَفْعِلاء) كما جمع (لَيِّن) على (أَلْيِناء)، والأصل: أَشْيِئاء، حذفت منه الهمزة التي هي لام الكلمة، لكثرتها، فالوزن: (أَفْعَاء). قال الفراء:" ولكنا نرى أن أَشْياء جمعت على (أَفْعِلاء) كما جمع لَيِّن وأَلْيِنَاء، فحذف من وسط أشْياء همزة، كان ينبغي لها أن تكون " أَشْيِئاء" فحذفت الهمزة لكثرتها[6]" واختلفا في مفرده، فعند الفراء: شَيِّيء، فخفف كما خفف هَيِّن بالحذف. وعند الأخفش: (فَعْل). كَبَيْت[7].

---

(١) ـسفر السعادة ٦٩/١.

(٢) ـفي علم الصرف ٦٦

(٣) ـفي تصريف الأسماء ١٢٨

(٤) ـجهود الفراء الصرفية ٦٣.

(٥) ـانظر: في تصريف الأسماء ١٢٨، وجهود الفراء الصرفية ٦٣.

(٦) ـانظر: معاني القرآن له ٣٢١/١.

(٧) ـانظر: معاني القرآن للفراء ٣٢١/١ ، ومعاني الزجاج ٢١٢/٢، والمنصف ٩٦/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٠٥/٢، وسفر السعادة ٦٨/١، وشرح الشافية للرضي ٣٠/١، والمبدع ١٩٤، واللسان ٢٤٩/٧(شيأ) والجمع ٢٧٨/٦.

ونسب ابن الأنباري هذا القول إلى الأخفش وبعض الكوفيين[1]. ونسبه ابن القطاع إلى الكوفيين عامة[2].

ورد ابن عصفور على الأخفش والفراء، و استدل على قوله بأدلة:

أولها: أن حذف اللام من القلة بحيث لا يقاس عليه، لم يأت منه إلا "سُؤتُه سَواية" و الأصل سَوائِيَة. وبُراءُ فيما حكاه الفراء، والأصل: بُرَآءُ.

ثانيها: أن جموع الكثرة لا تصغر على لفظها، بل ترد إلى جموع القلة إن كان لها جمع قلة وإلا ترد إلى المفرد.

ثالثها: أن (فَعْل) لا يجمع على (أَفْعِلاء)، كما أنّ (فَيْعِلاً) لا يجمع عليه كذلك.

رابعها: أنه لا دليل على أن شيء في الأصل:" شَيّ "، وذلك لم يسمع به في موضع من المواضع كما سمع: هَيْن، وهَيِّن.

وهذه الأدلة ساقها بعض المتقدمين كالزجاج[3]، وابن جني[4]، وتبعه أبو البركات بن الأنباري[5]. و استجاد مذهب الفراء ابنُ يعيش، في قوله إن أصل " شَيء " " شَيّء، قال:" فهو جيد لو أن عليه دليلاً [6] "

ورأى بعض المحدثين أن تعليل الفراء قد يكون مقبولاً، وذلك أن العرب أحسوا في مفردها تضعيف الياء، فنطقوها " شَيّء " على وزن (فَيْعَل) بتخفيف الياء، كميْت وهَيْن. فجمعوها هذا الجمع. ومنعوها من الصرف "[7]

و قول الكسائي أقربها إلى نفسي، لبعده عن التكلف من جهة، ولموافقته الظاهر من جهة أخرى، على أن ما علل به العلماء مذهبه في منع أشياء من الصرف، علة مستقرةعند البصريين والكوفيين، وهي علة التشبيه ، و الحمل على النظير . والله أعلم.

---

(١) –انظر: الإنصاف٢/٨١٣.

(٢) –انظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٥٠

(٣) –معاني القرآن ٢/٢١٢.

(٤) – المنصف٢/١٠٠.

(٥) –الإنصاف ٢/٨١٨.

(٦) –شرح الملوكي له ٦٣.

(٧) –انظر: المفتاح في الصرف، هامش (٣٦) ص ١١٠. تعليق الدكتور علي توفيق الحمد.

المسألة العاشرة

نقده تعليل أبي الحسن الأخفش قلب الألف ياء في (يَشْأيان[1])

قال ابن عصفور:".. إلا لفظة واحدة شذت فقلبت الألف فيها ياء وأصلها الواو، ولم تقلب في الماضي ياء، وهي: شَأى يَشْأى، من الشَّأو، فإنهم قالوا: يَشْأيَان، وكان القياس " يَشْأوان ". لكنهم شذوا فيه فقلبوا الألف ياء لغير موجب. وعلل ذلك أبوالحسن بأن قال: لما كان " شَأى" (فَعَل)، وجاء مضارعه على (يَفْعَل) نحو " يَشْأى " و(يَفْعَل) إنما هو مضارع (فَعِل) المكسور العين، عاملوه معاملة مضارع (فَعِل) من ذوات الواو، نحو: رَضِي يَرْضَى. فكما قالوا: يَرْضَيان قالوا: يَشْأيان.

وهذا الذي علل به أبو الحسن باطل؛ لأن " شَأى " عينه حرف حلق، وما عينه حرف فإن قياس مضارعه أن يجيء على (يَفْعَل) بفتح العين، نحو: جَأر يَجْأر. ولو كان هذا القدر يوجب قلب الألف ياء لوجب أن تثبت الواو في مثل: يَطَأ ويَسَع، كما يُفْعَل ذلك في مضارع (فَعِل) الذي فاؤه واو، نحو: وَجِل يَوْجَل. فكما لم يرع هنا شَبَهُه بـ(فَعِل)، فكذلك ينبغي أن يفعل في " يَشْأى ".

وكأن أبا الحسن أخذ هذا التعليل من سيبويه، حيث علل كسر أوَّل " تِبْى "، وإن كان الماضي على (فَعَل)، وإنما يكسر أول المضارع من (فَعِل) بكون المضارع جاء على (يَفْعَل). فلما جاء مضارعه كمضارع (فَعِل) المكسور العين كسر أول المضارع، كما يكسر أوَّل المضارع من (فَعِل).

وليس ما ذهب إليه أبو الحسن مثل ما ذكر سيبويه؛ لأن " أبى" ليس لامه حرف حلق، فكان قياس مضارعه أن يجيء على (يَفْعِل) بكسر العين، فجاء مضارعه مفتوح العين كمضارع (فَعِل). فتوهم ماضي "يأبى" على (فَعِل) توهم صحيح "[2].

الدراسة:

---

(١) ـ الشَّأو: السبق، شأوت القوم شَأواً: سبقتهم، وشأيت القوم شأياً: سَبَقتهم، قال امرؤ القيس:

فكان تنادينا وعقد عذاره ... وقال صحابي: قد شَأوْتَك فاطلب

انظر: الأفعال لابن القوطية ٨١، واللسان ٧/١٠ (شأى).

(٢) ـ الممتع ٣٤١.

إذا أُسند الفعل المعتل اللام بالألف إلى ألف الاثنين، ردت الألف إلى أصلها من واو أو ياء، نحو: غَزَى، ورَمى، تقول في تثنيتهما ماضيين: غَـزَوا، ورَمَيـا، و مضـارعَيْن: يَغْزُوان ويَرْمِيان،وإعلال المضارع؛ لإعلال ماضيه، وشذ من ذلك لفظة واحدة قـالوا: يَشْأَيان[1].حكم عليه المازني بالشذوذ[2]كما وصفه أيضاً بالغلط[3] ، ووضح ابـن جـني وجه شذوذه، فقال: " إنما صار هذا عنده شاذاً؛ لأنه كان ينبغي أن يقـال: يَشْـأوان، فتصح الواو؛ لأنه لا كسرة قبلها في المضارع، و لم ينقلب في الماضي، فيجرى في المضارع على ذلك كما فعل في " شَقِيَ يَشْقَى، فلذلك كان عنده شاذاً [4] "

والقول الآخر: قول أبي الحسن الأخفش، فقد التمس لذلك قياساً، حكى ذلك عنه المازني فقال:" ... فَسَألت أبا الحسن الأخفش عن ذلك فقال: جاءوا بـ"تَشْأى " وكأنّ الماضي منه على (فَعِل) فلما ألحقوه علامة التثنية، جعلوه ياء[5] "

ومعنى قول الأخفش، أنهم إنما قالوا: يَشْأيان؛ لأنه على (يَفْعَل) بـالفتح، وبـاب (يَفْعَل) أن يكون ماضيه على (فَعِل) بالكسر، نحو: رَضِي يَرْضَى، وشَقِيَ يِشْقَى، فجرى مجراه[6].

وانتقد هذا القول ابن عصفور، ورده على الأخفش من عدة طرق:

أولها: أن عين الكلمة حرف حلق، وهي الهمزة، والباب فيه أن يجيء على (فَعَـل، يَفْعَل) بفتح العين فيهما.

ثانيها: أنه لو كان هذا القدر يوجب قلب الألف ياء لوجب أن تثبت الواو في مثل: يَطَأ و يَسَع، حملاً على وجِل يَوْجَل. مما فاؤه واو. فكما لم يرع هنا شَبَهه بـ(فَعِـل) فكذلك ينبغي أن يفعل في " يَشْأى".

---

(١) –انظر: اللسان٧/١١ (شأى).

(٢) –انظر: المنصف٢/١٦٦ .

(٣) –انظر : المنصف٢/١٦٧.

(٤) –انظر : المنصف٢/١٦٧.

(٥) –المصدر السابق ٢/١٦٦

(٦) –انظر: المنصف٢/١٦٦، والإعلال والإبدال ١٨٢.

ثالثها: أن الأخفش قاس هذا على تعليل سيبويه كسر أول " تِبْى " في المضارع؛ لأنه لما جاء على (يَفْعَل) أشبَه ماضيه (فَعِل) فكسروا أول المضارع؛ لأنه جرى مجرى " عَلِمْت تِعْلَم [1] " وليس قياس الأخفش بصحيح؛ لأن "أبى" ليس لامه حرف حلق، فكان قياس مضارعه أن يجيء على (يَفْعِل) بكسر العين، فجاء مضارعه مفتوح العين كمضارع (فَعِل). فتوهم ماضي " يَأْبَى" على (فَعِل) توهم صحيح.

وما علل به ابن عصفور، منقول عن المنصف[2].

والذي يظهر لي أن الحكم عليها بالشذوذ، لتنسبك في قائمة الشواذ، أولى من تكلف تخريجها. على أن تخريج الأخفش لها، مردود بما سقته من كلام ابن عصفور، الموافق لقول أبي عثمان وابن جني. والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: الكتاب ٤/١٠٨، والمنصف ٢/١٦٧.

(٢) ص ٢/١٦٦-١٦٨.

المسألة الحادية عشرة

نقده بعض النحويين في قولهم: إن الألف قد تثبت في الجزم ضرورة.

قال ابن عصفور:" وزعم بعض النحويين أن العرب قد تثبت الألف في الجزم ضرورة، فتحذف الحركة المقدرة، وتجريها في الإثبات مجرى الياء والواو، وإن لم يكن تحريكها كتحريكهما. واستدل على ذلك بما أنشده أبو زيد من قوله[1] :

إذا العجوز غَضِبَت فطَلِّق و لا ترضَّاها ولا تَمَلَّقِ

وبقراءة حمزة﴿ لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[2]، بجزم﴿تَخَفْ ﴾ و إثبات الألف في ﴿تَخْشَىٰ ﴾؛ ألا ترى أن﴿تَخْشَىٰ ﴾؛ معطوف على ﴿تَخَفْ ﴾ وهو مجزوم ؟ وكذلك أيضاً " تَرَضَّاها " في موضع جزم بـ"لا"؛ ألا ترى أنه قد عطف عليه " ولا تَملّقِ " وهو مجزوم ؟

ولا حجة عندي في شيء من ذلك: أما قوله: ﴿ وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ فيحتمل أن يكون خبراً مقطوعا، كأنه قال: وأنت لا تَخْشَى، امتثالاً لنهينا لك. وكذلك " ولا ترضَّاها" يحتمل أن يكون جملة خبرية، في موضع الحال، كأنه قال: فَطلِّق وأنت لا ترَضَّاها. ويكون " ولا تَملَّق " نهيا معطوفاً على جملة الأمر التي هي: فَطَلِّقِ [3] "

الدراسة:

---

(١) —البيت لرؤبة في ملحقات الديوان ١٧٩، وانظر: الخصائص ٣٠٧/١، وشرح الأبيات المشكلة للفارسي ٢٣٣، والعسكريات ١٥٠، والعضديات ٣٨، والحليات٨٦، والمنصف ١١٥/٢، و٧٨، والإنصاف ٢٦/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٠٤/١٠-١٠٦، وشرح الكافية للرضي٢٥/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٦/١،٥٥، وشرح شواهد الشافية ٤٠٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٤/٢،١٨٨، وارتشاف الضرب ٢٣٨٨/٥، والبحر المحيط ٢٦٤/٦، ورسالة الملائكة ٢١٨. وغيرها.

(٢) —الآية (٧٧) من سورة طه. قرأ العامة لا (تَخَافُ) مرفوعا، وقرأ حمزة والأعمش وابن أبي ليلى (لا تَخَفْ) بالجزم على جواب الأمر، أو على نهي مستأنف. انظر: البحر المحيط ٣٦٢/٧، والدر المصون ٤٣/٥-٤٤، واتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ٣٠٦ . و الموضح في وجوه القراءات وعللها ٨٤٦/٢ .

(٣) —المتع ٣٤٣.

يجزم المضارع الصحيح المعرب بالحركات بالسكون، هذا ما عليه إجماعهم، و ألحقوا به المعتل الذي ثبتت فيه الياء والواو في حالة الجزم، كقول الشاعر[1] :

ألم يَأتِيْك والأنباء تَنْمِي بما لاقتْ لَبُونُ بَنِي زِياد.

وكقول الآخر[2] :

هجوت زَبَّانَ ثم جئت معتذراً من هَجْو زَبَّانَ لم تَهجُو ولم تَدَعِ

والشاهد فيهما (يأتيك) و (تهجو)؛ إذ جزما، وكان حق جزمهما أن يكون بحذف حرف العلة، فإذ لم يحذفا اعتبرت علامة جزمهما حذف الحركة المقدرة[3] .

واختلفوا فيما آخره ألف، فحكم فريق عليه بحكم الياء والواو، مستدلين بالآية،والبيت السابقين في نص ابن عصفور.

ورده فريق آخر، على رأسهم ابن جني و تبعه ابن عصفور، وعللوا ذلك، بأن الألف لا تحتمل الحركة مطلقاً، على خلاف الياء والواو فإنهما يحتملان الحركة على ثقل وهو في الواو أكثر من الياء[4] . على أن للعلماء في الآية والبيت خلافاً توضيحه على النحو الآتي:

أولاً: الآية:

اختلف العلماء في تعليل ثبات ألف﴿تَخْشَىٰ﴾ على قراءة من جزم﴿تَخَفْ﴾ من قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ على أقوال:

أولها: أنه مستأنف، أخبره تعالى أنه لا يحصل له خوف. فعلى هذا "لا" نافية.

ثانيها: أنه مجزوم بحذف الحركة تقديراً.

---

(١) — البيت منسوب لقيس بن زهير. الجمل للفراهيدي٢٢٣، والنوادر لأبي زيد ٥٢٣، و أمالي ابن الشجري ٨٤/١، والحلل لابن السيد ٤١١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٧٨/٢، وشرح سقط الزند ١٤٤٩/٤، وبلا نسبة في: الكتاب ٣١٦/٣، ومعاني القرآن للفراء١٦١/١، والمنصف١١٤/٢،٨١، وشرح عيون الإعراب ١٨٣، والمسوفى لابن فرحان ٩٦/٢، والارتشاف ١٧٠٣/٤.

(٢) — البيت بلا نسبة في: الجمل للفراهيدي ٢٢٢-٢٢٣ والحجة للفارسي٢٤٤/١، وإعراب القرآن للنحاس ٥١/٣، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٥١، والخاطريات٣٤ ، وسر صناعة الإعراب ٦٣٠/٢، والإنصاف٢٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/١٠،١٠٤،و شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك٥٦/١، وشواهد التصحيح والتوضيح لابن مالك ٢١، والأشموني١٠٣/١ والتصريح ٨٧/١، و الدرر اللوامع ٢٨/١.

(٣) —انظر: المنصف ١١٥/٢-١١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٨/٢.

(٤) —انظر :الحجة ٢٣٩/٥-٢٤٠، المنصف١١٥/٢-١١٦ ، وشرح الجمل ١٨٨/٢.

ثالثها: أنه مجزوم بحذف حرف العلة، وهذه الألف ليست لام الكلمة، وإنما هي ألف إشباع، أتي بها موافقة للفواصل ورؤوس الآي، فهي كالألف في قوله تعالى: ﴿الرَّسُولَا﴾ [1]، و ﴿السَّبِيلَا﴾ [2]، و﴿الظُّنُونَا﴾ [3]. وعلى هذا فوزن ﴿تَخْشَىٰ﴾ (تَفْعَى)

رابعها: أن تكون حالاً [4].

والذي يقوله ابن عصفور إنما هو الأول، وعلى ذلك ف"لا" عنده نافية فقط، وهو ما قرره أيضاً في شرح الجمل[5] .

ثانياً: البيت.

و اختلفوا في تعليل ألف (تَرَضَّاها) من البيت السابق. على أقوال.

أولها: أن هذه الألف هي لام الكلمة التي كان يجب عليه حذفها للجازم، لكنه اكتفى بحذف الحركة كما يكتفى بحذف الحركة في الفعل الصحيح الآخر.

ثانيها: أن لام الفعل قد حذفت كما هو مقتضى الجزم، وهذه الألف ناشئة عن إشباع فتحة الضاد.

ثالثها: أن لا في قوله " لا تَرضَّاها " نافية، وليست للجزم، والواو للحال، والتقدير، فطلقها حال كونك غير مسترض لها، وجملة " لا تملق " جملة فهي معطوفة على جملة الأمر، وهي قوله " فَطلق ".

وهذا قول ابن عصفور في الممتع[6]، كما هو واضح من نصه السابق. وخالفه في شرح الجمل؛ في موضعين:

---

(١) — من سورة الأحزاب، آية (٦٦).

(٢) —من سورة الأحزاب، آية (٦٧).

(٣) —من سورة الأحزاب، آية (١٠).

(٤) —انظر: الكشاف ٣/٧٥-٧٦، شرح الجمل،لابن عصفور٢/١٨٨. البحر المحيط ٧/٣٦٢، والدر المصون٥/٤٣-٤٤.

(٥) —شرح الجمل ٢/١٨٨.

(٦) —٣٤٣.

أحدهما: في (باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة)؛ إذ جعل "لا" جازمة، وألف "ترَضاها" الأصلية محذوفة للجزم، والألف المثبتة فيها " إشباع "، قال بعد أن أنشد البيت:" وأما قوله: ولا تَرَضَّاها، فالألف فيه إشباع، وألف الأصل محذوف للجزم[1] "

والآخر: في (باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر)، إذ اعتبر جملة "ترضاها" في محل رفع عطفاً على لفظ ما بعد الفاء. قال بعد أن أنشد البيت -:" وذلك لا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون في موضع رفع عطف على ما بعد الفاء؛ لأن ما بعد الفاء الواقعة جواباً يجوز في الفعل المعطوف عليه الرفع على اللفظ، والجزم على الموضع، فتقول: إن يقم بكر ويخرج عمرو برفع يخرج وجزمه ونصبه[2] "

فنحن أمام ثلاثة آراء مختلفة لابن عصفور في ألف " تَرَضَّاها ". اعتبر المعنى على النهي في موضع، و جعل الألف في " تَرَضَّاها" إشباعاً، هروباً من القول بالجزم بحذف الحركة، كما اعتبر النفي في موضعين، باعتبار الحال تارة، وباعتبار العطف على اللفظ تارة أخرى.

والذي يظهر لي في هذه المسألة أن (لا) نافية جازمة، وأن الألف محذوفة للجزم، وهذه الألف ألف إطلاق وإشباع. وهاتان الألفان كثيرتان في النثر والشعر[3]. على ما سبق . والله أعلم.

---

(١) – شرح الجمل ٢/١٨٨ –١٨٩.

(٢) –شرح الجمل٢/٥٦٤.

(٣)- انظر : الحجة٥/٢٤٠

المسألة الثانية عشرة

نقده الفراء في عَدِّه إعلال اسم المفعول من الناقص الواوي نحو " مَسْنِيَّة[1] " و " مَعْدِيَّة " على القياس.

قال ابن عصفور:" وزعم الفراء أنه إنما جاز في " مَسْنِيَّة " و " مَعْدِيّ "؛ لأنهما مبنيان على " سُنِيَ " و " عُدِيَ "، فكما قلبت الواو ياء في الفعل فكذلك فيما بني عليه.

وهذا باطل؛ لأنهم قد فعلوا ذلك في غير اسم المفعول، فقالوا: عَتَا عُتِيًّا. قال الله تعالى[2] : ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾. والمصدر ليس مبنياً على فعل المفعول. فدل ذلك على أن العلة فيه ما ذكرنا "[3].

الدراسة:

قياس اسم المفعول من الناقص الواوي أن يصحح ولا يقلب، فيقال في اسم المفعول من الرضوان: مَرْضُوٌّ. وقالوا: مَرْضِي، وهي لغة القرآن كما سترى، وقالوا: أرض مَسْنِيَّة، و قياسها: مَسْنُوَّةٌ، لأنها من قولهم: يَسْنُوها المطر.هذا ما قرره سيبويه رحمه الله[4].

وحكى الفراء اللغتين، عند تفسير قوله تعالى[5] ﴿ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ﴾ فقال:" ولو أتت مرضواً كان صواباً؛ لأن أصلها الواو. ألا ترى أن الرضوان بالواو. والذين قالوا مَرْضِيًّا، بنوه على رضيت. ومرضو لغة أهل الحجاز[6] "

والفرق بين سيبويه والفراء، أن سيبويه يرى لغة التصحيح قياساً، فكأن الثانية خرجت على القياس، فهي شاذة. والمفهوم من كلام الفراء تجويز اللغتين.

وذكر بعض الباحثين أن كلا من سيبويه والفراء استخدما أصليهما في القول على أصل المشتقات، فاعتبر سيبويه المصدر، واعتبر الفراء الفعل[7].

---

(١) – أرض مسنية : أي مسقية ، اللسان٦/٤٠٤ (سنا)

(٢)(الآية ٨ من سورة مريم.

(٣) –الممتع ٣٥٠.

(٤) –انظر: الكتاب٤/٣٨٥.

(٥) –من الآية (٥٥) من سورة مريم.

(٦) –معاني القرآن ٢/١٦٩-١٧٠.

(٧) –انظر:جهود الفراء الصرفية ١٣٦،و منهج الكوفيين في الصرف ٢٥٨.

أقول: يمكن أن يفهم هذا من كلام سيبويه؛لأنه نص على أن القياس التصحيح.

لكن لقائل أن يقول: لو استعمل سيبويه أصله لاكتفى بالاحتجاج بالمصدر، وهو الرضوان، كما قال. ولكنه احتج بالفعل في بنوها أيضاً.

ويمكن أن يرد هذا، بأن احتجاج سيبويه بالفعل أو المصدر في " مَسْنِيَّة " يختلف عن احتجاجه بالمصدر فقط في " مَرْضِيّ " ؛ لأن الاحتجاج "لمسْنِيَّة " بهما يؤدي إلى التصحيح في كلا الحالتين؛ ألا ترى أن الفعل يَسْنُو، والمصدر: سَنْوًا.؟.

أما عدم احتجاج سيبويه بالفعل في " مَرْضِيٍّ "؛ فلأنه كان يلزمه الإعلال؛ ألا ترى أن المصدر بالواو وهو: الرضوان، وأن الفعل بالياء وهو: رضي. فاختلفا.فتمسك سيبويه بالمصدر.

أما الفراء، فأستبعد استعمال أصله؛ لأنه أجاز الوجهين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد نقل عنه ابن المؤدب استكراهه للإعلال فيما أصله الواو كمَدْعِي و مَجْفِي[1].

وجاء الصرفيون من بعدهما فرجحوا الإعلال على التصحيح[2] ، بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك حين عدَّ الإعلال فيما أعل ماضيه كمرضي هو القياس[3].

ثم اختلفوا في تعليل الإعلال في "مَسْنِيَّة" و" مَعْدِيّ "، ونحوهما على قولين:

أحدهما: أن الواو تطرفت ولم يفصل بينها وبين الضمة إلا الواو الساكنة الزائدة الخفية بالإدغام، وهي حاجز غير حصين، فكأنها وليت حركة. وهو ما اختاره ابن عصفور [4]، وتبعه أبوحيان[5] . وعومل معاملة عُصِيّ.

---

(١) –انظر: دقائق التصريف ٣٢٠.

(٢) –انظر مثلاً: شرح الشافية للرضي ١٧١/٣، و تسهيل الفوائد ٣٠٩،والبحر المحيط ٢٧٦/٧، وشرح ابن عقيل٤٥٢/٢.

(٣) –انظر: شرح اليزدي على الشافية٥١٦.

(٤) –الممتع ٣٥٠.

(٥) –انظر: البحر المحيط ٢٧٦/٧.

والآخر: أنه إنما قلب؛ لجريانه على الفعل المبني للمفعول، وهما: عُدِيَ وسُنِي. ونسب هذا القول للفراء فيما نقل ابن عصفور،[1]. و لم أقف على ما نقله ابن عصفور عن الفراء في تعليل إعلال هاتين الكلمتين نصاً، إلا أنه لازم مذهبه؛ لأن ابن السكيت نقل عن الفراء في (باب ما يغلط فيه يتكلم فيه بالياء وإنما هو بالواو) هذا المذهب فقال:".. وأنشدني الفراء:

ما أنا بالجافي ولا المجفيّ

قال: وإنما قال المجفي؛ لأنه بناه على جُفِيَ، وهو من جفوت، فلما انقلب الواو ياء في جُفِيَ بناه مفعولاً عليه[2] " ونقل هذا المذهب ابن المؤدب و لم ينسبه لأحد[3]. ورده، فقال:" ولا يجوز أن يقال في: دُعِيْتُ، مدعِيّ. لأنه بني على الأصل. ودُعِيْتُ داخل ليس بأصل؛ لأن ما لم يسم فاعله داخل على كل شيء من (فَعلْت) من الفعل [4]"

كما نقله الأعلم، ولم ينسبه ورده أيضاً فقال:" وبعض النحويين يجعل معدياً جاريا على عُدِي في القلب والتغيير، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من شذوذه تشبيها بالجمع؛ لأن مفعولاً يجري على (فَعَلْتُه) كما يجري على (فُعِل)، تقول: عدوت عليه فهو معدو عليه، كما يقال: عدي عليه فهو معدو عليه، وقد استويا في التغيير مع اختلاف فعليهما فيه[5]"

كما رد ابن عصفور تعليل الفراء هذا بورود هذا القلب في غير اسم المفعول، وهو المصدر كعتِيّاً، والمصدر ليس مبنياً على الفعل المبني للمفعول.

والذي يظهر لي أن ما علل به الفراء ضعيف، لأنه لم يسلم من الردود المعتبرة، والله تعالى أعلم.

---

(١) –انظر: الممتع ٣٥٠

(٢) –انظر: إصلاح المنطق ١٨٤

(٣) –انظر: دقائق التصريف ٣٢٠.

(٤) –انظر : دقائق التصريف٣٢٠

(٥) –انظر: شرح شواهد الكتاب ، للأعلم ٥٩١.

المسألة الثالثة عشرة

نقده قول أبي إسحاق الزجاج : إن تنوين جوارٍ وغواشٍ ونحوهما بدل من حركة

قال ابن عصفور:" وأما في حال الرفع والخفض فإن العرب تستثقل الرفع والخفض فيها، مع ثقل الاسم الذي لا ينصرف، فتحذف الياء بحركتها، فينقص البناء، فيدخل التنوين فيصير التنوين عوضاً من الياء المحذوفة، فتقول: هذه جَوارٍ، ومررت بجوارٍ، وهذا أُعَيْمٍ ومررت بأُعيمٍ.

هذا مذهب سيبويه، ومذهب أبي إسحاق أن المحذوف أولاً إنما هو الحركة في الرفع والخفض استثقالاً، فلما حذفت الحركة عوض منها التنوين، فالتقى ساكنان ـ الياء والتنوين ـ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأن تعويض الحرف من الحرف أكثر في كلامهم من تعويض الحرف من الحركة. وأيضاً فإنه كان يجب أن يعوض التنوين من الحركة التي قد حذفت في الفعل نحو: يقضي ويرمي. فإن قيل: إنما منع من ذلك أن التنوين لا يدخل الفعل. قيل له: وكذلك التنوين لا يدخل الأسماء التي لا تنصرف.

وأيضاً فإنه كان يجب أن يعوض من الحركة المحذوفة التنوين في مثل حُبْلَى. بل كان يجب أن يكون العوض في حبلى ألزم؛ لأنه لا تظهر الحركة في حبلى في حال، وقد تظهر في: جوارٍ وأُعَيم وأمثالهما في حال النصب. فأن لم يفعلوا ذلك دليل على فساد مذهب أبي إسحاق.

ومما يدل على أن التنوين في جَوَارٍ وغَواشٍ، وأمثالهما عوض من الحرف المحذوف أنهم لا يحذفون في مثل الجواري والأُعَيْمي وجَواريك وأُعَيْميْك؛ لأنهم لو حذفوا لم يكن لهم سبيل إلى العوض؛ لأن التنوين لا يمكن اجتماعه مع الإضافة، ولا مع الألف واللام. وهم قد عزموا على ألا يحذفوا إلا بشرط العوض، فامتنع الحذف لذلك [1]"

الدراسة:

---

(١) ـ الممتع ٣٥٢-٣٥٣.

كل اسم ممنوع من الصرف وهو معتل الآخر، تنوينه تنوين عوض؛ لثقل الرفع والخفض فيه، مع ثقل الاسم الذي لا ينصرف. سواء أكان منعه من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع نحو " غَوَاشٍ، وجَوارٍ، ودَوَاعٍ، ونواهٍ " أم كان منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل نحو " أُعَيْم، ويُعَيْلٍ " أصلهما تصغير أعمى ويَعْلَى، ثم سمي بهما، فصارا علمين نحو أُبَيْطِر و يُبَيْطِر مضارعي بيطر. هذا هو المشهور[1] من قول النحويين، لكنهم اختلفوا في المعوَّض منه على قولين:

أولهما: قول الخليل و سيبويه، وهو أن التنوين عوض من الياء المحذوفة، إذ قال:".. لأن العرب اختارت في هذا حذف الياء؛ إذ كانت في موضع غير تنوين في الجر والرفع، وكانت فيما لا ينصرف، وأن يجعلوا التنوين عوضاً من الياء ويحذفوها[2]"

وهو اختيار أبي علي وابن جني وابن عصفور[3] .

والآخر: قول أبي إسحاق، نقله المازني فقال: " وقد قال أبو إسحاق في هذا ما أذكره لك: وهو أنه ذهب إلى أن التنوين إنما دخل في هذا الوزن؛ لأنه عوض من ذهاب حركة الياء، فلما جاء التنوين وهو ساكن والياء قبله ساكنة التقى ساكنان فحذفت الياء"[4]. و كلا القولين منسوبان عند أبي إسحاق إلى سيبويه؛ إذ قال – عند تفسير قوله تعالى: –[5] ﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ : " وقوله: ﴿ غَوَاشٍ ﴾ زعم سيبويه والخليل جميعاً أن التون ههنا عوض من الياء ... وكان سيبويه يذهب إلى أن التنوين عوض من من ذهاب حركة الياء، والياء سقطت لسكونها وسكون التنوين "[6].

وما نقله أبو إسحاق لا يوافق ما نقلته لك عن سيبويه، ويبقى هذا القول منسوباً إلى أبي إسحاق من طريق المازني.

وهذا القول ينتقده ابن عصفور من وجوه:

---

(١) –هناك من يقول: إنه تنوين صرف. انظر: البحر المحيط ٥/٥٢، والدر المصون٣/٢٧٠.

(٢) – الكتاب ٣/٣١١

(٣) –انظر:المنصف ٢/٧٠-٧٢، والممتع ٣٥٢.

(٤) –المنصف٢/٧٠.

(٥) –من الآية ٤١ من سورة الأعراف

(٦) –معاني القرآن له ٢/٣٣٨

أولها: أن تعويض الحرف من الحرف أكثر في كلامهم من تعويض الحرف من الحركة.

ثانيها: أنه كان يجب أن يعوض التنوين من الحركة التي قد حذفت في الفعل نحو: يَقْضِي و يَرْمِي.

ثالثها: أنه كان يجب أن يعوض من الحركة المحذوفة التنوين في مثل حُبْلى؛ بل هو ألزم؛ لأنه لا تظهر الحركة في حُبَلى في حال، وقد تظهر في حال النصب في: جَوَارٍ، وأُعيمٍ.

رابعها: أنهم لا يحذفون في مثل الجواري والأُعَيْمي، وجَوارِيك وأُعَيْمِيك؛ لأنهم لو حذفوا لم يكن لهم سبيل إلى العِوض، لأن التنوين لا يمكن اجتماعه مع الإضافة، ولا مع الألف واللام.

وقد ساق ابن جني بعض هذه العلل عن شيخه أبي علي[1].

والقول -فيما يظهر لي قول الخليل وسيبويه، لما احتج به ابن عصفور فيما أفاده عن ابن جني في المنصف[2] . والله أعلم.

---

(١) -المنصف٢/٧٠

(٢) -المنصف٢/٧٠-٧٥.

المسألة الرابعة عشرة

نقده قول أبي علي إن ألف (واو) منقلبة عن ياء

قال ابن عصفور:" فأما اعتلال الجميع فلم يوجد منه إلا كلمة واحدة، وهي " واو". وفيما انقلب عنه هذه الألف خلاف:

فمنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن الواو؛ لأن ما عرف أصله من المعتل العين أكثر ما تكون الألف فيه منقلبة عن الواو. فحمل المجهول الأصل على الأكثر. ومنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن ياء. وإلى هذا القول كان يذهب أبو علي، ويعتمد في ذلك على أنه لا ينبغي أن تكون حروف الكلمة كلها من موضع واحد، إذ ذلك مفقود في الصحيح. فأما بيَّة فقليل جداً، وهو أيضاً مما يجري مجرى حكاية الصوت. وكذلك دَدَدٌ؛ لأنه مستعمل في ضرب من اللعب، فهو حكاية صوت عندهم. وإذا كانت الألف منقلبة عن ياء كان مما فاؤه ولامه من جنس واحد، وقد جاء ذلك في الصحيح قليلاً، نحو: سَلِس وقَلِق. فحمله على ما جاء مثله في الصحيح أولى.

وله أيضاً أن يستدل بأن يقول: قد جاءت الياء فاء ولاما في قولهم: يَدَيْتُ إليه يَدَاً. والياء أخت الواو؛ فينبغي أن تحمل عليها في ذلك.

والصحيح عندي الأول. وذلك أنه إذا جعلت فيه الألف منقلبة عن ياء اجتمع فيه حمل الألف على الأقل فيها، من كونها منقلبة عن ياء، مع حمل الكلمة على باب " حَيَوت " أعني أن يكون عينها ياء ولامها واواً، وذلك أيضاً لم يجيء في كلامهم. وإذا جعلت الألف منقلبة عن الواو كان حملاً على الأكثر فيها، ويكون في ذلك دخول في باب واحد معدوم، وهو كون أصول الكلمة كلها واوات [1] "

الدراسة:

زعموا أنه لا يوجد كلمة اعتلت جميع حروفها إلا " واو ". واختلفوا في أصل ألفها. على قولين:

---

(١) -المنع ٣٥٦-٣٥٧.

أحدهما: ما نسب إلى الأخفش، وهو أن الألف منقلبة عن الـواو[1] ، واستدل لمذهبه بأدلة:

الأول: أن العرب تفخمها، ولم تسمع عنهم الإمالة فيها.

الثاني: ما قضى به سيبويه من أن الألف إذا كانت في موضع العين فأن تكون منقلبة عن الواو أكثر من أن تكون منقلبة عن الياء قال:" وإذا جاء اسم نحو الناب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها مبدلة من اليـاء أكثر، فاحمله على الأكثر".[2]

الثالث: أنهم قالوا في تصغيره " أويَّة " بقلب الفـاء همـزة لكونهـا أول واويـن متصدرتين، كقولهم: " أواصل ". ولو كانت ياء لقيل: أيَّة

الرابع: لو جعلنا العين ياء لم تخرج الكلمة عن كونها بلا نظير، وبذلك يسقط قول أبي علي: لو جعلنا العين واوا للزم كون الفاء والعين واللام من لفظ واحـد ولا نظـير لذلك؛ إذ الكلمة لا نظير لها في الاعتبارين. [3].

والآخر: مذهب أبي علي الفارسي، وهو أن الألف منقلبة عن الياء، قال:" ... ألا ترى أنه لم يجيء مثل " وعوت "، وقد جاء في اسم واحد وهو قولهم "واو "، والقياس في الألف منها أن تكون منقلبة عن ياء " [4]، واستدل على ذلك بأدلة:

أولها: أن جعل الألف واواً يؤدي إلى كون حروف الكلمة من موضع واحد، وهذا مفقود في الصحيح

---

(١) —انظر: سر صناعة الإعراب ٥٩٨/٢، والمنصف ٢١٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١٠، وشرح الشافية للرضي ٧٤/٣، والجاربردي ٧٣٤، واليزدي ٤٦١، وركن الدين ١١٣٧-١١٤٠، وبغية الطالب ١٧٩ ، والارتشاف١/١٨٥، والمساعد ٢٣/٤.

(٢) —انظر: الكتاب ٤٦٢/٣، وسر الصناعة ٥٩٨/٢.

(٣) —انظر: سر صناعة الإعراب ٥٩٨/٢، والمنصف ٢١٤/٢، وشرح ابن يعيش على المفصل ٥٨/١٠، وشرح الرضي على الشافية ٧٤/٣، والجاربردي ٧٣٤، واليزدي ٤٦١، وركن الدين ١١٣٧-١١٤٠، وبغية الطالب ١٧٩، والارتشاف ١٨٥/١، والمساعد ٢٣/٤.

(٤) — المسائل الحلبيات ٨، وانظر: سر صناعة الإعراب ٥٩٨/٢، والمنصف ٢١٤/٢ ، وشرح الرضي على الشافية ٧٣/٣، والجاربردي ٧٣٤، واليزدي ٤٦١، وركن الدين ١١٣٧-١١٤٠، والممتع ٣٥٦، والارتشاف١/١٨٥ ، والمساعد٢٣/٤.

ثانيها: أن ما فاؤه ولامه من جنس واحد موجود في الصحيح، وإن كان قليلا؛ كقولهم:سَلِس، وقَلِق. فحمله على الموجود وإن قل، أولى من حمله على المفقود.

ثالثها: أنه جاء عنهم " يَدَيْتُ " فالياء. وقعت فاء، ولاما، والواو أخت الياء فتحمل الواو على الياء في كونها فاء، ولاما[1] .

وانتقد ابن عصفور قول أبي علي، وأورد أدلته التي لم تخرج عن الأدلة التي سقتها في عرض أدلة الفريق الأول، وانتهى ابن عصفور إلى أن الكلمة على أي اعتبار تدخل في باب معدوم، فحملها على ما كثر فيها، وإن كان بابه معدومًا أولى.

وهو الذي يظهر لي ؛ إذ هو أقوى القياسات التي أوردها، في عرض أدلة الفريقين، ويمكن أن يعد تفخيم العرب لها وعدم سماع الإمالة فيها دليلاً سماعياً، يضيف إلى دليل الكثرة دليلاً آخر. والله تعالى أعلم.

---

(١) – انظر : سر صناعة الإعراب ٥٩٨/٢ ،والمنصف٢١٤/٢ ،وشح الرضي على الشافية٧٣/٣ ، والجاربردي ٧٣٤ ، واليزدي ٤٦١ ، وركن الدين١١٣٧–١١٤٠ .

المسألة الخامسة عشرة

نقده المازني في عده واو " حَيَوان " أصلاً.

قال ابن عصفور:" ... فأما أن يكون العين ياءٍ واللام واواً نحو " حَيَـوت " فـلا يحفظ في كلامهم في اسم و لا فعل. فأما "الحَيَوان" و"حَيْوَة" فشاذان، والأصل فيهمـا " حَيَيَان" و " حَيَّة "، فأبدلوا من إحدى الياءين واواً.

وزعم المازني أن هذا مما جاءت عينه ياء ولامه واو، وأنه اسم لم يستعمل منه فعل، كما قالوا: فَاظَ المَيِّتُ يَفِيظُ فَيْظَاً و فَوْظَاً، فاستعملوا الفعل مما عينه ياء، و لم يستعملوه مما عينه واو.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنه قد ثبت إبدالهم الياء واوا شذوذاً، و لم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو. وأيضاً فإن الحَيَوان من الحَيَاة. ومعنى الحياة موجـود في الحَيَا : المطر؛ ألا ترى أنه يُحْيي الأرض والنَّبات، كما قال تعالى[1] : ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ وهذا كثير في القرآن والشعر. وهو يقولون في تثنيته " حَيَيَان " بالياء لا غـير. فثبت بذلك أن الواو في حيوان بدل من ياء، وأن ما ذهب إليه المازني فاسد [2] ".

الدراسة:

جاءت الواو والياء فاء وعيناً وتقدمت كل واحدة منهما على الآخرى، كقـولهم: يَوْم، ويَل. واختلفتا في أن الواو تقدمت عيناً على الياء لاما، نحو: طَوَيْـتُ، ولَوَيْـتُ. بخلاف العكس، أي لم تتقدم الياء عينا على الواو لاما[3]. واختلف العلماء فيما ظـاهره ذاك، وهو " حَيَوان " على قولين:

أحدهما: أن الواو مقلوبة عن الياء، وهو مذهب الخليل[4] ، و سيبويه؛ إذ قـال: " وأما قولهم " حَيَوان " فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة؛ و لم يكونوا ليلزموهـا الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفـان، كمـا

---

(١) –الآية ١١ من سورة ق.

(٢) –المنع ٣٦٠–٣٦١.

(٣) –انظر: شرح الشافية لركن الدين ١١٣١–١١٣٢.

(٤)– انظر : المنصف٢/٢٨٤–٢٨٦، وشرح اللوكي٢٦٣

أبدلوها في رحَوِيّ حيث كرهوا الياءات، فصارت الأولى على الأصل، كما صارت اللام الأولى في مُمِلّ ونحوه على الأصل، حين أبدلت الياء من آخرة."[1].

وتبعه على ذلك جمهور العلماء[2] . واستدلوا على ذلك بدليلين:

أحدهما: أن الحكم بأصالة الواو يؤدي إلى إثبات بناء معدوم وهو مثل: حيوت.

والآخر: أنه جاء في كلامهم الحيا بمعنى المطر، وفيه معنى الحياة كما قال تعالى[3] : ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ و قوله تعالى[4] : ﴿ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مَوْتِهَا ﴾ ، وكذلك الحيوان فيه معنى الحياة[5].

والآخر: أن الواو أصل، وهو مذهب المازني؛ إذ قال: " وأما قولهم: " حَيَوان " فإنه جاء على ما لا يستعمل. ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً، وعلى ذلك جاء " حَيْوَة " اسم رجل فافهمه.

وكان الخليل يقول: " حَيَوان " قلبوا فيه الياء واواً لئلا يجتمع ياءان استثقالاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان، ولا أرى هذا شيئاً؛ ولكن هذا كقولهم: فَاظَ المَيِّت،يَفِيْظ، وفَوظاً، فلا يشتقون من "فَوْظ " فعلاً "[6]

فوجه استدلال المازني قياس الحيوان على " الفَوْظ " فإنه يقر بعدم ورود " حَيَوت"، لكنه لا يمنع مجيء المصدر وهو الحيوان؛ لإمكان ذلك، كما جاء " فَوْظٌ " مع أنه لم يجيء " يَفُوظ ".

---

(١) –الكتاب ٤/٤٠٩.

(٢) –انظر: المقتضب ١/١٨٦، والمنصف ٢/٢٨٤ –٢٨٦، وسر صناعة الإعراب ١/١٥٣ –١٥٥، ٢١١، ٢/٥٨٩، ٥٩١، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٠/٥٥، وشرح اللوكي له ٢٦٣ – ٢٦٤، وشرح الرضي على الشافية ٣/٧٣.

(٣) –سبق تخريجها .

(٤) –من الآية ٩ من سورة فاطر.

(٥) –انظر: المقتضب ١/١٨٦ ، والمنصف ٢/٢٨٤-٢٨٦ ، وشرح الرضي على الشافية ٣/٧٣ .

(٦) – المنصف ٢/٢٨٤-٢٨٥.

ووصفه ابن يعيش بالسديد[1] . أما صاحبنا فقد وصفه بالفاسد، وعلل فساده بعلتين :

أولهما: أنه ثبت إبدالهم الياء واواً شذوذاً، و لم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو، وتوجيه هذا أن الحمل على الموجود وإن كان شاذاً أولى من الحمل على المعدوم.

والأخرى: الاشتقاق من الحياة، وهي من الحيا المطر، وهم يقولون في تثنيته "حَيَّان". ومضارعه: يُحْيي. و هذه أدلة ابن جني في المنصف [2].

أما قياس المازني في فَوْظ ونحوه، فقد سكت عنه ابن عصفور، ورده ركن الدين واليزدى بما حكاه الجوهري من قولهم: فَاظَ يفُوظُ فَوْظًا، وفَاظَ يَفِيْظُ فَيْظًا[3].

والذي يظهر لي أن قول الجمهور هو السديد؛ لما علل به ابن عصفور وغيره، كما أن قياس المازني على فاظ ونحوه، مردود بما أورده ركن الدين واليزدي عن الجوهري، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. والله أعلم .

---

(١) –انظر: شرح الملوكي له ٢٦٤.

(٢) –٢/٢٨٤-٢٨٥.

(٣) – انظر: الصحاح٣/١١٧٦ (فيظ) ، وشرح ركن الدين على الشافية ١١٣٥-١١٣٦، وشرح اليزدي ٤٥٩.

المسألة السادسة عشرة

نقده المازني، في تجويزه إظهار ياء " تَحيّة "

قال ابن عصفور: " فإن كانت التاء عوضاً فإنه لا يجوز إلا الإدغام، نحو: " تَحيَّة " مصدر " حيَّا ". الأصل "تَحْيِيَا" فحذفت ياء (تَفْعِيل)، وعوضت التاء منها على حد تكرمة فصار " تَحْيِية " فصارت هذه التاء لأجل العوضية، كأنها جزء من الكلمة فلزمت، فصارت الحركة لازمة لذلك، فلزم الإدغام.

وزعم المازني أنه يجوز الإظهار، واستدل على ذلك بجواز الإظهار في "أَحْيِيَة "،مع أن الهاء من أَحْيِية لازمة (لأفْعِلَة)، لأنها لم تدخل على " أَحِيّ "، كما أنها في تحية كذلك؛ إذ لم تدخل على " تَحِيّ ". وهذا الذي ذهب إليه ضعيف؛ لأن الفرق بين "تحيَّة" و " أَحْيِية " بَيِّنٌ؛ وذلك أن التاء من تحية صارت عوضاً من حرف من نفس الكلمة، فصارت كأنها حرف من نفس الكلمة لذلك. وأيضاً فإن أحيية جمع، والجمع فرع عن الواحد، والفروع قد لا تلحظ وقد تلحظ. وأما تحية فمصدر، والمصدر أصل، فينبغي أن يلحظ في أصله [1] "

الدراسة:

إذا كان ما عينه ولامه ياءين فصل بينهما وبين الطرف تاء التأنيث، فلا تخلو من أن تكون عوضاً من محذوف أو غير عوض، فإن لم تكن عوضاً لم يجز إلا الإظهار، نحو: مُحْيية ومُعْيِية. قال ابن جني:" وإنما لم يجز في هذا إلا الإظهار؛ لأنك قد كنت تظهر أَحْيِيَة، وأعْيِياء؛ لمراعاتك أمر الواحد...؛ لأنه لا يكون إلا جاريا على الواحد، ولا يكون إلا من لفظه لا يجوز فيه لما ذكرت إلا الإظهار؛ لأنه على صدد الإفراد والانفصال فكذلك أيضا أظهرت " مُعْيِية"؛ لأن الأصل التذكير، والتأنيث فرع عليه، وأنت إذا قلت:" مُعْيٍ" لم يجز الإدغام؛ فلذلك ظهرت " مُعْيِية "، ولم يجز الإدغام فيها [2] "

---

(١) – الممتع ٣٦٧.

(٢) –المنصف ١٩٣/٢-١٩٤

فإن كانت التاء عوضاً فإنه لا يجوز إلا الإدغام نحو: "تَحيَّة"، هذا ما عليه أكثر النحويين[1].

وخالفهم المازني فأجاز الإظهار؛ قائلاً:" والإظهار عندي جائز، والإدغام أكثر. وجاز الإظهار كما جاز في جمع " حَياء " حين قلت: " أَحْيِيَةٌ "؛ لأن الهاء لـ"أَفْعِلَة" ـ إذا كانت جمعاً لازمة ـ، لا تفارق، فلذلك كانت كـ"تَحيَّة " حيث كانت الهاء فيها لا تفارق "[2].

وهو ظاهر كلام سيبويه؛ إذ قال:" فأما " تَحيَّة" فبمنزلة " أَحْيِيَة"، وهي (تَفْعِلَة)، والمضاعف من الياء قليل؛ لأن الياء قد تثقّل وحدها لاما[3] "

قال الأعلم معلقاً على كلام سيبويه :" ... فأجاز في " أَحْيِيَة " وتَحْيِية الإظهار والإدغام ؛ لأن الهاء لا تفارقها ولا يكون فيه تذكير ، فالحركة لازمة للياء الثانية ، وفي مُحْيِية و مُعْيِيَة يلحقها التذكير فتزول حركة الياء "[4]

ووجهه عند المازني القياس على " أَحْيِيَة " جمعا لحَياء، إذ هي لازمة له جمعاً، كما لزمت " تَحيَّة " مصدراً، وإذا رأيتهم قد أظهروا " أَحْيِيَة "جاز أيضاً أن أظهر " تَحيَّة ".

ورد هذا ابن عصفور من وجهين:

أحدهما: أن الهاء في " تَحيَّة " ليست هي في " أحيِيَة "، وذلك أنها في " تَحيَّة عوض من حرف من نفس الكلمة، فصارت كأنها حرف من نفس الكلمة. وهي في تحية زائدة.

والآخر: أن أحيية جمع، والجمع فرع على الواحد، والفروع قد تلحظ وقد لا تلحظ، و أما " تَحيَّة " فمصدر، والمصدر أصل، فينبغي أن يلحظ في نفسه.

وما استدل به ابن عصفور منقول عن المنصف.[5]

ونقل ابن جني عن أبي علي في تعليل هذا الإدغام أنه قال:" إنما لم يجز إظهار " تَحيَّة " كما جاز إظهار " أَحْيِيَة "؛ لأن أصله: " تَحْيِيا " فلو أظهرت فقلت: " تَحْيِيَة " لكنت

---

(١) ـانظر: الإيضاح ٢/٢٧٢، والمنصف ٢/١٩٥-١٩٧، والممتع ٣٦٧، والارتشاف ١/٣٤٧.

(٢) ـالمنصف٢/١٩٥.

(٣) ـ الكتاب ٤/٣٩٧. وانظر: الارتشاف ١/٣٤٧.

(٤)ـانظر : النكت ٢/١٢١٨

(٥) ـ٢/١٩٦.

قد رجعت إلى ما هربت منه من إظهار الياءات، فكرهوا العودة إلى ما هربوا منه، فأدغموا ليس غير [1] "

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه أكثر الصرفيين من وجوب الإدغام هو الصواب لمجموع الأقيسة التي أوردها نقلاً عن أبي علي وابن جني و ابن عصفور. يعزز ذلك السماع، فلم تسمع في موضع غير مدغمة، وهكذا جاءت في القرآن، من قوله تعالى[2]: ﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ ﴾؛ ألا ترى أن القراء مجمعون على الإدغام.والله أعلم .

---

(١) —المنصف ١٩٦/٢

(٢) —من الآية ٤٤ من سورة الأحزاب. وانظر : البحر المحيط ٤١٩/

المسألة السابعة عشرة

نقده الفراء والكسائي في إعلال " آية "

قال ابن عصفور:" وفي آية ثلاثة أقوال للنحويين:

فمذهب الخليل ما ذكرناه من اعتلال العين وصحة اللام شذوذاً.

ومذهب الفراء أن وزنها (فَعْلَة)، وأن الأصل (أَيَة) فاستثقلوا اجتماع ياءين، فأبدلوا من الساكنة ألفاً تخفيفاً. قال: وإذا كانوا يفعلون ذلك بالياء الساكنة وحدها، في نحو: عَيْب وعَاب، وذَيْم و ذام، فالأحرى أن يفعلوا ذلك إذا انضاف إليها ياء أخرى.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأن فيه إعلال العين، مع أن العين معتلة كما في مذهب الخليل، مع أن إبدال الياء الساكنة ألفاً ليس بمستمر. وأما العَاب والعَيب والذام والذَّم فهما مما جاء على (فَعْل) تارة، وعلى (فَعَل) أخرى.

ومذهب الكسائي أن وزنها (فاعِلة)، والأصل (آيَة)، فحذفت استثقالا لاجتماع الياءين، إذ حذفوها وحدها في " بالَة " وقد تقدم [1].

وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأن فيه أيضاً ما في مذهب الخليل من إعلال العين؛ لأن الحذف إعلال، مع أن حذف الياء التي هي عين ليس بمطرد، مع أنه ادعى أصلاً لم يلفظ به، ولا مانع يمنع لو كان ذلك " [2].

الدراسة:

إذا كانت العين واللام ياءين، صحت العين وأعلت اللام، هذا أصلهم. وخالف في ذلك ألفاظ أعلت فيها العين وصحت اللام، كراية، وثاية، وغاية، وطاية، وعللوا ذلك بكون هذه الألفاظ أسماء، فلا تتصرف فيلزم فيها من الإعلال والتغيير ما يلزم في الفعل، وزاد ابن مالك: كون الياء لم تقع طرفاً[3].

---

(١) –قال المحقق: " لم يتقدم لها ذكر من قبل، وهي مصدر باليت وأصلها بالية مثل عافية، حذفت منها الياء تخفيفا " الممتع ٣٦٩، وانظر : الخاطريات٦٩ ، والمنصف ٢/٢٣٦. واللسان١/٤٩٩ (بلو).

(٢) –الممتع ٣٦٩.

(٣) –انظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣١.

ومن هذه الألفاظ " آية " فإن إعلال عينها خارج عن القياس كنظيراتها. غير أنهم اختلفوا في الأصل الذي كانت عليه، ومن ثم اختلف وزنها عندهم.

وقد نقل إلينا ابن عصفور ثلاثة مذهب فيها على ما يأتي:

أولاً: مذهب الخليل، أن " آية " (فَعَلَة)، أَصْلُهَا: أَيَيَة، كشجرة قال:" الآيـة ... وتقديرها: (فَعَلَة). قال الخليل: إن الألف التي في وسط " الآية " هي في الأصل يـاء ... "[1]. ونقل سيبويه مذهبين[2] .وبيانه أن الياء تحركت وانفتح ما قبلـها فقلبـت ألفـاً. وصحت اللام. وقد نسب مكي بن أبي طالب قول الخليل هذا للكوفيين[3] .

ثانياً: مذهب أبي زكريا الفراء- فيما نقل عنه ونسب إليه- أن أصلها (أَيَيَة)بسكون العين، كحَيَّة، فهي بزنة (فَعْلَة). قال ابن الأنباري:" ... الآية، قال الفراء: وزنها مـن الفعل:(فَعْلَة)، أصلها: أَيَة، فاستثقلوا فأتبعوه الفتحة التي قبلها[4] ".

واختاره ابن مالك، وقال:" إنه أسهل الوجوه[5] " قال ابن عقيل:" وكونه أسهل، أنه ليس فيه إلا إبدال الألف من حرف علة ساكن[6]" كما اختاره العكبري. واستدل على صحته بقولهم:" تأيَّا القوم "، أي: اجتمعوا، وقولهم في الجمع: " آياء " فظهرت الياء الأولى [7] "

ثالثاً: مذهب الكسائي، أن الأصل " آيِيَة " كَضَارِبَة، بزنة (فَاعِلَة) قال أبو بكـر الأنباري:" وقال الكسائي: آية، وزنها من الفعل (فَاعِلَة)، الأصل فيها " آيِيَـة "، علـى وزن ضَارِبة، فكان يلزم الياءين الإدغام، فتصير: آية على وزن " دابَّة " و " خَاصَّـة "،

---

(١) -العين٦/١٠٦.

(٢) -انظر: الكتاب ٤/٣٩٨، وانظر: شرحه للسيرافي ٦/٣٠٣، والزاهر٢/٢٤١، ورسالة الملائكة ١٠٣، وشفاء العليل٣/١١٠٠،والارتشاف ١/٣٠٠، والمساعد ٤/١٦٨، وشرح التصريح ٢/٣٨٨، والخزانة٦/٥١٧.

(٣) -انظر: مشكل إعراب القرآن ١/٣٧٩.

(٤) -الزاهر١/٢٤١، وانظر: شرح السيرافي ٦/٣٠٤ ، ورسالة الملائكة ١٠٦-١٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٠٠، وشرح الشافية للرضي ٣/١١٨، وشفاء العليل ٣/١١٠٠، والارتشاف١/ ٣٠١،وخزانة الأدب٦/٥١٧

(٥) -التسهيل ٣١٠

(٦) -المساعد ٤/١٦٨.

(٧) -الإملاء ١/٣٢. وانظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال٤٣.

فاستثقلوا هذا فحذفوا إحدى الياءين[1] ". والمحذوف عند بعضهم على قول الكسائي هذا العين[2] ، استثقالاً لاجتماع ياءين كما حذفوا في "بالة "، والأصل: بالية. فالوزن: " فَالَة ".

هذه أشهر الآراء في المسألة، على ما نقل ابن عصفور.

واتضح من نص ابن عصفور رده لمذهب الفراء والكسائي، واستدل على فساد مذهب الفراء من غير وجه:

أحدها: أن فيه إعلال العين، كمذهب الخليل.

والثاني: أن إبدال الياء الساكنة ألفاً ليس بمستمر.

والثالث: أن ما استدل به من قولهم: العَاب والعَيْب، والذام والذّم، لا دليل فيه إذ هما لغتان عن العرب. جاءت مرة على (فَعْل) ومرة على (فَعَل).

ورد مذهب الكسائي من وجوه:

أحدها: أن فيه ما في مذهب الخليل من إعلال العين؛ لأن الحذف إعلال.

والثاني: أن حذف الياء التي هي عين ليس بمطرد.

والثالث: أنه ادَّعى أصلاً لم يلفظ به.

ولابن عصفور أن يستدل بما قاله الشيخ خالد الأزهري: من أنه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم: آي[3] .

هذا على أن المحذوف هو عين الكلمة، لكن العكبري ذهب إلى أن المحذوف على مذهب الكسائي هو لام الكلمة،قال: " والقول الثالث: أصلها "آيَة"، مثل ضاربة، فكان القياس أن تقول: آيَة، مثل دَابَّة، فحذفت الياء الأخيرة تخفيفاً، وهو قول الكسائي، ووزنها على هذا " فَاعَة " "[4].

---

(١) —الزاهر ١/٢٤١، وانظر: رسالة الملائكة١٠٧، وشرح الشافية للرضي٣/١١٨، واللسان ١/٢٨٣ (أيا)، والارتشاف١/٣٠٠، والمساعد٤/١٦٩.

(٢) —انظر: الممتع ٣٦٩.

(٣) —شرح التصريح ٢/٣٨٨.

(٤) —اللباب ٢/٤٣٤، وانظر: منهج الكوفيين في الصرف ٢٧٢.

بل ذهب السخاوي إلى عد هذا قول الكسائي والفراء. قال:" ... وقال الكسائي والفراء:وزنها (فَاعَة)، وأصلها " آيَة " فحذفوا لامها، وهي في الأصل (فَاعِلَة) فاستثقل اجتماع الياءين فحذفت[1] ".

واستنتج بعض الباحثين من هذين القولين أن للكسائي قولين في آية بعد الحذف[2]، قول بحذف العين، فهي على زنة (فَالَة)، وهو ما يفهم من رد ابن عصفور والشيخ خالد الأزهري، وقول بحذف اللام على زنة (فَاعَة) على ما ذكر العكبري ونقله السخاوي.

على أن السيرافي نسب إلى الكسائي قولاً ثالثاً غير ما سبق وهو أنّ وزن آية: (فَعِلَة) بكسر العين، قال في شرح الكتاب:" وقد قال الكسائي: آية، وزنها (فَعِلَة) وكان أصلها: أَيِيَة، فاستثقلوا اجتماع الياءين مع الكسرة، فحذفوا إحداهما[3]"

و على هذه النقول يكون للكسائي في أصل " آية " وزنان هما: (فَاعِلَة) على اعتبار (آيَة)، و(فَعِلَة) على اعتبار " أَيِيَة ". ويكون لها بعد الحذف وزنان:(فَالَة) بحذف العين. و(فَاعَة) بحذف اللام.

والذي يظهر لي أن أصل " آية " عند الكسائي " آيَة " على " فَاعِلة " إذ هو النقل المباشر عن الكسائي، فقد نقل ابن المؤدب ذلك فقال: " وقال الفراء ــ رحمه الله ــ سألت الكسائي عن " آية " ما هي من الفعل ؟ فقال: فَاعِلة، وكانت في الأصل: " آيِيَة " فخففوها [4] " يبقى المحذوف متردداً بين العين واللام، و قد رجح بعض الباحثين حذف اللام، قياساً على بالة؛ وذلك أن المحذوف اللام، والأصل: بالية[5].

وفيه نظر؛ لأن تنظير ابن عصفور والشيخ خالد الأزهري بـ " بَالَة" إنما كان استدلالاً للحذف مقابل الإبدال عند الخليل، ولم يكن لمكان المحذوف. ويبقى احتمال حذف العين أو اللام عند الكسائي محتملا، لكن اعتبار العين يعد مقبولاً؛ لأنه أساس نقد ابن عصفور.

---

(١) ــ سفر السعادة ٩٨/١.

(٢) ــ انظر: منهج الكوفيين في الصرف ٢٧١.

(٣) ــ شرح السيرافي ٣٠٤/٦

(٤) ــ دقائق التصريف ٢٩٩.

(٥) ــ منهج الكوفيين في الصرف ٢٧٢.

أما ما نسبه السخاوي إلى الفراء فقد رده محقق الكتاب، واعتبره وهماً[1] . ووافقه على ذلك بعض الباحثين [2] .

أما مذهب الفراء الذي ذكره ابن عصفور وانتقده، فقد ذكره سيبويه عند ذكره قول الخليل، ونسبه إلى بعض المتقدمين. قال:".. وقال غيره: إنما هي أيّة، وأيٌّ (فَعْل)، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما؛ لأنهما تكرهان كما تكره الواوان، فأبدلوا الألف كما قالوا: الحيوان، وكما قالوا: ذَوائب، فأبدلوا الواو كراهية الهمزة. وهذا قول [3] "

واختلف العلماء في توجيه هذا القول على اعتبارين:

أحدهما: أنه قول سيبوية، وهو ما ذكره مكي[4] والعكبري[5] وأبو حيان[6] والبغدادي[7] .

والآخر: أن سيبويه جاء به على سبيل الذكر فحسب، ولم يأخذ به. وهو ما رجحه بعض الباحثين، بقول سيبويه:" وهذا قول " [8] . و اعتبر آخرون هذا تقوية واختياراً له من وجهين:

أحدهما: أن سيبويه وصف قول الخليل بالشذوذ، ثم ذكر قول غيره في مقابله، وقال عنه " وهذا قول " فكأنه يعتمده.

والآخر: نسبة كثير من العلماء هذا القول إلى سيبويه.

وفيه نظر: أما الأول؛ فإن الشذوذ الذي ذكره في قول الخليل، وهو إبدال العين ألفاً، موجود في القول الثاني بعينه، ولا يستقيم أن يرد قول الخليل بعلة الشذوذ، ثم يأخذ

---

(١) –انظر: سفر السعادة ٩٨/١.

(٢) –جهود الفراء الصرفية٣٠١.

(٣) –الكتاب ٣٩٨/٤.

(٤) –انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٧٩/١.

(٥) –انظر: اللباب٤٢٢/٢.

(٦) –انظر: الارتشاف٣٠١/١.

(٧) –انظر: الخزانة ٥١٧/٦

(٨) –انظر: جهود الفراء الصرفية ٣٠٠

بقول غيره، وفيه العلة ذاتها. ثم إن تنكيره "قول" فيه إشارة إلى قلة الاهتمام به، ولو عده مقدماً على قول شيخه لقال " وهذا القول " فيكون أهدى.

و أما الآخر: فإن نسبة بعضهم إلى سيبويه هذا القول، لا تستقيم فيما يظهر لي حجة؛ لأمرين:

الأول: أنه مبني على الفهم السابق، وقد أوضحت رأي فيه.

والثاني: أنه قد استفاض عند العلماء نسبة هذا القول إلى الفراء، ولو عدوه قول سيبويه واختياره، لما أضربوا عنه صفحاً، كيف وقد نص عليه، على أن من نسبه إليه من القلة بحيث لا تقابل الكثرة الكاثرة ممن عده قول الفراء.

وإذا ما أضفت إلى ذلك تصدير سيبويه لقول الخليل، ومنزلته عنده، ترجح عندك أن مذهب سيبويه لم يخرج عن مذهب الخليل.

والذي أنتهي إليه هو ما انتهى إليه أبو العلاء المعري وابن يعيش والرضي من أنه رأي حكاه سيبويه، واختاره الفراء واشتهر عنه[1] .

بقي أن أشير إلى أن في " آية " قولين آخرين سوى ما سبق:

أحدهما: أن أصلها " أَيَيَة " كسَمُرة، فقلبت الياء ألفاً. وأخذ عليه أنه كان يجب قلب الضمة كسرة. ومنهم من قال: إن أصلها " أَيِيَة " كَتَبِقَة، فقلبت الياء ألفاً أيضاً. و أخذ عليه أن ما اجتمع فيه ياءان، مكسورة الأولى منهما يجوز فيه الفك والإدغام، كحَيِيَ، وحَيَّ.

والآخر: أن أصلها " أَيَيَة " بفتح الياءين، كالخليل، إلا أنه أعلت الياء الثانية على القياس، فصارت " أَيَاة "، كحياة، ثم قدمت اللام إلى موضع العين[2].

---

(١) –انظر: رسالة الملائكة١٠٦ ، وشرح المفصل ١٠/١٠٠، وشرح الشافية للرضي٣/١١٨.

(٢)– انظر المذهبين في : شرح التصريح ٢/٣٨٨ ، وخزانة الأدب ٦/٥١٨ .

المسألة الثامنة عشرة

نقده الخليل في تعليله حذف ألف (استحْيا).

قال ابن عصفور:" وشذ من الفعل " استحى "، وكان القياس " استحيا "، لكن شذوا فيه، فأجروه مجرى: استبان، فنقلوا حركة الياء التي هي عين إلى الساكن قبلها، وقلبوا الياء ألفاً، فصار: استَحَى.

فأما المازني فيزعم أن الألف حذفت تخفيفا، كما حذفت من عُلَبِط وهُدَبِد.

وأما الخليل فيزعم أنه لما اعتلت العين سكنت، وسكنت اللام أيضاً كذلك بعدها بالإعلال، فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. فإن قال: فلأي شيء لم يردوا المحذوف في المضارع، فيقولون "يَسْتَحِيُّ "، ويرفعون الياء التي هي لام، ويدغمون فيها العين ؟ فالجواب أن الذي منع من ذلك أنهم لو فعلوه لرفعوا ما لا يرتفع مثله في كلامهم؛ لأن الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلا لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام. فأما قول الشاعر[1] :

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتَعِيُّ

فبيت شاذ، وقد طعن على قائله[2] .

ورد المازني، مذهب الخليل، بقول العرب في التثنية: استحيا. قال: فلو كان الحذف لالتقاء الساكنين لوجب الرد هنا، لأن اللام قد تحركت لأجل ألف التثنية، فكانوا يقولون: " استحَايا ".فلما لم يقولوا ذلك دل على أن الحذف تخفيف.

ولقائل أن يقول: لما حذف عين " استحى " أشبه " افتعل "، فصرف كتصريف ما أشبهه. ومذهب المازني أقوى "[3]

الدراسة:

---

(١) –البيت منسوب في التاج (عيي) إلى الحطيئة، و لم أجده في ديوانه، وانظره في: معاني القرآن ١/٤١٢، والمنصف٢/٢٠٦، والمحتسب ٢/٢٦٩، والتبيان ٥/١٤٧، ورسالة الملائكة١٠٥، والمساعد٤/٢٦٠.

(٢) –انظر: المنصف٢/٢٠٦ .

(٣) الممتع ٣٦٩-٣٧٠.

قالوا: يَسْتَحِي، في: يَسْتَحْيِي. وهي لغة تميم. بحذف إحدى الياءين، والإثبات لغة أهل الحجاز[1] ، وبها القراءة المشهورة، في قوله تعالى[2]: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾ . وقرأ ابن كثير وابن محيصن ويعقوب بالحذف[3]، وجاء في الشعر / كقول جابر ابن جني في رواية[4] :

ألا تَسْتَحي منا الملوكُ وتَتَّقِيْ مَحَارِمَنَا لا يَبْوُؤ الدَّمُ بِالدَّمِ ؟.

وكقول عمر ابن أبي ربيعة[5] :

أمَا تَسْتَحِيْ أَمْ تَرْعَوِيْ أَمْ تُفَكِّرُ؟

فاختلف العلماء فيها من وجهين:

أحدهما: عين المحذوف، فقال بعضهم: لام الكلمة فوزنها (يَسْتَفِع)، وقال آخرون: عين الكلمة فوزنها (يَسْتَفِل). وهم الأكثر[6]. وهذا القول هو ما نعول عليه هنا.

والآخر: علة حذف العين، والخلاف فيها ــ على ما ذكر ابن عصفور بين المازني والخليل، على النحو الآتي:

أولاً: الخليل، ذهب إلى أن علة الحذف التقاء الساكنين، نقل مذهبه سيبويه فقال:" وكذلك اسْتَحَيْتُ أسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في بِعْتُ، وسكنت الثانية لأنها لام الفعل، فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان. وإنما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم[7] "

ويتجه هذا عند الخليل على اعتبار أن أصله " اسْتَحَايَ " كاستقام، بزنة (اسْتَفْعل) فلما اتصل به الضمير سكنت اللام، فحذفت العين؛للالتقاء الساكنين، وكذلك:اسْتَحاى

---

(١) ــانظر: شرح الشافية للرضي٣/١١٩، المساعد ٤/٢٠٠، واللسان ٣/٤٢٩-٤٣٠(حيا)

(٢) ــمن الآية ٢٦، من سورة البقرة.

(٣) ــانظر: البحر المحيط١/١٩٥، والدر المصون١/١٦٢، والمساعد٤/٢٠٠،

(٤) ــفي رواية الكتاب: ألا " تنتهي " فلا شاهد فيه، وانظره في الكتاب: ٣/٩٥، والمفضليات ٢١١، والبحر المحيط ١/١٩٥، والدر المصون١/١٦٢.

(٥) ــديوانه ٢٠٤، وانظر: المساعد ٤/٢٠٠.

(٦) ــانظر: الكتاب ٤/٣٩٩، المنصف ٢/٢٠٤-٢٠٦، والتذييل ٦/١٩١ (ب)، والبحر المحيط ١/١٩٥، والدر المصون ١/١٦٣، والمساعد٤/٢٠٠.

(٧) ــ الكتاب ٤/٣٥٨.

قلبت ألفاً وحذفت إحدى الألفين [1] . وهذا أصل غير مستعمل، قال سيبويه:" وقول الخليل يقويه: أوَّل، وآءةٌ، ويَوم، ونحو هذا؛ لأنها قد جاءت على أشياء لم تستعمل[2]. "

ثانياً: المازني، ذهب إلى أن علة ذلك الحذف التخفيف فقط، قال: " ... وكذلك " اسْتَحَيْت " حذفوا الياء التي هي عين الفعل، وألقوا حركتها على الحاء، ولم تحذف لالتقاء الساكنين [3] "

و يظهر أن ابن عصفور اكتفى بالنقل عن ابن جني، فنسب هذا القول إلى المازني، والذي يظهرلي أن هذا القول قديم، والمازني اختاره، فقد نقل سيبويه هذا عن غير الخليل فقال:" وقال غيره لما كثرت في كلامهم وكانتا ياءين حذفوا وألقوا حركتها على الحاء، كما ألزموا يرى الحذف، وكما قالوا: لم يَكُ ولا أدْر[4] " وقد عده ابن بري مذهب سيبويه[5] ، قال :" ... وأما سيبويه فيرى أنها حذفت تخفيفاً لاجتماع الياءين لا لإعلال موجب لحذفها ، كما حذفت السين من أحسَسْت حين قالت أَحَسْتُ، ونقلت حركتها على ما قبلها تخفيفاً "

وقد رد المازني قول الخليل من وجهين:

أولهما: أنه يلزم من قال إنها حذفت لالتقاء الساكنين أن يقول: هو يَسْتَحيُّ، فيردها لما تحركت اللام بالضمة وزال سكونها[6] .

والآخر: أنهم قالوا في المثنى: اسْتَحْيا، ولو كان ذلك الحذف لالتقاء الساكنين، لوجب الرد؛ لأن اللام قد تحركت لأجل ألف التثنية، فكانوا يقولون: اسْتَحَايا؛ فلما لم يقولوا ذلك دل على أن الحذف تخفيف [7].

---

(١) —انظر:شرح الشافية للرضي٣/١١٩، التذييل ١٩١/٦ (ب).

(٢) —الكتاب ٣٩٩/٤.

(٣) —المنصف٢/٢٠٤.

(٤) — الكتاب ٣٩٩/٤. وانظر: شرح الشافية للرضي٣/١١٩ ، التذييل ١٩١/٦ (ب). واللسان٣/٤٢٩-٤٣٠ (حيا)

(٥) —اللسان٣/٤٢٩-٤٣٠ (حيا)

(٦) —المنصف٢/٢٠٤-٢٠٥.

(٧) —المنصف٢/٢٠٤-٢٠٥ ، وانظر: التذييل١٩١/٦(ب).

ورُد ما اعترض به المازني:

أما الأول؛ فإنهم لوفعلوا ذلك لرفعوا ما لا يرتفع مثله في كلامهم؛ لأن الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتلا لم يدخلها الرفع[1] .

وأما الثاني؛ فلا يلزمه أيضاً؛ قال أبو حيان: " لأنهم لم يقولوا في المفرد "امْتَحاى "بل قالوا: استحى، كارتَمَى، فموجب الإسكان حين قال " استحى " باق في التثنية[2]".

وقد اعتذر ابن عصفور لذلك بأنه لما صار في اللفظ كـ(افْتَعَل) حكم له بحكمه.

قال أبو حيان:" وهذا اعتذار ضعيف[3] "

و قد اتضح من نص ابن عصفور، أنه يقوي مذهب المازني، معللاً بعلله. وقد سبق إلى تقوية هذا القول سيبويه[4].

وهو فيما يظهر لي كذلك؛ وذلك لسلامته من التكلف، وليس فيه ارتكاب مكروهات، كما عند الخليل[5]. وأن له نظائر في قولهم: " أَحَسْتُ، و ظِلْتُ، ومِسْت " وغيرها مما حذف لعلة التخفيف، وهي علة العلل. والله تعالى أعلم.

---

(١) –انظر: المنصف٢/٢٠٤-٢٠٥ ، والتذييل٦/١٩١ (ب) .

(٢) – التذييل ٦/١٩١(ب).

(٣) –التذييل٦/١٩١(ب)

(٤) –الكتاب٤/٣٩٩.

(٥) –انظر: شرح الشافية للرضي٣/١١٩.

المسألة التاسعة عشرة

نقده المبرد في قوله في مصدر احْواوى : "احْوِيَّاء"[1] .

قال ابن عصفور: " ومصدر " احواوى ": احْوِيواءٌ، من غير إدغام؛ لأن الياء مدة منقلبة عن ألف " احواوى ". هكذا حكى أهل اللغة عن العرب. وزعم المبرد أنك تقول: احْوِيّاءٌ، من قِبَل أن المصدر اسم. فبناؤه على حالة واحدة، فلا تكون الألف عارضة، والسماع يبطل ما قال [2] "

الدراسة:

تقول في (افْعَالّ) من: الحُوَّة: احْوَاوى، والأصل: احْواوو، وقعت الواو طرفاً متحركة وقبلها فتحة فقلبوها ألفاً، ولم يدغموا لاختلاف الحرفين وخروجهما بانقلاب الواو الثانية ألفاً عن أن يكونا مثلين. فإذا أردت المصدر من: احْوَاوى، فاعلم أنهم أجازوا فيه أربعة أوجه:

أحدها: احْوِيْواء . كانت الكلمة في الأصل " احْوِوْوَاو، تطرفت الواو إثر ألف زائدة فقلبت همزة " احْوِوْوَاء " ثم قلبت الواو المتوسطة المبدلة من ألف " احواوى " ياء؛ لانكسار ما قبلها. " احْوِيْوَاء " نقل ابن جني هذا القول، ولم ينسبه لأحد[3] .

فمن قال: احْوِيْواء بلا قلب وإدغام فلكون الياء عارضاً في المصدر للكسرة، وأصلها الألف في احْوَاوَى؛ فصارت لعروضها لا يعتد بها كما لا يعتد بواو سُوِيرَ وقُوِولَ؛ لكونها بدلا من الألف في سَايَر وقَاوَلَ[4].

والثاني: إحْوِيَّاء، بالقلب والإدغام، وهي في الأصل " احْوِوواءٌ " فقلبت الواو الوسطى ياء لانكسار ما قبلها فأصبحت " احوِيْواءٌ ". ثم قلبت الواو الأخيرة ياء لوقوع الياء المبدلة من الوسطى قبلها، فأصبحت " احْوِيْيَاء " ثم أدغمت الياء في الياء، فانتهت إلى "احْوِيَّاء" وهو مذهب سيبويه، إذ قال:" وإذا قلت احْوَاويت فالمصدر: احْوِيَّاءً؛ لأن

---

(١) –الحوة: لون يخالطه الكمتة مثل صدأ الحديد، والحوة أيضاً سمرة الشفة. اللسان٣/٤٠٧ (حوى)

(٢) –الممتع ٣٧١

(٣) –المنصف ٢/٢٢١.

(٤) –انظر: شرح الشافية للرضي٣/١٢٠.

الياء تقلبها كما قلبت واو أيّام [1] " واعتبره ابن عصفور مذهب المبرد ونقل علته ، والحق أنه مذهب سيبويه ، واختاره المبرد فقال :" فإن قلت : فما بالك تقول في المصدر على مثل احمِيْرار : احويّاء ؟ وأصلها احْوِيواءٌ ، فتدغم هلا تركت الياء مدة ؟

فمن قبل أن المصدر اسم ، فبناؤه على حالة واحدة ، والفعل ليس كذلك لتصرفه"[2] وهو مذهب ابن السراج[3] ، والمازني[4]. وابن المؤدب[5] .

ونقله ابن جني ، ذاكراً فيه توجيه المبرد السابق ، ووصفه بمذهب الأكثر[6].

ورده ابن عصفور بعلته .

والخلاف مبني على اعتبار الياء الأولى، وهي ما عبر عنها ابن جني "باللام الأولى" ، فعلى حين اعتبرها المبرد لازمة موجبة للقلب في المصدر؛ لأنه كالاسم، ولم يحملها على الفعل؛ إذ هي في الفعل عارضة.

اعتبرها ابن عصفور عارضة في المصدر، لعروضها في الفعل ، وقوى ذلك بالسماع عن العرب، ولعله يعني قول أبي عبيدة،فيما نقل الأزهري: " قال أبوعبيدة: .... ويقال: احْواوَى يَحْواوِي احْوِيْوَاء[7] ". والظاهر أن الذي دفع ابن عصفور إلى رد هذا القول أمران:

مخالفة السماع، وانفراد المبرد به.

والذي يظهر لي أن القولين معتبران؛ لأن ما ذكره سيبويه محمول على سماع في الغالب ، ولا يستقيم رده بسماع أبي عبيدة؛ لأنه من وجه آخر، لم يفارق القياس؛ إذ إدغام المثلين وسطاً كثير، كقتّال. وقالوا: اقتتال. وهذا يدفع حجة السماع.

---

(١) -الكتاب ٤/٤٠٤.

(٢)- المقتضب ١/١٧٧

(٣)- انظر : الأصول ٣/٢٥٩

(٤) -المنصف ٢/٢٢١

(٥) -حقائق التصريف ٣٤٥.

(٦)- المنصف ٢/٢٢٢

(٧) -تهذيب اللغة ١/٩٤٨، و اللسان ٣/٤٠٧ (حوى)

ثم هو على ما نقل ابن جني قول الأكثر، وهذا يقوي القول به واعتباره؛ لأنه ليس مذهب المبرد فقط.

وهذان القولان نقلهما ابن عصفور، كما رأيت. والعلماء إنما يـــذكرون هـــذين القولين على قياس "اشْهِيْباب ". من غير حذف، أما من قال: " اشْهِبَاب " فحذف الياء فله أن يقول: احْوِواء. فيحذف. كقولهم: اقتتال. **وهذا ثالث الأقوال.**

ومن قال في " اقْتَتَال "،: " قِتَّال" قال في احواوى: حِوَّاء. **وهذا رابعها.**

قال أبو علي:" والمصدر " احْوِيْواءٌ، واحْوِيَّاء "، إذا أدغمت مثل الاشْهِيْبَاب، ومن قال: الاشهِبَابُ قال: الأحْوِوَاء، ومن أدغم مصدر اقتتل فقال: القِتَّال قال: الحِوَّاءُ [1] "

وكل له مسوغه ، والله أعلم .

---

(١) —التكملة ٦١٤، وانظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١٠/١٢٠، والشافية ٩٧، وشرحها، للحاربردي ٧٥٨، وركن الدين ١١٧٤–١١٧٥، والرَّدي٤٨١، ونظام الدين النيسابوري ٣٥٩.

المسألة العشرون

نقده بعض الصرفيين في قولهم في مصدر احووى: "حِيَّاء".

قال ابن عصفور: " ومصدر " احووى ": احْوِواءٌ. ومن قال في مصدر " اقتتل": قِتَّالاً، قال في مصدر "احووى": حِوَّاءٌ. هذا قول أبي الحسن. وغيره يقول: " حِيَّاء"، فيقلب الواو الساكنة ياء لانكسار ما قبلها، ثم تقلب الثانية ياء، وتدغم الياء في الياء.

والصحيح قول أبي الحسن؛ لأن الواو بالإدغام قد زال عنها المد، فصارت بمنزلة الحروف الصحيحة. ولذلك وقع " لُيّ " في القافية مع "ظَبْي ". وأدل كان كذلك لو لم تقوَ الكسرة على قلبها. ويقوي ذلك قولهم: قُرُون لُيٌّ. فلم يقلبوا من الضمة كسرة، لما أمنوا قلب الياء واواً للإدغام كما قلبوها في " أَدِل "

فإن قلت إن القلب في حِيَّاء محمول على قول من قال: لِيٌّ، بكسر اللام. فالجواب أن ذلك بعيد؛ ألا ترى أنك لا تجد كلمة من الواو المدغمة قَلَبَتْها الكسرة إلى الياء، لزوال المد عنها بالإدغام "[1]

الدراسة:

تقول في (افْعَلَلت) من الحُوَّة: احْوويت، بإثبات الياءين، ولك في المصدر منه، أن تقول: احْوِواء، على قياس: اقْتِتَال. وأن تقول: حِوَّاء على قياس: قِتَّال.

هذا ما قرره سيبويه حين قال: " وإذا قلت: (افْعَلَلت) قلت: احوَوَيْت، تثبتان حيث صارتا وسطاً، كما أن التضعيف وسطاً أقوى نحو: اقْتَتَلْنا، فيكون على الأصل... ولما قوي التضعيف من غير المعتل وسطاً جعلوا الواوين وسطاً بمنزلته، فأجرى " احْوويْتُ " على اقتتلت والمصدر "احْوِواء ". ومن قال: قِتَّالاً، قال: حِوَّاء [2] ".

وتبعه المازني وابن جني[3] ، ووهم ابن عصفور حين نسب هذا القول إلى أبي الحسن، وجعل غيره على " حِيَّاء "، وتبعه في هذا أبوحيان، وابن عقيل[4]

---

(١) —الممتع ٣٧١-٣٧٢.

(٢) —الكتاب ٤/٤٠٤. وانظر: المنصف٢/٢٢١-٢٢٢،و شرح المفصل لابن يعيش١٠/١٢١، وشرح الشافية للرضي٣/١٢١، وشفاء العليل٣/١١١٩.

(٣) —المنصف٢/٢٢١.

(٤) —الارتشاف ١/٣٤٧. والمساعد٤/٢٦٠.

والحق أني لم أهتدِ إلى من جعل المصدر: حيَّاء. وإن قال به أحد فقد تبين ضعفه بما قال ابن عصفور. وإنما قاسه ابن عصفور على: قِتَّال، ونقله أبو حيان[1].

وظهور الأولين واضح. والله أعلم.

(١) =الارتشاف ١/٢٧٨.

المسألة الحادية والعشرون

نقده المازني في عده ألف " حَاحَيْت، وعَاعَيْت وهَاهَيت " منقلبة عن واو.

قال ابن عصفور:" فإن قيل: وما الذي يدل على أن الألف منقلبة عن الياء فيهما ؟ فالجواب: أن الذي يدل على ذلك أنه لم يجيء قط على أصله. فلو كان من ذوات الواو لجاء على أصله كـ" قَوْقَيْت ".

وزعم المازني أن الألف منقلبة عن الواو. وحجته أن الألف لما لم ينطق لها بأصل، لا من ياء ولا من واو، حملها على ما نطق له بأصل. وهو: قَوقَيْت. والأول أقيس وأحسن؛ لأن فيه محسناً لقلب الياء ألفاً. وليس في مذهب المازني ما يحسن القلب [1] "

الدراسة:

اختلف العلماء في أصل ألف: حَاحَيْت، وعَاعَيْت، وهَاهَيْت. على ثلاثة أقوال ، حكى ابن عصفور قولين:

أحدهما: قول الخليل وسيبويه، أن أصلها الياء. قال سيبويه: " ... وكذلك: حَاحَيْت، وعاعَيْت، وهَاهَيْتُ. ولكنهم أبدلوا الألف لشبهها باليـاء، فصارت كأنها هي "[2]

وحكى المازني مذهب الخليل فقال:" ... وكان الخليل يقول: الألف بدل من الياء؛ لأنها لو كانت من الواو جاءت على أصلها، كما جاءت: " ضَوْضيت، وقَوْقَيت.

ألا ترى أن أحداً لا يقول: " قاقيت"، ولا " ضَاضَيْتُ "، فلما جاءت " حَاحَيْت" وأخواتها على غير أصلها جعلها بدلا من الياء؛ لأنه لم يسمع شيء من الياء في هذا الباب جاء على أصله [3] "

والآخر: قول المازني، وهو أن أصل الألف الواو، قياساً على ما سمع من نحوه، كقَوقيت، وضوضيت؛ قال ـبعد أن نقل مذهب الخليل-: " والقول عندي على خلاف

---

(١) ـالممتع ٣٧٣.

(٢) الكتاب ٣٩٣/٤. وانظر : النكت١١٨٤/٢

(٣) ـالمنصف١٧٠/٢.

ذلك ؛ لأن "ضَوْضَيت، وقَوْقَيت " على أصلهما، وعلى ما ينبغي أن يكونا عليه، وهـذا ليس على أصله ـ أعني " حَاحَيْت " وأخواتها — ألا ترى أن الذي يجيء على أصله يقاس عليه ما لم يجيء على أصله ؟ [1] "

واعتبر ابن عصفور قول الخليل أقيس وأحسن من وجوه:

أولها: أنهم ربما خالفوا للفرق؛ وقد اعتبر المازني هذه العلة مقوية لقول الخليل؛ قال:" وقول الخليل مذهب، لأن الشيء، ربما جاء مخالفاً للفرق"[2] . قال ابن جني — معلقاً على قول المازني هذا ـ:" رجوع إلى تقوية قول الخليل.... "[3].

ثانيها: أن إبدال الألف من الياء أولى؛ لقرب الألف من الياء.

ثالثها: أن إظهار الياء يؤدي إلى اجتماع الأمثال، فلم تظهر، ومما يدل على أنهم يكرهون اجتماع الأمثال، قولهم: دَهْدَيْت، وأصله: دهْدَهْتُ، فأبدلت الهاء ياء[4] .

وما أورده ابن عصفور من الأدلة منقول عن المنصف[5]،

وهناك قول ثالث لم يحكه ابن عصفور و قد نقله الأعلم فقال :" وقال بعض النحويين: ليست الألف منقلبة من ياء ولا واو ، بل الياء في حاحيت منقلبة من ألف والأصل " حا " ، وحا الثانية تكرير للأولى وهما حكاية الصوت ، فلما ركب فصيّرا وقع التغيير بالأخيرة منهما ؛ لأنه لا يجوز أن تقع تاء المتكلم على ألف في الفعل حتى تغير فتقلب ياءً أو واواً كقولك : غَزَوْتُ ورمَيْتُ وما أشبه ذلك[6] ".

وأقرب الأقوال فيما يظهر لي قول الخليل وسيبويه ؛ بمجموع العلل التي علل بـه ابن عصفور فيما أفاده عن ابن جني . والله أعلم .

---

(١) —المنصف٢/١٧٠ ، وانظر : النكت٢/١١٨٤

(٢) —المنصف٢/١٧٠.

(٣) —المنصف٢/١٧٠.

(٤) —انظر: الكتاب ٤/٣٩٢، والمنصف٢/١٧١.

(٥) —٢/١٦٩-١٧١.

(٦) —النكت٢/١١٨٥

المسألة الثانية والعشرون

نقده الكوفيين في حذفهم الألف مما زاد على أربعة أحرف عند التثنية كقولهم في جمادى: " جُمَادَانِ "

قال ابن عصفور:" وأما الألف فإنها أبداً ساكنة، و لا يخلو أن تجتمع مع ساكن غيرها أو لا تجتمع. فإن اجتمعت مع ساكن حذفت نحو: حُبْلَى القوم.

إلا أن يكون الساكن ألف التثنية فإنها تقلب ياء و لا تحذف، فتقول في تثنية حُبْلَى: حُبْلَيَان، و لا يجوز أن تقول "حُبْلان "؛ لئلا يتوهم أنه تثنية "حُبْل"؛ خلافا لأهل الكوفة فإنهم يجيزون حذفها فيما زاد على أربعة أحرف، فيقولون في تثنيته: جُمَادَان.

والصحيح عندنا أنه لا يجوز إلا جُمَادِيان، وبه ورد السماع. قال[1] :

شَهْرَيْ رَبِيعٍ، وجُمَادَيْنِهْ "[2]

الدراسة:

من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين خلافهم في حذف الألف المتطرفة عند التثنية فيما زادت حروفه عن أربعة أحرف وذلك على النحو الآتي :

أولاً: البصريون يقلبون ألف المقصور إذا جاوز ثلاثة أحرف ياء، مهما كان أصل الألف، قال سيبويه: " هذا باب ما كان منقوصاً وكان عدة حروفه أربعة أحرف فزائداً إن كانت ألفه بدلا من الحرف الذي من نفس الكلمة، أو كان زائداً.

أما ما كانت ألفه بدلا من حرف من نفس الحرف فنحو أَعْشَى ومَعْزَى ... تثنى ما كان من بنات الواو كتثنية ما كان من بنات الياء؛ لأن أعشى ونحوه لو كان فعلاً لتحول إلى الياء ... وأما ما كانت ألفه زائدة فنحو: حبلى، ومِعْزى ... لا تكون تثنيته إلا بالياء.."[3].

---

(١) –البيت لامرأة من فقعس: انظره في: جمهرة اللغة ١٣١١/٣ ، وسر الصناعة ٤٨٩/٢، والمخصص١١٤/١٥، والإنصاف ٧٥٥/٢، وشرح المفصل ١٤٢/٤، وشرح جمل الزجاجي،لابن عصفور ١٥٠/١

(٢) –الممتع ٣٨٦

(٣) – الكتاب ٣٨٩/٣ ، وانظر: شرحه للسيرافي ١٧٣/٤، والخاطريات٦٢، والمقصور والممدود، لابن ولاد ١٣٨، والمخصص ١١٣/١٥ –١١٤، والإنصاف ٧٥٤/٢-٧٥٨، وشرح التسهيل، لابن مالك ٩٥/١، وشرح الأشموني ١١١/٤.

ثانياً: الكوفيون، يسقطون ألفه في التثنية، إذا كثرت حروفه محتجين بما سمع، فقد نقل ابن مالك عن الفراء أنه روى قول بعض العرب في تثنية الخَزَوْلَى[1] ، والخُنْفُساء، وبَاقِلّاء، وعاشوراء، خوزلان، وخنفسان، وباقلان، وعاشوران.

و الكوفيون يقيسون على هذا[2] .

ولهم من القياس، أن في الحذف تخلصاً من الثقل الحاصل باجتماع علامة التثنية إلى ألف المقصور والممدود، كما استدلوا بحذف المدة في اشهِبَاب، واحمِرار، إذ أصله: اشْهِيْبَاب، واحْمِيْرار، فحذفوا الياء لطول الكلمة، كما استدلوا بتخفيف " كَيْنُونَة" إلى " كَيْنُونَة " [3].

وأجاب البصريون عن أدلة الكوفيين، بأن ما سمع من ذلك ألفاظ يسيرة، فتحفظ ولا يقاس عليها، وأما " اشهِباب " وكَيْنُونة " فيقال: إن الثقل فيهما لازم في أصل الكلمة، أما في التثنية فعارض، ثم إن مذهبهم أن أصل كَيْنونَةَ: كَوْنُونَة، فكيف يستشهدون على صحة مذهبهم بشيء لا يعتقدون صحته[4].

وأيد ابن عصفور هنا مذهب البصريين اعتماداً على السماع، وأورد البيت.

وهو فيما يظهر لي الصواب ـ للسماع الذي ذكره ابن عصفور، كما أن فيه دفعاً للبس، .على أن القلب مقدم على الحذف، إذ فيه دلالة ما على المحذوف. والله أعلم.

(انتهى باب القلب والحذف والنقل، ويليه باب الإدغام)

---

(١) ـ الخوزلى: مشية فيها تفكك، ومثلها: الخَوْزَرى . اللسان٤/٨٤ (خزل)، وانظر: المقصور والممدود، لأبي على القالي ١٥٨.

(٢) ـ انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٩٦، وانظر: المقصور والممدود للقالي١٥٨، وشرح السيرافي ٤/١٧٤، والمخصص ١٥/١١٣-١١٤، والإنصاف ٢/٧٥٤-٧٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥١.

(٣) ـ انظر: الإنصاف٢/٧٥٤-٧٥٨.

(٤) ـ انظر : الإنصاف٢/٧٥٤-٧٥٨.

(باب الإدغام)

أولاً: التمهيد.

للإدغام معنيان: لغوي، وصناعي.

فاللغوي: إدخال الشيء في الشيء، تقول: أدغمت الثياب في الوعاء، إذا أدخلتها فيه. و أدغمت الفرس اللجام، إذا أدخلته في فيه [1].

وفي الاصطلاح: أن تأتي ساكن فمتحرك من مخرج واحد، من غير فصل[2] " و عرفه ابن عصفور، فقال:" الإدغام: هو رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة، ووضعك إياه بهما موضعاً واحداً "[3].

وقد عالج ابن عصفور مسائل هذا الباب تحت بابين: أولهما: إدغام المثلين[4] .

والآخر : إدغام المتقاربين[5] . انتقد بعض آراء العلماء في هذا الباب، في مسائل، أهمها:

- نقده ابن كيسان في قوله: إن ما كان على وزن (فَعِل) أو (فَعُل) مما عينه ولامه من جنس واحد، وهو على وزن الفعل، لا يدغم.
- نقده المبرد في جعله حروف المعجم ثمانية وعشرين حرفاً بإسقاط الهمزة.
- نقده أبا الحسن الأخفش في مخرج الهاء والألف.
- نقده المبرد في مخرج إدغام النون في الميم.

---

(١) –انظر: اللسان٤/٣٦٦ ، والتاج١٦/٢٣٤ (دغم)، وشرح الشافية للجاربردي ٩٠٠.

(٢) –انظر: الشافية١٢٠ ، وشرحها للرضي٢٣٤.

(٣) –الممتع ٤٠٣.

(٤) –ص٤٠٤.

(٥) –ص٤٢١.

ثانيا: المسائل.

المسألة الأولى

نقده ابن كيسان في قوله: إن ما كان على وزن (فَعِل) أو (فَعُل) مما عينه ولامه من جنس واحد، وهو على وزن الفعل لا يدغم.

قال ابن عصفور:" وزعم ابن كيسان أن ما كان على وزن " فَعِل" أو " فَعُـل" لا يدغم. واستدل على ذلك بأنك لو أدغمت لأدى ذلك إلى الإلباس، لأنه لا يعلم هل هو في الأصل متحرك العين أو ساكنه.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنه إذا أدى القياس إلى ضرب مـا مـن الإعـلال استعمل، ولم يلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى؛ ألا ترى أن العرب قد قالـت: مُختّار، في اسم الفاعل واسم المفعول، ولم يلتفت إلى اللبس. وأيضاً فإنه قد قام الـدليل على أن صَبَّاً و طَبَّا: "فَعِل" في الأصل، وقد أُدغم. فدل ذلك على فساد مذهبه "[1].

الدراسة:

كل اسم ثلاثي كانت عينـه ولامـه مـن موضـع واحـد، فـلا يخلـو أول المثلين من أن يكـون سـاكناً أو متحركـاً، فـإن كـان سـاكناً فالإدغـام لـيس إلا، نحو: " رَدٌّ، ودٌّ و أمثالهما[2] .

وإن كـان متحركـاً فـلا يخلـو أن يكـون علـى وزن مـن أوزان الفعـل أو لا يكون، فـإن لم يكـن علـى وزن مـن أوزان الفعـل فـلا إدغـام، نحـو: سُرُر و دُرَر.[3]

وإن كسان علـى وزن مـن أوزان الفعـل، فـلا يخلـو مـن أن يكـون على: (فَعَلٍ) أو (فَعِلٍ) أو (فَعُلٍ).

---

(١) =الممتع ٤١١.

(٢) =انظر: الممتع ٤٠٩-٤١٠.

(٣) =انظر: الممتع ٤١٠، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٤٢ =٢٤٣.

فإن كان على (فَعَلٍ) فالإظهار ليس إلا، نحو: " شَرَرٍ. قال تعالى[1]: ﴿ تَرْمِى بِشَرَرٍ كَٱلْقَصْرِ ﴾ وعللوا ذلك بخفة البناء. وأيضا لو أدغم (فَعَل) مع خفته لالتبس بـ(فَعْل) فيكثر الالتباس [2].

وإن كان على (فَعِل) أو (فَعُل)، فالخلاف قائم بين العلماء على قولين:

الأول: قول الجمهور، وهو وجوب الإدغام[3]، معللين لذلك بأمور:

أولها: شبه الفعل في البناء مع ثقل البناء.

ثانيها: أنهم قالوا: " طَبٌّ، وصَبٌّ " والأصل: طَبِبٌ، وصَبِبٌ . وما ورد من ذلك مظهراً حكم عليه بالشذوذ، كقولهم: رجل ضَفِفٌ[4]. والوجه "ضَفٌّ".

ثالثها: أن (فَعُلاً) لم يجيء مظهراً في موضع من كلامهم[5] .

والآخر: مذهب أبي الحسن بن كيسان –فيما نسب إليه– وهو أن ما كان على (فَعِلٍ) أو (فَعُلٍ) لا يدغم[6]. ووافقه ابن مالك في التسهيل في الأول دون الثاني[7].

واستُدل على ذلك، على ما نقل ابن عصفور، بأنك لو أدغمت لأدى ذلك إلى الإلباس؛ لأنه لا يعلم هل هو في الأصل متحرك العين أو ساكن.

وله أن يقول: إن (فَعُلاً) لم يجيء مظهراً مضعفا، فيستدل بهذا على أنه لم يأت في المضعف أصلاً. من هذا البناء.

وهذا القول هو ما ينتقده ابن عصفور، من جهة أنه إذا أدى القياس إلى ضرب من الإعلال استعمل، ولم يلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى. ودلل على ذلك بـ"مُختَار" في اسم الفاعل والمفعول.

---

(١) –الآية ٣٢ من سورة المرسلات.

(٢) –انظر: المنصف ٢/٣٠٠، شرح الشافية للرضي ٣/٢٤٢، والممتع ٤١٠، الأشموني٤/٣٤٧.

(٣) –انظر: المنصف٢/٣٠١، شرح الشافية للرضي ٣/٢٤١، والأشموني٤/٣٤٧.

(٤) – الضَّفِف: رقيق الحال، والضَّفَف: قلة المأكول، وكثرة الأكلة. والضيق والشدة. وكثرة العيال. انظر: الكتاب ٤/٤١٩،و اللسان٨/٧٤، والتاج١٢/٣٣٨ (ضفف).

(٥) –انظر هذه الأدلة في: الكتاب٤/٤١٩، المنصف٢/٣٠١ ، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٤١، والممتع ٤١٠-٤١١،

(٦) –انظر: الممتع ٤١١، والارتشاف ١/٣٣٨، والأشموني٤/٣٤٧.

(٧) – التسهيل ٣٢١، وانظر: الأشموني٤/٣٤٧.

وردّ ما يمكن أن يكون دليلاً، لابن كيسان، من أن (فَعُلاً) لم يأت في المضعف،:" بأن الأولى أن يدعى أنه موجود في المضعف، إلا أنه لزمه الإدغام، لأن المعتل والمضعف الغالب فيهما أن يجيء فيهما من الأوزان ما يجيء في الصحيح. وأيضاً فإن (فَعُلاً) مثل (فَعِل) في أنه على بناء الفعل الثقيل، وقد قام الدليل على أنهم يدغمون (فَعِلاً)؛ لقولهم: صَبٌّ، وطَبٌّ، فكذلك (فَعُلٌ) "[1].

وأيضاً فإنه قد قام الدليل على أن "صَبًّا" و "طَبًّا " (فَعِل) في الأصل[2]، وقد أدغم.

والذي- يظهر لي- أن قول الجمهور هو الصحيح؛ لما علل به ابن عصفور من السماع والقياس في (فَعِل)، وكذا القياس الذي ذكره في (فَعُل)، على أن سماع الإدغام في (فَعِل) يصلح أن يكون دليلاً سماعياً لـ(فَعُل) من جهة، أن ثقل الضمة أشد من الكسرة؛ فهي أولى بالإدغام. كما أن (فَعِل) و (فَعُل) قليلان في المضاعف، وهذا وجه شبه آخر. والله تعالى أعلم.

---

(١) -المتع١ ٤١١.

(٢) -انظر:الكتاب ٤/٤١٩-٤٢٠.

المسألة الثانية

نقده المبرد في قوله: إن حروف المعجم ثمانية وعشرون حرفاً بإسقاط الهمزة.

قال ابن عصفور: " فحروف المعجم الأصول تسعة وعشرون، أولها الألف وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم. لا خلاف في ذلك بين أحد من العلماء، إلا أبا العباس المبرد فإنها عنده ثمانية وعشرون، أولها الباء وآخرها الياء، ويخرج الهمزة من حروف المعجم، ويستدل على ذلك بأنها لا تثبت على صورة واحدة، فكأنها عنده من قبيل الضبط، إذ لو كانت حرفاً من حروف المعجم لكان لها شكل واحد، لا تنتقل عنه كسائر حروف المعجم.

وهذا الذي إليه أبو العباس فاسد؛ لأن الهمزة لو لم تكن حرفا لكان " أَخَذَ " و " أَكل" وأمثالهما على حرفين خاصة؛ لأن الهمزة ليست عنده حرفاً. وذلك باطل؛ لأنه أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف: فاء وعين ولام.

فأما عدم استقرار صورتها على حال واحدة فسبب ذلك أنها كتبت على حسب تسهيلها. ولولا ذلك لكانت على صورة واحدة هي الألف. ومما يدل على ذلك أن الموضع الذي لا تسهل فيه تكتب فيه ألفاً، بأي حركة تحركت ؟ وذلك إذا كانت أولا، نحو: أحمد و أُبلم وإثمد.

ومما يبين أيضاً أنها حرف أن واضع أسماء حروف المعجم وضعها على أن يكون في أول الاسم لفظ الحرف المسمى بذلك الاسم، نحو: حيم، ودال، وياء وأمثال ذلك. فالألف اسم للهمزة؛لوجود الهمزة في أوله. فأما الألف التي هي مدة فلم يتمكن ذلك في اسمها؛ لأنها ساكنة ولايبتدأ بساكن، فسميت ألفاً باسم أقرب الحروف إليها في المخرج، وهو الهمزة.

ومما يبين أيضاً أنها حرف، وليست من قبيل الضبط، أن الضبط لا يتصور النطق به إلا في حرف، والهمزة يتصور النطق بها وحدها كسائر الحروف. فدل ذلك على أنها حرف "[1]

---

(١) =الممتع ٤٢١-٤٢٢.

الدراسة:

قال سيبويه: " فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً [1] " ثم بدأها بالهمزة.. وانتهى بالواو. وأطبق على ذلك علماء العربية كافة[2].

وخالف المبرد فجعلها ثمانية وعشرين حرفاً، قال:" اعلم أن الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً. منها ثمانية وعشرون لها صور [3] "

قال ابن جني: " اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً، فأولها الألف، وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلا أبا العباس فإنه كان يعدها ثمانية وعشرين حرفاً، ويجعل أولها الباء، ويدع الألف من أولها، ويقول: هي همزة لا تثبت على صورة واحدة، وليست على لها صورة مستقرة، فلا أعتدها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة "[4].

وقول أبي العباس هذا هو ما ينتقده ابن عصفور، من جهات:

الأولى: أن الهمزة لو لم تكن حرفا لكان " أخذ" و" أكل" وأمثالهما على حرفين خاصة. وهذا باطل؛ لأن أقل الأصول ثلاثة.

الثانية: أن عدم استقرار صورتها على حال واحدة، سببه أنها كتبت على حسب تسهيلها. ولولا ذلك لكتبت على صورة واحدة وهي الألف في كل الأحوال نحو: أحمد، وأُبْلِم، وإِثْمِد.

الثالثة: أن واضع أسماء حروف المعجم وضعها على أن يكون في أول الاسم لفظ الحرف المسمى بذلك الاسم، فالألف، اسم للهمزة؛ لوجود الهمزة في أوله. كالجيم، والدال. ونحوها.

الرابعة: أن الضبط لا يتصور النطق به إلا في حرف، والهمزة يتصور النطق بها وحدها كسائر حروف المعجم.

---

(١) — الكتاب ٤/٤٣١.

(٢) —انظر: الأصول٣/٣٩٩، والفصول١٥٦، وسرصناعة الإعراب١/٤١، وشرح المفصل، لابن يعيش١٠/١٢٥-١٢٦، والمساعد ٤/٢٣٩، وشرح الشافية لركن الدين١٣٦٦، واليزدي ٥٧٠.

(٣) —المقتضب١/١٩٢.

(٤) — سرالصناعة١/٤١.

وهذه الأدلة لخصها ابن عصفور نقلاً عن ابن جني في المنصف[1].

وفيها من القوة ما يكفي لاعتبار قول جمهور العلماء: أن الهمزة أحد حروف المعجم. والله أعلم.

(١) المنصف ١/٤١-٤٤.

المسألة الثالثة

نقده أباالحسن الأخفش في مخرج الهاء والألف.

قال ابن عصفور: " فأقصاها مخرجا: الهمزة والألف والهاء. هكذا هذه الثلاثة عند سيبويه. وزعم أبو الحسن أن الهمزة أولا، وأن الهاء والألف بعدها، وليست واحدة عنده أسبق من الأخرى.

ويدل على فساد مذهبه، وصحة ما ذهب إليه سيبويه، أنه متى احتيج إلى تحريك الألف اعتمد بها على أقرب الحروف إليها إلى أسفل الفم، فقلبت همزة نحو: رِسَالة ورَسائل. فلو كانت الهاء معها من مخرج واحد لقلبت هاء؛ لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة "[1]

الدراسة:

للعلماء في مخرج الهمزة والألف والهاء قولان:

أحدهما: قول سيبويه، وهو: أن الهمزة والهاء والألف، من أقصى الحلق، قال: " ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً:

فللحلق منها ثلاثة. فأقصاها مخرجا: الهمزة والهاء والألف "[2] ، وسبق في نصه في أصول حروف العربية أنه خالف هذا الترتيب فقال: الهمزة والألف والهاء [3] فحصل العكس، فقدم الألف على الهاء. وترتب على هذين النصين خلاف العلماء في ترتيب مخارج هذه الحروف على النحو الآتي:

أولاً: ذهب بعضهم إلى أن هذه الحروف على رتبة واحدة.ووصف بأنه مذهب الأكثرين[4]. ولهم أن يجعلوا هذا مذهب سيبويه؛ إذ لم ينص على ترتيب الحروف داخل مخارجها، ولو كان هذا مقصوداً، لما قدم الألف على الهاء مرة وعكس مرة أخرى.

---

(١) –الممتع ٤٢٤.

(٢) الكتاب٤/٤٣٣

(٣) –الكتاب٤/٤٣١

(٤) –انظر: المساعد٤/٢٤٠.

ثانياً: ذهب بعضهم إلى أن الهمزة، أولاً ثم الألف ثم الهاء. وأصحاب هذا القول ينصون على أن هذا مذهب سيبويه، كما سبق في نص ابن عصفور، فيما نقل عن ابن جني[1].

ثالثاً: ذهب بعضهم إلى أن الهمزة أولاً، ثم الهاء ثم الألف. وهو مذهب المبرد؛ إذ قال: " فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة. وهي أبعد الحروف. ويليها في البعد مخرج الهاء. والألف هاوية هناك "[2]. وزعم الرضي أن هذا مذهب سيبويه فقال:" هذا ترتيب سيبويه: ابتدأ من حروف المعجم بما يكون من أقصى الحلق، وتدرج إلى أن ختم بما مخرجه الشفة، والظاهر من ترتيبه أن الهاء في أقصى الحلق، وتدرج إلى أن ختم بما مخرجه الشفة، والظاهر من ترتيبه أن الهاء في أقصى الحلق أرفع من الهمزة، والألف أرفع من الهاء "[3]. وواضح أن الرضي اعتمد ترتيب سيبويه حين بين مخارج الحروف.

وصحح هذا المذهب اليزدي. قائلاً:" والصحيح أن الاعتداد بما ذكره في تقرير المخرج، لا في عد الحروف؛ إذ الترتيب ههنا مقصود بالذكر، بخلاف ثم [4] " وعلى هذا المذهب الجاربردي، وركن الدين[5].

رابعاً: ذهب بعضهم إلى أن الهاء قبل الهمزة، ثم الهمزة،فالألف[6] .ولا أتبين لهذا المذهب علة، ولا توجيهاً من كلام سيبويه.

خامساً: المذهب المنسوب إلى الأخفش، وهو أن الهمزة أولاً، والهاء والألف في مرتبة واحدة[7] . ودليل الأخفش من كلام سيبويه أنه في تعداده حروف العربية قال: الهمزة والألف والهاء ... " وقال عند ذكر المخارج: فأقصاها مخرجاً الهمزة والهاء والألف

---

(١) –انظر:سر الصناعة ١/٤٦.

(٢) –المقتضب١/١٩٢.

(٣) –شرح الشافية، للرضي٣/٢٥١.

(٤) –شرحه على الشافية ٥٦٥.

(٥) –انظر: شرح الشافية للجاربردي٩٢٦، وركن الدين ١٣٦٠.

(٦) –انظر: المساعد٤/٢٤٠

(٧) –انظر: سر الصناعة١/٤٦، وشرح الشافية للرضي٣/٢٥١، والجاربردي ٩٢٦، وركن الدين ١٣٦٠، والمساعد ٤/٢٤٠.

" فتقديمه الألف على الهاء مرة، وتأخيرها عنها مرة أخرى يدل على أنهما من مخرج واحد[1] .

وهذا القول هو ما ينتقده ابن عصفور، معتمداً في تعليله على ابن جني؛ حين قال: "والذي يدل على فساد ذلك وصحة قول سيبويه أنك متى حركت الألف اعتمدت بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل؛ فقلبتها همزة، ولو كانت معه لقلبتها هاء، وهذا واضح غير خفي[2]".

وأجيب عن دليل ابن جني وابن عصفور هذا، فقيل:" إنه مشترك الإلزام؛ لأن الهاء أقرب إليها على زعمكم، فلو كان الانقلاب لأجل القرب لانقلبت هاءً، فعدم الانقلاب لأنها في موضعها؛ أي: لأن مخرجهما واحد، وإنما انقلبت إلى الأقرب إليها، وهي الهمزة"[3].

وضعفه بعضهم، أيضاً،بأن قولهم لو كان الانقلاب لأجل القرب هاء ممنوع؛ لجواز أن يكون خفاء الهاء مانعاً عن ذلك[4] .

ووافق اليزدي ابن جني وابن عصفور في رد قول الأخفش، معللاً بغير علتهم، فقال: " وأنا أقول: القول باتحاد مخرجيهما باطل؛ لاستلزامه رفع المجمع عليه، ولكونه خلاف العقل، والحس.

أما الأول: فلأنهم أطبقوا على أنهما حرفان، ولا بد أن يكون لكل واحد منهما مخرج مخصوص به كغيره من الحروف، وإلا لزم التحكم، فالخصوصية التي بها يتمايزان تأبى الاتحاد.

وأما الثاني: فلأن تصيير الاثنين واحداً محال؛ فالمخرجان يكونان مخرجين، لا مخرجاً واحداً.

وأما الثالث: فلأنا نجد تغايرهما بتغاير مخرجيهما محسوساً.

---

(١) —انظر: شرح الشافية، للجاربردي ٩٢٧.

(٢) —سر الصناعة١/٤٦.

(٣) —انظر: شرح الشافية للجاربردي ٩٢٧، واليزدي ٥٦٥.

(٤) —انظر : شرح الشافية للجاربردي ٩٢٧ ، واليزدي٥٦٥

واعلم أن المخارج تعرف بحسب الوجدان والذوق، فكل واحد يحكم بحسب ما يجده وتتفاوت الوجدانيات بتفاوت الأشخاص، فلذلك وقع الاختلاف في بعضها "[1]

و بعد، فالذي يظهر لي أن هذا الخلاف في جملته بني على قول سيبويه، وهو مستند كل فريق، فكل فريق ينسب إلى سيبويه ما فهمه هو. وقول سيبويه حمَّال وجوه كما رأيت. لكن أقرب هذه الوجوه -فيما يظهر لي- الترتيب الذي ذكره المبرد والرضي واليزدي والجاربردي، لأمور:

أولها: أن هذا الترتيب هو ما نص عليه سيبويه عند حديثه عن المخارج.

ثانيها: أن بعضهم قدم الهاء على الهمزة، فمن باب أولى أن تكون قبل الألف، أما تقديمها على الهمزة فبعيد؛ لأن التهوع الذي يحدث مع الهمزة، لا تجده مع الهاء.

ثالثها : مما يدل على أن سيبويه لم يكن يقصد إلى ترتيب الحروف بحسب مخارجها عند حديثه عن أصول حروف العربية ، ما تراه من تقديم بعض الحروف على بعض فهو يقدم الكاف على القاف ، والطاء على الجيم والشين والياء . فدل هذا على أنه يسردها سرداً دون اعتبار للمخارج[2] .

والله تعالى أعلم.

---

(١) -شرحه على الشافية٥٦٥.

(٢)- انظر : ابن عصفور والتصريف٢٣٨

المسألة الرابعة

نقده المبرد في مخرج إدغام النون في الميم

قال ابن عصفور: " وزعم سيبويه أنها مع ما تدغم فيه مخرجها من الفم لا من الخياشيم؛ لأنها لو كانت تدغم في حروف الفم، وهي الخياشيم، لتفاوت ما بينها، ولا يدغم الأبعد في الأبعد. ووافقه المبرد في جميع ذلك، إلا الميم؛ لأنها من الشفة. فلو كانت النون المدغمة فيها من الفم لبعدت من الميم. قال: ولكن مخرجها مع الميم من الخياشيم؛ لأن الميم تخرج من الشفة، وتصير إلى الخياشيم للغنة التي فيها، فأدغمت فيها النون لتلك المجاورة.

ومذهب سيبويه عندي أولى؛ لأن النون التي في الفم تصير أيضاً إلى الخياشيم؛ للغنة التي فيها، كما كان ذلك في الميم ... وما أعلت به [1] "

الدراسة:

قال سيبويه –في حديثه عن إدغام النون –:" وهي مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجهما من الخياشيم، ولكن صوت الفم أُشْرِب غنة. ولو كان مخرجهما من الخياشيم لما جاز أن تدغمهما في الواو والياء واللام، حتى تصير مثلهن في كل شيء "[2].

هكذا نص سيبويه على أربعة أحرف (الراء، واللام،والياء، والواو).

ونقل المبرد عن سيبويه أن هذا الحكم عام في جميع ما تدغم فيه؛ فقال:" وزعم سيبويه أنها مع ما تدغم فيه مخرجها من الفم، لا من الخياشيم؛ لأنها لو كانت تدغم في حروف الفم وهي من الخياشيم مع تباعد ما بينهما لجاز أن يدغم الأبعد في الأبعد. وهذا نقض الباب، والخروج من المعقول.

والقول عندي كما قال في جميع الحروف إلا حروف الشفة؛ فإن النون لو كانت من مخرج الراء واللام، لبعدت من الميم، ولكن مخرجها مع الميم من الخياشيم؛ لأن الميم

---

(١) –الممتع٤٤٢

(٢) – الكتاب٤/٤٥٤.

تخرج من الشفة، وتصير إلى الخياشيم للغنة التي فيها، فتدغم فيها الميم لتلك المجاورة، فهذه قصة النون "[1].

وقد سقت إليك كلام سيبويه بحروفه وكذا المبرد، ولا أرى في كلام سيبويه ذكراً للميم، على أنها تخرج من الفم إذا أدغمت فيها النون ، ثم إني تتبعت كلام سيبويه في إدغام النون من أوله إلى آخره فلم أظفر بما قال المبرد. على أن الدكتور . عبد الخالق عضيمة، نقل نص سيبويه الآنف الذكر على أنه معتمد كلام المبرد. ولا أتبين ذلك فيه. ثم اسمع كلام سيبويه وهو يتحدث عن إدغام النون في الميم:" وتدغم النون في الميم؛ لأن صوتهما واحد، وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت، حتى إنك تسمع النون كالميم، والميم كالنون، حتى تتبين، فصارتا بمنزلة اللام والراء في القرب، وإن كان المخرجان متباعدين، إلا أنهما اشتبها لخروجهما جميعاً في الخياشيم[2] ".

وقال في موضع آخر:" وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم "[3]

فإن قلت: إن هذا الحكم في الميم والنون قبل إدغامهما. فالجواب: أنهما أحق به بعد إدغامهما، لأنهما صارا إليه جميعاً؛ فأي شيء يرجعهما إلى الفم وقد فارقها ؟.

أما بقية حروف الفم فإن النون إذا أدغمت فيها إنما تنتقل غنة الميم وحدها إلى الخيشوم، فلا تقوى على الخروج من الخيشوم، فيجذبها الحرف إلى مخرجه، ويبقى في النون غنة تشارك حرف الفم مخرجه.

والذي يدل على ذلك أيضاً من كلام سيبويه، أنه ذكر الأربعة؛ لأنها تحتمل الإدغام بغنة وبلا غنة، فإن لم تغن لم يتطرق إليها إطلاقاً الخروج من الخيشوم، وإن أدغمت بغنة فإنما هي غنة تخرج من الفم. بقي النون والميم. وهما لا يدغمان إلا بغنة. فهي فيهما مع النون أقوى من سواهما من الحروف، ولذا لم يذكرها سيبويه مع الأربعة؛ لأن خروجهما من الخيشوم أمر مسلم عنده.

---

(١) –المقتضب ١/٢٢١.

(٢) –الكتاب ٤/٤٥٢-٤٥٣.

(٣) –الكتاب ٤/٤٥٤

وتبع ابن عصفور المبرد . فنقل قوله ، وخالفه ، وفي كلامه نظر من جهتين:

الأولى: أنه اعتبر نقل المبرد. دون التحقق من كلام سيبويه.

والأخرى: أنه خالف المبرد. وظن أنه وافق سيبويه. وقول المبرد هو ما أفهمه من قول سيبويه؛ لما سقته سابقاً. والله أعلم.

(انتهى باب الإدغام ، ويليه باب مسائل التمارين)

(باب مسائل التمارين)

أولاً: التمهيد.

وضع الصرفيون هذا الباب ليمرنوا متعلم التصريف فيما علمه، أي ليعودوه. من قولهم: مَرَن على الشيء يَمْرُنُ مُرُوناً و مَرَانة. أي تَعَوَّد، واستمر عليه، يقال: مَرَنَت يده على العمل إذا صلبت، ومَرَن وجه فلان على هذا الأمر، وإنه لمرن الوجه، أي صُلْبُ الوجه [1].

وللصرفيين رحمهم الله في هذا الباب ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنه لا يجوز بناء ما لم تبنه العرب كضَرْبَب ونحوه؛ لأن بناء مثله ليس ليستعمل في الكلام لمعنى حتى يكون إثباتاً لوضع غير ثابت. بل هو للامتحان والتدريب، وهو ما نسب إلى أبي عمرو الجرمي [2].

المذهب الثاني: أنه يجوز على كل حال، أن تبني من العربي عربياً ورد مثله أو لم يرد؛ لأنه على كل حال أزيد في الدربة، وكذا إن كان عجمياً، وهو مذهب أبي الحسن فيما نسب إليه. [3]

المذهب الثالث: أن لك أن تبني على ما اطرد في كلام العرب، وهو مذهب الخليل وسيبويه [4].

وقد حكى ابن عصفور هذه المذاهب ، ولم ينسبها. وظاهر كلامه ميله إلى المذهب الأخير؛ إذ أكثر من الاحتجاج له، على حين صرح ببطلان الثاني ، أما الأول ففي عرض علل القول الأخير ما يدل على ميله عنه.

قال:" ... فالذي منع من ذلك حجته أن في ذلك ارتجالاً للغة ... والذي يجيز ذلك حجته أن العرب قد أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجمية ...

---

(١) –انظر: المصباح المنير٣٣٨ (مرن)، وشرح الشافية للجاربردي ٩٩٩.

(٢) –انظر: شرح الشافية للرضي ٢٩٥/٣.

(٣) – انظر: المنصف ١٨٠/١، وشرح الشافية للرضي ٢٩٥/٣، والجاربردي١٠٠١، والبزدي ٦٠٧–٦٠٨.

(٤) – انظر: المنصف ١٨٠/١، وشرح الشافية للرضي٢٩٥/٣، والجاربردي ١٠٠١.

وذلك باطل؛ لأن العرب إذا أدخلت اللفظ العجمي في كلامها لم يرجع بذلك عربياً، بل تكون قد تكلمت بلغة غيرها. وإذا تكلمنا نحن بهذه الألفاظ المصنوعة كان تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات.

والذي فصل حجته أن العرب إذا فعلت مثل ذلك باطراد كان هذا الذي صنعناه نحن لاحقاً به، ومحكوماً له بأنه عربي؛ لأنه على قياس كلام العرب. فإن لم تفعل العرب مثله، أو فعلته بغير اطراد، لم يجز؛ لأنه ليس له ما يقاس عليه. فإذا بنينا من الضرب مثل جعفر، فقلنا: " ضَرْبب " كان عربياً، وجاز لنا التكلم به في النظم والنثر؛ لأن العرب قد ألحقت الثلاثي بالرباعي بالتضعيف كثيراً، نحو: قَرْدَد، ومَهْدَد، و مَحْبَب، وعُنْدُد، ورِمْدِد، وأمثال ذلك. إذ لا فرق بين قياس الألفاظ على الألفاظ، وبين قياس الأحكام على الأحكام.

ألا ترى أنك تقول: طابَ الخُشْكُنانُ، فترفعه إذا كان فاعلا، وإن لم تسمع العرب رفعته، بل لم نسمع العرب تكلمت به أصلاً. لكن لما رفعت نظائره من الفاعلين قاسته عليه فرفعته ؟ فكما لا يشك في جواز ذلك، فكذلك لا ينبغي أن يشك في بناء مثل " جَعْفَر " من الضرب أو غيره، مما له في كلامهم نظير باطراد "[1] ففي قوله: " فكذلك لا ينبغي أن يشك ... الخ " دليل على رد القول الأول أيضاً.

واللفظان اللذان يقصد جعل أحدهما كالآخر في الزنة إما متساويان في عدد الحروف، وإما فائق أحدهما على الآخر بأصل أو أصلين.

فإلحاق المساوى بالمساوي، والمفوق بالفائق جائز بلا خلاف. وإلحاق الفائق بالمفوق جائز عند الأخفش، ممنوع عند غيره[2]. ووافقه على هذا ابن مالك فقال: " وبه أقول؛ لأن المقصود من إلحاق لفظ بلفْظ ليس هو استئناف وضع ليحفظ الموضوع، فيتكلم به للدلالة على مقصود، لكن يقصد به التدرب والتمكن من معرفة ما يلزم

---

(١) — الممتع ٤٦٤-٤٧٤.

(٢) — انظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٠٩، وشرح الملوكي٥١٣.

الواضع لوضع ذلك اللفظ على الزنة المخصوصة والحكم المخصوص فيؤتى به على ما كان يحق له من موافقة النظائر [1] ".

وخالف ابن عصفور الأخفش، فمنع بناء القليل على الكثير، قائلاً: " و لا يجوز أن تبني من "سَفَرْجَل" مثل " عَنْكَبُوت "؛ لأن الأصول من عنكبوت أربعة ومن سَفَرْجَل خمسة. فأنت إذا بنيت منه مثل عنكبوت احتجت إلى حذف حرف من الأصل، فلا يصل إلى أن يكون مثله إلا بحذف حرف، وحذف حرف من الأصل لا يجوز بقياس . وأيضاً فإنه وإن كان محذوفاً، منوي مراد. وإذا كان كذلك كان بالضرورة أكثر أصولاً من الذي يبنى عليه، فلا يحصل التوافق "[2].

و لقد عرض ابن عصفور مسائل هذا الباب في قسمين: " قسم يبنى مما يجوز التصرف فيه[3] ، وقسم يبنى مما لا يجوز التصرف فيه[4]. انتقد بعض آراء العلماء على النحو الآتي:

- نقده قول أبي الحسن في بناء (افْعَوْعَل) من القول (اقْوَيَّل) بالقلب والإدغام، وكذا تعليل ابن جني في التفريق بين "غَزْوَية " واقْوَوَّل ".
- نقده إدغام ابن جني ياء (فَعِلان) من حَيِيْت.
- نقده المبرد في بنائه (فَعُلان) من قَوِيت. إذا لم تدغم على (قَوَيان). وكذا اختيار ابن جني الإدغام فيه.

---

(١) —شرح الكافية الشافية٤/٢٢٠٩.

(٢) —الممتع٤٦٥.

(٣) —المقصود به ما يدخله الاشتقاق والتصريف. الممتع ٤٦٥.

(٤) —نحو أن تبني من الهمزة على مثال كذا، والهمزة مما لا يجوز التصرف فيه. الممتع ٤٦٥ —٤٦٦.

ثانياً: المسائل.

المسألة الأولى

نقده قول أبي الحسن في بناء (افْعَوْعَل) من القول (اقْوَيَّل) بالقلب والإدغام، وكذا تعليل ابن جني في التفريق بين "غَزْوَيَة " واقْوَوَّل ".

قال ابن عصفور: " وتقول في مثل (افْعَوْعَل) من القول: " اقْوَوَّل" هذا مذهب سيبويه. وأما أبو الحسن فيقول: "اقْوَيَّل"؛ لأنه يستثقل ثلاث واوات. وإلى ذلك ذهب أبو بكر، واحتج بأنهم إذا كانوا يستثقلون الواوين والضمة في مثل "مَصُوغ"، فلا يكملون البناء إلا فيما شذّ، فالأحرى فيما اجتمع فيه ثلاث واوات.

وهذا الذي احتج به لا يلزم؛ لأن مصوغاً وأمثاله إنما استثقل فيه الواوان والضمة؛ لجريانه على الفعل المعتل. وإلا فإنهم يتمون في مثل "قَوُوْل" في فصيح الكلام؛ لأنه غير جار على معتل.

فإن قيل: فإنكم تقولون في "عَرْقُوة" من الغزو: " غَزْوَيَةٌ "، كما تقدم، استثقالاً للواوين والضمة، مع أنه ليس بجار على معتل. فالجواب أن الطرف يستثقل فيه ما لا يستثقل في الوسط لأنه محل التغيير؛ ألا ترى أنهم يقلبون مثل " عِصيّ، و لا يلزم ذلك في مثل "صُوَّم".

فإن قيل: فأين وجدتم ثلاث واوات محتملة في كلام العرب ؟ فالجواب أنه لا يعلم من كلامهم ما اجتمع فيه ثلاث واوات حشواً، لا مصححاً ولا معلاً، فيحمل هذا عليه، والتصحيح هو الأصل فالتزم هذا، مع أن ما يقرب منه موجود في كلامهم وهو "قَوُوْل". ألا ترى أن فيه واوين وضمة، والضمة بمنزلة الواو، و لم يغير شيء من ذلك ؟

وأما ما ذهب إليه ابن جني من أنه لقائل أن يفرق بين " غَزْوِيَة" و"اقْوَوَّل" بأن يقول: قد يستثقل في الاسم فُعَلٌ ما يصح في الفعل، واستدلاله بصحة " يُغْزو " وأمثاله واعتلال " أَدْلٍ وأمثاله، ففي نهاية الفساد؛ لأن الفعل أثقل من الاسم بلا خلاف، وأكثر إعلال. فكيف يصح فيه ما يعتل في الاسم الذي هو أخف. وأما صحة "يغزو" وإعلال "أدلٍ" فلأمر عَرَض، قد بين في موضعه.فالصحيح عندي مذهب سيبويه "[1]

---

(١) – الممتع ٤٧٤.

الدراسة:

اتفق الصرفيون على أنك إذا بنيت من "غَزُوت" على مثال (فَعْلُوَة)، كتَرْقُوَة، فإنك تقول: "غَزْوِيَة، وأصلها: غَزْوُوَةٌ، فاجتمع واوان في الطرف وضمة فصارت كثلاث واوات، فقلبت الواو المتطرفة ياء، وقلبت الضمة التي قبلها كسرة لتصح الياء فصارت: "غَزْوِيَة[1] ".

أما إذا بنيت مثل (افْعَوعَل) من " قُلْتُ" فقد اختلفوا في ذلك على مذهبين:

أحدهما: أنك تقول: "اقْوَوَّل" نص على ذلك المبرد، فقال: " وإذا بنيت (افْعَوْعَل) من قلت، فإن النحويين يقولون: "اقْوَوَّلَ " فتجتمع ثلاث واوات، ولم تكن واحدة منهن طرفاً يتثقل عليها الإعراب [2] " ونُسب هذا القول للخليل وسيبويه[3] .

والآخر: أنك تقول: "اقْوَيَّل" وهذا القول منسوب لأبي الحسن الأخفش، تقل ذلك عنه المبرد ـ بعد ذكر القول الأول -فقال:" إلا أبا الحسن الأخفش، فإنه كان يقول في هذا المثال: " اقْوَيَّلَ": يقلب آخرهن ياء، ويدغم فيها التي قبلها، وعلته في ذلك اجتماع الواوات. ويقول: إنما تجري الأبنية على الأصول، وليس في الأصول ما هو هكذا"[4]

واستحسنه أبوبكر، وعلل له بالحمل على " غَزْوِية " -فيما نقل ابن جني وابن عصفور-[5]، كما استظهره ابن جني[6] .

ورده ابن عصفور، وصحح قول سيبويه؛ معللاً ذلك بأمرين:

---

(١) ـ انظر: الكتاب٤/٤١٤ ، المنصف٢/٢٩٠ ـ٢٩١.

(٢) ـ المقتضب١/١٨٧.

(٣) ـ المنصف ٢/٢٩٠-٢٩١. وشرح الشافية، للرضي٣/١٩٦.

(٤) ـ المقتضب١/١٨٧.وانظر: المنصف١/٢٩٠، والشافية ١٣٥، وشرحها ،للرضي٣/١٩٦، والجاربردي ١٠١٦، وركن الدين١٤٦٢، واليزدي٦١٥.

(٥) ـ انظر: المنصف٢/٢٩٠، والممتع٤٧٣.

(٦) ـ المنصف٢/٢٩٠.

أحدهما: أن حمل " اقْوَوَّل " على " مَصُوغ " في العلة لا يلزم؛ لأن مَصُوغاً وأمثاله إنما استثقل فيه الواوان والضمة لجريانه على الفعل المعتل. وهم يتمون فيما لا يجري على الفعل كما في قولهم: " قَوْوَل "[1].

والآخر: أنه لا يعلم في كلامهم ما اجتمع فيه ثلاث واوات حشواً، لا مصححاً ولا معلاً، فالحمل على المصحح؛ لأنه الأصل.

وأورد على تعليله الأول: نحو: غَزْوَيَة، فإنه أعل وليس جارياً على الفعل. وسبقت الإشارة إلى تعليل أبي بكر لمذهب الأخفش به.

وأجاب عنه ابن عصفور: بأن إعلال " غَزِوَيَة " إنما كان لأجل الطرف؛ إذ يستثقل في الطرف ما لا يستثقل في الحشو.

ونقل محقق الممتع عن نسخة أبي حيان تعليقاً لابن مالك على قول ابن عصفور:- إنه لا يعلم في كلامهم ما اجتمع فيه ثلاث واوات حشواً - ما نصه: " قد قالوا: احْوُوْوِيَ، مبنياً لما لم يسم فاعله من: احْواوى مبنيا لما لم يسم فاعله من: احواوى يحْوَاوِي. والألف من احواوى أصلها ياء؛ لأنه من الحوَّة، كاحمارَّ من الحمرة. واحواويتُ كعاديت من العداوة، قلبت الواو فيهما ياء ... والواوان في البناء على التاء في حكم الحشو، فكان يجب أن يصح. فليرجع لما قال سيبويه: من عدم قَوُوتُ[2] ؛ لما يلزم فيه من "يقْوُو". وما رفض في الفعل رفض فيما يجري على حده. وهذا هو الصحيح. فإن قال: احوُوْوي الثانية مدة منقلبة عن ألف فكأنهما واوان. قيل له: اجعلهما واوين الثانية كتلكم الثانية المبنية على ما بعدها "[3].

وظاهر هذا القول موافقة ابن عصفور في الحكم، دون العلة لترجيح مذهب سيبويه.

---

(١) -انظر: الكتاب ٤/٣٥٩.

(٢) -الكتاب ٤/٤١٥

(٣) -الممتع ٤٧٤/حاشية (٢).

ويعلل ابن جني لمذهب الخليل، هذا فيقول: " ويجوز لمحتج فيما بعد أن ينتصر للخليل فيقول: إن الواو قد ثبتت في الفعل في الموضع الذي لا تثبت في مثله في الاسم.

ألا ترى إلى صحتها في نحو: " يَغْزُوْ، ويَدْعُوْ "، وليس في الأسماء اسم في آخره واوٌ قبلها ضمة ؟ فقلب الواو في " غَزْوُوَةٍ"؛ لأنها اسم، وأقرها في "اقْوَوَّلَ "؛ لأنه فعل "

ويرد ابن عصفور تعليل ابن جني –كما سبق في نصه–؛ بأن الفعل أثقل من الاسم وأكثر إعلالا. فكيف يصح فيه ما يعتل في الاسم الذي هو أخف ؟.

أقول: لا أفهم من نص ابن جني –وقد سقته لك بحروفه – ما فهمه منه ابن عصفور؛ وإنما قضية ابن جني لا تخرج عن كونها استئناس بالحمل على النظير، فحمل الفعل (اقووَّل) على فعل مثله " يَغْزُو، ويَدْعُو " وحمل الاسم "غَزْوِيَة" على اسم مثله، ذكره ابن عصفور، وهو: أَدْلٍ، ونحوها.

و يعلل ابن عصفور صحة "يَغْزو" وإعلال "أَدْلٍ" بأمر عرض. والسؤال: ما هذا الأمر الذي عرض؟.

يجيب أبو حيان عنه فيقول: " قال بعض أصحابنا ذلك الأمر الذي عرض جعل آخر الاسم أضعف من آخر الفعل، وأكثر اعتلالاً، ألا ترى أنه يلحقه من تغييرات النسب والتثنية والجمع والإضافة ما لا يكون في الفعل؛ فلذلك كان الفعل بجملته أشد اعتلالاً من الاسم، وآخر الاسم على الخصوص أشد اعتلالاً من آخر الفعل، ألا ترى ما يلحقه من الوقف والنداء والترخيم وغيره. ومن التنوين وحذفه. مما لا يكون في الفعل [1] ".

ويمكن أن يجاب أيضاً عن سبب التفريق بين "غَزْوِيَة " و "اقْووَّل " بما ذكره ابن عصفور والرضي[2] من أن الطرف يستثقل فيه ما لا يستثقل في الوسط؛ إذ الطرف محل التغيير، ألا تراهم يقلبون "عصي " ولا يلزم ذلك في " صُوَّم "؟.

---

(١) –التذييل والتكميل٦/١٦٦ (ب).

(٢) –شرح الشافية٣/١٩٦.

ويقوي ذلك أن بعد الواوات في " اقووَّل" حرفاً أصلياً، وهو اللام، فقويت على البقاء ولم تعل، وقلبت في " غَزْوِيَة "؛ لأنه ليس بعدها حرف أصلي فضعفت الواو فقلبت، كذا قال ابن جني [1].

وبعد: فمجموع هذه العلل تقوي عندي قول الخليل، و أما ما أورده ابن عصفور على تعليل ابن جني من النقد، فقد سبقت الإشارة إلى أن مراد ابن جني فيما يظهر لي ليس على الوجه الذي فهمه ابن عصفور . وأما قول ابن عصفور إن الفعل أثقل وأكثر اعتلالاً فمسلم له. على أني لم أقف على ما يخالف هذا عند ابن جني؛ ليسلم لابن عصفوررده تعليل ابن جني. والله تعالى أعلم.

---

(١) المنصف ٢/٢٩١.

المسألة الثانية

نقده إدغام ابن جني ياء (فَعلان) من حَيِيْتُ.

قال ابن عصفور: " وتقول في (فَعلان) من " حَيِيْت": "حَيِيانٌ ". ولم تدغم؛ لأنه لا يخلو أن تعتد بالألف والنون أو لا تعتد. فإن اعتددت لم تدغم لخروج البناء بهما عن شَبه الفعل. و إن لم تعتد لم تدغم أيضاً، كما كان لا يدغم لو ذهبت الألف والنون.

وزعم ابن جني أن الإدغام هو الوجه، قياساً على "فَعلان" من " رَدْتُ ". ولا حجة فيه؛ لأن "رَدَّان " إذا لم يعتد فيه بالألف والنون جاز الإدغام بخلاف "حَيِيان" فبني الإدغام على ترك الاعتداد"[1].

الدراسة:

قال سيبويه: "وكذلك (فَعلان) من "حَيِيتُ " تدغم إلا في اللغة الأخرى [2] " وهو يشير بهذا إلى قوله سابقاً:" وإن وقع شيء من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياء يَخْشَى فيه الحركة وياء يرمي، لا تفارقهما، فإن الإدغام جائز فيه؛ لأن اللام من يرمي ويخشى قد صارتا بمنزلة غير المعتل، فلما ضاعفتَ صرت كأنك ضاعفت في غير بنات الياء حيث صحت اللام على الأصل وحدها. وذلك قولك: قد حَيَّ في هذا المكان، وقد عَيَّ بأمره. وإن شئت قلت: قد حَيِيَ في هذا المكان وقد عَيِيَ بأمره. وإن شئت قلت: قد حَيِيَ في هذا المكان وقد عَيِيَ بأمره. والإدغام أكثر، والأخرى عربية كثيرة "[3].

وهو الوجه عند ابن جني قال- وهو يتحدث عن بناء (فَعلان) من "حَيِيتُ": " الإدغام في "حَيِيان " هو الوجه؛ لأنه قد اجتمع في الكلمة حرفان من جنس واحد متحركان، والأول مكسور، فجرى مجرى إدغام (فَعلان) من "ردَدَت "، إذا قلت: "رَدَّان" ..."[4]

---

(١) -المنتع٤٧٩

(٢) -الكتاب٤/٤٠٩.

(٣) -الكتاب٤/٣٩٥.

(٤) -المنصف٢/٢٨٧.

وقد رد ابن عصفور قول ابن جني هذا، ووجْهُه: أن ابن جني اختار الإدغام في (فَعِلان) بكسر العين من "حَيِيْت"، فيقول (حَيَّان) قياساً على "رَدَّان" من "رَدَدْت"، على هذا الوزن، ورد كلامه ابن عصفور بأن "رَدَّان" إذا لم يُبْنَ على الألف والنون جاز فيه الإدغام، بخلاف "حَيَّان" فإنه لا يدغم سواء بنيته عليهما أم لم تبنه عليهما.

وظاهر كلام سيبويه السابق جواز الوجهين، وعلى هذا فوجه اختيار الإدغام عند ابن جني يجري على الأكثر في لسان العرب.

وأما ما ذكره ابن عصفور من جواز الإدغام في "رَدَّان " إذا لم يعتد بالألف والنون ففيه نظر؛ لأن (فَعِلاً) من المضعف لا يجوز فيه إلا الإدغام في الفعل والاسم؛ ولذا خطأه ابن مالك فقال: " خطأ. يجب فيه الإدغام؛ لأن (فَعِلاً) من المضاعف لا يجوز فيه إلا الإدغام في الفعل والاسم "[1].

وقال الرضي:" وتقول في (فَعِلان) –بكسر العين– من "حَيِي": حَيَّان، بالإدغام؛ لأن رددانا واجب الإدغام، وحَيِيان– أيضاً–؛ لأن الأصل في الإدغام – أعني الفعل في مثله– يجوز فكه نحو: حَيِيَ وحَيَّ "[2].

أما قول ابن عصفور: " بخلاف حَيِيان " فقد علق عليه ابن مالك فقال: " وقوله بخلاف "حَيِيَان"، قول طريف. حِيِيان هو الذي يجوز فيه الإدغام و لا يلزم. وهذه المسألة من أولها إلى آخرها لا يَفهم منها شيئاً[3]".

ويظهر مما سبق أن انتقاد ابن عصفور لا يلزم ابن جني، بل فيه قلب القاعدة، كما هو واضح من كلام ابن مالك والرضي، غير أن قول ابن جني قد ضُعِّف من غير هذا الوجه، قال ابن مالك:" وقول ابن جني ضعيف لا بما ذكره، لكن (فَعِل) بكسر العين –

---

(١) –المتع ٤٧٩. حاشية (٧). وانظر: الكتاب٤/٤٠٩.

(٢) –شرح الشافية ٣/٣٠٨.

(٣) – يعني ابن عصفور؛ والمقصود بالمسألة هنا عموم الإدغام في (حيي) وما بني عليه. وقد سبق أن علق على قول ابن عصفور في (فَعْلان) من حَيِيْت تعليقاً طويلاً أثبته أبو حيان في نسخة (ف) من المتع، ونقله المحقق بحروفه. انظر: المتع ٤٧٩ حاشية (٧) و ٤٧٨ حاشية(٢).

في المضاعف من غير الياء يدغم، وفي الياء يجوز الوجهان، وذكر سيبويه أن الإظهار أكثر في كلامهم "[1].

قلت: ما ذكره ابن مالك من كون الإظهار أكثر في كلامهم مخالف لما قدمته من كلام سيبويه، من كون الإدغام أكثر، وبه بدأ سيبويه.

وبهذا يظهر أن كلام ابن جني موافق للأكثر في كلام العرب، غير أن تنظيره بنحو "ردَّان" فيه نظر؛ وذاك أنه لا يجوز فيه إلا الإدغام. بخلاف حيَّان. على ما قدمته من كلام ابن مالك والرضي. والله تعالى أعلم.

---

(١) -الممتع ٤٧٩ حاشية (٧).

المسألة الثالثة

نقده المبرد في بنائه (فَعْلان) من قَوِيت. إذالم تدغم على (قَوِيَان). وكذا اختيار ابن جني الإدغام فيه.

قال ابن عصفور:" وتقول في "فَعْلان" منها: "قَوْوان ". وإن شئت أسكنت الواو الأولى تخفيفاً وأدغمت، فقلت: " قَوَّان". هذا مذهب سيبويه.

وقال أبو العباس: ينبغي لمن لا يدغم أن يقول "قَوِيَان" ' فيقلب الواو الثانية ياء، والضمة التي قبلها كسرة؛لئلا تجتمع واوان في إحداهما ضمة و الأخرى متحركة. قال: وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم.

وقال أبو الفتح: الوجه عندي إدغامه؛ ليسلم من ظهور الواوين مضمومة إحداهما؛ لأنه إذا قال: "قَوِيَانٌ " التبس بـ(فَعِلان). فمن هنا قوي الإدغام. ثم اعترض على نفسه بأن قال: فإن قيل: إذا أُدغم لم يعلم: أ "فَعْلان" هو أم "فَعِلان" مكسور العين ؟ قيل: هذا محال؛ لأنك لو أردت بناء "فَعِلان" لقلبت الواو الأخيرة ياء؛ لانكسار ما قبلها، فيختلف الحرفان، فتقول: "قَوِيَان "، فلا تدغم.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، أما ما ذهب إليه ابن جني، من أن قلب الضمة كسرة، والواو ياء يؤدي إلى الإلباس فالإلباس غير محفول به؛ ألا ترى أن كلامهم يجيء فيه البناء المحتمل لوزنين كثيراً، كمُخْتار فإنه متردد بين (مُفْتَعِل) و (مُفْتَعَل)، وكـ"دِيْك" على مذهبنا، فإنه متردد بين (فِعْل) و (فُعْل) ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة ؟ وأيضاً فإنه إذا أدغم لم يُدرَ: هل البناء (فَعْلان) في الأصل، أو (فَعْلان) بسكون العين ؟.

وأما ما ذهب إليه أبو العباس من أن اجتماع واوين، الأولى منهما مضمومة، والثانية متحركة، لا يجوز لثقله فباطل؛ لأنه قد وجد في كلامهم نظيره؛ ألا ترى أنك إذا نسبت إلى "صُوىً " بعد التسمية به قلت: صُوَوِيٌّ ؟ لا خلاف في ذلك، مع أنه قد اجتمع لك واوان الثانية متحركة وقبل الأولى ضمة، والحركة بعد الحرف في التقدير فكأنها في الواو، فكذلك "قَوُوان".

فهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح؛ لأن مثل "قَوُوان" لم يجيء في كلامهم مصححاً و لا معلّلا. فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به، وأشبه الأشياء به صُوَوِيٌّ "[1] .

الدراسة:

إذا بنيت من (قَوِيْت) على مثال (فَعُلان) ــ بضم العين ــ ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن تقول:"قَوَّان"، و "قَوُوانٌ: بالفك والإدغام؛ وهو مذهب سيبويه إذ يقول:" وتقول في (فَعُلان) من قَوِيت: "قَوَّانٌ". وكذلك (فَعُلان) من حَيِيْت "حَيَّان" تدغم؛ لأنك تدغم (فَعُلان) من رددت. وقد قويت الواو الآخرة كقوها في "نَزَوان"، وصارت بمنزلة غير المعتل، ومن قال: ﴿ حَيِي عن بَيِّنَة﴾ [2]، قال: "قَوُوَان " "[3].

وثانيها: ما ذهب إليه أبو عمر والأخفش والمبرد، من أنك إذا لم تدغم وجب أن تقول: " قَوِيَان " بالقلب[4]. و اختاره ابن مالك والرضي [5] .

وثالثها: ما ذهب إليه ابن جني من أن الإدغام هو الوجه؛ إذ قال:" ... والوجه عندي إدغامه؛ ليسلم من ظهور الواوين، إحداهما مضمومة، فإذا قال " قَوِيان " التبس (فَعُلان) بـــ(فَعِلان). فمن هنا قوي الإدغام، فإن قيل: فإنه إذا أدغم لم يعلم أ (فَعُلان) هو أم (فَعِلان) ؟، قيل: هذا محال؛ لأنك لو أردت بناء (فَعِلان) من قَوِيتُ لقلبت اللام؛ لانكسار ما قبلها، فقلت: " قَوِيَان " و لم تدغم؛ لاختلاف الحرفين.."[6]. و عده ابن عقيل أضعف الأقوال[7] .

---

(١) ــ المتع ٤٨٠-٤٨١.

(٢) ــ من الآية ٤٢ من سورة الأنفال. بالإظهار قرأ نافع وأبوبكر عن عازم ، والبزي عن ابن كثير ، والباقون بالإدغام .انظر : الدر المصون٣/٤٢٣ .

(٣) ــ الكتاب ٤/٤٠٩.

(٤) ــ انظر: المتع ٤٨٠، والتذييل والتكميل ٦/١٦١ (أ)، والمساعد ٤/١٣٧، فما بعدها.

(٥) ــ انظر: التسهيل ٣٠٥،وشرح الشافية، للرضي٣/٣٠٨، والتذييل والتكميل ٦/١٦١ (أ)، و المساعد ٤/١٣٧.

(٦) ــ المنصف٢/٢٨٢.

(٧) ــ المساعد٤/١٣٨.

و هذا القول هو ما ينتقده ابن عصفور، معللاً ذلك بأن الإلباس الذي ذكره ابن جني غير محفول به؛ إذ البناء المحتمل لوزنين كثير جداً، كمُخْتَار وديْك.. على ما في النص. ثم رتب ابن عصفور على الإدغام إلباساً آخر، إذ لا يدرى: هل البناء (فَعْلان) في الأصل، أو (فَعْلان). بسكون العين.

وعند ابن عصفور أن اختيار سيبويه التصحيح والإظهار يفهم هذا من تقديمه له، واعتباره في مقابل رد اختيار ابن جني. وهو ما نص عليه أبو حيان وابن عقيل[1].

والذي يظهر لي أن اختيار ابن جني موافق لاختيار سيبويه، في قوله: إن الإدغام هو الوجه. وقد سقت إليك نص سيبويه؛ ألا ترى أنه قدمه، و علله؟.

وأما الإظهار، فمرجوح عنده، وقد رده المبرد وغلّطه فيه فقال: " ينبغي إذا لم يدغم أن يقول: قَوِيان، فيكسر الأولى ويقلب الثانية ياء؛ لأنه اجتمع فيه واوان في أحدهما ضمة، والأخرى متحركة "[2].

وقد ألزم سيبويه في هذا الموضع بأنه قال في (فَعْلُوة) من: " غَزَوت،: غَزْوَيَة [3].

وقد أجاب عن هذا الإلزام بعض من احتج لسيبويه بأن قياس " قَوْوان" على " غَزْوَوة " قياس فاسد؛ لأن موجب القلب في (غَزْوِيَة) ليس اجتماع واوين، الأولى منهما مضمومة والثانية متحركة، كما هي في (قَوْوَان)، بل موجبه أن الهاء يجوز فيها ألا تبنى عليها الكلمة فالتزم سيبويه في (غَزْوِيَة) أحد الجائزين لزيادة الثقل[4] .

وأجاب آخرون بأن سبب التصحيح في (قَوْوَان) والقلب في " غَزْوِيَة " هو أن الألف والنون زيادة مختصة بالأسماء، فصحح كما (الجَوَلان) بخلاف نحو: (غَزْوِيَة) فإن التاء غير مختصة بالاسم، بل تدخل على الاسم والفعل[5] .

---

(١) –التذييل٦/١٦١ (ب).والمساعد ٤/١٣٧.

(٢) –انظر: الأصول ٣/٣٧٠، والمنصف٢/٢٨٢ ، والنكت٢/١٢٢٧.

(٣) –انظر: شرح الشافية للرضي ٣/٣٠٨.

(٤) –انظر: التذييل والتكميل ٦/١٦١(ب).

(٥) –المساعد٤/٢٦٢.

وأما ما ذكره ابن عصفور من أن الإلباس غير محفول به، فقد أجيب عنه بأن قول ابن جني بالإلباس ليس هو مجرد العلة، بل تقويتها، فالرد عليه بأن لنا ما يُلبس لا يلزمه، إلا أن يجعل سبب ترك الاعتلال الذي قاله المبرد للإلباس فقط فحينئذ يلزمه. [1]

كما لم يعد ابن عصفور الثقل الذي اعتمد عليه المبرد في رد ما حكاه سيبويه في (قَوُوَان) والناشيء عن اجتماع واوين الأولى منهما مضمومة والثانية متحركة. وذاك أن في كلامهم نظيره، وهو قولهم في النسب إلى صُوى: صُوَوِيّ.

وأيد قوله هذا بأن (فَعُلان) لم يأتِ في كلامهم لا مصححاً ولا معلاً[2] ، فالقياس فيه أن يحمل على أشبه الأشياء به، وأشبه الأشياء به " صُوَوِيّ ".

والذي يظهر لي أن الإظهار في هذه المسألة هو الراجح، لما علل به ابن عصفور وهو الحمل على النظير، وكذا فإنه الموافق لظاهر المثال. ومن جهة أخرى فهو يرتفع عن اللبس . أما الثقل الذي ذكره المبرد، فمرجوح بوجود ثقل نحوه -على ما ذكر ابن عصفور- ولم يُعلّ. والله تعالى أعلم.

(انتهى باب مسائل التمارين ، ويليه الخاتمة)

---

(١) — التذييل والتكميل ٦/١٦١ (ب).

(٢) —ذهب الزجاج إلى منع هذا البناء؛ لأنه لم يأت في كلامهم اسم ولا فعل على (فَعُل) عينه و لامه واوان . انظر: المساعد ٤/١٣٨.

الخاتمة

(الخاتمة)

وبعد: فإن من توفيق الله تعالى أن أعان عَلى إتمام هذا البحث ،وبعد هذه الرحلة مع ابن عصفور في كتابه (الممتع) ، أُفصل الآن أهم النتائج التي انتهى إليها البحث ، ثم ألخصها لاحقاً، وهي مفصلة على النحو الآتي :

- **نتائج تتبينها في المنهج الذي سار عليه ابن عصفور .**
- **نتائج تبين مصادر ابن عصفور**
- **نتائج تتصل بالأدلة التي اعتمد عليها ابن عصفور .**
- **نتائج تتصل بالعبارات النقدية .**
- **نتائج تبين ما انفرد به ابن عصفور .**
- **نتائج تبين القيمة العلمية لنقد ابن عصفور .**
- **نتائج تتصل بالصرفيين أنفسهم .**
- **أولاً : نتائج نتبينها في المنهج الذي سار عليه ابن عصفور .**

يعد المنهج الذي اتبعه ابن عصفور في نقده آراء العلماء ، منهجاً واضحاً جلياً . يبدو ذلك في الصور التي عرض فيها المسائل؛ إذ عرضها على النحو الآتي :

أولاً : يدلف ابن عصفور على القول المنتقد ـ أحياناً ـ بذكر القول دون أن يشير إلى أنه قول لأحد، كقوله :" وكذلك " عَرَكْن " ليس فيه دليل على إثبات (فَعَلْل) ؛ لأنه لم يجئ منه إلا هذا [1] " وربما أوضحَ قليلاً ، فيقرر أنه قول بعضهم ، أو بعض النحويين ، كقوله : " وزعم بعض النحويين أن النون في هِرْمَاس ... زائدة "[2] ويزداد وضوحا حين يذكر المدرسة أو الطائفة ، كقوله : " وزعم البغداديون أن سيداً ... على وزن (فَيْعَل) .."[3] ، و يبلغ الوضوح درجته حين ينص على صاحب القول ، وهذا في معظم المسائل[4] .

---

(1) ـ الممتع ٥٥ ، تجلى هذا المدخل في مسائل الأبنية : انظر مثلاً الممتع : ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ١٨٩...

(2) ـ الممتع١٦٣ ، وانظر : ٣٤٣ ، ٣٧١ ...

(3) ـ الممتع٣٢١-٣٢٢ ، وانظر : ٢٠٦ ، ٣٨٦ ...

(4) ـ انظر على سبيل المثال الممتع : ص ١٥٩ ، ١٦٤ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ٢٠٣ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨ ، ٢٤٢ ...

ثانياً : يذكر القول أو الرأي الذي يخالفه ، ويعرض أدلته إن كان هناك أدلة استدل بها صاحب القول ، وربما يعرض من الأدلة ما يمكن أن يعد دليلاً لصاحب القول .

ثالثاً : يختم المسألة بالحكم عليها ، ثم تفنيد الأدلة ، وإضافة أدلة أخرى إن وجد .

وإذا كان في المسألة أقوال ذكرها بأدلتها ، ثم اختار القول معللاً لاختياره .

هذه صورة مختصرة لمنهج ابن عصفور في نقده ، وهي في الغالب الصورة الغالبة عند علمائنا رحمهم الله .

ثانياً : نتائج تبين مصادر ابن عصفور .

استقى ابن عصفور مادته من كتب أسلافه ، وتعد كتب ابن جني أهم الكتب التي عول عليها ابن عصفور ، فإنني تتبعت معظم مسائل ابن عصفور في كتابه الممتع ، وانتهيت إلى أن ابن عصفور لا يكاد يفارق في كثير من هذه المسائل كتب ابن جني خاصة المنصف، والخصائص ، وسرالصناعة ، وبرز تأثره بهذا الإمام في المسألة من جوانبها المتعددة، في عرضها ، واستدلالها ، واختيار الراجح فيها ، والاستدلال له . بل كان تأثره أبلغ حين يختار العبارة ذاتها ، وقد أشرت إلى ذلك في مواطنه من البحث. وهذا لا يعني أن شخصية ابن عصفور قد توارت عند ابن جني ، بل كان له رأيه الخاص ، ورؤيته المستقلة في كثيرمن المسائل [1] .

ثالثاً : نتائج تتصل بالأدلة التي اعتمد عليها ابن عصفور .

لم يكن لابن عصفور بد من الاحتكام إلى أصول الصنعة ، فقد راعى هذه الأصول ، و أشهر هذه الأصول كما لا يخفى : السماع ، والقياس . وقد كان لهذين الدليلين عناية كبيرة عند ابن عصفور .

ولا أريد استعراض هذه الأدلة أو تعداد شواهدها ، من القرآن ، والحديث ، و كلام العرب . فهذا أمر معلوم ، لا يحتاج إلى إيضاح ، لكن الذي يهمني هنا أن أشير باختصار إلى الكيفية التي تعامل بها ابن عصفور مع هذه الأدلة :

-فأقوى الأدلة عنده ما اجتمع فيه السماع والقياس ، وقد رد بهذين الدليلين مجتمعين مذهب من جعل النون في نحو : رُمَّان مترددة بين الأصالة والزيادة . قال : " ...

---

(1)- حذ على سبيل المثال : مخالفة ابن جني في وزن (دُكّان) ، و(حَوْتَرَة) و (قَدْمَل) و (وبَرْاس) و (قَرْحَة)

والصحيح أنه ينبغي أن تجعل الألف والنون زائدتين بدليل من السماع والقياس . .." ثم ساق الدليلين[1]. كما رد مذهب المازني في " إشَاح ، و إسَادة " بهما فقال : " وزعم المازني أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس ، بل يتبع في ذلك السماع . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، قياساً وسماعاً ...[2] " .

- ثم يأتي السماع وحده فيكون دليلاً يُبطل به قياس مخالفه ، فقد اعتمده ابن عصفور في رد ما نسب إلى المبرد من قوله في مصدر "احواوى" : " احْوِيَّاء " فقال :" وزعم المبرد أنك تقول : "احوِيَّاء " من قِبَل أن المصدر اسم . فبناؤه على حالة واحدة ، فلا تكون الألف عارضة ، والسماع يبطل ما قال "[3] . وبه يرد مذهب الكوفيين في حذف ألف نحو " حُمَادى " عند التثنية ، فيقول :" والصحيح عندنا أنه لا يجوز إلا " حُمَادِيَان ، وبه ورد السماع ... "[4] .
- إذا غاب السماع أصبح الاحتكام إلى القياس ، فهو يرد مذهب مخالفه بالقياس ، وقد كثر استشهاده به ، وتعددت طرقه ، فبه رد مذهب الفراء في موجب حذف الفاء في " يَعِد " و "يَزِن" فقال :" وزعم الفراء أن موجب الحذف إنما هو التعدي ... وهذا الذي ذهب إليه فاسد ؛ لأنه خارج عن القياس ... "[5] و يقول مستشهدا لمذهب سيبويه في (فُواعِل) من القوة : " ... وهذا النوع لم يرد به سماع ، لكن القياس يقتضي ما ذهب إليه سيبويه ... "[6] .

و إذا تعارضت الأقيسة عنده قدم بعضها على بعض، ومن ذلك :

- تقديم عدم النظير على الاشتقاق ؛ فهو لا يعتد بالاشتقاق في " ضُنْأك " مثلاً ؛ لخروج الوزن به عن النظير ؛ إذ ليس (فُعْأل) من أبنيتهم . يقول :" فأما " ضُنْأك " فـ(فُنْعَل)

---

(١) –الممتع ٢٥٩ .

(٢) –الممتع ٢٢٢ .

(٣) –الممتع٣٧١ .

(٤) –الممتع ٣٨٦ .

(٥) –الممتع ٢٨٥ .

(٦) –الممتع ٢٢٥-٢٢٦ .

كعُنْظَب ، وليس بـ(فُعْأَل) ، وإن كان في معنى "ضِنَاك " ؛ لأن (فُعْأَلاً) لم يثبت في الأسماء ..."[1] . وهذا كثير كما رأيت في الأبنية والزيادة .

- تقديم الكثرة على أحد الاشتقاقين، إذا دارت الكلمة بين اشتقاقين واضحين فإن معظم الأئمة يجيز فيها الحمل على الاشتقاقين ، كحسان، وقبان ، ودكان . وخالف ابن عصفور فرد أحد الاشتقاقين ، وقوى الآخر بدليل الكثرة . يقول عن " دُكّان " :" ... فإنه يحتمل أن يكون مشتقاً من : دَكَكْتُه ... فتكون نونه أصلية ، ويحتمل أن يكون مشتقاً من : أكمة دَكّاء ... فتكون نونه زائدة . لكن الذي ينبغي أن يحمل عليه الاشتقاق الآخر ؛ لما ذكرناه من الحمل على الأكثر "[2]

- تقديم دليل اللزوم ، على دليل الكثرة . فهو يرد ما ذهب إليه ابن جني مثلاً في نون " خَزَنْزَن " الأولى ؛ إذ تحتمل عند ابن جني أن تكون زائدة ، وأن تكون أصلية ؛ لأن كون النون ثانية ساكنة ، يقابله أن باب " صَمَحْمَح " كثير ، ويرد ابن عصفور هذا فيقول : " ... بل ينبغي أن يقضى عليها بالزيادة ، لأن زيادة النون ثالثة ساكنة لازمة فيما عرف له اشتقاق . فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كون باب : " صَمَحْمَح ، أوسع من باب : عَقَنْقَل ؛ لأن دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة [3] "

- تقديم المختص على غير المختص ، فهو يحكم على نون نحو : "رُمَّان " مما هو مضعف العين بالزيادة ، لاختصاصها بهذا المكان ، أما أحد المضعفين فهو زائد على كل حال ، ولا يختص . قال- بعد أن قضى عليها بالزيادة _ :" ... وما اختصت زيادته بموضع كان أولى بأن يجعل زائداً مما لم يختص . ألا ترى أن الهمزة في " أَفْعَى " قضينا عليها بالزيادة وعلى الألف بالأصالة ؛ لأن الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيرة ، والهمزة لم تكثر زيادتها إلا أولاً خاصة ، فكان المختص يشرك غير المختص بكثرة زيادته في ذلك الموضع ويزيد عليه بقوة الاختصاص "[4] .

---

(١) – الممتع٦٥

(٢) – الممتع ١٧٤

(٣) –الممتع ١٧٥

(٤) –الممتع ١٧٢

- تقديم قياس الشبه على قياس الثقل ، ولذا يغلب مذهب سيبويه في (فَعُلان) من القوة على مذهب المبرد ، فهو عند سيبويه " قَوُوان " ، ويرى المبرد أن الصواب "قَوِيان" ؛ لئلا يجتمع في الكلام واوان وإحداهما مضمومة والأخرى متحركة . يقول ابن عصفور – بعد حكاية المذهبين– :" وأما ما ذهب إليه أبو العباس من أن اجتماع واوين ، الأولى منهما مضمومة والثانية متحركة ، لا يجوز لثقله ، فباطل ؛ لأنه قد وجد في كلامهم نظيره ... وهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح لأن مثل " قُوُوان لم يجيء في كلامهم مصحَّحاً و لا معلّلاً . فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به . وأشبه الأشياء به صُوَوِيّ [1] " .
- تقديم قياس الشبه على عدم الثقل ، فقد قال الزجاج في (فُواعِل) من القوَّة : قُواو ، ولم يبدل الواو الأخيرة همزة ؛ لأنه مفرد ، لم يرد فيه القلب ، وليس في المفرد ما في الجمع من الثقل . وقال سيبويه :" قُواءٍ "، فأجراه مجرى الجمع . لشبهه به . قال ابن عصفور:" وهذا النوع لم يرد به سماع ، ولكن القياس يقتضي ما ذهب إليه سيبويه ،أعني من أنه إذا قوي الشبه بين شيئين حكم لكل واحد منهما بحكم الآخر [2] " .
- تقديم الحمل على الشاذ ، على الحمل على المعدوم . فحيوان عند المازني عينه ياء ولامه واو ، وهو معدوم ، وهما في الأصل ياءان عند ابن عصفور ثم أبدل من إحدى الياءين واواً شذوذاً . قال ابن عصفور في رد مذهب المازني : " وزعم المازني أن هذا مما جاءت عينه ياء ولامه واو ، وأنه اسم لم يستعمل منه فعل... وهذا الذي ذهب إليه فاسد ؛ لأنه قد ثبت إبدالهم الياء واواً شذوذاً ، ولم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو ... [3]".

هذا في جانبي القياس والسماع ، و هناك أدلة أخرى استعان بها ابن عصفور في رد جملة من آراء مخالفيه ، وأشهر هذه الأدلة : الإجماع ، ومذهب المحققين ، والجدل والمنطق. إلا أنها – فيما ظهر لي – كانت تأتي مساندة للدليلين السابقين ، فالإجماع لا

---

(١) –الممتع ٤٨٠ –٤٨١

(٢) –الممتع ٢٢٥–٢٢٦

(٣) –الممتع ٣٦٠–٣٦١

ينفك عن القياس والسماع ، وكذا مذهب المحققين ، أو الجدل والمنطق . ترجع بطريقة أو بأخرى إلى الدليلين السابقين . ولذا آثرت أن لا أقف عندها .

- **رابعاً : نتائج تتصل بالعبارات النقدية .**

اتسمت عبارة ابن عصفور بالقسوة في جانبها الأكبر ، فهو يسم مذاهب علماء كبار ، كالأخفش ،والكسائي ، والفراء ،والمازني ، والمبرد ، والزجّاج ، و السيرافي ، وابن جني، بالفساد ، أو البطلان ، أو الضعف . لا فرق بين بصري وكوفي[1] .

على أن هذه القسوة تتراجع أحياناً إلى الاعتدال ، فتكون بلفظ : " لا حجة عندي في شيء من ذلك[2] " أو " والصحيح عندي الأول "[3] ، ونحوها من العبارات المعتدلة .

وقد اتسمت مخالفته لسيبويه خاصة ، باعتدال العبارة ، والبعد عن التجريح .

خامساً : نتائج تبين ما انفرد به ابن عصفور .

قررت في التمهيد لباب الأبنية أن ابن عصفور فيما ظهر لي كان أكثر من تأول الأبنية المستدركة على سيبويه ، وعلى هذا فإن الكثير من الآراء في هذا الباب كانت مما تفرد به ابن عصفور ، ومعظم ما انفرد به ابن عصفور في هذا الباب اتسم بمعارضة بعض معاصريه له كابن الضائع وابن هشام الخضراوي وأبي حيان ، على ما هو واضح في باب الأبنية .

ومما انفرد به ابن عصفور كذلك مخالفاته لابن جني في بعض المسائل ، فقد رد رأي ابن جني في كثير من المسائل صرح بنقده له في ثمان مسائل :

١-مخالفته في وزن المؤْقي والمأقي[4] .

٢-مخالفته في وزن خَزَنْزن وبابه .[5]

٣-مخالفته في وزن نِبْرَاس .[1]

---

(١) – انظر على سبيل المثال : الممتع ٢٦٠، ١٧٥ ، ١٧٦ ،١٧٧، ١٧٩ ،١٩٨ ، ٢٠٦-٢٠٧ ، ٢٤٢ –٢٤٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٨٥ ، ٢٩٨-٢٩٩ ، ٣٠٠-٣٠١ ، ٣١٥-٣١٦ ، ٣٢١-٣٢٢ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣-٣٢٤ .

(٢) –الممتع ٣٤٣

(٣) –الممتع ٣٥٦-٣٥٧

(٤)- الممتع٦٩-٧١

(٥)- الممتع١٧٥

٤-مخالفته في وزن نِفْرِجة[٢] .

٥-مخالفته في وزن ثَلْبُوت[٣] .

٦-مخالفته في علة التفريق بين غَزْوِيَة واقْوَوَّل[٤] .

٧-مخالفته في بناء (فَعِلان) من حَيِيْت[٥] .

٨-مخالفته في بناء (فَعْلان) من قويت[٦].

وإذ كان ابن عصفور يذهب مذهب الجمهور في معظم مسائله ، فإن ذلك لم يمنع ابن عصفور أن يستقل عنهم برأي أو توجيه، من ذلك مثلاً : يرى جمهور الصرفيين أن السين في أسْطَاع عوض . ويَفْصِل ابن عصفور بين السين في " أَسْطَاع" و " أَسْطَعْت " ففي الأولى زائدة ؛ لعدم حذف العين . وفي الثانية عوض ؛ للحذف الذي طرأ على العين[٧] .

سادساً : نتائج تبين القيمة العلمية لنقد ابن عصفور .

استمد نقد ابن عصفور قوته من ثلاثة عناصر أساسية :

أولها: شخصية ابن عصفور الناقدة ، يظهر ذلك في استيعاب الأدلة ، وتوجيهها ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، وتقديم الأهم على المهم ، والخاص على العام ، والكثير على القليل .. الخ .

ثانيها : مكانة ابن عصفور العلمية ، فهو إمام من أئمة هذا الفن ، وعلم من أعلامه .

ثالثها : اعتماده قول المحققين من علماء الصرف في معظم المسائل التي يناقشها .

ومع ذلك لم يخل نقد ابن عصفور من بعض الهنات التي لا يكاد يخلو منها كتاب. نمثل بعضها فيما يأتي :

---

(١)- الممتع١٧٦.

(٢)- الممتع١٧٦.

(٣)- الممتع١٨٤.

(٤)- الممتع٤٧٤.

(٥)- الممتع ٤٧٩.

(٦)- الممتع ٤٨٠-٤٨١ .

(٧)- الممتع١٥٢-١٥٣ .

١- تناقض ابن عصفور في بعض المسائل ، فهو مثلاً يقرِّر في الأبنية أن النون في " ضَيْفَن " زائدة و أنه على بناء (فَعْلَن)[١] ، ويعود مرة أخرى فيرجح أصالتها في باب الزيادة ، قائلاً :" ومنهم من ذهب إلى أن نونه أصلية - وهو أبو زيد ... وهذا الذي ذهب إليه أبو زيد أقوى ، ويقويه أيضاً أن باب النون ألا تكون في هذا إلا أصلية . وأيضاً فإن نونه إذا كانت زائدة كان وزنه (فَعْلَنَاً) ، وفيعل أكثر من (فَعْلَن)[٢] " ومثل ذلك كلمة " هِبْلَع " فهي في الأبنية عنده على (فِعْلَل)[٣] ، وفي الزيادة يجعل الهاء زائدة فيقول :" وأما الهِبْلَع فالأكول ، ففيه معنى البلع . والصحيح أن الهاء في : هِبْلَع ، زائدة لوضوح اشتقاقه من البلع[٤] " ،

ومن هذا أنه ينفي بناء (يَفْعَل) في الصفات[٥] ، ثم عند حديثه عن " يَهْيَرٌ " يرجح أن يكون أصله : يَهْيَرٌ ، مخففاً . على وزن : (يَفْعَل)[٦] .

وفي " ذُرْنُوح" النون زائدة لقولهم في معناه : " ذُرُّوح " فيحذفون النون ، هذا ما يقرره في موضع[٧] ، وفي موضع آخر النون أصل فيكون في معنى ذُرُّوح ومخالفاً له في الأصول ، كسَبَط ، وسِبَطر . لأنه لا يوجد بناء (فُنْعُول)[٨] .

وربما نقض ما أبرم في حينه ، فشَفَنْثَرى (فَعَلَّلى) ، وليست النون زائدة ، وإن كانت في موضع زيادتها ؛ لأنه يكون وزنها إذا ذاك (فَعَنْلَلى) وهو بناء لم يثبت في كلامهم . هكذا يقرر ابن عصفور ، ثم يعود في الحال ليهدم ما بنى جملة وتفصيلاً ؛ إذ يقول :" ويحتمل أن يكون وزنه (فَعَنْلَلى) ، وإن كان بناء لم يستقر في غير هذا الموضع ؛ لأنك إن جعلت النون أصلية أخرجتها عما استقر فيها؛ ألا ترى أن النون إذا كانت ساكنة ثالثة ،

---

(١)- الممتع٦٨

(٢)- الممتع ١٨٠

(٣)- الممتع٥٤ .

(٤)- الممتع ١٤٨ .

(٥)- الممتع٦٢

(٦)- الممتع ٨١

(٧)- الممتع١٧٩

(٨)- الممتع٨٦

وبعدها حرفان ،ولم تك مدغمة ، لم تلف إلا زائدة فيما عرف اشتقاقه أوتصريفه ؟ فلذلك كان القولان فيها سائغين عندي"[1]

٢- مما يؤخذ على ابن عصفور تجاهله لبعض أصوله التي درج عليها ، فهو لا يعتد مثلاً بهُنْدَلِع على وجود (فُعْلَلِل)[2] ، ولا بـ"ضُنْأَك" على وجود (فُعْأَل)[3] . و لا يكون " طَشْيَأ " و "رَهْيَأ " دليلين على بناء (فَعْيَل)[4] ، ولا يكفي : اكْوَهَدَّ ، و اكْوَأَلّ لإثبات : (افْوَعَلّ)[5] . بل ولا تصلح : قِشَيِّبٌ ، وقِسْيَنٌّ ، و غِطْيَمٌّ ، أدلة لإثبات (فِعْيَلّ)[6] ؛ لأن هذه كلمات نوادر لا تستقر بها أمثلتهم عنده ، ويدفعها بشيء من التأويل المتكلف أحياناً . ولكنه مع هذا كله يثبت أبنية بالكلمة النادرة ، فَطَحْرِبة دليلٌ على بناء (فَعْلِل)[7] ، و " قِصَاصَاء " كافٍ في إثبات (فِعَالاء)[8] مع أنها كلمة شاذة ونادرة .

٣- ومما يمكن عده معيباً في نقد ابن عصفور إلزامه مخالفه بما لا يلزم به نفسه ، فهو ينكر على أبي الحسن والمازني قولهما : إن "دُلامِصاً"من ذوات الأربعة و أن معناه كمعنى "دَلِيْص " وليس بمشتق منه . فيقول :" وبالجملة ليس " دُلامِص " مع " دَلِيْص " كسِبَطر مع سَبِط ، لأن الذي قاد إلى ادعاء أن سَبِطاً و سِبَطْراً أصلان مختلفان أن الراء لا تحفظ زائدة في موضع . وأما الميم فقد جاءت زائدة طرفاً غير أول فيما ذكرنا ، وحشواً في مَمكن وأخواته ، وأولاً فيما لا يحصى كثرة . فإذا دلّ اشتقاق على زيادتها فينبغي أن تجعل زائدة ؛ إذ باب سَبِط وسِبَطر قليل جداً ، لا ينبغي أن يرتكب إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة [9]" . وهذا القول يلزم ابن عصفور في مسائل كثيرة ظهر فيها الاشتقاق ، وكان الحرف فيها من حروف الزيادة ، وانتفت الضرورة ، ومع ذلك جعلها ابن عصفور

---

(١)- الممتع١٠٩

(٢)- الممتع ٥٧

(٣)- الممتع٦٥

(٤)- الممتع١١٩

(٥)- الممتع١١٩

(٦)- الممتع٨٦

(٧)- الممتع٥٤

(٨)- الممتع٩٧

(٩)- الممتع١٦٤-١٦٥

من باب سَبِط وسِبَطر ، فَكَنْتَأ ليست من كَتَأ ، وهما أصلان مختلفان ، كسَبِط و سِبَطْر[1] ،

مع أن النون من حروف الزيادة ، وذرنوح ليست من ذُرُّوح [2]، وشَنَهْبَرة ليست من شَهْبَرة ، وخَنْضَرِف ليست من خَضْرَف[3] ، وضُنْأَك ، ليست من ضِنَاك ، وإن كانت في معناها[4] ، وسَنْبَل ليست من أسبل ، ودنقع ليست من الدَّقْعَاء [5]، كل هذا من باب سَبِط وسِبطر .

٤ – ومما وهم فيه ابن عصفور نسبته بعض الآراء إلى غير أصحابها ، فـ"احْوِيَاء" في مصدر احْوَوَى مذهب سيبويه[6] . ونسبه ابن عصفور إلى المبرد[7] . وحِوَّاء من احْوَوَى قول سيبويه[8] ، واعتبره ابن عصفور قول الأخفش[9] ، وتقول في النسب إلى (فَعُولَة) : (فَعَلِي) ، نحو : رَكَبِيّ ، قياساً على قولهم في النسب إلى شَنُوءة : شَنَئِيّ . هذا قول سيبويه[10] ، ونسبه ابن عصفور إلى الأخفش[11] ، ومذهبه كما سبق : شَنُوئِيّ ، على لفظه[12] ، وهمز الواو المكسورة المتصدرة قياس عند المازني ، ونسب إليه ابن عصفور عدم القياس ،والوقوف عند ما سمع[13] .

---

(١)- الممتع١٦٤

(٢)- الممتع ٨٦

(٣)- الممتع١٠٤

(٤)- الممتع٦٥

(٥)- الممتع ١١٨

(٦)- الكتاب٤/٤٠٤

(٧)- الممتع٣٧١ .

(٨)- الكتاب٤/٤٠٤

(٩)- الممتع ٣٧١

(١٠)- الكتاب٣/٣٣٩

(١١)- الممتع٢٢٨

(١٢)- انظر : المسع٦/١٦٣ ، وشرح التصريح٢/٣٣١ ، وفي ابن عصفور والتصريف٢٤٥-٢٤٦ في هذه المسألةمناقشة جيدة .

(١٣)- الممتع٢٢٢ .

- سابعاً : نتائج تتصل بالصرفيين أنفسهم .

أولاً :سيبويه :

قدمت سيبويه ، وأفردته بالحديث ؛ لأن ابن عصفور جعل له من بين سائر النحويين منزلة خاصة ، لا تدانيها منزلة ، فقوله الصواب ، ودليله المتجه ، و إذا ما تأملنا أكثر الآراء التي انتقدها ابن عصفور، رأينا بوضوح ميله إلى رأي سيبويه، ومنافحته عنه، فهو لا يدرك سبيلاً يعلي قدر سيبويه إلا سلكة، و لا حجة تنصر رأيه إلا أخذ بها ، وإن كلفه ذلك مشقة التكلف ، والتماس الحيل .

فهو يدفع معظم الأبنية التي استدركها العلماء على سيبويه ، ويتأولها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، وقد أبنت لك في التمهيد لباب الأبنية جوانب ذلك . و سأجلي لك هذا في باب آخر من هذا البحث ، وهو (باب الزيادة).

فقد عرض ابن عصفور في هذا الباب أكثر من اثنتي عشرة مسألة من مسائل الخلاف بين سيبويه وغيره ، رجح في إحدى عشرة منها مذهب سيبويه ، وخالفه في واحدة، وإن كان وافقه فيها في الأبنية [1].

وإليك نماذج من هذه المسائل :

-ترجيح مذهب سيبويه في وزن " قَطَوْطَى "[2]

-ترجيح مذهب سيبويه في وزن " عَنْسَل "[3]

-ترجيح مذهب سيبويه في وزن " هِجْرَع ، وهِرْكَوْلَة " [4]

-ترجيح مذهب سيبويه في " أَسْطَاع "[5]

-ترجيح مذهب سيبويه في وزن " أَوْلَق "[6]

---

(١) -هي " ضيفن " وافقه في الأبنية ص ٦٨ ، وخالفه في الزيادة ١٧٩-١٨٠ .

(٢) -الممتع ١٨٩ .

(٣) -الممتع ١٤٦ .

(٤) -الممتع١٤٩-١٥٠ .

(٥) -الممتع ١٥٩-١٦٠ .

(٦) -الممتع١٥٩-١٦٠ .

-ترجيح مذهب سيبويه في وزن " دُلامِص "[1] .

وإذا تتبعت بقية الأبواب تبين لك بجلاء ما قررته آنفاً عن هذه المنزلة العظيمة التي حظي بها سيبويه عند ابن عصفور .

بقية الصرفيين :

لم يحظ أحد من بعد سيبويه ممن كانوا ميدان المسائل الصرفية بهذه المكانة ، وأشهرهم : الأخفش ، والكسائي ، والفراء ، والمازني ، والمبرد ، والزجاج ، والسيرافي ، وابن جني.فقد خالفهم ابن عصفور في كثير من المسائل، كما اتسمت مخالفته لهم بالقسوة *كما أسلفت* . وقد لخصت في التمهيد لأبواب الزيادة ، والبدل ، والقلب والحذف والنقل ، والإدغام ، ومسائل التمارين المسائل التي خالفهم فيها ، وتجلى موقف ابن عصفور منهم من خلال دراسة المسائل .

وبعد: فهذه أهم النتائج التي انتهى إليها البحث ، فإن أصبت فذلك فضل الله ، وإن أخطأت فتلك طبيعة البشر :

وما أُبَرِّىءُ نَفْسِي إِنَّنِي بَشَرٌ أَسْهُو وأُخْطِيءُ مَا لَمْ يَحْمِنِي قَدَرُ
وَلا تَرَى عُذْرًا أَوْلَى بِذِيْ زَلَلٍ مِنْ أَنْ يَقُولَ مُقِرًّا : إِنَّنِي بَشَرُ

---

(1) -الممتع ١٦٤-١٦٥ . وانظر باقي المسائل في : الممتع ١٧٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ -٢٠١ .

ملخص النتائج:

١-وضوح المنهج الذي اعتمده ابن عصفور في عرض المسألة.

٢-مراعاة ابن عصفور أصول الصنعة من سماع، وقياس ...

٣-اعتماد ابن عصفور على كتب ابن جني إلى حد بعيد.

٤-اتسمت الكثير من ألفاظ ابن عصفور بالقسوة .

٥-انفراد ابن عصفور بالعديد من التوجيهات والآراء التي فتحت عليه باب النقد من بعض معاصريه .

٦-غرام ابن عصفور وولعه باب سبط وسيطر ، وإدخال الكثير مما رده أو قال به إليه، على الرغم من كون هذا الباب أضيق من أن يحتمل الكم الكثير الذي أحاله ابن عصفور إليه.

٧-اعتداد ابن عصفور بآراء جمهور البصريين، وتقديم آراء سيبويه غالباً .

٨-ظهر لي أن تعصب ابن عصفور لرأي سيبويه أوقعه في بعض التناقض والاضطراب.

٩-لم تقف ألفاظ ابن عصفور القاسية على أعيان مدرسة الكوفة فقط، بل شملت أعيان مدرسة البصرة إذا استثنينا سيبويه.

١٠-اعتماد ابن عصفور على كتب ابن اجني أوقعه في نفس الأخطاء التي وقع فيها ابن جني.

(انتهت الخاتمة، مشتملة على أهم النتائج، ويليها الفهارس الفنية)

(فهرس الآيات)

السورة ،ورقم الآية	الآية	رقم الصفحة
البقرة { ٢٦ }	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾	٣٥٨
آل عمران {١٥٢}	﴿ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ﴾	٢١٨
الأنعام {١٦١}	﴿ دِينًا قِيَمًا ﴾	٢٥
الأعراف {٤١ }	﴿ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾	٣٤٠
الأنفال {٤٢}	﴿ حَيَّ عن بَيِّنَةٍ ﴾	٣٩٦
الكهف {٧٧}	﴿ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾	١٦٧
مريم {٨ }	﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾	٣٣٦
مريم {٥٥}	﴿ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ﴾	٣٣٦
طه {٥٨}	﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾	٢٥
طه {٧٧}	﴿ لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾	٣٣٢
النور {١٥}	﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾	١٨٣
الأحزاب {١٠}	﴿ ٱلظُّنُونَا ﴾	٣٣٤
الأحزاب {٦٦}	﴿ ٱلرَّسُولَا ﴾	٣٣٤
الأحزاب {٦٧}	﴿ ٱلسَّبِيلَا ﴾	٣٣٤
الأحزاب {٤٤}	﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ ﴾	٣٥٠
فاطر {٩ }	﴿ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مَوْتِهَا ﴾	٣٤٦
الفتح {٢٩}	﴿ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم ﴾	١٢٢
ق {١١}	﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾	٣٤٥
الذاريات {٥٥}	﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾	٦١
المرسلات {١١}	﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾	٢٦٤

المرسلات {٣٢}	﴿ تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ ﴾	٣٧٢
النازعات {٤١}	﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾	٦٣
الانفطار {٤}	﴿ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴾	١٤٩

فهرس الأحاديث والأثر

١-قول النبي صلى الله عليه وسلم : بل أنتم بنو رشْدان ٢٠٥-٢٠٨

٢-قول النبي صلى الله عليه وسلم : خير بئر في الأرض زمزم.....٢٣٨

فهرس أقوال العرب

١-تسمع بالمعيدي خير من أن تره.....٦٣

٢-مضَرَّ الله لك الثناء.....٧١

٣-مره يحفرها.....١٧٤

٤-أم بينة الأمومة.....١٦٠

٥-استخذ فلان أرضاً.....١٦٧

٦-إن الفكاهة مقودة إلى الأذى.....٣٠٩

(فهرس الأشعار والأرجاز)

البيت	الصفحة
(ب)	
رَبَاعيًا مُرْتَبِعاً أَوْ شَوْقَباً	٨٥
(ب)	
أُمَّهَتِي خِنْدِفُ، والْيَاسُ أَبِي	١٥٨
أَجْمَعْتُ أَنَّكَ أَلأَم من مشى في فُحْشِ زانية، وزَوْكِ غُرَابِ	١١٠
فلولا اللهُ والمُهرُ المُـفَدَّى لأُبتَ ، وأَنتَ غِرْبَال الإِهَابِ	٤٣
حيوا تُمَاضِر، وارْبَعُوا صَحْبِي وقفوا فإن وقوفكم حَسْبِي	٧٠
فلْك ثَدْيَاها مع التُّنُوبِ	١٤٨
(ج)	
يُطْعِمُهَا اللَّحْمَ، وشَحْمَاً أُمْهُجا	٤٣
(د)	
تَـقَـوهُ أَيُّـهَـا الفِتْيَانُ، إِنِّـي رأَيْـتُ اللهَ قَـدْ غَـلَـبَ الجُدُودَا	١٦٧
(د)	
ألم يَأْتِيْك والأنباء تَنْمِي بما لاقتْ لَبُونُ بَنِي زِياد.	٣٣٣
(ر)	
هل عرفتَ الدار أَمْ أَنكرتَها بين تِبْراك فشَسِّيْ عَبقُر؟	٣٨
فهي بَدَّاءُ إذا ما أقبلتْ فَحْمَةُ الجِسْمِ رَدَاح هَيْدَكُر	١٢٤
بِجِفَان تَعْتَرِي نادِينا من سَدِيفٍ ، حين هَاجَ الصَّنَّبِرْ	٣٧
(ر)	
وغَيَّرَ مَاءُ الوَرْدِ فَاهَا فَلَوْنُه كَلَوْنِ النَّؤُور وهي أَدْمَاءُ سَارُها	٣٠٢
(ر)	
أَبْلِغ النُّعمَان ، عَنِّي ، مألُكَاً أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي ، وانْتِظَارِي	٥٠
مَـحْضُ النِّحَارِ طَيِّبُ العُنْصُرِّ	١٠٦

وكُنْتُ إذا حاري دعا لمَضُوْفَة أُشمر حتى ينصف الساق مِئزَري	٣٠٤-٣٠٦
بِسَبْحَلِ الدَّفِّين ، عَيسَحُورِ	١٣٧
كَأنَّ عَيْنَيهِ مِنْ الغُوُر	٣٠٢
(غْ)	
قَوَّالُ معروف وفَـعَّـاله عَقَّار مَثْنَى أُمَّهات الرِّباع	١٥٨
(عَ)	
هَادَأتَ مطوِي كلامٌ جمعا حروف إبدال فشا متَّبعا.	٢٦١
وإنْ يَكُنْ أَطْرُبُونُ الرُّوْمِ قَطَّعَهَا فَإنَّ فِيْهَا بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَفَعاً	١٣٦
وَلَهَا بالماطرونَ إذَا أكَلَ النَّملُ الَّذي جَمَعا	١٣٤
(عِ)	
هجوت زَبَّانَ ثم جئت معتذراً من هَجْو زَبَّانَ لم تهجُو ولم تَدَعِ	٣٣٣
على سَمَرْطُول نِياف شَعْشَعِ	١٣٧-١٣٨
(فُ)	
وَفِيْكَ إذَا لاقَيْتَنَا عَجْرَفِيَّة مِرَاراً فَمَا "تُسْتِيْعُ" مَنْ يَتَعَجْرَفُ	١٧٦
(قْ)	
إن الجُلَيد زَلِق وزمَّلق جاءتْ به عَنْس من الشام تَلِقْ	١٨٤-١٨٦
مُجَسَّوَّع البَطْنِ كِلابِيّ الخُلُقْ	١٨٤
(قِ)	
مِثْبَرة العُرْقوب، إشفَى المِـرْفَقِ	٤٣
من لِي بالمزرَّرِ اليلامق صاحب إدهانٍ وَأَلْقٍ آلِقِ	١٨٤
(لُ)	
وأَهْلُ حَبونَى من مُراد تَدَارَكَتْ وجرما بواد خَالطَ البحر سَاحِلُه	٧٩
فَشَايِعْ وَسْطَ ذَوْدك مُقْبِلًا لتحسب سيداً ضَبُعا تبولُ	١١٩
(لِ)	
جَاءُوا بجَمْعٍ لو قِيسَ مُعْرِسُهُ ما كَانَ إلا كَمُعْرَسِ الدُّئِل	٢٣

كأن دِثَاراً حَلَّقَتْ بلَبُونِـــه عُقَابُ تَنوفَى، لاعُقَابُ القَواعِل	٧٧-٨١
شَنْظِرَة زَوَّجَنِيه أَهْلِي	٧٢
بِبَازِلٍ ، وجناءَ، أو عَيْهَلٍ	٩٦
(مُ)	
قَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوءٍ عَلَى بَابِ اسْتِها صُلَبٌ، وَشَامُ	١٥٨
(مِ)	
ألا تَسْتَحي منا الملوكُ وتَتَّقِيْ مَحَارِمَنَا لا يَبْوُءُ الدَّمُ بالدَّمِ ؟.	٣٥٨
(نَ)	
يَخْفَي بِفَيْحَاءَ مُغْبَرَّةٍ تَحَالُ القَتَامَ بِهِ المَاجِشُونَا	١٣٥
يا ليت أنا ضمَّنا سَفِيْنَة حتى يعود الوصل كَيِّنُونَة	٣٢٠
قد فارقت قَرِيْنَها القَرِينَة وشحطت عن دارها الظعينة	٣٢٠
(نِ)	
طَالَ لَيْلِي وبِتُّ كَالْمَحزُونِ واعْتَرَتْنِي الهمُومُ بالماطِرونِ .	١٣٤-١٣٥
بُثِينُ الْزَمِي (لا) إنَّ (لا) إن لَزِمْتِه عَلَى كَثْرَةِ الوَاشِيْنَ، أَيُّ مَعُونِ	٥٠
ما بال عَيْنِي كالشَّعِيْبِ العَيَّنِ	٣١٣-٣١٤
(يَ)	
يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَه إِذَا أَتَى قَرَّبْتُه للسَّانِيَه	٢٨١
(يُ)	
تُلْفُهُ الأَرْوَاحُ والسُّمِيُّ	١٨٢
وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيْكَةٌ تَمْشِيْ بِسُدَّةِ بَيْتِهَا، فَتَعِيُّ	٣٥٧

فهرس أنصاف الأبيات

إلاَّ سُلَيْمَانُ إِذْ قَالَ الإِلَهُ لَهُ..... ١٧٤
ضَرْبًا أَلِيمًا بَسَبْت يَلْعَج الجِلِدَا..... ٢٩
فَأَلْحَقتُ أَحْرَاهُمُ أُلاهُمُ..... ١٢٤
له إِطِلا ظَبْيٍ، وسَاقَا نَعَامَة..... ٢٨
لِيَوْم رَوْعٍ، أو فَعَالِ مَكْرُمٍ..... ٥٠

(فهرس المصادر والمراجع)

أولاً: الكتب المطبوعة .

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق د.طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ ط١
- الإبدال، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٣٧٩هـ .
- ابن عصفور والتصريف، د. فخر الدين قباوة . منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت .ط١ .
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، لابن القطاع، تحقيق أ.د. أحمد محمد عبد الدائم،دار الهاني للطباعة، ١٤٢١هـ .
- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، د. عصام نور الدين ، المؤسسةالجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت،ط١ ، ١٤٠٢ هـ .
- أدب الكاتب، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق : الأستاذ محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٤هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د. رجب عثمان أحمد، مراجعة. رمضان عبدالتواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة ط١ ١٤١٨هـ .
- الاستدراك على سيبويه ، تأليف . أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي . تحقيق د. حنا جميل حداد . دار العلوم للطباعة والنشر.ط١(١٤٠٧)هـ .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير الجزري ، تحقيق محمد إبراهيم ، البنّا وآخرين طبعة الشعب ،١٩٧٠هـ . القاهرة .
- إشارة التعيين ، عبدالباقي اليماني ، د. عبدالمجيد دياب ، مركز الملك فيصل ، شركة الطباعة العربية السعودية ، ١٤٠٦ ط١
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط١ ، ١٤٠٦هـ

- الاشتقاق ، لابن دريد ، تحقيق . عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، بمصر
- اشتقاق الأسماء ، لأبي سعيد الأصمعي . تحقيق د. رمضان عبدالتواب ، ود. صلاح الدين الهادي . مكتبة الخانجي بالقاهرة . ط٢ ١٤١٥ هـ
- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون ، دار المعارف ، مصر . ط ٤
- أصوات اللغة العربية ، عبد الغفار هلال،١٤٠٨ هـ ط ٢ .
- الأصول في النحو، لابن السراج ، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١
- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ط٣، ١٤٠٩هـ
- الأعلام ، للزركلي ، بيروت ، دار العلم للملايين ،ط٤
- الأفعال ، لابن القطاع ، بيروت ، دار الفكر ، ١٤٠٣هـ ،ط١
- الأفعال ، لابن القوطية ، تحقيق علي فودة . مكتبة الخانجي القاهرة . ط٣ ١٤٢١هـ ٢٠٠١م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، للبطليوسي، تحقيق مصطفى السقا، ود. حامد عبدالمجيد ،١٩٨١م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- الإقليد شرح المفصل، تأليف تاج الدين أحمد بن محمد بن عمر الجندي، تحقيق
- الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ، تحقيق د. عبدالمجيد قطامش ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط ١
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٥.
- أمالي الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة ، ١٣٨٢هـ ط١
- الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٧ ط١
- إملاء ما من به الرحمن للعكبري، تحقيق إبراهيم عوض، مصر ،١٣٨٠هـ
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ . ط١

- الأنساب، للسمعاني، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى لمجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند ١٣٩٩هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر ، بيروت .
- إيجاز التعريف في علم التصريف ، لابن مالك ، تحقيق د . حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية . ط١
- إيضاح الشعر، شرح الأبيات المشكلة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٧هـ .
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي بغداد ، مطبعة العاني .
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر . عناية صدقي محمد جميل١٤١٣هـ
- بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال ، لأبي جعفر أحمد بن يوسف اللبلي ، تحقيق د. سليمان العايد ، معهد اللغة العربية جامعة أم القرى ، ١٤١١هـ
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، الفيروزبادي ، تحقيق . محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي -مركز المخطوطات والتراث - الكويت- ١٤٠٧هـ ط١
- تاج العروس من جواهر القاموس. للزَّبيدي. دراسة وتحقيق . علي شيري . دار الفكر ١٩٩٤هـ / ١٤١٤ هـ .
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفي علي الدين ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، دمشق ، دار الفكر ، ط١٤٠٢،١هـ .
- التبيان في شرح الديوان، المنسوب للعكبري، تحقيق مصطفى السقا ، وإبراهيم الأياري، وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت .
- التَّتمَّة في التصريف، لابن القبيصي . تحقيق د. محسن بن سالم العميري . مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي . ط١ (١٤١٤هـ)

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ١٤١٥هـ ط١
- التخمير شرح المفصل، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط١٠ ١٤١٠،هـ .
- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، د. عبدالرزاق بن فراج الصاعدي . الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عمادة البحث العلمي . ط١
- تذكرة النحاة، لأبي حيان، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن ، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق د. محمد كامل بركات، مصر، المكتبة العربية ، ١٣٨٧هـ .
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، بيروت، دار الفكر
- تصريف الأسماء ، د. مزيد نعيم ، ود. شوقي المعري ، المطبعة التعاونية بدمشق .
- تصريف الأسماء والأفعال، تأليف د. فخر الدين قباوة . مكتبة المعارف .بيروت . (ط٢) ١٤١٥ هـ .
- التصريف الملوكي، لابن جني، تحقيق أحمد الخاني، ومحيي الدين الجراح، ط١
- التعريفات، تأليف الشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٦هـ .
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض بن محمد القوزي، مطبعة الأمانة ١٤١٠هـ ط١
- تفسير البيضاوي، لأبي سعيد ناصر الدين عبدالله بن عمر، مطبوع مع حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ،١٤١٧، ط١
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية ، تأليف أبي حاتم السجستاني ، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي . دار البشائر .ط١ ١٤٢٢هـ .
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ .

- تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي،د. أسعد أحمد علي ، دار السؤال للطباعة والنشر ، دمشق، ط٢ ، ١٤٠١هـ .
- توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان، مصر، مطبعة الحلبي، ط٢
- الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، بيروت ١٤١٦هـ ،ط٥
- جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، حققه د. رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين . ط١ .
- جهود ابن جني في الصرف وتقويمها في ضوء علم اللغة الحديث ، د . غنيم غانم الينبعاوي . المكتبة التجارية بمكة المكرمة . ط١
- حاشية الجاربردي على شرحه، بمجموعة التصريف، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٤هـ .
- حاشية الشهاب ، المسماة : عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي، تحقيق الشيخ عبدالرزاق المهدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط١ ، ١٤١٧هـ .
- حاشية الشيخ أحمد الرفاعي على شرح الشيخ بحرق اليمني على لامية الأفعال للإمام ابن مالك ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق، بيروت ١٤٠١هـ ط١
- حاشية الشيخ يس على التصريح، بيروت، دار الفكر
- حاشية الصبان على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ، لمحمد بن علي الصبان ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
- حاشية حسين الكمالاتي الرومي على الجاربردي، بمجموعة الشافية .
- حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام ، لعبدالقادر البغدادي ، تحقيق نظيف محرم خواجة ١٤٠٠هـ
- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق. بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، دار المأمون للتراث . دمشق .ط١، ١٤١٣هـ .

- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي . تحقيق . بدر الدين قهوجي . و بشير جويجاتي .دار المأمون للتراث .
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لأبي محمد عبدالله بن السيد البطليوسي ، تحقيق سعيد عبدالكريم سَعُودي ، وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ،١٩٨٠م.
- خزانة الأدب ، للبغدادي ، بيروت، دار صادر، ط١
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت عالم الكتب، ١٤٠٣هـ،ط١ .

د. محمود أحمد علي أبو كتة الدراويش ، جامعة الإمام ١٤٢٣هـ ، مطبعة المدني .

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي. إعداد د. جميل طلبة . دار الكتب العلمية . بيروت
- الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني ، د . حسام سعيد النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ١٩٨٠م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث ، القاهرة .
- درة الغواص في أوهام الخواص، تصنيف أبي محمد القاسم بن علي الحريري، الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤١٧ هـ ط١ .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي ، القاهرة ، ١٣٢٨هـ
- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد المؤدب، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي ، ود. حاتم الضامن، ود .حسين تورال. بغداد . المجمع العلمي ، ١٤٠٧هـ .
- ديوان الأدب، للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٤هـ .
- ديوان العجاج ، رواية وشرح عبدالملك بن قريب الأصمعي، قدم له وحققه د. سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧هـ ط١
- ديوان الفرزدق، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، ١٤١٢ هـ، ط١
- ديوان امريء القيس، دار صادر، بيروت .
- ديوان طرفة ، القاهرة ،١٩٥٨م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، شرح د. يوسف شكري فرحات ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٢هـ ط١
- ديوان كعب بن زهير ، قدمه ووضع هوامشه د. حنا نصر الحتي ، الناشر دار الكتاب، بيروت ، ١٤١٤هـ ط١ .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تحقيق سامي مكي العاني ، بغداد ، مطبعة النهضة، ١٩٦٦م .
- ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. حنا نصر . دار الكتاب العربي، بيروت . ط١
- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في كتاب المفصل للزمخشري، لابن مالك، تحقيق د. غنيم الينبعاوي، مكتبة الملك فهد للطباعة والنشر .
- الذيل والتكملة لكتاب الموصول والصلة ، لابن عبدالملك المراكشي ، تحقيق .د إحسان عباس . دار الثقافة بيروت .
- رسالة الملائكة ، إملاء الشيخ الإمام أبي العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان المعري ، تحقيق لجنة من العلماء ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت،١٩٧٩م ط٣
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي ، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ ط ٥ .
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق د.حاتم الضامن، ١٤١٢هـ ط١
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٥هـ ط١ .
- سفر السعادة وسفير الإفادة . تأليف علم الدين السخاوي، تحقيق . محمد أحمد الدالي. دمشق ١٤٠٣هـ .
- سلسلة الآحاديث الصحيحة، للألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض ١٤٠٨هـ ط٤
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تحقيق د. عبدالمنعم فائز ، دمشق ، دار الفكر ، ط١ ، ١٤٠٣هـ .

- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق د. حسن أحمد العثمان ، بيروت، دار البشائر ، ١٤١٥هـ

- شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبدالحميد ، القاهرة ، ١٩٦٤هـ .

- شرح أبنية سيبويه ، تصنيف أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان النحوي ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، ط١

- شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، تحقيق د. محمد علي سلطاني ، دمشق ، دار المأمون للتراث ، ١٩٧٩هـ .

- شرح أبيات سيبويه، للنحاس، تحقيق د.وهبة متولي سالمة ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ .

- شرح أشعار الهذليين للسكري ، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، ومراجعة محمود محمد شاكر ، القاهرة ، ١٩٦٥م .

- شرح الألفية ، للأشموني ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي .

- شرح الألفية ، للمرادي ، تحقيق د . عبدالرحمن سليمان ، القاهرة .

- شرح التسهيل ، لمصنفه ابن مالك ، تحقيق د . عبدالرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، القاهرة ، دار هجر ، ط ١، ١٤١٠هـ .

- شرح التصريف ، للثمانيني ، تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ، ط ١ ،١٤١٩ هـ مكتبة الرشد ، الرياض .

- شرح التعريف بضروري التصريف ، لابن إياز . تحقيق د. هادي نهر . ود. هلال ناجي المحامي . دار الفكر للطباعة ط١ (١٤٢٢هـ)

- شرح الجمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، الفيصلية .

- شرح الشافية ، للرضي ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين عبدالحميد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥هـ .

- شرح الفصيح ، للزمخشري ، تحقيق . د إبراهيم بن عبدالله بن جمهور الغامدي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة .

- شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم ، ١٤٠٩هـ .

- شرح القصائد السبع ، لابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٣م .

- شرح الكافية ، للرضي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق د. عبدالمنعم هريدي ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، دمشق ، دار المأمون للتراث ، ١٤٠٢هـ . ط١
- شرح المعلقات السبع، للزوزني، مكتبة المعارف، بيروت .
- شرح المفصل لابن يعيش ، بيروت ، عالم الكتب ، القاهرة ، مكتبة المتنبي .
- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، حلب ، المكتبة العربية ، ١٣٩٣هـ ط١
- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي ، نشره : أحمد أمين ، وعبدالسلام هارون ،دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١هـ .
- شرح ديوان جرير، قدم له وشرحه تاج الدين شَلَق، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت،١٤١٣هـ ط١ .
- شرح شواهد شرحي الرضي والجاربردي على الشافية للبغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٨٧٥هـ
- شرح عيون الإعراب للمحاشعي ، تحقيق د . عبدالفتاح سليم ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ .
- شرح كتاب سيبويه، لأبي الفضل الصفار، تحقيق . معيض بن مساعد العوفي ، دار المآثر ، المدينة المنورة ،١٤١٩، ط١.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تحقيق د. الشريف عبدالله بن علي الحسيني البركاتي ، نشر المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦هـ ط١
- الشوارد ، للحسن بن محمد الصَّغَاني، تحقيق مصطفى حجازي ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٤٠٣هـ .ط١
- شواهد التوضيح والتصحيح ، لابن مالك ، القاهرة .
- الصاحبي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر . مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

- الصحاح ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، بيروت ، دار العلم للملايين.ط٤
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين الديني إبراهيم ابن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق أ.د محسن العميري، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى .
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، بيروت ، دار الأندلس .
- الطبقات الكبرى ، لابن سعد ، صادر، بيروت.
- ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل، د . عبدالفتاح أحمد الحموز . دار عمار للنشر والتوزيع . عمان . ط١ .
- العربية الفصحى ، هنري فليش ، تعريب و تحقيق د. عبدالصبور شاهين ، المطبعة الكاثوليكية ط١ ،١٩٦٦م .
- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تأليف. أبو العباس الغبريني، تحقيق.عادل نويهض، منشورات لجنة التأليف والترجمة.بيروت ١٩٦٩هـ ط١
- الفائق في غريب الحديث ، لجار الله الزمخشري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي، دار المعرفة ، بيروت ،ط٢
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للإمام صلاح الدين العلائي . تحقيق د. حسن الشاعر.دار البشير . عمان .
- الفصيح ، لثعلب ، تحقيق د. عاطف مدكور ، مصر ، مطابع سجل العرب .
- فقه اللغة وأسرارالعربية ، للثعالبي ، تحقيق د. ياسين الأيوبي ، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ .
- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ،جرجي زيدان ، دار الهلال، ١٩٦٩م .
- الفهارس المفصلة لخصائص ابن جني ، صنعه د. عبدالفتاح السيد سليم ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ١٤١٨هـ ط١ .
- فوات الوفيات ، محمد شاكر الكتبي ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار الثقافة ـ بيروت– ١٩٧٣م .
- في علم الصرف، د. أمين السيد ، دار المعارف ، مصر ١٩٧٦، ط٣

- القاموس المحيط . الفيروزبادي . مؤسسة الرسالة . دار الديان للتراث . ط٢ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧ م .
- القواعد الكلية والأصول العامة للنحو العربي، د. غريب عبدالمجيد نافع ، مكتبة الأزهر ١٩٧٥هـ
- كتاب العين ، للخليل بن أحمد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق د. محيي الدين رمضان ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ،١٤٠٤هـ ط٣ .
- كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ لابن السكيت، للتبريزي تحقيق لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث دبي، ط١، دار الفكر ١٤١٦هـ .
- لسان العرب . ابن منظور . عناية أمين عبدالوهاب، و محمد الصادق العبيدي دار إحياء التراث العربي . بيروت .
- لطائف الإشارات إلى فنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني، تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان، و د. عبدالصبور شاهين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ،١٣٩٢هـ .
- ليس في كلام العرب . تأليف الحسين بن محمد بن خالويه . تحقيق أحمد عبدالغفور عطار . دار العلم للملايين .بيروت . ط٢ ١٣٩٩هـ .
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي . دار القلم ، ودار المنار . ط١ .
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق د. فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة .
- مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف،ط٥
- مجمل اللغة لابن فارس، حققه الشيخ شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر ، ١٤١٤هـ . بيروت .
- مجموعة أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي .

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، و علي محمد البجادي، و محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر .
- المسائل الشيرازيات، ألفه . أبو علي الفارسي . حققه د. حسن هنداوي . كنوز أشبيليا . ط١ ١٤٢٤ هـ.
- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر ، القاهرة ، مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ ط١
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصور، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت ، ١٤٠٦،ط١
- المسائل المشكلة، المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. صلاح الدين السكناوي، بغداد، مطبعة العاني .
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل . تحقيق د. محمد كامل بركات ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ،١٤٠٠هـ ط١
- المستوفى في النحو، لابن فرّخان، تحقيق د. محمد بدوي المختون ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ .
- المصباح المنير . تأليف أحمد بن محمد الفيومي . دار الحديث ، (ط١) ١٤٢١ هـ
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب، بيروت ،ط١، ١٤٠٨هـ .
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق د. عبدالأمير محمد أمين الوَرد، عالم الكتب ط١ ، ١٤٠٥هـ .
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، و محمد علي النجار .
- معجم الأبنية العربية الأسماء والأفعال والمصادر، أ.د . أحمد محمد عبدالدائم . مكتبة لبنان ناشرون .
- المعجم الأوسط ، للطبراني ،تحقيق محمود الطحان ، مكتبة المعارف الرياض ط١
- معجم البلدان، لياقوت الحموي . تحقيق . فريد عبدالعزيز الجندي . دار الكتب العلمية. بيروت
- معجم الحيوان، للمعلوف، للفريق أمين المعلوف، هدية المقتطف السنوية ١٩٣٢ م

- المعجم الكبير ، للطبراني ، تحقيق حمدي السلفي ، دار إحياء التراث العربي ط٢
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، صنعه الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الحديث القاهرة ، ١٩٨٨م ط٢
- معجم تهذيب اللغة . الأزهري . تحقيق / د . رياض زكي قاسم . دار المعرفة . بيروت . ط١ ، ١٤٢٢هـ .
- معجم ما استعجم . تأليف أبي عبيدالله البكري . حققه د. جمال طلبه . دار الكتب العلمية .ط١ (١٤١٨)هـ .
- معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم ، د. أحمد محمد الخراط . دار القلم ، دمشق . ط١ .
- معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس . دار إحياء التراث العربي .اعتنى به /د محمد عوض مرعب، و فاطمة محمد أصلان . ط ١ ، ١٤٢٢ هـ
- المعرب، للجواليقي، تحقيق . أحمد شاكر ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية١٣١٦ هـ ط١
- المعرب، للجواليقي، تحقيق د. ف. عبدالرحيم ،١٤١٠هـ، دار القلم، دمشق،ط١
- المغني في تصريف الأفعال، د. محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث.ط١
- المفتاح في علم الصرف ، تأليف عبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة . ط١
- المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت .
- المفضليات ، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف .
- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري ، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦م .
- المقصور والممدود، لأبي العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد ، تصحيح محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٢
- المقصور والممدود، لأبي علي القالي . تحقيق د. أحمد عبدالمجيد هريدي . مكتبة الخانجي بالقاهرة .ط١ ١٤١٩هـ .

• المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل، تحقيق د. محمد العمري ، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى ، ١٤٠٩هـ ط١

• المنصف ، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، و عبدالله أمين، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١

• المنهج الصوتي للبنية العربية-رؤية جديدة في الصرف العربي .د عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ،١٤٠٠هـ -١٩٨٠م .

• الموضح في وجوه القراءات وعللها، تأليف الإمام نصر بن علي الفسوي المعروف بابن مرعم، تحقيق د . عمر الكبيسي ١٤١٤هـ ط١، مكة المكرمة .

• النحو الوافي ، تأليف عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط٣

• نزهة الطرف في علم الصرف ، للميداني ، لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت . ط١ ، ١٤٠١هـ .

• النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق . علي محمد الضباع ، بيروت، دار الكتب .

• نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد التلمساني . تحقيق د.إحسان عباس . دار صادر١٤٠٨هـ .

• النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، للشيخ الكبير أبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ،ط١، ١٤٠٥هـ .

• النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق د . زهير سلطان ، الكويت، معهد المخطوطات العربية ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .

• النوادر، لأبي زيد، بيروت، دار الكتب، ١٣٨٧ ، ط٢ .

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي، تحقيق عبدالسلام هارون ، و د. عبدالعال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢

- **ثانياً : الدوريات والرسائل العلمية .**
- أبو عمر الجرمي حياته وجهوده في النحو . د. محسن سالم العميري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٣٩٩هـ .
- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم، لمحمد بن عمار درين، رسالة ماجستير، جامعة الإمام، ١٤١٥هـ .
- اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، عرض ودراسة، جمعان ابن بَنْيُوس السَّيالي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ١٤١٦هـ .
- اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية ، رسالة دكتوراة ، د . مهدي القرني ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٢٠ هـ .
- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لبدر الدين ابن الناظم ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، تحقيق حسن أحمد العثمان .
- جهود الفراء الصرفية ، رسالة ماجستير ، د . محمد الدغريري ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤١٢ هـ .
- حاشية شرح الشافية للجاربردي ، للغزي ، رسالة ماجستير . تحقيق . عبدالله بن سرحان القرني ، جامعة أم القرى ١٤١٩ -١٤٢٠ هـ .
- حرف السين دراسة صوتية صرفية . ماجستير . على بن عبدالله القرني . جامعة أم القرى ١٤١٨هـ . مكة المكرمة .
- شرح الشافية ، لركن الدين الأستراباذي ، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، تحقيق عبدالله العتيبي .
- شرح الشافية ، للجاربردي ، رسالة دكتوراة ، إعداد د. رفعت عبدالحميد الليثي ، جامعة الأزهر بأسيوط ، ١٤٠٨هـ .
- شرح الشافية ، لنظام الدين النيسابوري ، رسالة دكتوراة في جامعة أم القرى، تحقيق ثريا مصطفى عقاب .

- شرح الشافية للخضر اليزدي ، رسالة دكتوراة . د. حسن أحمد الحمدو ، ١٤١٦هـ جامعة أم القرى .
- شرح ألفية ابن معط لعبدالعزيز بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس ، رسالتي دكتوراة لكل من حسن عبدالرحمن أحمد ، ١٤١٤هـ ، السفرالأول ، وعبدالله عمر حاج ١٤١٧هـ السفرالثاني ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- مجلة الدراسات اللغوية ، المجلد (٣) العدد (١) . المحرم ـ ربيع الأول ١٤٢٢ هـ . الرباعي المضاعف في العربية ، بحث : للدكتور . عبدالرزاق بن فراج الصاعدي ،
- مجلة المجمع. الهيئة العلمية لشئون المطابع الأميرية. القاهرة١٣٨٨هـ التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب ، لابن جني د. هنري فليش، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين .
- مجلة المجمع العلمي العراقي . الجزء الثالث ، المجلد التاسع والثلاثون ، ١٤٠٩هـ . حروف الزيادة . د. أحمد عبدالستار الجواري .
- مجلة المورد . المجلد الرابع عشر–العدد الثالث١٤٠٥هـ .
- مجلة بحوث كلية اللغة العربية . السنة الثالثة ـ العدد الثالث١٤٠٥/١٤٠٦هـ
- مختصر العين، من أول حرف الكاف إلى آخر الكتاب، رسالة ماجستير، تحقيق . محمد بن سليمان الرحيلي ، جامعة أم القرى .
- مسائل التصريف في كتاب الحجة لأبي على الفارسي جمعاً ودراسة ، رسالة ماجستير، أ– سلطان بن عواض العوفي ، الجامعة الإسلامية ، ١٤٢١– ١٤٢٢ هـ
- منهج الكوفيين في الصرف ، رسالة دكتوراة ، د. مؤمن غنام ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤١٨ هـ .

- ثالثاً: المخطوطات.
- التذييل والتكميل ، مخطوطة مصورة لدي عن نسخة دار الكتب .
- شرح الشافية، لمصنفها ، لدي عن السليمانية ، شهيد علي باشا ، برقم٢٥٨٨
- شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي ، مصورة عن دار الكتب المصرية في جامعة أم القرى
- النكت على الألفية والكافية والشافية ونزهة الطرف وشذور الذهب ، للسيوطي مخطوط في السليمانية (لا له لي) برقم (٣٥٢٧).
- الوافية شرح الشافية ، مصورة لدي عن مكتبة السليمانية ، اسطنبول.

(فهرس الموضوعات)

مقدمة البحث:..... ١

التمهيد :.....٧

المبحث الأول: ترجمة ابن عصفور ٧

المبحث الثاني: التعريف بالممتع ، والدراسات المتصلة به..... ١٣

- باب الأبنية ١٦

أبنية الأسماء.....٢١

فُعلٌ –٢٢	فِنْعَل –٥٤	فَعَالِـي–٨٥	فَعْلَوى –١١٤
فِعَلٌ –٢٥	فَعْيَل –٥٥	تِفْعالٌ –٨٧	فَعْلُون –١١٦
فِعل –٢٨	فُعْأَل –٥٨	يَفْعَلٌ –٩٠	مُفْوَعَلٌ –١١٩
فُعْلَل –٣٠	فِعْلَى –٦٠	إِفْعِلّة –٩٦	فَيْعَلاء ، فَيْعَلاء –١٢٢
فُعَلّ –٣٤	فُعْلِي –٦٣	فُتَاعِل –٩٨	مُفْعُلان –١٢٣
فِعَّلّ –٣٧	تَفْوَعِل–٦٨	فُعاوِل –١٠١	فَيْعَلُل –١٢٤
فُعْلَلِل–٤٠	تُفَاعِل–٧٠	فِعْنَول –١٠٢	فَنْعَل ،فَنَعْلَل –١٢٦
أُفْعُل –٤٣	فِنْعَولَة –٧٢	فُعْنُول –١٠٤	فِعْلال ، فُعَلاّة–١٢٨–١٣٠
أَفْعُل –٤٥	فُعَالى –٧٥	فِعَيِّل –١٠٦	فَعَنْلَلى –١٣٢
إِفْعُل –٤٨	فَعَوْلَى–٧٧	فَعَنَّل –١٠٨	فَاعِلُول –١٣٤
مَفْعُل–٥٠	فَعَنْلاً –٨٣	فِعْلان –١١٣	فَعَلُّولٌ فُعْلالِل ،فَعَلَّلانة –١٣٧

أبنية الأفعال ١٣٩

افْعَوْلَل افْوَنْعَل افْعَيَّل –١٣٩	فَنْعَل –١٤١	فَعْيَل–١٤٤	افْوَعَلّ–١٤٦

الموضوع	الصفحة
-باب الزيادة .	١٤٧
نَقْدُه زعم محمد بن حبيب أن اللام زائدة في " عَنْسَلٍ "	١٥٤
نَقْدُه المبرد — فيما نسب إليه _ من عدم اعتباره الهاء من حروف الزيادة	١٥٦
نَقْدُه القائلين بزيادة الهاء في " أُمَّهَات "	١٥٨
نَقْدُه أباالحسن في زيادة الهاء من " هِجْرَعٍ، و هِرْكَوْلة "	١٦٢
نَقْدُه من قال: إن السين بدل من التاء في " اسْتَخَذ " و الأصل " اتَّخَذ"	١٦٧
نَقْدُه مذهبي المبرد والفراء في السين من " أَسْطَاع " بفتح الهمزة وقطعها.	١٧١
نَقْده الزجاج في عده همزة " ضَهْيأ " أصلية.	١٧٨
نَقْدُه تجويز أبي على في " أَوْلَق " (فَوْعَلاً) و (أَفْعَلاً).	١٨٢
نَقْدُه من اعتبر الميم زائدة في: " هِرْمَاسٍ، و دُخْشُمٍ، وجُلْهُمَةٍ، و ضُبَارِمٍ، و حُلْقُومٍ، وبُلْعُومٍ، و صَلْقَمٍ، وسَرْطَمٍ " .	١٨٨
نَقْدُه أبا الحسن والمازني في عدهما " دُلامِصاً " من ذوات الأربعة، وحملها على باب: سَبِط و سِبَطر.	٢٠٣
نَقْدُه القائلين ببقاء النون بعد ألف زائدة في مضعف العين محتملة للأصالة والزيادة.	٢٠٥
نَقْدُه القائلين بأصالة النون في "رُمَّان " ونحوه.	٢٠٩
نَقْدُه السيرافي في عده زيادة النون وأصالتها بعد ألف زائدة باعتبار وجود البناء وعدمه.	٢١٤
نَقْدُه من جوز في نون " دُكَّان " ونحوه، مما يرجع إلى اشتقاقين الأصالة والزيادة.	٢١٧
نَقْدُه ابن جني جعله نون نحو:" خَزَنْزَنٍ و عَصَنْصَنٍ " محتملة للأصالة والزيادة.	٢٢٣
نَقْدُه تجويز ابن جني في " النَّبْرَاس " أن يكون (نِفْعَالاً).	٢٢٧
نَقْدُه قول ابن جني في " نِفْرِجَة ": (نِفْعِلَة).	٢٢٩
نَقْدُه أحمد بن يحيى في نون " خِنْزِيْر "	٢٣١
نَقْدُه من عده النون زائدة في " ضَيْفَنٍ "	٢٣٤
نَقْدُه تجويز ابن جني زيادة التاء في "تَلَبُوت"	٢٣٧

نَقْدُه من قال: إن " قَطَوْطَى "ونحوه على (فَعَوْعَلٍ).	٢٣٩
نَقْدُه أبا الحسن في اعتباره حروف " هَمَرِش " أصولاً على (فَعْلَلِلٍ).	٢٤٤
نَقْدُه من خالف في رباعية المضعف بتكرار الفاء والعين.	٢٤٨
نَقْدُه ما احتج به الخليل ويونس والفارسي للزائد من مضعف الثلاثي نحو: "سُلَّمٍ"	٢٥٢
نَقْدُه الكوفيين في عدهم أكثر الأصول ثلاثة.	٢٥٨
-باب الإبدال .	**٢٦٠**
نقده المازني -فيما نسبه إليه- من زعمه أنه لا يجوز همز الواو المكسورة المتصدرة بقياس، بل يقتصر ذلك على السماع : كإِشَاحٍ، وإِسَادة.	٢٦٣
نقده سيبويه في قوله: إنهم همزوا واو مصائب — جمع مصيبة على وجه الغلط والتوهم، شبهوهما بياء (صحيفة) حين قالوا: صحائف.	٢٦٨
نقده الزجاج في عدم قلبه واو (فُواعِل) من القوة همزة؛ إذ يبقي على الواو.	٢٧١
نقده أبا الحسن الأخفش في قوله: إنه لا يجوز قلب الواو همزة ما لم يكتنف ألف الجمع واوان.	٢٧٣
نقده المازني في قلبه الثانية من الهمزتين المجتمعتين ياء إذا كانت الأولى منهما مفتوحة. كأن تبني من: أَمَمْتُ على مثال (أَفْعَل). فإنك تقول على مذهبه: أَيَمّ.	٢٧٧
نقده من قال: إن الهاء في " هناه " مبدلة من الواو، أو من قال: إنها أصل.	٢٨١
-باب القلب والحذف والنقل .	**٢٨٦**
نقده الفراء في قوله: إن موجب حذف الواو من نحو: "يَعِد"، و" يَزِن "، إنما هو التعدي، وموجب الإثبات، إنما هو عدم التعدي.	٢٨٩
نقده عدَّ أبي الحسن الأخفش العين هي المحذوفة في اسم المفعول من الأجوف.	٢٩٤
نقده المبرد ــ فيما نسب إليه- من تجويز إتمام اسم المفعول من ذوات الواو قياساً على ما ورد منه.	٣٠٠
نقده أبي الحسن الأخفش في قلبه الياء واواً في المفرد الذي على بناء (فُعْل) من البياض.	٢٠٤
نقده أبا العباس المبرد في قوله: إن سبب إعلال الأسماء التي على مثال أفعالها، مما	٣٠٨

فيه زيادة ليست من زوائد الأفعال، إنما يعل إذا أفاد معنى الفعل.	
نقده البغداديين في قولهم: إن " سَيِّداً و مَيِّتا " وأمثالهما في الأصل على وزن (فَيْعَل) بفتح العين.	٣١٢
نقده قول الفراء: إن أصل سَيِّد: سَوِيْد بزنة (فَعِيْل).	٣١٦
نقده الفراء في قوله: إن أصل "كَيْنُونَة و قَيْدُودَة " " كُوْنُونَة، و قُوْدُودَة " بضم الفاء.	٣١٩
نقده أبا الحسن الأخفش، والكسائي، والفراء في إعلال " أَشْيَاء "	٣٢٤
نقده تعليل أبي الحسن الأخفش قلب الألف ياء في " يَشْأَيان "	٣٢٩
نقده بعض النحويين في قولهم: إن الألف قد تثبت في آخر الفعل في الجزم ضرورة.	٣٣٢
نقده الفراء في عده إعلال اسم المفعول من الناقص الواوي نحو: مَسْنِيَّة، ومَعْدِيَّة. على القياس.	٣٣٦
نقده قول أبي إسحاق الزجاج: إن تنوين جوارٍ وغَواشٍ ونحوهما بدل من حركة	٣٣٩
نقده قول أبي علي إن ألف " واو " منقلبة عن ياء.	٣٤٢
نقده المازني في عده واو "حَيَوان" أصلاً	٣٤٥
نقده المازني في تجويزه إظهار ياء " تَحيَّة "	٣٤٨
نقده الفراء والكسائي في إعلال " آية "	٣٥١
نقده الخليل في تعليل حذف ألف " اسْتَحْيا "	٣٥٧
نقده المبرد في قوله في مصدر احْواوى: " احْوِيَّاء " .	٣٦١
نقده بعض الصرفيين في قولهم في مصدر احْوَوَى: حِيَّاء.	٣٦٤
نقده المازني في عده ألف " حَاحَيْت، وعَاعَيْت، وهَاهَيْت " منقلبة عن واو.	٣٦٦
نقده الكوفيين في حذفهم الألف مما زاد على أربعة أحرف عند التثنية، كقولهم في في جمادى: " جُمَادَان ".	٣٦٨
-باب الإدغام .	**٣٧٠**
نقده ابن كيسان في قوله: إن ما كان على وزن (فَعِل) أو (فَعُل) مما عينه ولامه	٣٧١

من جنس واحد، وهو على وزن الفعل، لا يدغم.	
نقده المبرد في جعله حروف المعجم ثمانية وعشرين حرفاً بإسقاط الهمزة.	٣٧٤
نقده أبا الحسن الأخفش في مخرج الهاء والألف.	٣٧٧
نقده المبرد في مخرج إدغام النون في الميم.	٣٨١
- باب مسائل التمارين .	**٣٨٤**
نقده قول أبي الحسن في بناء (افْعَوْعَل) من القول على (اقْوَيَّل) بالقلب والإدغام، وكذا تعليل ابن جني في التفريق بين "غَزْوَية " واقْوَوَّل ".	٣٨٧
نقده إدغام ابن جني ياء (فَعِلان) من حَيِيْت.	٣٩٢
نقده المبرد في بنائه (فَعُلان) من قَوِيت. إذا لم تدغم على (قَوِيَان). وكذا اختيار ابن جني الإدغام فيه.	٣٩٥

{ربنـــــــا لا تؤاخـــــــذنا إن نســـــــينا أو أخطأنـــــــا}